

اللقاء العلمي

«الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الأعمال الرقابية»

اعداد وتقديم

أ. يعقوب السلطان

د. عبدالعزيز الرشيدى



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

Since 1964 - منذ عام 1964 - الكويت



المحاور الرئيسية:

• تمهيد اللقاء العلمي والمتطلبات والشروط الأساسية الواجب توفرها بأجهزة الرقابة العليا

1

• متطلبات تطبيق معايير الانتوساي "مرحلة التخطيط"

2

• متطلبات تطبيق معايير الانتوساي "مرحلة التنفيذ"

3

• متطلبات تطبيق معايير الانتوساي "مرحلة التقرير والمتابعة"

4

• عروض المشاركين
• النتائج والتوصيات النهائية

5

آلية العمل في اللقاء العلمي

الجلسة الأولى :

- ▶ عرض موضوع الجلسة بشكل عام من قبل الميسرين.

الجلسة الثانية:

- ▶ قراءة فردية ومناقشة ضمن أعضاء المجموعة للتطبيقات العملية بشأن الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي.
- ▶ يستعين المشاركون بالنماذج الاسترشادية لبرنامج مبادرة تطبيق معايير الانتوساي "3i Programme".
- ▶ حصر التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة من تطبيق معايير الانتوساي والحلول المقترحة.

الجلسة الثالثة:

- ▶ عرض ومناقشة التحديات والحلول المقترحة على مستوى المجموعات للخروج بالنتائج والتوصيات النهائية.



هدف اللقاء

تبادل الخبرات حول تطبيق الأجهزة العربية لمعايير
الانتوساي في أعمال الرقابة وأثر تطبيق هذه المعايير
على جودة العمل الرقابي.



العلاقة ما بين بناء القدرات وتطبيق المعايير المهنية

تطبيق
المعايير
المهنية

بناء
القدرات

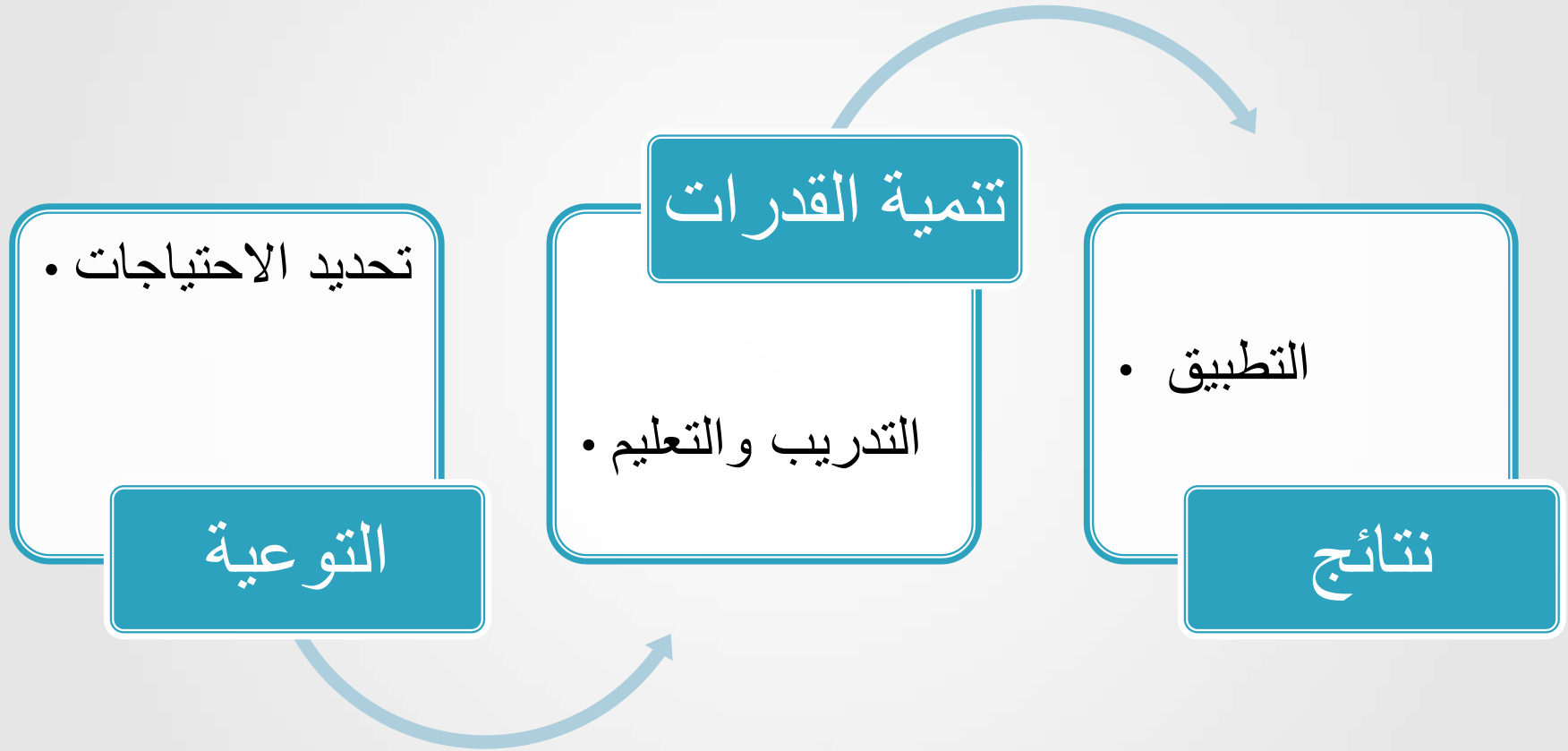
نتائج
الأجهزة
العليا



ماهي الإجراءات الممكنة إتباعها لتطبيق المعايير ؟



الإجراءات الممكنة إتباعها لتطبيق المعايير المهنية



تحديد الاحتياجات

- ▶ النجاح في تطبيق المعايير المهنية مرتبط مع النجاح في تحديد الأوليات والاحتياجات من هذه المعايير .
- ▶ تقوم مبادأة تنمية الانتوساي (IDI) بالمساعدة في الاتي :

1. الاتصال المستمر مع المنظمات الإقليمية .
2. المشاركة في الأنظمة الإقليمية ذات العلاقة .
3. إرسال الاستبيانات واستخلاص النتائج .



التدريب والتعليم

- ▶ تنمية المعارف والمهارات .
- ▶ التدريب والتعليم على جميع المستويات (الإدارة العليا ، الاشرافين ، المدققين) .
- ▶ تم تصميم برامج (IDI) لجميع المستويات .
- ▶ على كل جهاز اختيار البرامج التدريبية التي تناسبه .



مراحل تطبيق المعايير المهنية



الجلسة الاولى



نظرة عامة عن الجلسة

مقدمة

أولاً: برنامج مبادرة تطبيق معايير الإنتوساي "3i Programme"

ثانياً: إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتصنيفها والإرشادات

ثالثاً: غاية وسلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



هدف الجلسة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من التعرف إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وتصنيفها وغاياتها وسلطتها.



أولاً: برنامج مبادرة تطبيق
معايير الإنتوساي
"3i Programme"



أهداف البرنامج

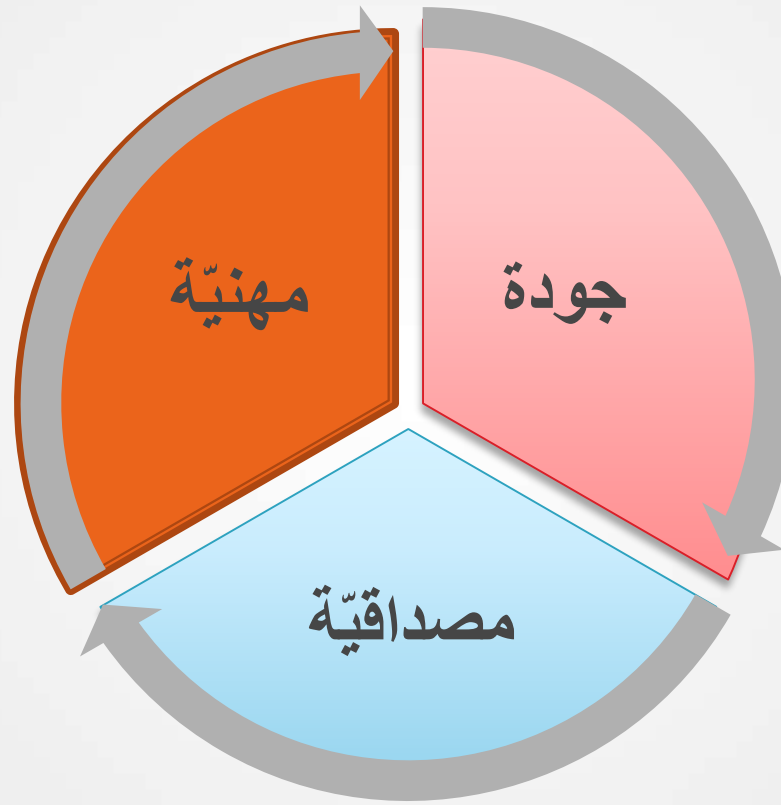
مساعدة الأجهزة
على تحديد
احتياجاتها

اكساب القدرة
على تطبيق
المعايير

تسهيل البدء في
تطبيق المعايير

إنشاء مجتمع
معرفة

فوائد المعايير الدوليّة



أنواع الرقابة الرئيسيّة

3

رقابة
الالتزام

2

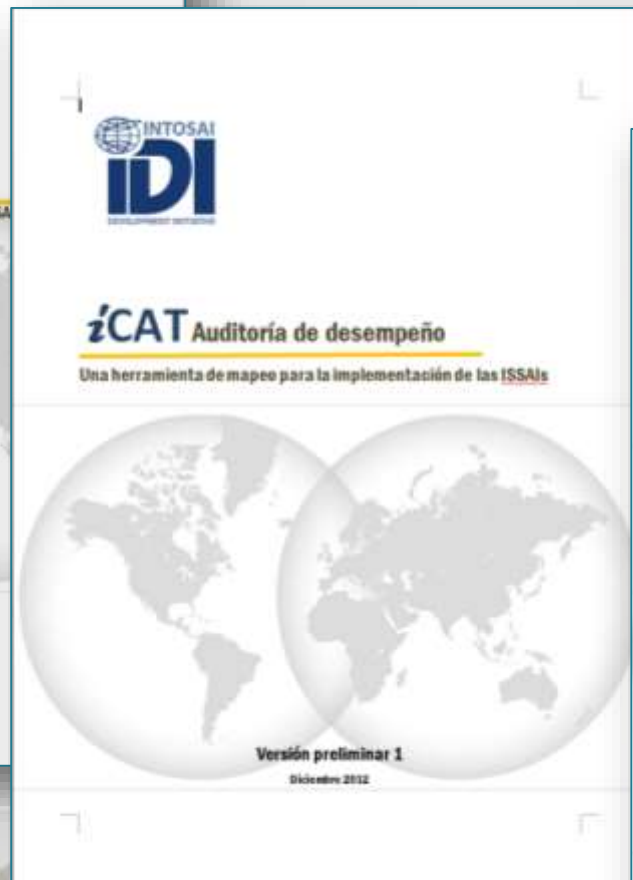
رقابة
الأداء

1

الرقابة
الماليّة



أدوات تقييم الالتزام بمعايير الإنتوساي



ثانياً: إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية وتصنيفها



إطار معايير الإنتوساي



إطار معايير الإنتوساي

إعلان إيما 1 ISSAI



إطار معايير الإنتوساي

- الاستقلالية (المعيار 10)
- قيمة ومنافع الأجهزة (المعيار 12)
- الشفافية والمساءلة (المعيار 20)
- أخلاقيات المهنة (المعيار 30)
- رقابة الجودة (المعيار 40)



إطار معايير الإنتوساي



1

2

3

4

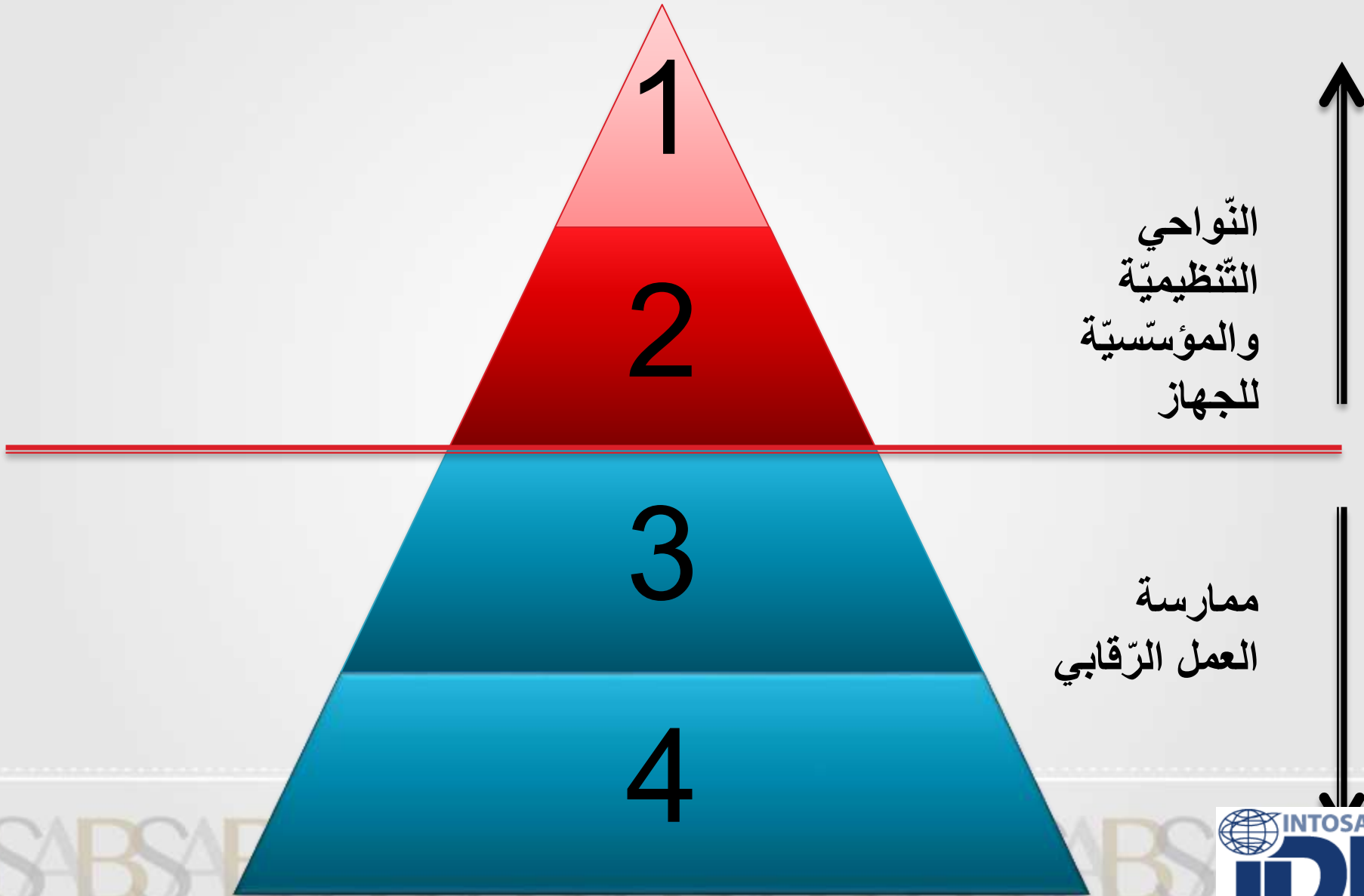
- المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (معيار 100)
- المبادئ الأساسية للرقابة المالية (معيار 200)
- المبادئ الأساسية لرقابة الأداء (معيار 300)
- المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (معيار 400)

إطار معايير الإنتوساي



- توجيهات الرقابة المالية (1000-2999)
- توجيهات رقابة الأداء (3000-3999)
- توجيهات رقابة الالتزام (4000-4999)
- التوجيهات الخاصة (5000-5999)

إطار معايير الإنتوساي



ثالثاً: غاية وسلطة المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة المالية
والمحاسبية



المراجع:

- ▶ ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
- ▶ www.issai.org





الجلسة رقم 1-0

مقدمة حول اللقاء العلمي حول موضوع "الدروس المستفادة من تطبيق معايير الانتوساي في الأعمال الرقابية

وأثر تطبيق هذه المعايير

بهيئة العليا للرقابة المالية
أداء ورقابة الالتزام، وهو
في تحسين جودة الرقابة،

إعداد وتقديم

يعقوب السلطان

عبد العزيز الرشيد

ورفع درجة مصداقية التقارير الرقابية للأجهزة العليا للرقابة.

2018/10

ولكي تحقق معايير الانتوساي الأهداف المنشودة منها، يجب ان يتم الالتزام بتطبيقها عالميا على مستوى مجتمع الأجهزة العليا للرقابة، ومما لا شك فيه أنه ستواجه معظم أجهزة الرقابة تحديات في سبيل التطبيق الأمثل لإطار معايير الانتوساي. بسبب حيث ان معايير الانتوساي تقنية وفنية ومعقدة التطبيق في بعض الأحيان، مثال ذلك (تغيير طرق الرقابة، وتأمين الإتساق بين الأدلة والمعايير الوطنية وبين معايير الانتوساي وتنمية قدرات موظفي الأجهزة لضمان التطبيق الناجح) وذلك يشكل تحدياً أما الكثير من أجهزة الرقابة العليا في البلدان النامية، حيث يتواجد في هذه الدول النامية عدد 144 جهاز من أصل 192 أعلى للرقابة، والكثير منها يواجه قيوداً من حيث توافر الموارد والقدرة والمهارات.

أولاً - برنامج مبادرة تطبيق معايير الإنتوساي "3i Programme"

وحيث تتبنى مبادرة تنمية الانتوساي دعم تطبيق معايير الانتوساي من خلال برنامج شامل لبناء القدرات أطلق عليه أسم "مبادرة تطبيق معايير الإنتوساي" وهو ما يعرف اختصاراً بالإنجليزية بـ "3i Programme"، ومن أهدافه أن تشمل المرحلة الأولى من برنامج تطبيق معايير الإنتوساي المستوى الثاني والمستوى الثالث والمستوى الرابع من إطار معايير الإنتوساي وتخصّ مجال الرقابة الماليّة ورقابة الأداء ورقابة الالتزام وهي تهدف إلى:

1. مساعدة الأجهزة الرقابية على تحديد احتياجات تطبيق معايير الإنتوساي.
2. إكساب الأجهزة الرقابية القدرة على تطبيق المستوى الثاني والثالث والرابع من معايير الإنتوساي المتعلقة بالرقابة الماليّة ورقابة الأداء ورقابة الإلتزام من خلال ملاءمة "المواد العالمية المتاحة للجميع" وإعداد "ميسري تطبيق المعايير".
3. تسهيل البدء في تطبيق المعايير من قبل الأجهزة من خلال دعم تقييم احتياجات التطبيق لوضع استراتيجيات لتطبيق المعايير وإنجاز مهام رقابية مستندة إلى معايير الإنتوساي.
4. إنشاء مجتمع معرفة نشط الإنترنت بما من شأنه أن يسهل تحقيق أهداف المرحلة تطبيق معايير الإنتوساي يتكوّن من خمسة

من خلال بوابة معرفة على شبكة
يحقّق تواصلًا أوسع.

الأولى من برنامج مبادرة
من خلال إطار للنتائج
عناصر، والشكل
التالي

1. تطوير "مواد عالمية
متاحة للجميع"

5. بدء تطبيق معايير
الإنتوساي على مستوى
الأجهزة

2. برامج الحصول على
"شهادة ميسري تطبيق
معايير الإنتوساي"

4. مهام رقابية معتمدة
على معايير الإنتوساي

3. شبكة معارف معايير
الإنتوساي/مجتمع
الممارسة

يوضح ذلك:

ثانياً- إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

يتكون الإطار العام لمعايير الإنتوساي من نوعين من الوثائق:

1- المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI وهي وثائق موجهة بالخصوص للأجهزة.

مثال (المعيار الدولي ISSAI 1230 المتعلق بالتوثيق الرقابي)

2- إرشادات الإنتوساي من أجل الحوكمة (أو الحكامة) الرشيدة INTOSAI GOV وهي وثائق موجهة بالخصوص للسلطة الإدارية. مثال (المعيار INTOSAI GOV 9120 يخص الرقابة الداخلية: دليل يتعلق بالمساءلة بحسابات الإدارة العامة).

ثالثاً- تصنيف المعايير والإرشادات

ولتسهيل الرجوع لهذه الوثائق واستعمالها بشكل أيسر، تم اعتماد تصنيف خاص يتكون من مستويات ومن أرقام. فبالنسبة للإرشادات فهي تحمل أرقاماً رباعية مسبقة بعبارة INTOSAI GOV خصت لها الأرقام المكونة من رقم 9 في الألاف. مثال INTOSAI GOV 9100 إلى INTOSAI GOV 9199 هي إرشادات موجهة للسلطة الإدارية متعلقة بمعايير الضبط الداخلي (أو الرقابة الداخلية). أما بالنسبة للمعايير فهي صنفت بشكل هرمي تسلسلي مكون من أربع مستويات ويشير عدد الأرقام المسبوق بعبارة ISSAI إلى مستوى المعيار في هذا التسلسل. مثال المعيار ISSAI 20 هو معيار من المستوى الثاني.

المستوى 1 – مبادئ التأسيس:

يتكون المستوى الأول من إطار المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ISSAI) من المعايير المتعلقة ب"المبادئ التأسيسية للإنتوساي" و المرتكزة أساساً على "إعلان ليما"، ويضم هذا المستوى معياراً واحداً وهو **ISSAI 1 إعلان ليما**، والذي من خلاله تناشد الإنتوساي الدول الأعضاء

إنشاء أجهزة فاعلة للرقابة العليا وتوفير مبادئ توجيهية بشأن مفاهيم الرقابة. وقد تمت صياغة باقي المستويات بناء على هذه المبادئ التأسيسية المضمنة بالإعلان.

المستوى 2 –متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة:

بناء على مبادئ التأسيس، فإن المعايير المضمنة في هذا المستوى تنطبق للشروط الأساسية المسبقة الواجب توفرها في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التي تضمن حسن سير العمل وتؤسس قواعد السلوك المهني لأجهزة الرقابة العليا وتؤسس مبادئ سليمة لأداء رقابة القطاع العام بشكل فاعل على المستوى الدولي.

وتشمل هذه المعايير بيانات عامة ومبادئ على مستوى عال (لا تتغير بصورة متكررة) من ضمنها:

- الاستقلالية ISSAI 10

- الشفافية والمساءلة ISSAI 20

- اخلاقيات المهنة ISSAI 30

- رقابة الجودة ISSAI 40

ويتكون رقم هذه المعايير من عددين (نسبة لمستواها في الهرم التسلسلي للمعايير)، يشير عدد العشرات إلى مبدئ من المبادئ ويشير عدد الوحدات إلى تفصيل يتعلق بهذا المبدأ. فمثلا المعيار ISSAI 10 هو معيار متعلق بالاستقلالية والمعيار ISSAI 11 هو مرفق يخص الإيضاحات والتطبيقات الجيدة المتعلقة بالاستقلالية.

وهكذا فإن رقم 2 بالعشرات يشير إلى المعايير المتعلقة بالشفافية والمسائلة ويشير رقم 3 بالعشرات إلى قانون الأخلاقيات و4 بالعشرات إلى جودة الرقابة.

المستوى 3 -مبادئ الرقابة الأساسية:

تدرج ضمن هذا المستوى المعايير المتعلقة بالمبادئ الأساسية للعمل الرقابي. فإذا كان المستوى الثاني يوظف الأمور المؤسسية فإن المستوى الثالث يوظف الأمور المتعلقة بتنفيذ المهام الرقابية.

ويتكون رقم المعايير في هذا المستوى من 3 أعداد يشير عدد المئات إلى مبدأ من مبادئ العمل الميداني بينما تشير أعداد العشرات والوحدات إلى تفصيل يتعلق بهذا المبدأ. فمثلا يشير:

- المعيار ISSAI 100 إلى المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام،

- المعيار ISSAI 200 إلى المبادئ الأساسية للرقابة المالية

- المعيار ISSAI 300 إلى المبادئ الأساسية لرقابة الأداء

- المعيار ISSAI 400 إلى المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام أو المطابقة

يعمل المستوى 3 على توسيع مبادئ التأسيس (المستوى 1) والشروط الأساسية لأعمال الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (المستوى 2)، حيث يقدم عناصر الرقابة في القطاع العام برمته ولكل نوع من أنواع الرقابة في القطاع العام (المالية والأداء والالتزام أو المطابقة).

المستوى 4 – ارشادات الرقابة (مبادئ توجيهية):

يضم هذا المستوى مجموعة من المعايير التوجيهية أو الإرشادية العملية المتعلقة بالرقابة الميدانية التي يمكن للمدقق أو المراجع الاستعانة بها في أعماله الميدانية. وهي إرشادات مبنية على ترجمة مبادئ الرقابة الأساسية إلى أدلة تطبيقية أكثر تحديدا وتفصيلا، والتي يمكن استخدامها على أساس تسيير مهام الرقابة.

والغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو تهيئة قاعدة متينة للمعايير وأدلة التدقيق بشأن القطاع العام، يمكن تطبيقها من قبل العاملين بالأجهزة أعضاء الانتوساي.

وقد صنفت أرقام هذا المستوى بحسب نوع الرقابة كالتالي:

- الأرقام من 1000 إلى 2999 تخص الإرشادات المتعلقة بالرقابة المالية
- الأرقام من 3000 إلى 3999 تخص الإرشادات المتعلقة برقابة الأداء
- الأرقام من 4000 إلى 4999 تخص الإرشادات المتعلقة برقابة الالتزام.
- الأرقام من 5000 إلى 5999 تخص الإرشادات المتعلقة بموضوع خاص (كالبيئة، الدين، نظم المعلومات، إلخ)

رابعاً- غاية وسلطة المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

إن معايير وتوجيهات الإنتوساي ضرورية لمصادقية رقابة القطاع العام وجودتها ومهنتها وهي تهدف بالأساس إلى تعزيز استقلالية وفعالية الرقابة المالية التي تجريها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة عبر وضع متطلبات على المستوى التنظيمي (يتعلق بالأجهزة) ومساعدة المدققين بالأجهزة في وضع نهج مهني خاص بهم (وفقاً لتفويضات وقوانين وأنظمة كل بلد) يتلاءم والمعايير الدولية المعمول بها.

غير أن هاته المعايير لا تلغي بأي حال من الأحوال القوانين والتفويضات والأنظمة الوطنية. كما أنها لا تحول دون إجراء تحقيقات أو مراجعات لا تعطيها المعايير الدولية ISSAI.

والمعايير المتعلقة بالمدققين أو المراجعين هي - كما تم شرح ذلك من قبل - عبارة عن مبادئ أساسية للرقابة (المستوى الثالث) أو توجيهات عملية ميدانية (المستوى الرابع). وللجهاز الأعلى للرقابة أن يتبنى أحد الاختيارات التالية:

- اعتماد الارشادات العامة للرقابة (المستوى الرابع) باعتبارها معاييرها المرجعية. وفي هذه الحالة، يجب على المدقق أن يلتزم بجميع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI وأن ينص على ذلك في تقرير الرقابة مشيراً في كل حالة إلى رقم المعيار أو المعايير التي اعتبرها المدقق ذات صلة وطبقها. وهنا تجب الإشارة إلى أن المعايير ISA الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين مضمنة في معايير الانتوساي (المستوى الرابع) فالإشارة إلى ISSAI تعني الإشارة إلى ISA بالإضافة إلى التطبيقات المتعلقة بالقطاع العام.
- اعتماد معايير المستوى الثالث كأساس يمكن الاستناد إليه لوضع معايير خاصة أو معايير وطنية متجانسة.

وفي هذه الحالة، يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يشير إلى المستوى الثالث من المعايير على أنها المعايير المعتمدة.

وفي جميع الأحوال على الأجهزة العليا للرقابة الإفصاح ضمن تقاريرها عن المعايير التي اعتمدها لإنجاز المهام الرقابية وأن يكون هذا الإفصاح متاحاً لمستعملي التقارير الرقابية. غير أنه لا يمكن الإفصاح عن أن المعايير المعتمدة تستند للمبادئ الأساسية للرقابة (المستوى الثالث) إلا إذا كانت المعايير المعتمدة ملتزمة التزاماً كاملاً بجميع المبادئ المعنية.

المراجع:

- ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.

- www.issai.org

الجلسة رقم 1-3: متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

حالة عملية (1)

الهدف من التمرين:

تمكين المشاركين من التعرف على التحديات والحلول المقترحة للامتثال وتطبيق معايير الانتوساي المتعلقة متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

التعليمات:

- العمل ضمن مجموعات؛
- مناقشة التحديات والحلول المقترحة من خلال الاسترشاد بمتطلبات معايير الانتوساي المرفقة بالحالة العملية.
- اختيار ممثل عن المجموعة لعرض التحديات والحلول المقترحة على بقية المشاركين؛
- عرض كل مجموعة لمقترحاتها تتخللها مناقشة جماعية.

الوقت المخصص: 180 د

المناقشة ضمن المجموعة: 90 د

عرض التحديات والحلول المقترحة : 90 د

المطلوب:

اذكر التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة العليا من الالتزام بتطبيق المستوى الثاني من معايير الانتوساي (متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)، والحلول المقترحة بشأنها. لكل مما يلي:

أولاً: الاستقلالية (المعيار 10، والمعيار 11)

ثانياً: الشفافية والمساءلة (المعيار 20، والمعيار 21)

ثالثاً: أخلاقيات المهنة (المعيار 30)

رابعاً: رقابة الجودة (المعيار 40)

خامساً: قيمة ومنافع/ فوائد الاجهزة العليا للرقابة - إحداث الفارق في حياة المواطنين (المعيار 12).



الجلسة رقم 2-1 المتطلبات والشروط الأساسية الواجب توافرها بأجهزة الرقابة العليا

هاتف / الجلسة

أجهزة من الالتزام بتطبيق
للمراقبة المالية والمحاسبة،

إعداد وتقديم

يعقوب السلطان

عبد العزيز الرشيد

أر

الهدف الرئيسي من إصدار لائحة الأجهزة الرقابية الأساسية، وتتمثل متطلبات الإستقلالية حسب
إعلان ليما أساسا في:

2018/10

- ❖ يجب أن ينص الدستور على إنشاء الأجهزة العليا للرقابة وعلى الدرجة الضرورية من استقلاليتها، على أن يتم تقديم التفاصيل المتعلقة بذلك في النصوص القانونية
- ❖ ينبغي أن تتمتع الأجهزة بالإستقلالية الوظيفية والتنظيمية الضرورية لإنجاز مهامها
- ❖ لا يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تضطلع بمهامها بصورة موضوعية وفعالة إلا إذا كانت مستقلة عن الوحدة الخاضعة للرقابة وفي مأمن من التأثير الخارجي
- ❖ إن استقلالية الأجهزة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستقلالية أعضائها، ويجب أن تكون استقلالية الأعضاء مضمونة أيضاً بنص الدستور
- ❖ يجب ان تمنح الأجهزة الإمكانات المالية التي تكفل لها القيام بمهمتها.

الجزء الثاني: مبدأ الاستقلالية في المستوى 2 من إطار معايير الإنتوساي

تتمثل المعايير المتعلقة بمبدأ الإستقلالية أساساً في المعيار 10 (إعلان مكسيكو بشأن الإستقلالية) والمعيار 11 (الإرشادات وأفضل الممارسات المتعلقة بإستقلالية الأجهزة العليا للرقابة).

بمقتضى هذا المبدأ ينبغي أن تكون استقلالية الجهاز على جميع المستويات من المدقق كفرد إلى المستوى المؤسسي. والاستقلالية ضرورية لضمان تادية الأجهزة لعملها بشكل موضوعي. ويؤدي افتقار الاستقلالية الحقيقية إلى التقليل من قيمة العمل الذي تقوم به الاجهزة ويحدّها في تنفيذ مهامها. ومنذ البداية أعلن عن الاستقلالية ضمن إعلان ليما كما خصص لها المعيار 10 كشرط أساسي لعمل الاجهزة العليا. أما المعيار 11 فيقدم توضيحات إضافية لفهم هذا الشرط الأساسي. ويتضمن المعيار 10 (إعلان مكسيكو بشأن الإستقلالية) ثمانية مبادئ تدعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأعضائها/موظفيها:

1. وجود إطار دستوري/ نظامي/ قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار.
2. استقلالية رؤساء الأجهزة والأعضاء بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية أثناء الاداء العادي لمهامهم.
3. صلاحية واسعة وكافية وحرية التصرف التامة للأجهزة في أداء مهامها.
4. الوصول غير المقيد للمعلومات.
5. حق وواجب اعداد تقارير بشأن اعمالها.
6. حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة وتوقيتها ونشرها وتوزيعها.
7. وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الاجهزة العليا للرقابة.
8. الاستقلال الذاتي/ المالي والإداري وتوفير الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة.

ثانياً: الشفافية والمساءلة (المعيار 20، والمعيار 21)

الجزء الأول: مفهومي الشفافية والمساءلة

تتمثل المعايير المتعلقة بالشفافية والمساءلة في المعيار 20 (مبادئ الشفافية والمساءلة) والمعيار 21 (مبادئ الشفافية والمساءلة- أفضل الممارسات).

ويتعلق مفهوم الشفافية بقيام الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح الشامل بطريقة آنية وموثوق وواضحة ومفيدة عن صلاحياتها القانونية وإستراتيجيتها وأنشطتها وإدارتها المالية وعملياتها وأدائها. ويشمل مبدأ الشفافية أيضا واجب الإفصاح عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها بالإضافة الى تمكين الجمهور/العموم من الحصول على المعلومات حول الجهاز الاعلى للرقابة.

أما مفهوم **المساءلة** فيرتبط بالإطار القانوني وبإعداد التقارير وبالهيكـل التنظيمي والاستراتيجيات والإجراءات التي من شأنها أن تضمن أن الأجهزة العليا للرقابة:

- تقوم بتقييم أدائها.
 - تفصح عن قانونية وكفاءة استخدام المال العام بما في ذلك استخدامها لمواردها.
 - تقوم بمساءلة موظفيها عن افعالهم.
- ويتناول إعلان ليمان بإيجاز الشفافية والمساءلة عندما يتناول حق وواجب الأجهزة في تقديم تقرير عن نتائج أعمال الرقابة في الجزء السادس منه.

الجزء الثاني: المبادئ المتعلقة بالشفافية والمساءلة

- حدّد المعيار 20 تسعة مبادئ للشفافية والمساءلة وتدعمها إرشادات إضافية في المعيار 21.
1. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأداء مهامها ضمن اطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية.
 2. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح عن مهامها القانونية ومسؤولياتها ورسالتها واستراتيجيتها للجمهور/العموم.
 3. تتبنى الأجهزة العليا للرقابة معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.
 4. تطبق الأجهزة العليا للرقابة معايير عليا للنزاهة والأخلاقيات على موظفيها من مختلف الدرجات.
 5. تتأكد الأجهزة العليا للرقابة أن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتم المس منها عندما تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية من أجل انجاز أنشطتها.
 6. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإدارة عملياتها باقتصاد وكفاءة وفعالية وطبقا للقوانين واللوائح. كما تقوم بنشر تقاريرها للعموم حول هذا الجانب.
 7. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد تقارير لفائدة العموم حول نتائج رقابتها وحول استنتاجاتها عن الانشطة الحكومية بصورة عامة.
 8. تتواصل الأجهزة العليا للرقابة بصفة منتظمة وشاملة حول أنشطتها وحول نتائج عمليات الرقابة التي تقوم بها وذلك عبر وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية، وعبر وسائل أخرى.
 9. تستخدم الأجهزة العليا للرقابة الاستشارة الخارجية المستقلة من أجل تحسين جودة ومصداقية عملها.

ثالثاً: أخلاقيات المهنة (المعيار 30)

أخلاقيات المهنة هي بيان شامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي الذي يقوم به المدقق. وهي موجهة لكل المدققين في كل جهاز أعلى للرقابة بما في ذلك رئيس الجهاز والموظفين وكل الأفراد الذين

يعملون لفائدة الجهاز. ونظرا للفروق القائمة بين البلدان من حيث الثقافة واللغة ومن حيث النظم القانونية، فكل جهاز مسؤول على تطوير اخلاقيات المهنة الخاصة به والتي تتلاءم مع بيئته الخاصة.

الجزء الأول: أخلاقيات المهنة في إعلان ليما

الهدف الرئيسي من إعلان ليما هو الدعوة إلى إنشاء أجهزة رقابية فعالة وشرح كيف يتحقق هذا. وإعلان ليما وثيقة متكونة من 7 أجزاء. ويتناول إعلان ليما بإيجاز أخلاقيات المهنة في جزئه الخامس الذي يذكر النزاهة الأخلاقية للمدققين.

وتتمثل متطلبات أخلاقيات المهنة حسب إعلان ليما أساسا في:

- يجب أن يتمتع المدققون بالمهارة والنزاهة اللازمتين لأداء المهام الموكولة إليهم على الوجه الأفضل
- إذا لم تتوفر المهارات الخاصة لدى أعضاء وموظفي الجهاز يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يستعين بخدمات خبراء خارجيين وتنطبق نفس أخلاقيات المهنة على الخبراء الخارجيين.

الجزء الثاني: أخلاقيات المهنة في المستوى الثاني لإطار معايير الإنتوساي

من الأهمية بمكان أن ينظر إلى الجهاز الأعلى للرقابة على أنه مصدر للثقة والأمانة وللمصداقية وهي صفات يدعمها الجهاز من خلال تبنيه وتطبيقه للمبادئ الأخلاقية الأساسية التي حددها معيار الإنتوساي 30، وهي كالتالي:

1. **النزاهة:** تعد النزاهة القيمة الجوهرية لأخلاقيات المهنة. لذا يجب أن يكون سلوك المدققين فوق كل الشبهات. كما ينبغي أن يتوخوا النزاهة المطلقة في أداء عملهم وفي استعمالهم لموارد الجهاز.
2. **الاستقلالية والموضوعية:** يجب على المدققين والأجهزة القيام بعملهم دون تحيز لضمان وصولهم إلى الاستنتاجات المناسبة التي يتم الاعتماد عليها وإبلاغها إلى الجهات المعنية بأدلة موثوق بها. ويعتبر الحفاظ على الحياد السياسي وتجنب تضارب المصالح أمرا ضروريا لاحترام هذه المبادئ.
3. **الكفاءة:** ينبغي على المدقق أن يكون سلوكه مهنيا دائما وأن يطبق معايير مهنية عالية في أدائه لعمله بما يسهم في تنفيذ مسؤوليته بكفاءة وتجرد، ويتعين عليه عدم التعهد بالقيام بأي عمل ليس لديهم الاختصاص لأدائه.
4. **السلوك المهني:** ينبغي على العاملين في جهاز المراقبة المالية الامتثال للقوانين واللوائح والاتفاقيات الخاصة بالبيئة التي يعملون فيها، وكذلك مع التوجيهات الخاصة بسلوكهم التي وضعها جهاز الرقابة، ولا ينبغي الانخراط في سلوك من شأنه التشكيك في جهاز الرقابة الأعلى.
5. **السرية والشفافية:** يحتاج العاملين بالجهاز الرقابي إلى حماية المعلومات بطريقة ملائمة وعدم الكشف عنها لأطراف ثالثة ما لم تكن سلطة مختصة ومحددة، أو وجود حق قانوني أو مهني أو واجب للقيام بذلك.

رابعاً: رقابة الجودة (المعيار 40) مفاهيم أساسية

رقابة الجودة: تتمثل رقابة الجودة داخل الجهاز الأعلى للرقابة في جملة من السياسات والإجراءات التي توضع بغية التأكد من أنّ عمله الرقابي يتميز بالجودة العالية على نحو دائم.

ضمان الجودة: يتضمّن ضمان الجودة دراسة نظام رقابة الجودة للجهاز وتقييمه بما في ذلك معاينة دورية لجملة منتقاة من المهمّات الرقابية التي جرى تنفيذها. وتتمثّل الغاية منه في أن يكفل للجهاز تأكيداً معقولاً بأنّ نظام رقابة الجودة الذي يعتمده مصمّم على نحو مناسب ويعمل على نحو فعّال، وأنّ التقارير الرقابية مناسبة في ظل الظروف القائمة. وضمان الجودة مسار تقييمي يُعنى أساساً بتصميم نظام رقابة الجودة وعملياته ومخرجاته (أي التقارير)، ويتولّى القيام بهذا التقييم أشخاصٌ مستقلون عن النظام أو عن المهمة الرقابية قيد المراجعة. ويساعد ضمان الجودة على التأكد من أنّ التقارير والمسارات الرقابية تستجيب للمعايير المطلوبة والممارسات الدولية الجيدة.

الجزء الأول: عناصر النظام الفعال لرقابة الجودة حسب المعيار 40

حدد المعيار 40 ستة عناصر لنظام فعال لرقابة الجودة:

1. مسؤولية القيادة في مجال الجودة:

يقتضي هذا العنصر من كل جهاز أعلى للرقابة صياغة سياسات وإجراءات من أجل تعزيز ثقافة داخلية، تعتبر أن الجودة أمراً أساسياً في أداء كافة أعمال الجهاز. ويتحمل رئيس الجهاز المسؤولية العامة في وضع مثل هذه السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة.

2. متطلبات السلوك الأخلاقي ذات العلاقة (المعيار 30)

3. قبول واستمرار العلاقات مع العملاء والمهام المحددة:

حسب المعيار 40 يجب على كل جهاز أعلى للرقابة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيداً معقولاً أنه سيقوم بمهام الرقابة وغيرها من الأعمال فقط إذا كان الجهاز:

1. مؤهلاً للقيام بالعمل ولديه القدرات بما فيها الوقت والموارد للقيام بذلك.
2. باستطاعته الامتثال لمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة.
3. قد أخذ بعين الاعتبار نزاهة الجهة الخاضعة للرقابة ودرس كيفية التعامل مع المخاطر على الجودة التي قد تنشأ.

4. الموارد البشرية:

حسب المعيار 40 يجب على كل جهاز أعلى للرقابة صياغة سياسات وإجراءات مصممة لتقدم له تأكيداً معقولاً أن لديه ما يكفي من الموارد (الموظفون، والأطراف المتعاقدة إن اقتضى الأمر للقيام بالأعمال للجهاز) والكفاءة والقدرات والالتزام بمبادئ السلوك الأخلاقي اللازمة لـ:

1. القيام بمهامه وفقاً للمعايير ذات الصلة والمتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة.
2. تمكين الجهاز من إصدار تقارير مناسبة.

5. تأدية المهام الرقابية وغيرها من الأعمال

6. المراقبة/أو المتابعة (monitoring)

يقتضي هذا العنصر من كل جهاز أعلى للرقابة وضع نظام مراقبة يقدم له تأكيداً معقولاً أن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام رقابة الجودة هي ذات صلة وكافية وتعمل بفاعلية. ويتعيّن أن:

1. تشتمل عملية المراقبة دراسة وتقييم مستمرين لنظام الجهاز الخاص برقابة الجودة بما فيها مراجعة لعينة من المهام التي تم الانتهاء منها بالنسبة لمجموع الأعمال التي قام بها الجهاز.

2. يتم إسناد المسؤولية عن عملية المراقبة إلى فرد أو أفراد لديهم خبرة وصلاحيات مناسبة وكافية في الجهاز.
3. أن يكون أولئك الذين يقومون بالمراجعة مستقلون (أن لا يكونوا قد اشتركوا في المهمة أو في أي مراجعة لرقابة جودة المهمة).

الجزء الثاني: رقابة الجودة وضمان الجودة

تتمثل رقابة الجودة داخل الجهاز الأعلى للرقابة في جملة من السياسات والإجراءات التي توضع بُغية التأكد من أن عمله الرقابي يتميز بالجودة العالية على نحو دائم. فالجهاز يضع نظاما لرقابة الجودة ويحافظ عليه بغرض أن يكفل له تأكيدا معقولا:

- ✓ بأن الجهاز وموظفيه ملتزمون بالمعايير المهنية وبالمقتضيات القانونية والتنظيمية ذات الصلة.
 - ✓ وبأن تقارير الجهاز الرقابية مناسبة للظروف القائمة.
- ومن ناحية أخرى، يجري تنفيذ رقابة الجودة في صلة بأنشطة الجهاز التي تدعم مجمل أعماله الرقابية، وبكافة نواحي الأعمال الرقابية الفردية، بما في ذلك:
- إثبات أن القيادة ملتزمة بالجودة.
 - التأكد من أن المبادئ الأخلاقية قائمة ومتبعة.
 - التأكد من أن لدى الجهاز كادر كفؤ ومؤهل ومتشعب بأخلاقيات المهنة.
 - اختيار مواضيع الرقابة.
 - اتخاذ القرار بشأن توقيت الأعمال الرقابية.
 - التخطيط للأعمال الرقابية.
 - إجراء الأعمال الرقابية.
 - تقييم استنتاجات الأعمال الرقابية.
 - الإبلاغ بشأن نتائج الرقابة، بما فيها الاستنتاجات والتوصيات.
 - متابعة التقارير الرقابية لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة .
 - متابعة فعالية رقابة الجودة بالجهاز وتصميمها، بما في ذلك فحص الملفات الفردية على نحو يضمن أن التقارير المناسبة قد أُصدِرَت.

وعلى الرغم من استعمال مصطلحي ضمان الجودة ورقابة الجودة أحيانا بشكل متبادل، إلا أن هناك فرقا واضحا في نطاق ومعنى كل من المصطلحين.

ويتضمن ضمان الجودة دراسة نظام رقابة الجودة للجهاز وتقييمه بما في ذلك معاينة دورية لجملة منتقاة من المهمات الرقابية التي جرى تنفيذها. أما الغاية فهي أن يكفل للجهاز تأكيدا معقولا بأن نظام رقابة الجودة الذي يعتمده مصمم على نحو مناسب ويعمل على نحو فعال، وأن التقارير الرقابية مناسبة في ظل الظروف القائمة.

ويمكن القول أن ضمان الجودة هو المسار الذي يضعه الجهاز لتأكيد:

1. أن الجهاز وموظفيه ملتزمون بالمعايير المهنية وبالمقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها.
2. أن أنظمة رقابة الجودة قد جرى تصميمها وإرساؤها.
3. أن هذه الأنظمة يجري تنفيذها على نحو فعال.

4. أنه قد جرى تحديد السبل الممكنة لتعزيز أنظمة رقابة الجودة أو تحسينها.

5. أن للجهاز ضماناً بأن التقارير التي يصدرها مناسبة للظروف القائمة.

وهكذا فإنّ ضمان الجودة مسار تقييمي يُعنى أساساً بتصميم نظام رقابة الجودة وعملياته ومخرجاته (أي التقارير)، ويتولى القيام بهذا التقييم أشخاصاً مستقلون عن النظام أو عن المهمة الرقابية قيد المراجعة. ويساعد ضمان الجودة على التأكيد من أنّ التقارير والمسارات الرقابية تستجيب للمعايير المطلوبة والممارسات الدولية الجيدة.

أما المزايا التي يمكن أن تتحقق بفضل وظيفة فعالة لضمان الجودة فهي كالتالي:

- تعزيز مصداقية الجهاز ومكانته من خلال توثيق يفيد بأنّ المعايير المتعارف عليها يتم اعتمادها عند القيام بالأعمال الرقابية وبإصدار التقارير.
- تحسين الأداء الرقابي ونتائجه.
- تحسين كفاءة الأعمال الرقابية وفعالية التكاليف، ممّا قد يفضي إلى اقتصاد في الوقت وفي التكلفة.
- الرفع من قدرات الجهاز.
- إثبات نزاهة الجهاز وكفاءته والتزامه بالمساءلة، وإثبات انطباق هذه الصفات على موظفي الجهاز أيضاً.
- تقييم احتياجات التدريب وتوفير مدخلات بهذا الشأن لبرامج التدريب والتنمية.
- حفز موظفي الجهاز من خلال إثبات جودة العمل وإتاحة فرص التداول على الوظائف.
- قياس أداء الجهاز.
- تجنب احتمال المنازعات القضائية وحالات الاعتراض على عمل الجهاز.

وهكذا فإن ضمان الجودة هو عملية تقييم تركز على تصميم وعمل وإصدارات (تقارير) ونتائج نظام رقابة الجودة من قبل أشخاص مستقلين عن النظام أو التدقيق قيد المراجعة. وليس الغرض من ضمان الجودة انتقاد نظم أو تدقيقات محددة، ولكن المساعدة على ضمان أن خدمات ومنتجات التدقيق تستجيب لأفضل الممارسات الدولية المطلوبة وكذا لاحتياجات الأطراف ذات الصلة.

خامساً: قيمة ومنافع/ فوائد الأجهزة العليا للرقابة - إحداه الفارق في حياة المواطنين (المعيار 12).

الجزء الأول: الهدف من المعيار 12 ومكانته في المستوى الثاني من معايير الإنتوساي

إنّ الهدف من المعيار 12 هو تحديد المبادئ التي تدعم وتساعد الأجهزة العليا للرقابة في تحسين حياة المواطنين. وتحدد الوثيقة 12 مبدأ للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. وجميع المبادئ المبينة أدناه لها علاقة مباشرة بمتطلبات أخرى لعمل الأجهزة العليا للرقابة في المستوى 2 من إطار المعايير أي الاستقلالية والشفافية والمساءلة وأخلاقيات المهنة. وهي جميعاً شروط أساسية ليحقق الجهاز أهدافه بما في ذلك المساعدة على تحسين حياة المواطنين.

الجزء الثاني: مبادئ المعيار 12

تتمحور المبادئ المنصوص عليها في المعيار 12 حول 3 محاور:

- تعزيز مساءلة وشفافية ونزاهة الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام (المبادئ 1 إلى 4)
- التأكيد على قوة ارتباطها بالمواطنين والبرلمان والأطراف ذات الصلة (المبادئ 5 إلى 7)
- أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها (المبادئ 8 إلى 12) وفيما يلي توضيح ذلك:

1. حماية استقلالية الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (المعيار 10)
2. تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل أن تتم مساءلة الحكومة وهيئات القطاع العام عن إدارتها للموارد المالية واستغلالها (المعيار 1)
3. تمكين القائمين على إدارة القطاع العام من الاضطلاع بمسؤولياتهم في الاستجابة لنتائج الرقابة والتوصيات واتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة (المعيار 40)
4. الإبلاغ عن نتائج الرقابة وبالتالي تمكين الجمهور/العموم من مساءلة هيئات القطاع الحكومي والقطاع العام (المعيار 20)
5. التجاوب مع البيانات المتغيرة والمخاطر الناشئة (المعيار 40)
6. التواصل الفعال مع الأطراف ذات الصلة (المعيار 20)
7. أن تكون مصدرا موثوقا للتبصر المستقل والموضوعي لدعم التغيير المفيد في القطاع العام (المعيار 10 و30)
8. ضمان شفافية ومساءلة الاجهزة العليا للرقابة (المعيار 20)
9. ضمان الإدارة الرشيدة للأجهزة العليا للرقابة (المعيار 30)
10. الامتثال لمدونة قواعد السلوك بالجهاز (المعيار 30)
11. بذل الجهد نحو تحقيق امتياز وجودة الخدمة (المعيار 40)
12. بناء الكفاءات من خلال التشجيع على التعلم وتبادل المعارف (المعيار 40)

المراجع:

1. ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
2. www.issai.org
3. إعلان ليما
4. إعلان مكسيكو (إيساي 10)
5. إيساي 11
6. إيساي 12
7. إيساي 30
8. إيساي 40
9. مشروع دليل ضمان الجودة للأجهزة العليا للرقابة (IDI، 2012)
10. معيار الشفافية والمساءلة ISSAI 20

متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

الكويت 1964م - Since 1964



هدف الجلسة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة من الالتزام بتطبيق المستوى الثاني من معايير الانتوساي (متطلبات العمل الأساسية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة)، والحلول المقترحة بشأنها.



نظرة عامة عن الجلسة

مقدمة

أولاً: الاستقلالية (المعيار 10، والمعيار 11)

ثانياً: الشفافية والمساءلة (المعيار 20، والمعيار 21)

ثالثاً: أخلاقيات المهنة (المعيار 30)

رابعاً: رقابة الجودة (المعيار 40)

خامساً: قيمة ومنافع/ فوائد الاجهزة العليا للرقابة - إحداث الفارق في حياة المواطنين (المعيار 12).



أولاً: الاستقلالية (المعيار 10، والمعيار 11)



الجزء الاول: مبدأ الإستقلالية في إعلان ليما 1 ISSAI

الهدف الرئيسي :

يجب أن تكون الأجهزة العليا للرقابة مستقلة كي تؤدي مهامها بموضوعية وفعالية



الإستقلالية - إعلان ليما

استقلالية الجهاز

- اسس دستورية.

استقلالية الاعضاء

- يجب ان يحافظ المديرون على الاستقلالية عن الهيئات الخاضعة للرقابة

استقلالية المسؤولين
والاعضاء

- اجراء العزل من الوظيفة لرئيس جهاز الرقابة الاعلى

الاستقلال المالي

- حرية التصرف بالأموال
- كفاية الاموال
- يمكن لوزارة المالية تقييد الاموال

الجزء الثاني: اعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية - ISSAI 10



تضمن المعيار 10 (إعلان مكسيكو بشأن الإستقلالية) ثمانية مبادئ تدعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة وأعضائها/موظفيها:

- ▶ وجود إطار دستوري/ نظامي/ قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار.
- ▶ استقلالية رؤساء الأجهزة والأعضاء بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية اثناء الاداء العادي لمهامهم.
- ▶ صلاحية واسعة وكافية وحرية التصرف التامة للأجهزة في أداء مهامها.
- ▶ الوصول غير المقيد للمعلومات.
- ▶ حق وواجب اعداد تقارير بشأن اعمالها.
- ▶ حرية تقرير محتوى تقارير الرقابة وتوقيتها ونشرها وتوزيعها.
- ▶ وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الاجهزة العليا للرقابة.
- ▶ الاستقلال الذاتي/ المالي والإداري وتوفير الموارد البشرية والمادية والنقدية المناسبة.

ثانياً: الشفافية والمساءلة (المعيار 20، والمعيار 21)



• **مفهوم الشفافية:** قيام الاجهزة العليا للرقابة بالإفصاح الشامل بطريقة آنية وموثوق وواضحة ومفيدة عن صلاحياتها القانونية وإستراتيجيتها وأنشطتها المالية وإدارتها، ويشمل مبدأ الشفافية و الإفصاح عن نتائج عمليات الرقابة واستنتاجاتها بالإضافة الى تمكين الجمهور من الحصول على المعلومات حول الجهاز الاعلى للرقابة.

• **مفهوم المساءلة:** فيرتبط بالإطار القانوني وبإعداد التقارير وبالهيكل التنظيمي والاسراتيجيات والإجراءات التي من شأنها أن تضمن أن الأجهزة العليا للرقابة:

1. تقوم بتقييم أدائها.
2. تفصح عن قانونية وكفاءة استخدام المال العام بما في ذلك استخدامها لمواردها.
3. تقوم بمساءلة موظفيها عن افعالهم.

المبادئ المتعلقة بالشفافية والمساءلة:

حدّد المعيار 20 تسعة مبادئ للشفافية والمساءلة وتدعمها إرشادات إضافية في المعيار 21.

1. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بأداء مهامها ضمن إطار قانوني يتيح المساءلة والشفافية.
2. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بالإفصاح عن مهامها القانونية ومسؤولياتها ورسالتها واستراتيجيتها للجمهور/العموم.
3. تتبنى الأجهزة العليا للرقابة معايير وعمليات ومنهجيات للرقابة تتسم بالموضوعية والشفافية.
4. تطبق الأجهزة العليا للرقابة معايير عليا للنزاهة والأخلاقيات على موظفيها من مختلف الدرجات.
5. تتأكد الأجهزة العليا للرقابة أن مبادئ المساءلة والشفافية لا يتمّ المس منها عندما تقوم بالاستعانة بمصادر خارجية من أجل انجاز أنشطتها.
6. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإدارة عملياتها باقتصاد وكفاءة وفعالية وطبقا للقوانين واللوائح. كما تقوم بنشر تقاريرها للعموم حول هذا الجانب.
7. تقوم الأجهزة العليا للرقابة بإعداد تقارير لفائدة العموم حول نتائج رقابتها وحول استنتاجاتها عن الأنشطة الحكومية بصورة عامة.
8. تتواصل الأجهزة العليا للرقابة بصفة منتظمة وشاملة حول أنشطتها وحول نتائج عمليات الرقابة التي تقوم بها وذلك عبر وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية، وعبر وسائل أخرى.
9. تستخدم الأجهزة العليا للرقابة الاستشارة الخارجية المستقلة من أجل تحسين جودة ومصداقية عملها.

ثالثاً: أخلاقيات المهنة (المعيار 30)



الجزء الأول: أخلاقيات المهنة في إعلان ليما

الهدف الرئيسي من إعلان ليما هو الدعوة إلى إنشاء أجهزة رقابية فعالة وشرح كيف يتحقق هذا. وإعلان ليما وثيقة متكونة من 7 أجزاء. ويتناول إعلان ليما بإيجاز أخلاقيات المهنة في جزئه الخامس الذي يذكر النزاهة الأخلاقية للمدققين.

- ▶ وتتمثل متطلبات أخلاقيات المهنة حسب إعلان ليما أساسا في:
- ▶ يجب أن يتمتع المدققون بالمهارة والنزاهة اللازمتين لأداء المهام الموكلة إليهم على الوجه الأفضل
- ▶ إذا لم تتوفر المهارات الخاصة لدى أعضاء وموظفي الجهاز يمكن للجهاز الأعلى للرقابة أن يستعين بخدمات خبراء خارجيين وتنطبق نفس أخلاقيات المهنة على الخبراء الخارجيين.

الجزء الثاني: أخلاقيات المهنة في المستوى الثاني لإطار معايير الإنتوساي

من الأهمية بمكان أن ينظر إلى الجهاز الأعلى للرقابة على أنه مصدر للثقة والأمانة وللمصداقية وهي صفات يدعمها الجهاز من خلال تبنيه وتطبيقه للمبادئ الأخلاقية الأساسية التي حددها معيار الإنتوساي 30 وهي كالتالي:

- ▶ النزاهة
- ▶ الاستقلالية والموضوعية
- ▶ الكفاءة
- ▶ السلوك المهني
- ▶ السرية والشفافية

رابعاً: رقابة الجودة (المعيار 40)



الجزء الأول: عناصر النظام الفعال لرقابة الجودة حسب المعيار 40

حدد المعيار 40 ستة عناصر لنظام فعال لرقابة الجودة:

1. مسؤولية القيادة في مجال الجودة
2. متطلبات السلوك الاخلاقي ذات العلاقة (المعيار 30)
3. قبول واستمرار العلاقات مع العملاء والمهام المحددة
4. الموارد البشرية
5. تأدية المهام الرقابية وغيرها من الأعمال
6. المراقبة /أو المتابعة

الجزء الثاني: رقابة الجودة وضمان الجودة

تتمثل رقابة الجودة داخل الجهاز الأعلى للرقابة في جملة من السياسات والإجراءات التي توضع بُغية التأكد من أنّ عمله الرقابي يتميز بالجودة العالية على نحو دائم. فالجهاز يضع نظاما لرقابة الجودة ويحافظ عليه بغرض أن يكفل له تأكيدا معقولا:

يتضمّن ضمان الجودة دراسة نظام رقابة الجودة للجهاز وتقييمه بما في ذلك معاينة دورية لجملة منتقاة من المهمّات الرقابية التي جرى تنفيذها. أمّا الغاية فهي أن يكفل للجهاز تأكيدا معقولا بأنّ نظام رقابة الجودة الذي يعتمد عليه مصمّم على نحو مناسب ويعمل على نحو فعّال، وأنّ التقارير الرقابية مناسبة في ظل الظروف القائمة.

خامساً: قيمة ومنافع/ فوائد
الاجهزة العليا للرقابة - إحدات
الفارق في حياة المواطنين
(المعيار 12)



الجزء الأول: الهدف من المعيار 12 ومكانته في المستوى الثاني من معايير الإنتوساي

يهدف المعيار 12 إلى تحديد المبادئ التي تدعم وتساعد الأجهزة العليا للرقابة في تحسين حياة المواطنين. وتحدد الوثيقة 12 مبدأ للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. وجميع المبادئ المبينة أدناه لها علاقة مباشرة بمتطلبات أخرى لعمل الأجهزة العليا للرقابة في المستوى 2 من إطار المعايير أي الاستقلالية والشفافية والمساءلة وأخلاقيات المهنة. وهي جميعا شروط أساسية ليحقق الجهاز أهدافه بما في ذلك المساعدة على تحسين حياة المواطنين.

الجزء الثاني: مبادئ المعيار 12

تتمحور المبادئ المنصوص عليها في المعيار 12 حول 3 محاور:

- تعزيز مساءلة وشفافية ونزاهة الهيئات الحكومية وهيئات القطاع العام (المبادئ 1 إلى 4)
- التأكيد على قوة ارتباطها بالمواطنين والبرلمان والأطراف ذات الصلة (المبادئ 5 إلى 7)
- أن تكون مؤسسات نموذجية يحتذى بها (المبادئ 8 إلى 12)

المراجع:

- ▶ ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
- ▶ www.issai.org
- ▶ إعلان ليما
- ▶ إعلان مكسيكو (إيساي 10)
- ▶ إيساي 11
- ▶ إيساي 12
- ▶ إيساي 30
- ▶ إيساي 40
- ▶ مشروع دليل ضمان الجودة للأجهزة العليا للرقابة (IDI، 2012)
- ▶ معيار الشفافية والمساءلة ISSAI 20



الجلسة رقم 1-2 متطلبات تطبيق معايير الانتوساي - مرحلة التخطيط

إعداد وتقديم

لأجهزة من الالتزام بتطبيق

يعقوب السلطان

د. عبد العزيز الرشيد

يتم إعداد هذا البرنامج بالتعاون مع خبراء من ديوان المحاسبة وإشرافاً من قبل الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو تنفيذ باتفاق بسيط مع الهيئة الخاضعة للرقابة. وفي جميع الحالات، على المدقق وإدارة الهيئة الخاضعة للرقابة والمسئولين عن الحوكمة وغيرهم حسب الحالة أن يتوصلوا إلى تفاهم رسمي مشترك بخصوص أحكام الرقابة وأدوار كل منهم ومسئولياته. وقد تتضمن المعلومات المهمة

2018/10

موضوع الرقابة ونطاقها وأهدافها والوصول إلى البيانات والتقارير الذي سينتج عن الرقابة وعملية الرقابة والأشخاص المسؤولين وأدوار أطراف المهمة المختلفة ومسئولياتها.

- يجب على المدققين فهم طبيعة الهيئة / البرنامج الذي سيخضع للرقابة:

ويشمل ذلك فهم الأهداف المعنية والعمليات والبيئة التنظيمية والضوابط الداخلية والنظم المالية وغيرها من النظم والعمليات التجارية، والبحث في المصادر المحتملة للأدلة الرقابية. ويمكن الحصول على المعرفة من التفاعل العادي مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين. وقد يعني ذلك استشارة الخبراء (دراسة الوثائق) بما في ذلك الدراسات السابقة وغيرها من المصادر (لاكتساب فهم واسع للموضوع الذي سيخضع للرقابة ولسياقه.

- يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر أو تحليل المشاكل ومراجعتها عند اللزوم استجابة لنتائج الرقابة:

تختلف طبيعة المخاطر المحددة وفقاً لهدف الرقابة. على المدقق مراعاة وتقييم مخاطر الأنواع المختلفة من أوجه القصور أو الانحرافات أو البيانات الخاطئة التي قد تحدث فيما يتعلق بموضوع الرقابة. ويجب مراعاة المخاطر العامة والخاصة على حد سواء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراءات تساعد على فهم الهيئة أو البرنامج وبيئته، بما في ذلك الضوابط الداخلية المعنية. على المدقق تقييم استجابة الإدارة للمخاطر المحددة، بما في ذلك تنفيذها وتصميمها للضوابط الداخلية للتعامل مع تلك المخاطر. وعلى المدقق عند تحليل المشكلات أن ينظر في المؤشرات الفعلية للمشكلات أو الانحرافات عما يجب أن يكون أو ما هو متوقع. وتتطوي هذه العملية على دراسة المؤشرات المختلفة للمشكلة لتحديد أهداف الرقابة. وتجب مراعاة تحديد المخاطر وتأثيرها على الرقابة طوال عملية الرقابة.

- يجب على المدققين تحديد مخاطر الاحتيال المتعلقة بأهداف الرقابة وتقييمها:

يجب على المدققين إجراء الاستفسارات وتنفيذ الإجراءات اللازمة لتحديد مخاطر الاحتيال المتعلقة بأهداف الرقابة والاستجابة لها. وعليهم المحافظة على موقف يتسم بالشك المهني والتنبه لإمكانية الاحتيال طوال عملية الرقابة.

- يجب على المدققين التخطيط لعملهم لضمان تنفيذ الرقابة بفعالية وكفاءة:

يتضمن التخطيط لرقابة معينة جوانب استراتيجية وتشغيلية. فمن الناحية الاستراتيجية، يجب أن يحدد التخطيط نطاق الرقابة وأهدافها ومنهجها. وتشير الأهداف إلى ما يراد تحقيقه بالرقابة. ويتعلق النطاق بموضوع الرقابة والمعايير التي سيستخدمها المدققون لتقييم موضوع الرقابة وإعداد التقرير عنه، كما يرتبط بالأهداف بصورة مباشرة. ويصف المنهج طبيعة ومدى الإجراءات التي ستستخدم لجمع أدلة الرقابة. ويجب التخطيط للرقابة للحد من مخاطر الرقابة إلى مستوى متدن مقبول. ومن الناحية التشغيلية، ينطوي التخطيط على تحديد جدول زمني للرقابة وتحديد طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداه. وعلى المدققين أثناء التخطيط أن يعينوا أعضاء فريقهم بصورة مناسبة وأن يحددوا الموارد التي قد تتطلبها المهمة؛ مثل الاستعانة بخبراء في موضوع الرقابة.

ويجب أن يستجيب التخطيط للرقابة للتغيرات المهمة في الظروف والأحوال. فهو عملية متكررة تحدث طوال الرقابة.

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAIs 200)

أ- التخطيط :

1- يجب على المدقق ان يضع استراتيجية عامة للرقابة تتضمن نطاق الرقابة وتوقيتها واتجاهها، بالإضافة إلى خطة للرقابة.

- توجه الاستراتيجية العامة للرقابة المدقق في وضع خطة الرقابة. وعند وضع استراتيجية الرقابة، يحتاج المدقق إلى ما يلي:

- تحديد خصائص العمل التي تحدد نطاقه.
- التأكيد على أهداف إعداد التقرير وذلك للتخطيط لتوقيت الرقابة وطبيعة الاتصالات اللازمة.
- مراعاة العوامل التي يراها المدقق مهمة لتوجيه جهود فريق العمل.
- مراعاة نتائج الأنشطة التمهيدية وما إذا كانت المعرفة المكتسبة عن الأعمال الأخرى التي أداها المدقق المعين للهيئة الخاضعة للرقابة ذات صلة، عند اللزوم.
- التأكيد على طبيعة الموارد اللازمة لتنفيذ العمل وتوقيتها ومقدارها.
- مراعاة نتائج المعرفة التي تم الحصول عليها من عمليات رقابة الأداء وغيرها من أنشطة الرقابة ذات الصلة بالهيئة الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الآثار المترتبة على التوصيات السابقة.
- مراعاة توقعات الهيئة التشريعية وغيرها من المستخدمين المعنيين من التقرير وتقييمها.

2- يجب على المدقق أن يخطط للرقابة بصورة صحيحة لضمان إجرائها بكفاءة وفعالية.

- يجب على المدقق أن يعد خطة للرقابة تتضمن بيان ما يلي:
- طبيعة الإجراءات المخطط لها لتقييم المخاطر وتوقيتها ومداه.
- طبيعة إجراءات الرقابة الأخرى المخطط لها على مستوى التأكيد وتوقيتها ومداه.
- إجراءات الرقابة الأخرى المخطط لها مما يلزم ليكون العمل متقيدا بالمعايير المعمول بها. وقد تشمل هذه الإجراءات أو تبين ما يلي: مراجعة للإطار القانوني للرقابة وبيان موجز للنشاط والبرنامج أو الهيئة التي ستخضع للرقابة والأسباب الداعية إلى إجراء الرقابة والعوامل المؤثرة على الرقابة بما في ذلك العوامل التي تحدد الأهمية النسبية للمسائل التي ستأخذ في الاعتبار وأهداف الرقابة ونطاقها ومنهج الرقابة وخصائص أدلة الرقابة التي يجب جمعها والإجراءات المطلوبة لجمع الأدلة وتحليلها والموارد اللازمة وجدول زمني للرقابة وشكل تقرير المدقق وخطاب الإدارة ومضمونها ومستخدموها.

3- يجب توثيق كل من الاستراتيجية العامة وخطة الرقابة. كما يجب تحديثها عند اللزوم أثناء تنفيذ الرقابة.

ب - فهم الهيئة الخاضعة للرقابة:

1- يجب أن يفهم المدقق الهيئة الخاضعة للرقابة وبيئتها، بما في ذلك إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالرقابة.

- يمكن فهم الجوانب المختلفة للهيئة وبيئتها المدقق من التخطيط للرقابة وتنفيذها بفعالية. ويشمل الفهم اللازم ما يلي:

- البيئة والأنظمة والعوامل الخارجية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية.
- طبيعة الهيئة الخاضعة للرقابة، بما في ذلك طريقة عملها وهيكل حوكمتها وتمويلها (لتمكين المدقق من فهم فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات المتوقعة في البيانات المالية) واختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها بما في ذلك الأسباب الداعية إلى تغييرها.
- قياس الأداء المالي للهيئة الخاضعة للرقابة وتدقيقه القرارات الصادرة من خارج الهيئة الخاضعة للرقابة نتيجة لعمليات السياسة كالبرامج الجديدة أو قيود الموازنات.
- القوانين والأنظمة المحددة التي تخضع لها الهيئة الخاضعة للرقابة والآثار المحتملة لعدم الالتزام بها.
- أهداف البرنامج واستراتيجياته، والتي قد تشمل عناصر السياسة العامة فتؤثر بذلك على تقييم المخاطر.
- هياكل الحوكمة المتأثرة بالبنية القانونية للهيئات الخاضعة للرقابة، كأن تكون الهيئة وزارة أو دائرة أو مؤسسة أو نوع آخر من هيئات القطاع العام.

- لفهم بيئة الرقابة الداخلية، قد يلزم النظر في نشر الهيئة الخاضعة للرقابة لقيم النزاهة والأخلاق وفرضها والتزامها بالكفاءة ومشاركة المسؤولين عن الحوكمة وفلسفة الإدارة وأسلوب العمل والهيكل التنظيمي ووجود أنشطة الرقابة الداخلية ومستواها وتحديد السلطات والمسؤوليات وسياسات وممارسات الموارد البشرية.

- ضمن عملية الفهم، على المدقق كذلك أن ينظر فيما إذا كان لدى الهيئة الخاضعة للرقابة إجراء لتحديد المخاطر التجارية المتعلقة بأهداف إعداد التقارير المالية وما إذا كانت كذلك تقدر أهمية تلك المخاطر بتقييم درجة احتمال وقوعها. فإذا كان هناك مثل هذا الإجراء، فعلى المدقق أن يفهمه ويفهم نتائجه.
- لا تتطلب الرقابة فهم جميع الضوابط المنفذة لكل فئة مهمة من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات في البيانات المالية أو لكل تأكيد يتعلق بها. غير أن فهم ضوابط الهيئة الخاضعة للرقابة والضوابط على مستوى الحكومة، إن لزم الأمر، لا يكف لاختبار فعاليتها العملية إلا إذا كانت هناك درجة من الأتمتة توفر ثباتا في تنفيذ الضوابط.

ت- تقييم المخاطر:

1- يجب على المدقق أن يقيم مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات ليوفر أساسا لإجراءات الرقابة الأخرى.

- قد تشمل إجراءات تقييم المخاطر ما يلي:
 - الاستفسار من الإدارة والموظفين في الهيئة الخاضعة للرقابة ممن يعتقد المدقق أنهم قد يمتلكون معلومات يمكن أن تساعد على تحديد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

- الإجراءات التحليلية.
- الملاحظة والتفتيش.

- يجب تحديد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية وتقييمه على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات لتوفير أساس لتصميم إجراءات الرقابة الأخرى وتنفيذها.
- ضمن تقييم المخاطر، يقرر المدقق ما إذا كان أي من المخاطر المحددة مهما في تقديره. وعلى المدقق عن ممارسة هذا التقدير أن يستثني آثار الضوابط المحددة فيما يتعلق بالمخاطر.
- ويجب توثيق تحديد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية وتقييمها على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد والضوابط التي يفهمها المدقق توثيقا كافيا.

ث - الاستجابات للمخاطر المقيمة:

- 1- على المدقق أن يتصرف بالطريقة المناسبة لمعالجة مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية.
 - تشمل الاستجابة للمخاطر المقيمة تصميم إجراءات الرقابة التي تعالج المخاطر، كالإجراءات الموضوعية واختبار الضوابط. وتشمل الإجراءات الموضوعية كلا من اختبارات التفاصيل والتحليل الموضوعي لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات.
 - تستند طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداهما إلى مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية المقيمة على مستوى التأكيد وتستجيب لها. وعند تصميم إجراءات الرقابة اللازمة، على المدقق أن ينظر في أسباب مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية المقيمة على مستوى التأكيد لكل فئة من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات. وقد تشمل تلك الأسباب الخطر الكامن في المعاملات (احتمال البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الناجمة عن خصائص معينة للفئة المعنية من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الافصاحات) وخطر الرقابة الداخلية (ما إذا كان تقييم المخاطر يراعي الضوابط المعنية).
 - يتطلب النظر في خطر الرقابة الداخلية أن يحصل المدقق على أدلة تثبت عمل الضوابط بفعالية (أي أن المدقق ينيو الاعتماد على الفعالية العملية للضوابط عند تحديد طبيعة الإجراءات الموضوعية وتوقيتها ومداهما).
 - عند تصميم اختبارات الضوابط المعنية وإجرائها للحصول على أدلة مناسبة وكافية على مدى فعالية عملها، على المدقق أن يراعي أنه كلما زاد الاعتماد على فعالية الضوابط زاد مستوى الإقناع اللازم في أدلة الرقابة التي يتم الحصول عليها.
- 2- يجب أن يصمم المدقق الإجراءات الموضوعية وينفذها لكل فئة ذات أهمية نسبية من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات بصرف النظر عن مخاطر البيانات المهمة نسبي أ الخاطئة المقيمة.
 - يجب أن يجري المدقق بعض الاختبارات الموضوعية دائما بصرف النظر عن اختبار الضوابط. وبالإضافة إلى ذلك، إذا رأى المدقق أهمية خطر من مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية المقيمة على مستوى التأكيد، فلا بد من تنفيذ الإجراءات الموضوعية التي تستجيب تحديدا لذلك

الخطر. وحين يقتصر التعامل مع الخطر المهم على الإجراءات الموضوعية، فلا بد أن تتضمن هذه الإجراءات اختبارات للتفاصيل.

ج- الاعتبارات المتعلقة بالاحتيال في الرقابة على البيانات المالية:

1- على المدقق أن يحدد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيال وقيمها وأن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية المقيمة الناجمة عن الاحتيال وأن يستجيب بصورة مناسبة للاحتيال أو الاحتيال المشتبه به المحدد أثناء الرقابة.

- تقع المسؤولية الأساسية في منع الاحتيال واكتشفه على عاتق إدارة الهيئة والمسؤولين عن الحوكمة. ولا بد أن تشدد الإدارة بقوة، تحت إشراف المسؤولين عن الحوكمة، على منع الاحتيال (التقليل من فرص الاحتيال) وردع الاحتيال (ثني الأفراد عن الاحتيال نظرا لاحتمال اكتشافهم). والمدقق مسؤول عن الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية سواء الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.

- يمكن أن تنشأ البيانات الخاطئة في البيانات المالية إما عن الاحتيال أو الخطأ. والعامل الذي يميز بينهما هو ما إذا كان الفعل الذي أدى إلى البيانات الخاطئة متعمدا أو غير متعمد. ورغم أن الاحتيال مفهوم قانوني فضفاض، فالمدقق معني فقط بالاحتيال الذي يتسبب ببيانات خاطئة ذات أهمية نسبية في البيانات المالية. وهناك نوعان من البيانات الخاطئة المتعمدة التي تهم المدقق – البيانات الخاطئة الناجمة عن الاحتيال في إعداد التقارير المالية وتلك الناجمة عن اختلاس الأصول.

- على المدقق أن يحافظ على موقفه المتسم بالشك المهني طوال عملية الرقابة مدركا إمكانية وجود البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الناجمة عن الاحتيال سواء على مستوى البيانات المالية ام على مستوى التأكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات، على الرغم من معرفة المدقق السابقة بأمانة الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة ونزاهتهم. وعند تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة المتعلقة بها لفهم الهيئة الخاضعة للرقابة وبيئتها، على المدقق أن يسعى للحصول على المعلومات التي يمكن استخدامها لتحديد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الناجمة عن الاحتيال.

- قد تشمل المجالات التي على المدققين أن يتنبهوا فيها لمخاطر الاحتيال التي تؤدي إلى البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الشراء والمنح وعمليات الخصخصة والعرض الخاطئ للنتائج أو المعلومات وإساءة استغلال الصلاحيات أو السلطة. وعند وضع المعايير استنادا إلى هذه المبادئ الأساسية، يمكن الاستعانة بالتوجيه الخاص. بخطر الاحتيال الوارد في المعيار (1240).

- قد تخضع متطلبات التبليغ عن الاحتيال في القطاع العام لشروط محددة في تفويض الرقابة أو القوانين أو الأنظمة المعنية، وقد يكون على المدقق أن يطلع أطرافا خارج الهيئة الخاضعة للرقابة على مثل هذه القضايا؛ كالجهاز التنظيمية وسلطات إنفاذ القانون. وفي بعض البيئات، قد يكون هناك إزام محدد بإحالة ما يشير إلى الاحتيال إلى هيئات التحقيق وحتى التعاون مع تلك الهيئات لتحديد ما إذا كان هناك احتيال أو إساءة استغلال. وفي بيئات أخرى، قد يكون المدققون ملزمون بالتبليغ عن الظروف التي قد تشير إلى إمكانية وقوع احتيال أو إساءة استغلال للهيئة ذات الولاية القضائية المختصة أو الجزء المعني من الحكومة أو الهيئة التشريعية، كالمدعي العام أو الشرطة أو (إذا تعلق

الأمر بالقانون) الطرف الثالث المتضرر. كما يجب على المدققين ان يراعوا ان استخدام الأموال العامة يزيد من خطورة الاحتيال. ونتيجة لذلك، فعلى المدققين الاستجابة لتوقعات المواطنين بخصوص اكتشاف الاحتيال. ويشير المعيار (140) إلى إمكانية التوسع في مسؤوليات التبليغ في القطاع لتتناول المخاوف بشأن المسؤولية العامة.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (ISSAIs 300)

اختيار مواضيع الرقابة

يجب على المدققين اختيار موضوعات الرقابة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بتحليل الموضوعات المحتملة وإجراء البحوث لتحديد المخاطر والمشكلات.

إن تحديد عمليات الرقابة التي سيتم إجراؤها عادةً ما تكون جزءاً من عملية التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. وعلى المدققين إذا كان ذلك مناسباً أن يساهموا في هذه العملية وفقاً لمجالات خبرة كل منهم. وقد يقدمون معرفتهم المتأنيبة من عمليات الرقابة المسبقة، كما قد تكون المعلومات المستقاة من عملية التخطيط الاستراتيجي ذات صلة بالعمل اللاحق للمدقق.

وفي هذه العملية، يجب على المدققين أن يراعوا أن تكون موضوعات الرقابة مهمة بقدر كاف وقابلة للرقابة ومتماشية مع تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ويجب أن تهدف عملية اختيار الموضوع إلى تعظيم الأثر المتوقع للرقابة مع مراعاة قدرات الرقابة (كالموارد البشرية والمهارات المهنية).

ويمكن للأساليب الرسمية لإعداد عملية التخطيط الاستراتيجي، كتحليل المخاطر أو تقييمات المشكلة، أن تساعد في تنظيم العملية إلا أنه لا بد أن يكملها التقدير المهني لتجنب التقديرات أحادية الجانب.

تصميم الرقابة

يجب على المدققين التخطيط للرقابة على نحو يساهم في الوصول إلى رقابة ذات جودة عالية تجرى على نحو يتسم بالاقتصاد والكفاءة والفعالية وفي الوقت المناسب ووفقاً لمبادئ الإدارة الجيدة للمشاريع. ولا بد من مراعاة ما يلي عند التخطيط للرقابة:

- المعرفة والمعلومات الأساسية اللازمة لفهم الهيئات الخاضعة للرقابة بما يسمح بتقييم المشكلة أو المخاطر، والمصادر المحتملة للأدلة، والقابلية للرقابة ومدى أهمية المجال المعني للرقابة.
- أهداف الرقابة وأسئلتها ومعاييرها وموضوعها ومنهجيتها) بما في ذلك الأساليب التي ستستخدم لجمع الأدلة وإجراء التحليل الرقابي.
- الأنشطة الضرورية وما يلزم من موظفين ومهارات (بما في ذلك استقلالية فريق الرقابة والموارد البشرية والخبرة الخارجية المحتملة)، والتكلفة التقديرية للرقابة، والأطر الزمنية والمراحل الرئيسية للمشروع، ونقاط الضبط الرئيسية.
- ولضمان التخطيط للرقابة بصورة صحيحة، على المدققين الحصول على المعرفة الكافية بالموضوع. فرقابة الأداء بوجه عام تتطلب الحصول على المعرفة الخاصة بالرقابة والمعرفة الموضوعية والمعرفة المنهجية قبل البدء بالرقابة ("الدراسة المسبقة").
- ويجب أن يسمح التخطيط بالمرونة كي يستطيع المدققون الاستفادة من الرؤى التي يتم الحصول عليها أثناء الرقابة. ويجب أن تكون طرق الرقابة المختارة هي أفضل الطرق التي تسمح بجمع بيانات

الرقابة بكفاءة وفعالية. وفي حين أنه يجب على المدققين لأن يسعوا إلى تبني أفضل الممارسات، فقد تحد الاعتبارات العملية كمدى توفر البيانات من إمكانية اختيار الطرق. ولذا، ينصح بالمرونة والواقعية بهذا الخصوص. ولهذا السبب، لا ينبغي أن تكون إجراءات رقابة الأداء موحدة أكثر من اللازم. فقد يعيق الإفراط في التوجيه المرونة والتقدير المهني والمهارات التحليلية اللازمة في رقابة الأداء. وفي بعض الحالات - حين تتطلب الرقابة مثلاً جمع البيانات في عدة أقاليم أو مناطق مختلفة أو أن يجري الرقابة عدد كبير من المدققين - فقد يلزم وضع خطة رقابة أكثر تفصيلاً تحدد فيها أسئلة الرقابة وإجراءاتها بصورة واضحة.

- ويجب على المدققين عند التخطيط للرقابة أن يقيموا خطر الاحتيال. فإذا كان كبيراً في سياق أهداف الرقابة، يجب على المدققين أن يفهموا نظم الرقابة الداخلية المعنية والبحث عما إذا ما كانت هناك علامات دالة على المخالفات التي تعيق الأداء. كما يجب عليهم أن يحددوا إذا ما كانت الهيئات المعنية قد اتخذت الإجراءات المناسب للاستجابة لأية توصيات من عمليات الرقابة السابقة أو الاختبارات الأخرى المتعلقة بأهداف الرقابة. وأخيراً، على المدققين أن يسعوا للاتصال بأصحاب المصلحة بما فيهم العلماء أو غيرهم من الخبراء في هذا المجال؛ لتكوين المعرفة الصحيحة بخصوص الممارسات الجيدة أو أفضل الممارسات مثلاً. ويتمثل الهدف العام في مرحلة التخطيط بتحديد أفضل السبل لإجراء الرقابة وذلك بتكوين المعرفة والنظر في مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات.

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (ISSAIs 400)

التخطيط لرقابة الالتزام وتصميمها

1: نطاق الرقابة:

يجب على المدققين تحديد نطاق الرقابة. إذا لم يحدد تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو التشريع المعمول به نطاق الرقابة، فعلى المدقق أن يحدده. ونطاق الرقابة هو بيان واضح لمحور تركيز الرقابة ومداه وحدودها من حيث مدى التزام موضوع الرقابة بالمعايير. ويتأثر تحديد نطاق الرقابة بالأهمية النسبية والمخاطر، ويحدّ المرجعيات وأجزائها التي سوف تتم تغطيتها. ويجب تصميم عملية الرقابة ككل لتغطي نطاق الرقابة بأكمله.

2: موضوع الرقابة والمعايير :

يجب على المدققين تحديد موضوع الرقابة والمعايير المناسبة. يُعد تحديد موضوع الرقابة والمعايير من أولى الخطوات في رقابة الالتزام. وقد يتم تحديد موضوع الرقابة والمعايير بالقانون أو في تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. كما يمكن أن يحددها المدقق. وبالنسبة لمهام التصديق، قد يتعلق الأمر كذلك بتحديد معلومات موضوع الرقابة التي يقدمها الطرف المسؤول بخصوص التزام موضوع معين بمعايير معينة.

3: فهم الهيئة :

يجب على المدققين فهم الهيئة الخاضعة للرقابة في ضوء المرجعيات المعنية. قد تغطي رقابة الالتزام جميع المستويات التنفيذية ويمكن أن تشمل المستويات الإدارية المختلفة وأنواع الهيئات والهيئات المركبة. ويجب على المدقق لذلك أن يكون مطلعاً على بنية الهيئة الخاضعة للرقابة وعملياتها وإجراءاتها لتحقيق الالتزام. ويستخدم المدقق هذه المعرفة لتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر عدم الالتزام.

4: فهم الضوابط الداخلية وبيئة الضبط:

يجب على المدققين فهم بيئة الضبط والضوابط الداخلية المعنية والنظر فيما إذا كان من المرجح أنها تضمن الالتزام. يعتمد فهم الهيئة الخاضعة للرقابة و/أو الموضوع المتعلق بنطاق الرقابة على معرفة المدقق ببيئة الضبط. وبيئة الضبط هي ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي التي توفر أساس نظام الضوابط الداخلية لضمان الالتزام بالمرجعيات. وفي رقابة الالتزام، توجد أهمية خاصة لبيئة الضبط التي تُركّز على تحقيق الالتزام.

5: تقييم المخاطر :

يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر لتحديد مخاطر عدم الالتزام. في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وسمات الهيئة الخاضعة للرقابة، على المدقق أن يجري تقييماً للمخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي يجب تنفيذها. وعلى المدقق في ذلك أن ينظر في المخاطر المتمثلة في عدم التزام موضوع الرقابة بالمعايير. وقد ينشأ عدم الالتزام عن الاحتيال و/أو الخطأ و/أو الطبيعة المتأصلة للموضوع و/أو ظروف الرقابة. ويجب مراعاة تحديد مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها المحتمل على إجراءات الرقابة طوال عملية الرقابة. وكجزء من تقييم المخاطر، على المدقق تقييم أية حالات معروفة من عدم الالتزام لتحديد ما إذا كانت مهمة نسبياً.

6: مخاطر الاحتيال :

يجب على المدققين مراعاة مخاطر الاحتيال. إذا اكتشف المدقق حالات من عدم الالتزام قد تدلّ على الاحتيال، فعليه بذل العناية المهنية الواجبة وتوحي الحذر كي لا يُعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية.

7: استراتيجية وخطة الرقابة:

يجب على المدققين وضع استراتيجية وخطة للرقابة. يجب أن يتضمن التخطيط للرقابة نقاشاً بين أعضاء فريق الرقابة لوضع استراتيجية عامة وخطة للرقابة. تهدف استراتيجية الرقابة إلى وضع استجابة فعالة لمخاطر عدم الالتزام. ويجب أن تشمل النظر في الاستجابات الرقابية المعدة ولمخاطر محددة من خلال وضع خطة للرقابة. ويجب توثيق استراتيجية وخط الرقابة كتابةً. ليس التخطيط مرحلة مستقلة من الرقابة وإنما عملية متواصلة ومتكررة.

المراجع:

1. ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
2. المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية (ISSAi 100) (1989)، الانتوساي، www.issai.org.

3. المبادئ الاساسية للرقابة المالية (ISSAi 200) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
4. المبادئ الاساسية للرقابة الأداء (ISSAi 300) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
5. المبادئ الاساسية للرقابة الالتزام (ISSAi 400) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.

الجلسة رقم 2-2: متطلبات المعايير في مرحلة التخطيط

حالة عملية (2)

الهدف من التمرين:

تمكين المشاركين من التعرف على التحديات والحلول المقترحة للامتثال وتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التخطيط.

التعليمات:

- العمل ضمن مجموعات ؛

- مناقشة التحديات والحلول المقترحة من خلال الاسترشاد بمتطلبات معايير الانتوساي المرفقة بالحالة العملية.
- اختيار ممثل عن المجموعة لعرض التحديات والحلول المقترحة على بقية المشاركين؛
- عرض كل مجموعة لمقترحاتها تتخللها مناقشة جماعية.

الوقت المخصص: 180 د

المناقشة ضمن المجموعة: 90 د

عرض التحديات والحلول المقترحة : 90 د

المطلوب:

اذكر التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة العليا من الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التخطيط، والحلول المقترحة بشأنها.

متطلبات معايير الانتوساي "مرحلة التخطيط"



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

المؤسسة الكويتية - منذ عام 1964 Since 1964



هدف الجلسة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة من الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التخطيط، والحلول المقترحة بشأنها.



نظرة عامة عن الجلسة

مقدمة

أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (*ISSAIs 100*)

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (*ISSAIs 200*)

ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (*ISSAIs 300*)

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (*ISSAIs 400*)



أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة
القطاع العام
(*ISSAIs 100*)



- يجب على المدققين أن يتأكدوا من وضع أحكام الرقابة بصورة واضحة
- يجب على المدققين فهم طبيعة الهيئة / البرنامج الذي سيخضع للرقابة
- يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر أو تحليل المشاكل ومراجعتها عند اللزوم استجابة لنتائج الرقابة
- يجب على المدققين تحديد مخاطر الاحتيال المتعلقة بأهداف الرقابة وتقييمها
- يجب على المدققين التخطيط لعملهم لضمان تنفيذ الرقابة بفعالية وكفاءة

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAIs 200)



أ- التخطيط :

- 1- يجب على المدقق ان يضع استراتيجية عامة للرقابة تتضمن نطاق الرقابة وتوقيتها واتجاهها، بالإضافة إلى خطة للرقابة.
- 2- يجب على المدقق أن يخطط للرقابة بصورة صحيحة لضمان إجراءاتها بكفاءة وفعالية.
- 3- يجب توثيق كل من الاستراتيجية العامة وخطة الرقابة. كما يجب تحديثهما عند اللزوم أثناء تنفيذ الرقابة.

ب- فهم الهيئة الخاضعة للرقابة:

يجب أن يفهم المدقق الهيئة الخاضعة للرقابة وبيئتها، بما في ذلك إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالرقابة.



ت- تقييم المخاطر:

يجب على المدقق أن يقيم مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية ومستوى التأكيد لفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات ليوفر أساسا لإجراءات الرقابة الأخرى.



ث - الاستجابات للمخاطر المقيمة:

1- على المدقق أن يتصرف بالطريقة المناسبة لمعالجة مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية.

2- يجب أن يصمم المدقق الإجراءات الموضوعية وينفذها لكل فئة ذات أهمية نسبية من المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات بصرف النظر عن مخاطر البيانات المهمة نسبي أ الخاطئة المقيمة.

ج- الاعتبارات المتعلقة بالاحتيايل في الرقابة على البيانات المالية:

على المدقق أن يحدد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية الناجمة عن الاحتيايل وقيمها وأن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية المقيمة الناجمة عن الاحتيايل وأن يستجيب بصورة مناسبة للاحتيايل أو الاحتيايل المشتبه به المحدد أثناء الرقابة.



ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (ISSAIs 300)



اختيار مواضيع الرقابة

يجب على المدققين اختيار موضوعات الرقابة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بتحليل الموضوعات المحتملة وإجراء البحوث لتحديد المخاطر والمشكلات.



تصميم الرقابة

يجب على المدققين التخطيط للرقابة على نحو يسهم في الوصول إلى رقابة ذات جودة عالية تجرى على نحو يتسم بالاقتصاد والكفاءة والفعالية وفي الوقت المناسب ووفقاً لمبادئ الإدارة الجيدة للمشاريع.



رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (ISSAIs 400)



1: نطاق الرقابة:

يجب على المدققين تحديد نطاق الرقابة. إذا لم يحدد تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة أو التشريع المعمول به نطاق الرقابة، فعلى المدقق أن يحدده. ونطاق الرقابة هو بيان واضح لمحور تركيز الرقابة ومداهها وحدودها من حيث مدى التزام موضوع الرقابة بالمعايير. ويتأثر تحديد نطاق الرقابة بالأهمية النسبية والمخاطر، ويحدد المرجعيات وأجزائها التي سوف تتم تغطيتها. ويجب تصميم عملية الرقابة ككل لتغطي نطاق الرقابة بأكمله.

2: موضوع الرقابة والمعايير:

يجب على المدققين تحديد موضوع الرقابة والمعايير المناسبة. يُعد تحديد موضوع الرقابة والمعايير من أولى الخطوات في رقابة الالتزام. وقد يتم تحديد موضوع الرقابة والمعايير بالقانون أو في تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. كما يمكن أن يحددها المدقق. وبالنسبة لمهام التصديق، قد يتعلق الأمر كذلك بتحديد معلومات موضوع الرقابة التي يقدمها الطرف المسؤول بخصوص التزام موضوع معين بمعايير معينة.

3: فهم الهيئة :

يجب على المدققين فهم الهيئة الخاضعة للرقابة في ضوء المرجعيات المعنية. قد تغطي رقابة الالتزام جميع المستويات التنفيذية ويمكن أن تشمل المستويات الإدارية المختلفة وأنواع الهيئات والهيئات المركبة. ويجب على المدقق لذلك أن يكون مطلعاً على بنية الهيئة الخاضعة للرقابة وعملياتها وإجراءاتها لتحقيق الالتزام. ويستخدم المدقق هذه المعرفة لتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر عدم الالتزام.

4: فهم الضوابط الداخلية وبيئة الضبط:

يجب على المدققين فهم بيئة الضبط والضوابط الداخلية المعنية والنظر فيما إذا كان من المرجح أنها تضمن الالتزام. يعتمد فهم الهيئة الخاضعة للرقابة و/أو الموضوع المتعلق بنطاق الرقابة على معرفة المدقق ببيئة الضبط. وبيئة الضبط هي ثقافة الأمانة والسلوك الأخلاقي التي توفر أساس نظام الضوابط الداخلية لضمان الالتزام بالمرجعيات. وفي رقابة الالتزام، توجد أهمية خاصة لبيئة الضبط التي تُركّز على تحقيق الالتزام.

5: تقييم المخاطر :

يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر لتحديد مخاطر عدم الالتزام. في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وسمات الهيئة الخاضعة للرقابة، على المدقق أن يجري تقييماً للمخاطر لتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات الرقابة التي يجب تنفيذها. وعلى المدقق في ذلك أن ينظر في المخاطر المتمثلة في عدم التزام موضوع الرقابة بالمعايير. وقد ينشأ عدم الالتزام عن الاحتيال و/أو الخطأ و/أو الطبيعة المتأصلة للموضوع و/أو ظروف الرقابة. ويجب مراعاة تحديد مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها المحتمل على إجراءات الرقابة طوال عملية الرقابة. وكجزء من تقييم المخاطر، على المدقق تقييم أية حالات معروفة من عدم الالتزام لتحديد ما إذا كانت مهمة نسبياً.

6: مخاطر الاحتيال :

يجب على المدققين مراعاة مخاطر الاحتيال. إذا اكتشف المدقق حالات من عدم الالتزام قد تدلّ على الاحتيال، فعليه بذل العناية المهنية الواجبة وتوخي الحذر كي لا يُعيق أية إجراءات قانونية أو تحقيقات مستقبلية.

7: استراتيجية وخطة الرقابة:

يجب على المدققين وضع استراتيجية وخطة للرقابة. يجب أن يتضمن التخطيط للرقابة نقاشاً بين أعضاء فريق الرقابة لوضع استراتيجية عامة وخطة للرقابة. تهدف استراتيجية الرقابة إلى وضع استجابة فعالة لمخاطر عدم الالتزام. ويجب أن تشمل النظر في الاستجابات الرقابية المعدة ولمخاطر محددة من خلال وضع خطة للرقابة. ويجب توثيق استراتيجية وخط الرقابة كتابةً. ليس التخطيط مرحلة مستقلة من الرقابة وإنما عملية متواصلة ومتكررة.

الخلاصة



المراجع:

- ▶ ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
- ▶ المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية (ISSAi 100) (1989)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAi 200) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة الأداء (ISSAi 300) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة الالتزام (ISSAi 400) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.



الجلسة رقم 1-3 متطلبات تطبيق معايير الانتوساي - مرحلة التنفيذ

إعداد وتقديم

يعقوب السلطان

عبد العزيز الرشيد

أجهزة من الالتزام بتطبيق

يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر التي قد تؤثر على نتائج التدقيق. يجب على المدققين إجراء تقييم للمخاطر التي قد تؤثر على نتائج التدقيق.

- إن قرارات المدقق بشأن طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداهما تؤثر على الأدلة التي يحصل عليها. ويعتمد اختيار الإجراءات على تقييم المخاطرة أو تحليل المشكلة.

2018/10

- وأدلة الرقابة هي أية معلومات يستخدمها المدقق لتحديد ما إذا كان موضوع الرقابة متوافق مع المعايير المعمول بها. وقد تأخذ الأدلة أشكالاً عدة، كسجلات المعاملات الورقية والإلكترونية، والتواصل الكتابي والإلكتروني مع الأطراف الخارجية، وملاحظات المدقق، والإفادات الشفهية أو الكتابية التي تقدمها الهيئة الخاضعة للرقابة. ويمكن أن تشمل طرق الحصول على الأدلة التفتيش، الملاحظة، الاستفسار، التأكيد، إعادة الحساب، إعادة الأداء، والإجراءات التحليلية و/أو أساليب البحث الأخرى. ويجب أن تكون الأدلة كافية (كمياً) لإقناع شخص مطلع بأن النتائج معقولة ومناسبة (نوعي أ) – أي ملائمة وصحيحة وموثوقة. ويجب أن يكون تقييم المدقق للأدلة تقييماً موضوعياً وعادلاً ومتوازناً. كما يجب إطلاع الهيئة الخاضعة للرقابة على النتائج الأولية ومناقشتها معها لتأكيد صحتها.
- وعلى المدقق أن يحترم جميع المتطلبات المتعلقة بالسرية.

على المدققين تقييم أدلة الرقابة والوصول إلى الاستنتاجات:

- يقوم المدقق بعد إكمال إجراءات الرقابة بمراجعة وثائق الرقابة لتحديد ما إذا كان الموضوع قد خضع للرقابة بصورة كافية ومناسبة. وقبل الوصول إلى الاستنتاجات، يعيد المدقق النظر في التقييم الأولي للمخاطر والأهمية النسبية في ضوء الأدلة المجمعة ويحدد ما إذا كان يجب تنفيذ إجراءات رقابية إضافية.
- وعلى المدقق تقييم أدلة الرقابة بهدف الحصول على نتائج الرقابة، وعلى المدقق مراعاة العوامل الكمية والنوعية على حد سواء عند تقييم أدلة الرقابة وتقييم الأهمية النسبية للنتائج.
- واستناداً إلى النتائج، يجب على المدقق أن يمارس التقدير المهني للوصول إلى استنتاج حول موضوع أو معلومات الرقابة.

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAIs 200)

أولاً- الاستمرارية:

- على المدقق النظر فيما إذا كانت هناك وقائع أو ظروف قد تشكل كثيراً بقدرة الهيئة الخاضعة للرقابة على الاستمرار في العمل.

ثانياً- الاعتبارات المتعلقة بالقوانين والأنظمة في الرقابة على البيانات المالية:

- على المدقق أن يحدد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الناجمة عن عدم الالتزام المباشر والمهم نسبياً بالقوانين والأنظمة. ويجب أن يستند تحديد هذه المخاطر إلى فهم عام للإطار القانوني والتنظيمي الساري على البيئة المحددة التي تعمل فيها الهيئة الخاضعة للرقابة، بما في ذلك كيفية التزامها بذلك الإطار.
- وعلى المدقق أن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص الالتزام بالقوانين والأنظمة المعروف أن لها تأثيراً مباشراً ومهماً نسبياً على تحديد المبالغ والافصاحات ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية.

ثالثاً- أدلة الرقابة:

- على المدقق أن ينفذ إجراءات الرقابة بطريقة تمكن من الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية والتوصل بذلك إلى استنتاجات يستند إليها رأيه.

رابعاً- الأحداث اللاحقة:

- على المدقق أن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية تبين أن جميع الوقائع التي حدثت بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقريره والتي تتطلب إجراء تعديل على البيانات المالية أو إضافة إفصاح إليها قد تم تحديدها. كما يجب عليه أن يستجيب بطريقة مناسبة للحقائق التي عرفت بعد تاريخ تقريره والتي كانت ستجعله يعدل تقريره لو عرفها حينئذ.

خامساً- تقييم البيانات الخاطئة:

- على المدقق أن يحتفظ بسجل كامل للبيانات الخاطئة المحددة أثناء الرقابة وان يطلع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة، حسب الحالة وفي الوقت المناسب، على جميع البيانات الخاطئة المسجلة أثناء الرقابة.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (ISSAIs 300)

الأدلة والنتائج والاستنتاجات:

- يجب على المدققين الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية لإثبات النتائج، والوصول إلى الاستنتاجات استجابةً لأهداف وأسئلة الرقابة، وإصدار التوصيات.
- يجب دعم جميع نتائج واستنتاجات الرقابة بأدلة مناسبة وكافية. ويجب وضع ذلك في سياقه الصحيح والنظر في جميع الحجج المؤيدة والمعارضة ووجهات النظر المختلفة ذات العلاقة قبل استخلاص الاستنتاجات. ويتم تحديد طبيعة أدلة الرقابة اللازمة لاستخلاص الاستنتاجات في رقابة الأداء من خلال موضوع وهدف وأسئلة الرقابة.
- ويجب على المدقق أن يقيم الأدلة بهدف الحصول على نتائج الرقابة. وبناءً على النتائج، يجب على المدقق أن يمارس التقدير المهني للوصول إلى استنتاج. فالنتائج والاستنتاجات هي نتائج التحليل استجابةً لأهداف الرقابة. ويجب أن تجيب عن أسئلة الرقابة.
- ويمكن أن تستند النتائج إلى الأدلة الكمية التي يتم الحصول عليها باستخدام الطرق العلمية أو أساليب أخذ العينات. وقد تتطلب صياغة الاستنتاجات الكثير من التقدير والتفسير للإجابة عن أسئلة الرقابة؛ إذ قد تكون أدلة الرقابة مقنعة ("توجه إلى الاستنتاج") ("وليس قاطعة") ("صواب/خطأ"). ويجب موازنة الحاجة إلى الدقة بما هو معقول واقتصادي وملائم لهذه الغاية. ويوصى بمشاركة الإدارة العليا في ذلك.
- وتنطوي رقابة الأداء على سلسلة من العمليات التحليلية التي تتطور تدريجياً من خلال التفاعل المتبادل، لتسمح للأسئلة والطرق المستخدمة أن تزداد عمقاً وتعقيداً. وقد ينطوي ذلك على جمع البيانات من مصادر مختلفة والمقارنة بينها واستخلاص استنتاجات أولية وجمع النتائج لبناء الفرضيات التي يمكن اختبارها عند اللزوم أمام المزيد من البيانات. وترتبط العملية بأسرها ارتباطاً وثيقاً بعملية صياغة تقرير الرقابة والتي يمكن النظر إليها باعتبارها جزءاً أساسياً من العملية التحليلية التي تتوج في الإجابات عن أسئلة الرقابة. ولا بد أن يكون المدققون موجهين لتحقيق الأهداف وأن يعملوا بصورة ممنهجة مع بذل العناية الواجبة والموضوعية.

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (ISSAIs 400)

أولاً- أدلة الرقابة:

- يجب على المدققين جمع أدلة رقابة مناسبة وكافية لتغطية نطاق الرقابة. على المدقق أن يجمع أدلة رقابة كافية ومناسبة توفر أساس الاستنتاج أو الرأي. والكفاية مقياس لكمية الأدلة، في حين أن المناسبة تتعلق بنوعية الأدلة ملاءمتها وصحتها وإمكانية الاعتماد عليها. وتعتمد كمية الأدلة المطلوبة على مخاطر الرقابة (كلما زاد الخطر زادت على الأرجح الأدلة المطلوبة)، وعلى نوعية تلك الأدلة (كل ما زادت جودتها قلّ ما هو مطلوب منها). ووفقا لذلك، توجد علاقة بين كفاية الأدلة ومناسبتها. غير أن مجرد الحصول على مزيد من الأدلة لا يعوض عن تدني جودتها. وتتأثر إمكانية الاعتماد على الأدلة بمصدرها وطبيعتها وتعتمد على الظروف المحددة التي تم خلالها الحصول عليها. وعلى المدقق أن ينظر في ملاءمة المعلومات التي ستستخدم كأدلة للرقابة وإمكانية الاعتماد عليها على حد سواء، ويجب عليه أن يحترم سرية جميع أدلة الرقابة والمعلومات التي يحصل عليها. يجب أن تكون إجراءات الرقابة مناسبة لظروف الرقابة ومتماشية مع الغاية المتمثلة في الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة. أما طبيعة أدلة الرقابة اللازمة ومصادرها فتحددها المعايير والموضوع ونطاق الرقابة. وبما أن الموضوع قد يكن نوعيا أو كميا، فإن المدقق يركز على أدلة الرقابة الكمية أو النوعية أو مزيج من النوعين وفقا لنطاق الرقابة. وهكذا، فإن رقابة الالتزام تشمل مجموعة متنوعة من إجراءات جمع الأدلة ذات الطبيعة الكمية والنوعية.
- وغالبا ما يحتاج مدقق الالتزام إلى الجمع والمقارنة بين الأدلة من مصادر مختلفة لاستيفاء متطلبات الكفاية والمناسبة.

ثانياً- تقييم أدلة الرقابة والوصول إلى الاستنتاجات:

- يجب على المدققين تقييم ما إذا كان قد تم الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة وأن يتوصلوا إلى استنتاجات ملائمة. بعد إكمال عملية الرقابة، يقوم المدقق بمراجعة أدلة الرقابة للوصول إلى استنتاج أو إصدار رأي. وعلى المدقق أن يقيم مدى كفاية ومناسبة الأدلة التي تم الحصول عليها لخفض مخاطر الرقابة إلى مستوى متدنٍ مقبول. وتنطوي عملية التقييم هذه على النظر في الأدلة التي تدعم تقرير الرقابة أو الاستنتاج أو الرأي حول الالتزام أو عدم الالتزام وتلك التي يبدو أنها تتعارض معها. كما أنها تشمل الاعتبارات ذات الأهمية النسبية. وبعد تقييم مدى كفاية الأدلة ومناسبتها، في ضوء مستوى التأكيد الخاص بالرقابة، على المدقق أن ينظر في أفضل الاستنتاجات في ضوء الأدلة.
- وإذا تعارضت أدلة الرقابة التي تم الحصول عليها من مصدر ما مع تلك التي تم الحصول عليها من مصدر آخر، أو كانت هناك شكوك حول إمكانية الاعتماد على المعلومات التي ستستخدم كأدلة، يجب على المدقق أن يحدد التعديلات أو الإضافات إلى إجراءات الرقابة التي من شأنها حل المسألة وأن ينظر في آثار ذلك، إن وجدت، على الجوانب الأخرى من الرقابة.
- وبعد إكمال الرقابة، يقوم المدقق بمراجعة وثائق الرقابة لتحديد ما إذا كان الموضوع قد تم فحصه بقدر كاف وبصورة مناسبة. كما يجب على المدقق أن يحدّد مدى مناسبة تقييم المخاطر والتحديد الأولي للأهمية النسبية في ضوء الأدلة المجمعة، أو ما إذا كانا بحاجة للمراجعة.

المراجع:

1. ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
2. المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية (ISSAi 100) (1989)، الانتوساي، www.issai.org.
3. المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAi 200) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
4. المبادئ الأساسية للرقابة الأداء (ISSAi 300) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
5. المبادئ الأساسية للرقابة الالتزام (ISSAi 400) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.

الجلسة رقم 2-3:
متطلبات المعايير في مرحلة التنفيذ

حالة عملية (3)

الهدف من التمرين:

تمكين المشاركين من التعرف على التحديات والحلول المقترحة للامتثال وتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التنفيذ.

التعليمات:

- العمل ضمن مجموعات ؛
- مناقشة التحديات والحلول المقترحة من خلال الاسترشاد بمتطلبات معايير الانتوساي المرفقة بالحالة العملية.
- اختيار ممثل عن المجموعة لعرض التحديات والحلول المقترحة على بقية المشاركين؛
- عرض كل مجموعة لمقترحاتها وتخللها مناقشة جماعية.

الوقت المخصص: 180 د

المناقشة ضمن المجموعة: 90 د

عرض التحديات والحلول المقترحة : 90 د

المطلوب:

اذكر التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة العليا من الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التنفيذ، والحلول المقترحة بشأنها.



متطلبات معايير الانتوساي "مرحلة التنفيذ"



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

Since 1964 - منذ عام 1964 - الكويت Kuwait



هدف الجلسة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة من الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التنفيذ، والحلول المقترحة بشأنها.



نظرة عامة عن الجلسة

مقدمة

أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (*ISSAIs 100*)

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (*ISSAIs 200*)

ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (*ISSAIs 300*)

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (*ISSAIs 400*)



أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة
القطاع العام
(*ISSAIs 100*)



- يجب على المدققين تنفيذ إجراءات الرقابة التي توفر أدلة رقابة مناسبة كافية لدعم تقرير الرقابة

- على المدققين تقييم أدلة الرقابة والوصول إلى الاستنتاجات

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAIs 200)



أولاً- الاستمرارية:

على المدقق النظر فيما إذا كانت هناك وقائع أو ظروف قد تشكك كثيرا بقدرة الهيئة الخاضعة للرقابة على الاستمرار في العمل.



ثانيا- الاعتبارات المتعلقة بالقوانين والأنظمة في الرقابة على البيانات المالية:

- على المدقق أن يحدد مخاطر البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية الناجمة عن عدم الالتزام المباشر والمهم نسبياً بالقوانين والأنظمة. ويجب أن يستند تحديد هذه المخاطر إلى فهم عام للإطار القانوني والتنظيمي الساري على البيئة المحددة التي تعمل فيها الهيئة الخاضعة للرقابة، بما في ذلك كيفية التزامها بذلك الإطار.

- على المدقق أن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص الالتزام بالقوانين والأنظمة المعروف أن لها تأثيراً مباشراً ومهماً نسبياً على تحديد المبالغ والافصاحات ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية.

ثالثاً- أدلة الرقابة:

على المدقق أن ينفذ إجراءات الرقابة بطريقة تمكن من الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية والتوصل بذلك إلى استنتاجات يستند إليها رأيه.

رابعاً- الأحداث اللاحقة:

على المدقق أن يحصل على أدلة رقابة مناسبة وكافية تبين أن جميع الوقائع التي حدثت بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقريره والتي تتطلب إجراء تعديل على البيانات المالية أو إضافة إفصاح إليها قد تم تحديدها. كما يجب عليه أن يستجيب بطريقة مناسبة للحقائق التي عرفت بعد تاريخ تقريره والتي كانت ستجعله يعدل تقريره لو عرفها حينئذ.

خامساً- تقييم البيانات الخاطئة:

على المدقق أن يحتفظ بسجل كامل للبيانات الخاطئة المحددة أثناء الرقابة وان يطلع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة، حسب الحالة وفي الوقت المناسب، على جميع البيانات الخاطئة المسجلة أثناء الرقابة.



ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (ISSAIs 300)



الأدلة والنتائج والاستنتاجات:

- يجب على المدققين الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية لإثبات النتائج، والوصول إلى الاستنتاجات استجابةً لأهداف وأسئلة الرقابة، وإصدار التوصيات.
- يجب دعم جميع نتائج واستنتاجات الرقابة بأدلة مناسبة وكافية. ويجب وضع ذلك في سياقه الصحيح والنظر في جميع الحجج المؤيدة والمعارضة ووجهات النظر المختلفة ذات العلاقة قبل استخلاص الاستنتاجات. ويتم تحديد طبيعة أدلة الرقابة اللازمة لاستخلاص الاستنتاجات في رقابة الأداء من خلال موضوع وهدف وأسئلة الرقابة.

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (ISSAIs 400)



أولاً- أدلة الرقابة

ثانياً- تقييم أدلة الرقابة والوصول إلى الاستنتاجات



الخلاصة



المراجع:

- ▶ ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
- ▶ المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية (ISSAi 100) (1989)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAi 200) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة الأداء (ISSAi 300) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة الالتزام (ISSAi 400) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.



الجلسة رقم 1-4 متطلبات تطبيق معايير الانتوساي - مرحلة التقرير والمتابعة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة من الالتزام بتطبيق

إعداد وتقديم

يعقوب السلطان

عبد العزيز الرشيد

أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (ISSAIs 100)

الأعلى للرقابة من خلاله
فيما يخص التزام الطرف
مؤول إجراءات تصحيحية
جرائع واتخاذ إجراءات

يجب على المدققين إعداد تقرير يستند إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

تنطوي عملية الرقابة على إعداد تقرير لاطلاع أصحاب المصلحة والآخرين المسؤولين عن الحوكمة والجمهور على نتائج الرقابة. كما يهدف إعداد التقرير أيضاً إلى تسهيل المتابعة والإجراءات التصحيحية. وفي بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، كدواوين المحاسبة ذات السلطة القضائية، قد يشمل ذلك إصدار تقارير أو قرارات قضائية ملزمة قانوناً.

يجب أن تكون التقارير سهلة الفهم وخالية من الغموض أو الإبهام وكاملة. ويجب أن تكون موضوعية وعادلة وألا تتضمن سوى المعلومات التي تؤيدها أدلة رقابة كافية ومناسبة وأن تضمن وضع النتائج في إطارها وسياقها الصحيحين.

ويعتمد شكل التقرير ومضمونه على طبيعة الرقابة والمستخدمين المستهدفين والمعايير المعمول بها والمتطلبات القانونية. وقد يحدد تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة والقوانين أو الأنظمة الأخرى المعنية تصميم التقارير أو صياغتها، والتي قد تكون مختصرة أو مطولة.

وتصف التقارير المطولة بوجه عام نطاق الرقابة ونتائجها واستنتاجاتها بالتفصيل، بما في ذلك الآثار المحتملة والتوصيات البناءة للتمكين من اتخاذ الإجراءات التصحيحية. أما التقارير المختصرة فهي مكثفة بدرجة أكبر، وصياغتها أكثر توحيداً بوجه عام.

التصديق مهمات

في مهمات التصديق، قد يعبر تقرير الرقابة عن رأي حول ما إذا كانت معلومات موضوع الرقابة خالية من جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية من البيانات الخاطئة و/أو ما إذا كان الموضوع ملتزماً من جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية بالمعايير المقررة. ويشار إلى التقرير في مهمات التصديق بوجه عام بوصفه تقرير المدقق.

المباشرة المهمات

في المهمات المباشرة، يجب أن يذكر التقرير أهداف الرقابة ويبين كيف تم تناولها في الرقابة. ويتضمن النتائج والاستنتاجات حول موضوع الرقابة وقد يتضمن التوصيات كذلك. كما يمكن أن تعطى معلومات إضافية عن المعايير والمنهجية ومصادر البيانات، ويجب بيان أية تقييد لنطاق الرقابة.

ويجب أن يشرح تقرير الرقابة كيفية استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها وسبب الاستنتاج الذي تم التوصل إليه. وسيمكنه ذلك من تزويد المستخدمين المستهدفين بالدرجة اللازمة من الثقة.

الرأي

عند استخدام رأي الرقابة لبيان مستوى التأكيد، يجب أن يكون الرأي بصيغة موحدة. وقد يكون الرأي غير متحفظ أو معدل. ويستخدم الرأي غير المتحفظ عند الحصول على تأكيد محدود أو معقول. أما الرأي المعدل فقد يكون كما يلي:

- متحفظاً (فيما عدا) - عندما لا يوافق المدقق على، أو يعجز عن الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة بخصوص، بنود معينة في موضوع الرقابة مما هو - أو يمكن أن يكون - مهم نسبياً ولكنه غير شائع.

- مخالفاً - عندما يخلص المدقق، بعد الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة، إلى أن الانحرافات أو البيانات الخاطئة، منفردة أو مجتمعة، مهمة نسبياً وشائعة معاً.
- عدم إبداء الرأي - عندما يعجز المدقق عن الحصول على أدلة رقابة كافية ومناسبة نظراً للريبة أو محدودية النطاق، مما هو مهم نسبياً وشائع معاً.

إذا عدل الرأي فيجب وضع الأسباب في إطارها الصحيح بشرح طبيعة التعديل ومداه بصورة واضحة مع الإشارة إلى المعايير المعمول بها. وتبعاً لنوع الرقابة، قد يضمن التقرير كذلك توصيات بإجراءات تصحيحية كما يمكن تضمين التقرير أية أوجه قصور مؤثرة في الضوابط الداخلية.

المتابعة

للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دور في مراقبة الإجراء الذي يتخذه الطرف المسؤول استجابة للمسائل المثارة في تقرير الرقابة. وتركز المتابعة على ما إذا كانت الهيئة الخاضعة للرقابة قد تناولت المسائل المثارة بصورة كافية، بما في ذلك أية آثار أوسع. وقد يستدعي الإجراء غير الكافي أو غير المرضي من جانب الهيئة الخاضعة للرقابة قيام الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة بإعداد تقرير آخر.

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAIs 200)

أولاً- إبداء الرأي حول البيانات المالية وإعداد التقارير عنها:

- على المدقق أن يكون رأياً مستنداً إلى تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من أدلة الرقابة التي تم الحصول عليها؛ حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل معدة وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية. ويجب التعبير عن الرأي بوضوح في تقرير كتابي يبين كذلك الأساس الذي يقوم عليه هذا الرأي.
- كثيراً ما تكون أهداف الرقابة المالية في القطاع العام أوسع من التعبير عن رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من جميع جوانبها المهمة نسبياً، وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية. وقد يتضمن تفويض الرقابة أو التشريع أو النظام أو التعليمات الوزارية أو متطلبات السياسة الحكومية أو قرارات الهيئة التشريعية أهدافاً إضافية على نفس القدر من الأهمية بالنسبة للرأي بشأن البيانات المالية. وقد تشمل هذه الأهداف الإضافية مسؤوليات الرقابة وإعداد التقارير المتعلقة، على سبيل المثال، بأية حالات يتم العثور عليها من عدم الالتزام بالمرجعيات. غير أنه حتى حين لا تحدد أهداف إضافية، فقد تكون هناك توقعات لدى عامة الناس بخصوص التبليغ عن عدم الالتزام بالمرجعيات أو كفاءة الضوابط الداخلية.

ثانياً- شكل الرأي:

- على المدقق أن يعبر عن رأي غير متحفظ إذا استنتج أن البيانات المالية معدة من جميع جوانبها المهمة نسبياً وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية.
- إذا استنتج المدقق، بناءً على أدلة الرقابة التي حصل عليها، أن البيانات المالية ككل لا تخلو من البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية، أو لم يتمكن من الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية

ليخلص إلى أن البيانات المالية ككل خالية من البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية، فعليه أن يعدل الرأي الوارد في تقريره وفقا للقسم الخاص " بتحديد نوع التعديل على رأي المدقق." - إذا لم تحقق البيانات المالية المعدة وفقا لمتطلبات إطار العرض العادل ذلك العرض، فعلى المدقق أن يناقش المسألة مع الإدارة وأن يحدد حسب متطلبات الإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية وكيفية حل المسألة، ما إذا كان من الضروري تعديل رأيه.

ثالثاً- العناصر المطلوبة في تقرير المدقق:

- يجب أن يكون تقرير المدقق مكتوبا وأن يتضمن العناصر التالية:
 - عنوان يدل بوضوح على أن هذا التقرير لمدقق مستقل.
 - مرسل إليه حسب ما تقتضيه ظروف العمل.
 - فقرة تقديمية يتحقق فيها ما يلي (1) : تحدد الجهة التي خضعت بياناتها المالية للرقابة و (2) تذكر أن البيانات المالية قد تم الرقابة عليها و (3) تحدد عنوان كل بيان من البيانات المالية و (4) تشير إلى ملخص السياسات المحاسبية المهمة وغيرها من المعلومات التوضيحية و (5) تحدد التاريخ أو الفترة التي يغطيها كل بيان من البيانات المالية.
 - قسم بعنوان "مسئولية الإدارة عن البيانات المالية" ينص على أن الإدارة مسؤولة عن البيانات المالية وفقا للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية وعن الضوابط الداخلية للتمكين من إعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء ذات الأهمية النسبية سواء الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ.
 - قسم بعنوان "مسئولية المدقق" ينص على أن مسؤولية المدقق هي التعبير عن رأي يستند إلى الرقابة على البيانات المالية وبيان رقابة تنطوي على إجراءات للحصول على أدلة رقابة حول المبالغ والافصاحات في البيانات المالية مع اعتماد الإجراءات المختارة على تقدير المدقق فيما يخص، ضمن أمور أخرى، مخاطر البيانات ذات الأهمية النسبية في البيانات المالية، سواء الناجمة عن الاحتيال أو الخطأ. وعند تقييم المخاطر، على المدقق أن ينظر في الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد الهيئة للبيانات المالية وأن يصمم إجراءات رقابة مناسبة في ظل الظروف الراهنة. كما يجب أن يشير هذا القسم إلى تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة، بالإضافة إلى العرض العام للبيانات المالية. ويجب النص عما إذا كان المدقق يعتقد أن أدلة الرقابة التي تم الحصول عليها مناسبة وكافية لتوفير أساس يستند إليه رأيه.
 - قسم بعنوان "الرأي" يجب أن يستخدم إحدى العبارات التالية عند التعبير عن رأي غير متحفظ حول البيانات المالية المعدة وفقا لإطار العرض العادل:
 - تعرض البيانات المالية بعدالة من جميع جوانبها ذات الأهمية النسبية،... وفقا [للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية].
 - أو: تعطي البيانات المالية صورة صادقة وعادلة ل... وفقا [للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية].

وعند التعبير عن رأي غير متحفظ حول البيانات المالية المعدة وفقاً لإطار التزام، يجب أن يفيد رأي المدقق بأن البيانات المالية معبر عنها من جميع جوانبها ذات الأهمية النسبية وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية]. وإذا لم تكن الإشارة إلى الإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية إشارة معايير المحاسبة فيجب أن (IFRS) أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IPSAS) الدولية للقطاع العام يحدد رأي المدقق نطاق الصلاحيات الأصلي للإطار.

- قسم، إن لزم الأمر أو قرر المدقق ذلك، بعنوان "التبليغ عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى" أو حسبما يقتضيه مضمون القسم؛ يتناول مسؤوليات التبليغ الأخرى في تقريره عن البيانات المالية بالإضافة إلى متطلب إعداد التقرير عن البيانات المالية.
- توقيع المدقق.
- تاريخ حصول المدقق على الأدلة المناسبة والكافية التي يستند إليها رأيه حول البيانات المالية، بما في ذلك. أدلة على ما يلي:
 - إعداد جميع البيانات التي تكون البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة.
 - أن من يملكون السلطة اللازمة قد أكدوا على مسؤوليتهم عن البيانات المالية.
- الموقع ونطاق الصلاحيات الذين يعمل المدقق فيهما.

رابعاً- التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق:

- على المدقق أن يعدل الرأي الوارد في تقريره إذا تبين أن البيانات المالية ككل، استناداً إلى الأدلة التي تم الحصول عليها، لا تخلو من البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية أو إذا تعذر على المدقق الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية ليخلص إلى أن البيانات المالية ككل خالية من البيانات الخاطئة ذات الأهمية النسبية. وقد يصدر المدققون أنواعاً ثلاثة من الآراء المعدلة وهي: رأي متحفظ ورأي مخالف وعدم إمكانية إبداء الرأي.

خامساً- تحديد نوع التعديل على رأي المدقق:

- يعتمد تحديد نوع التعديل المناسب على ما يلي:
 - طبيعة المسألة المسببة للتعديل – أي ما إذا كانت هناك بيانات خاطئة ذات أهمية نسبية في البيانات المالية. أو، إذا تعذر الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية، قد تتضمن بيانات خاطئة مهمة نسبياً.
 - تقدير المدقق بشأن مدى انتشار الآثار أو الآثار المحتملة للمسألة على البيانات المالية.

- على المدقق أن يعبر عن رأي متحفظ في الحالتين التاليتين (1): إذا خلص، بعد الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية، إلى أن البيانات الخاطئة، منفردة أو مجتمعة، مهمة نسبياً ولكنها ليست شائعة بالنسبة للبيانات المالية أو (2) إذا تعذر عليه الحصول على أدلة رقابة مناسبة وكافية يبني عليها رأياً، ولكنه خلص إلى أن آثار أية بيانات خاطئة غير مكتشفة على البيانات المالية قد تكون مهمة نسبياً ولكنها ليست شائعة.

سادساً- المعلومات المقارنة – الأرقام المتقابلة والبيانات المالية المقارنة:

- تشير " المعلومات المقارنة "إلى المبالغ والأفصاحات الواردة في البيانات المالية بخصوص فترة سابقة أو أكثر. وعلى المدقق أن يحدد ما إذا كانت البيانات المالية تتضمن المعلومات المقارنة المطلوبة بموجب الإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية وما إذا كانت مثل هذه المعلومات مصنفة بصورة صحيحة.

سابعاً- الرقابة على البيانات المالية المعدة وفقاً لأطر خاصة:

- على المدقق أن يحدد مدى قبول إطار إعداد التقارير المالية الذي طبق عند إعداد البيانات المالية. وعند الرقابة على البيانات المالية المعدة لغايات خاصة، على المدقق أن يفهم ما يلي:
 - الغاية التي أعدت البيانات المالية من أجلها.
 - المستخدمون المستهدفون.
 - الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتحديد قبول الإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية في ظل الظروف الراهنة.
- عند التخطيط للرقابة على البيانات المالية المعدة لغايات خاصة وتنفيذه، على المدقق أن يحدد ما إذا كانت ظروف العمل تتطلب إيلاء اعتبار خاص لتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.
- عند تكوين رأي وإعداد تقرير عن البيانات المالية المعدة لغايات خاصة، على المدقق أن يلتزم بنفس المتطلبات الخاصة بالبيانات المالية المعدة لغايات عامة. ويجب أن يحقق تقريره عن البيانات المالية المعدة لغايات خاصة ما يلي:
 - أن يبين الغاية التي أعدت البيانات المالية من أجلها.
 - أن يشير إلى مسؤولية الإدارة عن تحديد قبول إطار إعداد التقارير المالية في ظل الظروف الراهنة حين يتاح للإدارة فرصة اختيار الإطار الذي سيستخدم لإعداد التقارير المالية.
- على المدقق أن يضمن فقرة لفت انتباهه تنبه المستخدمين إلى حقيقة أن البيانات المالية قد أعدت وفقاً لإطار ذي غاية خاصة وأنها، نتيجة لذلك، قد لا تكون مناسبة لغاية أخرى.
- يتضمن المعيار (1800) مزيداً من الإرشاد بشأن الاعتبارات الخاصة فيما يتعلق بالرقابة على البيانات المالية التي تم إعدادها وفق إطار لهدف خاص.

ثامناً- الرقابة على البيانات المالية المجمعة (بما في ذلك البيانات المالية للحكومة بأكملها):

- على المدققين المكلفين بالرقابة على البيانات المالية المجمعة أن يحصلوا على أدلة رقابة مناسبة وكافية بخصوص المعلومات المالية لجميع المكونات وعملية التوحيد للتعبير عن رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية للحكومة بأكملها معدة من جميع جوانبها المهمة نسبياً وفقاً للإطار المعمول به لإعداد التقارير المالية.

ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (ISSAIs 300)

أولاً- مضمون التقرير:

- يجب أن يسعى المدققون جاهدين لتقديم تقارير رقابة شاملة ومقنعة وفي الوقت المناسب وسهلة القراءة ومتوازنة.

ثانياً- التوصيات:

- يجب على المدققين أن يسعوا إلى تقديم توصيات بناءة من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في معالجة مواطن الضعف أو المشكلات المحددة بالرقابة؛ إذا كان ذلك ملائماً وسمح به تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

ثالثاً- توزيع التقرير:

- يجب أن يسعى المدققون إلى نشر تقاريرهم على نطاق واسع، وفقاً لتفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

رابعاً- المتابعة:

- يجب على المدققين أن يتابعوا نتائج وتوصيات الرقابة السابقة عند اللزوم. ويجب إعداد التقارير عن المتابعة بصورة مناسبة لتوفير التغذية الراجعة للهيئة التشريعية إلى جانب الاستنتاجات والآثار المترتبة على جميع الإجراءات التصحيحية المعنية؛ إن أمكن.

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (ISSAIs 400)

أولاً- إعداد التقارير:

- يجب على المدققين إعداد تقرير يستند إلى مبادئ الاكتمال والموضوعية ودقة التوقيت والعملية المتناقضة. يقتضي مبدأ الاكتمال أن يراعي المدقق جميع أدلة الرقابة المعنية قبل إصدار التقرير. ويقتضي مبدأ الموضوعية أن يطبق المدقق الشك والتقدير المهنيين لضمان صحة جميع التقارير وعرض النتائج أو الاستنتاجات على نحو ملائم ومتوازن. ويقتضي مبدأ دقة التوقيت إعداد التقرير في الوقت المحدد. وينطوي مبدأ العملية المتناقضة على التحقق من صحة الحقائق مع الهيئة الخاضعة للمراقبة وتضمين ردود الموظفين المسؤولين حسب اللزوم. ويجب أن يتقيد تقرير رقابة الالتزام بجميع هذه المبادئ شكلاً ومضموناً.
- وقد تحدّد صيغ إعداد التقارير في القانون أو في تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة. ومع ذلك، يتضمن تقرير الرقابة عادة استنتاجاً يستند إلى أعمال الرقابة التي أجريت. كما قد يقدّم التقرير توصيات بناءة وعملية للتحسين حيثما كان ذلك مناسباً. وفي مهمة التصديق يشار إلى التقرير بوجه عام بتقرير المدقق.
- وقد يتراوح إعداد التقارير بين الآراء الموحّدة الموجزة والصيغ المختلفة من الاستنتاجات المعروضة بصيغ قصيرة أو مطوّلة. أيّاً كان شكل التقرير، فلا بد أن يكون كاملاً وصحيحاً وموضوعياً ومقنعاً وبأقصى قدر من الوضوح والاختصار يسمح به موضوع الرقابة. ويجب بيان أية تقييدات لنطاق الرقابة. ويجب أن يذكر التقرير بوضوح صلة المعايير المستخدمة ومستوى التأكيد المقدّم.

- وقد يتخذ الاستنتاج صيغة بيان كتابي واضح للرأي حول الالتزام، يصحبه غالبا رأي حول البيانات المالية. كما قد يعبر عنه كإجابة أكثر تفصيلا عن أسئلة رقابية محددة. ورغم شيوع استخدام الرأي في مهمات التصديق، فإن الإجابة عن أسئلة رقابية محددة تستخدم أكثر في مهمات التقارير المباشرة. ويجب على المدقق عند تقديم رأي أن يذكر ما إذا كان الرأي لم يخضع للتعديل أم خضع للتعديل على أساس تقييم الأهمية النسبية والعمومية. ويتطلب تقديم الرأي في العادة استراتيجية ونهجا أكثر تفصيلا للرقابة.

- ويجب أن تتضمن تقارير رقابة الالتزام العناصر التالية) وليس بالضرورة بهذا الترتيب):

1. العنوان.
2. المرسل إليه.
3. نطاق الرقابة بما في ذلك الفترة الزمنية المغطاة.
4. تحديد موضوع الرقابة أو وصفه.
5. المعايير المحددة.
6. تحديد معايير الرقابة المطبقة عند أداء العمل.
7. ملخص للعمل المؤدى.
8. النتائج.
9. الاستنتاج / الرأي.
10. ردود الهيئة الخاضعة للرقابة (حسب الحال).
11. التوصيات (حسب الحال).
12. تاريخ التقرير.
13. التوقيع.

ثانياً- المتابعة:

- يجب على المدققين متابعة حالات عدم الالتزام عندما يكون ذلك مناسباً. تسهل عملية المتابعة التنفيذ الفعال للإجراء التصحيحي وتقدم تغذية راجعة مفيدة للهيئة الخاضعة للرقابة ومستخدمي تقرير الرقابة والمدقق (للتخطيط المستقبلي للرقابة). وتختلف الحاجة إلى متابعة حالات عدم الالتزام التي أعدت عنها التقارير في السابق باختلاف طبيعة موضوع الرقابة وعدم الالتزام الذي تم تحديده والظروف الخاصة بمهمات الرقابة. وفي بعض الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، بما في ذلك محاكم المحاسبة، قد تشمل المتابعة إصدار تقارير أو قرارات قضائية ملزمة قانوناً. وفي مهمات الرقابة التي تجرى بانتظام، قد تُشكل إجراءات المتابعة جزءاً من تقييم المخاطر للسنة اللاحقة.

المراجع:

1. ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
2. المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية (ISSAi 100) (1989)، الانتوساي، www.issai.org.
3. المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAi 200) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
4. المبادئ الأساسية للرقابة الأداء (ISSAi 300) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
5. المبادئ الأساسية للرقابة الالتزام (ISSAi 400) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.

الجلسة رقم 2-4: متطلبات المعايير في مرحلة التقرير والمتابعة

حالة عملية (4)

الهدف من التمرين:

تمكين المشاركين من التعرف على التحديات والحلول المقترحة للامتثال وتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التقرير والمتابعة.

التعليمات:

- العمل ضمن مجموعات ؛
- مناقشة التحديات والحلول المقترحة من خلال الاسترشاد بمتطلبات معايير الانتوساي المرفقة بالحالة العملية.
- اختيار ممثل عن المجموعة لعرض التحديات والحلول المقترحة على بقية المشاركين؛
- عرض كل مجموعة لمقترحاتها تتخللها مناقشة جماعية.

الوقت المخصص: 180 د

المناقشة ضمن المجموعة: 90 د

عرض التحديات والحلول المقترحة : 90 د

المطلوب:

اذكر التحديات التي تواجه أجهزة الرقابة العليا من الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التقرير والمتابعة، والحلول المقترحة بشأنها.



متطلبات معايير الانتوساي “مرحلة التقرير والمتابعة”



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

Since 1964 - منذ عام 1964 - الكويت



هدف الجلسة

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركون من التعرف على التحديات التي تواجه الأجهزة من الالتزام بتطبيق معايير الانتوساي في مرحلة التقرير والمتابعة، والحلول المقترحة بشأنها.



نظرة عامة عن الجلسة

مقدمة

أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (*ISSAIs 100*)

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (*ISSAIs 200*)

ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (*ISSAIs 300*)

رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (*ISSAIs 400*)



أولاً: المبادئ الأساسية لرقابة
القطاع العام
(*ISSAIs 100*)



- يجب على المدققين إعداد تقرير يستند إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها:

- مهمات التصديق

- المهمات المباشرة

- الرأي

- المتابعة

ثانياً: المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAIs 200)



أولاً- إبداء الرأي حول البيانات المالية وإعداد التقارير عنها
ثانياً- شكل الرأي

ثالثاً- العناصر المطلوبة في تقرير المدقق

رابعاً- التعديلات على الرأي الوارد في تقرير المدقق

خامساً- تحديد نوع التعديل على رأي المدقق

سادساً- المعلومات المقارنة – الأرقام المتقابلة والبيانات المالية المقارنة

سابعاً- الرقابة على البيانات المالية المعدة وفقاً لأطر خاصة

ثامناً- الرقابة على البيانات المالية المجمعة (بما في ذلك البيانات المالية للحكومة بأكملها)



ثالثاً: المبادئ الأساسية لرقابة الاداء (ISSAIs 300)



أولاً- مضمون التقرير:

يجب أن يسعى المدققون جاهدين لتقديم تقارير رقابة شاملة ومقنعة وفي الوقت المناسب وسهلة القراءة ومتوازنة.

ثانياً- التوصيات:

يجب على المدققين أن يسعوا إلى تقديم توصيات بناءة من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في معالجة مواطن الضعف أو المشكلات المحددة بالرقابة؛ إذا كان ذلك ملائماً وسمح به تفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

ثالثاً- توزيع التقرير:

يجب أن يسعى المدققون إلى نشر تقاريرهم على نطاق واسع، وفقاً لتفويض الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

رابعاً- المتابعة:

يجب على المدققين أن يتابعوا نتائج وتوصيات الرقابة السابقة عند اللزوم. ويجب إعداد التقارير عن المتابعة بصورة مناسبة لتوفير التغذية الراجعة للهيئة التشريعية إلى جانب الاستنتاجات والآثار المترتبة على جميع الإجراءات التصحيحية المعنية؛ إن أمكن.



رابعاً: المبادئ الأساسية لرقابة الالتزام (ISSAIs 400)



أولاً- إعداد التقارير

ثانياً- المتابعة



الخلاصة



المراجع:

- ▶ ورشة مبادرة تطبيق معايير الانتوساي 3i (2015)، منظمة الانتوساي (Intosai)، الدار البيضاء، المغرب.
- ▶ المبادئ الأساسية في الرقابة الحكومية (ISSAi 100) (1989)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة المالية (ISSAi 200) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة الأداء (ISSAi 300) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.
- ▶ المبادئ الأساسية للرقابة الالتزام (ISSAi 400) (بدون)، الانتوساي، www.issai.org.

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
الرقابة المالية – مرحلة التخطيط

التفويض والإستراتيجية والرؤية

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يجب ألا يشير المدقق إلى أنه التزم بالمعايير في تقريره، ما لم يكن قد التزم بمتطلبات جميع المعايير ذات الصلة بالتدقيق..	المعيار 20.1200
		من أجل تحقيق الأهداف العامة للمدقق، سيستخدم المدقق الأهداف المذكورة في المعايير ذات العلاقة في التخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق، أخذاً بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين المعايير، وذلك من أجل: (أ) تحديد ما إذا كانت أية إجراءات للتدقيق (بالإضافة إلى تلك الإجراءات التي تتطلبها المعايير) ضرورية طبقاً للأهداف المنصوص عليها في المعايير، و(ب) تقييم مدى الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات المناسبة.	المعيار 21.1200
		عملا بالفقرة 23، يتعين على المدقق الالتزام بكل متطلبات المعايير إلا في حالات التدقيق: (أ) كانت المعايير كاملة غير متعلقة بالموضوع، أو (ب) المتطلبات ليست ذات علاقة لأنها مشروطة والشرط غير متحقق.	المعيار 22.1200

المبادئ العامة 1Q

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		في ظروف استثنائية، قد يحكم المدقق على أنه من الضروري الابتعاد عن متطلب بعينه في المعايير. في مثل هذه الظروف، على المدقق أن يؤدي إجراءات تدقيق بديلة لتحقيق هدف هذا المتطلب. وتنشأ حاجة المدقق للخروج عن المتطلب ذي العلاقة عندما يتوقع أن يكون خاصاً بتنفيذ إجراء معين، يعتقد المدقق أنه لن يكون فعالاً في تحقيق الهدف من هذا المتطلب في ظل الظروف الخاصة بعملية التدقيق.	المعيار 23.1200
		بالنسبة لأعمال التدقيق على جهات القطاع العام والجهات التي تتلقى إعانات حكومية، لا تنطبق عادة الاعتبارات المحددة لأعمال التدقيق على الجهات الأصغر حجماً. في تلك المواقف، قد تظل جهة القطاع العام لديها مهمات معقدة والحاجة للمساءلة عن استخدام أموال دافعي الضرائب. ولذلك يأخذ بحذر في الاعتبار مدققى القطاع العام مدى علاقة هذه الاعتبارات.	المعيار 1200. رقم الفقرة 9ف (المذكورة التطبيقية)
		يتعين على المدقق أن يلتزم بالمتطلبات الأخلاقية والتي تشمل تلك المعنية بالاستقلالية المتعلقة بمهام التدقيق على القوائم المالية.	المعيار 14.1200

		سوف يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنزعه الشك المهني مقرر احتمال وجود ظروف تسبب وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.	المعيار 15.1200
		يجب على المدقق ممارسة الحكم المهني في تخطيط وإجراء التدقيق على القوائم المالية.	المعيار 16.1200
		من أجل الحصول على تأكيد معقول، يتعين على المدقق الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات المناسبة لتقليل مخاطر التدقيق لتصل إلى مستوى منخفض بشكل مقبول ومن ثم تمكنه من أن يتخذ استنتاجات معقولة يستند إليها عند إبداء رأيه.	المعيار 17.1200
		يجب على المدقق أن يلتزم بالمعايير وثيقة الصلة بعملية التدقيق. ويحكم على المعيار أنه ذو صلة بالتدقيق حينما يكون المعيار سارياً وتكون الظروف التي يتناولها المعيار قائمة.	المعيار 18.1200
		يجب على المدقق أن يصل إلى فهم كامل لنص المعيار، ويشمل ذلك تطبيقه والمواد التفسيرية الأخرى، كي يستوعب أهدافه وأن يطبق متطلباته بشكل ملائم.	المعيار 19.1200
		<u>إذا لم تكن الظروف المبينة في الفقرة 19 قائمة وتطلب الأمر من المدقق بموجب القانون أو اللوائح أن يتولى المهمة الرقابية مع التدقيق، يتعين على المدقق أن: (أ) يقيم أثر الطبيعة المضللة للبيانات المالية على تقريره، و(ب) ضم الإشارات الملائمة لهذا الأمر في شروط المهمة الرقابية مع التدقيق.</u>	المعيار 20.1210
		في بعض الحالات، تنص القوانين أو التشريعات المعنية على الإطار العام أو الصياغة الخاصة بتقرير المدقق من حيث الشكل أو أن هناك شروط تختلف بشكل كبير عن متطلبات المعايير. في هذه الظروف، يقوم المدقق بتقييم: (أ) ما إذا كان من المحتمل أن يُسيء المستخدمون فهم التأكيدات التي تم الحصول عليها من مراجعة القوائم المالية، وإذا كان الأمر كذلك، (ب) ما إذا كان يمكن عمل توضيح إضافي في تقرير المدقق للتقليل من سوء الفهم المحتمل. إذا استنتج المدقق أن التفسير الإضافي في تقريره، لا يقلل من سوء الفهم المحتمل، يجب عليه ألا يقبل ارتباط التدقيق، ما لم يكن مطالباً بقبول الارتباط بموجب نظام أو لائحة. في حالة ارتباط التدقيق الذي يتم تنفيذه طبقاً لنظام أو لائحة لا تتفق مع المعايير، يجب ألا يتضمن تقرير المدقق أية إشارة إلى أن ارتباط التدقيق تم طبقاً للمعايير.	المعيار 21.1210
		كي يتم تحديد ما إذا كانت الشروط المسبقة للتدقيق متحققة، يقوم المدقق: (أ) تحديد ما إذا كان إطار التقرير المالي المعمول به في إعداد القوائم المالية، مقبولاً، و(ب) بالحصول على موافقة الإدارة أنها تقر وتدرك مسؤوليتها عن: (1) إعداد القوائم المالية، طبقاً لإطار التقرير	المعيار 10.1210

		المالي المعمول به، بما في ذلك - إذا كان مناسباً - العرض العادل للقوائم المالية. و(2) التدقيق الداخلي التي ترى الإدارة أنها ضرورية من أجل عملاً بالفقرة 11، سوف تقيد الشروط المتفق عليها في خطاب المهمة الرقابية أو صيغة كتابية أخرى للاتفاق والتي سوف تشمل (أ) الهدف من ونطاق التدقيق على البيانات المالية، (ب) مسؤوليات المدقق، (ج) مسؤوليات الإدارة، (د) تحديد إطار رفع التقارير المالية المطبق على إعداد البيانات المالية، و(هـ) الإشارة إلى الصيغة والمحتوى المتوقعين لأي تقارير تصدر من قبل المدقق وبيان أنه قد يكون هناك ظروف والتي قد يختلف فيها التقرير عن الصيغة والمحتوى المتوقعين.	
المعيار 11.1210		إذا نص نظام، أو لائحة بتفصيل كافٍ على شروط ارتباط التدقيق المشار إليها في (فقرة 12)، فلن يكون المدقق بحاجة إلى تسجيلها في اتفاق مكتوب، باستثناء ما يتعلق بتطبيق هذا النظام، أو اللائحة وإقرار وتفهم الإدارة لمسؤولياتها المنصوص عليها في (فقرة 6 ب).	
المعيار 13.1210		2 في عمليات التدقيق المتكررة، يجب على المدقق تقدير ما إذا كانت الظروف تتطلب إعادة النظر في شروط الارتباط، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تذكير الجهة بشروط الارتباط..	
المعيار 14.1210		يجب على المدقق عدم قبول التغيير في شروط الارتباط، ما لم توجد مبررات معقولة لذلك.	
المعيار 23.1220		يتضمن النظام الفعال لمراجعة الجودة عمليات متابعة مصممة بهدف تزويد الجهاز الأعلى للرقابة بتأكيد معقول، بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام مراجعة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفعالية. يجب على المدقق المسؤول عن الارتباط أن يأخذ في الحسبان نتائج عملية المتابعة التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة والتي وردت في آخر معلومات توافرت من الجهاز الأعلى للرقابة، وما إذا كانت أوجه القصور التي تمت الإشارة إليها، قد أثرت على ارتباط التدقيق.	
المعيار 10.1230		يتعين على المدقق أن يوثق مناقشات الأمور الهامة مع الإدارة، والمكلفين بالحوكمة، وغيرهم، ويشمل ذلك طبيعة الأمور الكبيرة التي تم مناقشتها ومتى ومع من تمت المناقشات.	
المعيار 12.1230		في ظروف استثنائية، قد يعتبر المدقق أنه من الضروري الابتعاد عن متطلب بعينه في المعايير، ويقوم المدقق بتوثيق كيف يمكن لإجراءات بدائل التدقيق المنفذة تحقيق هدف هذا المتطلب ومبررات مخالفة المتطلب.	

		يقوم المدقق بالاستفسار من الإدارة حول: (أ) تقييم الإدارة لخطر أن القوائم المالية قد تكون محرقة بشكل جوهري بسبب الغش والاحتيال، وطبيعة ومدى وتكرار هذا التقدير، (ب) أسلوب الإدارة من أجل تحديد والرد على مخاطر الغش والاحتيال في الجهة ويشمل ذلك أية مخاطر للغش حددتها الإدارة، أو علمت بها، أو فئات المعاملات، أو أرصدة الحسابات، أو الإفصاحات، التي من المحتمل أن يوجد بها خطر غش، (ج) تواصل الإدارة، في حال وجوده، مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بعملياتها من أجل تحديد والرد على مخاطر الاحتيال في الجهة، و(د) تواصل الإدارة، في حال وجوده، مع موظفين فيما يتعلق بوجهة نظرهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي	المعيار 17.1240
		يتعين على المدقق أن يوجه استفسارات إلى الإدارة وغيرهم داخل الجهة حسب الضرورة من أجل تحديد ما إذا كانت لديهم معارف بأية أمور احتيال فعلية أو مشكوك فيها أو محتملة تؤثر على الجهة..	المعيار 18.1240
		بالنسبة لتلك الجهات التي لها نشاط للتدقيق الداخلي، سوف يجري المدقق استفسارات حول التدقيق الداخلي من أجل تحديد ما إذا كانت لديهم معرفة بأي أمور احتيال فعلية أو مشكوك فيها أو محتملة تؤثر على الجهة، والحصول على آرائهم حول مخاطر الاحتيال.	المعيار 19.1240
		إذا لم يكن كل المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، يتعين على المدقق اكتساب فهم حول كيفية ممارسة المشتركين في الحوكمة الإشراف على أمور الإدارة من أجل تحديد والرد على مخاطر الاحتيال في الجهة والضوابط الداخلية التي حددتها الإدارة من أجل تخفيف هذه المخاطر.	المعيار 20.1240
		إذا لم يكن كل المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، يتعين على المدقق أن يوجه استفسارات إلى الإدارة وغيرهم داخل الواجهة حسب الضرورة من أجل تحديد ما إذا كانت لديهم معارف بأية أمور احتيال فعلية أو مشكوك فيها أو محتملة تؤثر على الجهة. هذه الاستفسارات سوف تحرر جزئياً كي تضم إجابات على استفسارات الإدارة.	المعيار 21.1240
الأهمية النسبية			
		يقوم المدقق بتقييم العلاقات غير المعتادة أو غير المتوقعة التي تم تحديدها أثناء إنجاز الإجراءات التحليلية، ويشمل ذلك تلك المتعلقة بحسابات الإيرادات والتي قد تشير إلى مخاطر خطأ جوهري بسبب الاحتيال.	المعيار 22.1240
		يأخذ المدقق في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى التي حصل عليها تشير إلى مخاطر خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال.	المعيار 23.1240

		يقيم المدقق ما إذا كانت المعلومات المتحصل عليها من إجراءات تقييم المخاطر الأخرى والأنشطة ذات العلاقة المنجزة تشير إلى تواجد واحد أو أكثر من مؤشرات مخاطر الاحتيال. بينما أن عوامل مخاطر الاحتيال قد لا تشير بالضرورة وجود احتيال، قد تكون عادة قائمة في الظروف التي يحدث فيها احتيال، ولذلك، فإنها قد تشير إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.	المعيار 24.1240
		وفقاً لمعيار 1315، يتعين على المدقق أن يحدد ويقيم مخاطر الخطأ الجوهري بسبب الاحتيال على مستوى القوائم المالية، وعند مستوى التأكيد على فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.	المعيار 25.1240

التخطيط - اختيار المواضيع

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		عند التعرف على مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال وتقديرها، يجب على المدقق - بناءً على افتراض وجود مخاطر احتيال عند إثبات الإيرادات - تقييم أي أنواع الإيرادات ومعاملات الإيرادات والإقرارات التي تؤدي إلى وجود هذه المخاطر. وتحدد فقرة 42 التوثيق المطلوب عندما يخلص المدقق إلى أن هذا الافتراض غير معمول به في ظروف ارتباط التدقيق. وطبقاً لذلك، لا يمثل إثبات الإيرادات مصدر خطر لخطأ جوهري بسبب احتيال	المعيار 26.1240
		يجب على المدقق أن يتعامل مع المخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال على أنها مخاطر مهمة، وعلى ذلك، (إلى المدى الذي لم يفعله من قبل)، يجب على المدقق أن يحصل على فهم لأدوات التدقيق ذات العلاقة بالجهة بما في ذلك، أنشطة التدقيق ذات الصلة بهذه المخاطر	27.1240
		طبقاً لمعيار 1330، يجب على المدقق تحديد الاستجابات الشاملة لمواجهة المخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى القوائم المالية.	المعيار 28.1240
		عند تحديد الاستجابات الشاملة لمواجهة المخاطر المقدرة للاخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى قائمة مالية، يجب على المدقق: (أ) تعيين أعضاء فريق العمل والإشراف عليهم، مع مراعاة معرفة مهارات وقدرات الأفراد الذين سيؤكل إليهم مسؤوليات ارتباط مهم، وتقدير المدقق لمخاطر أخطاء جوهرية بسبب غش في الارتباط، (ب) تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل إدارة الجهة - وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة - تشير إلى تقرير مالي مغشوش بسبب تطبيق الإدارة لممارسة إدارة	المعيار 29.1240

		الأرباح، و(ج) مراعاة عنصر عدم القدرة على التنبؤ بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق. أساس عملية التقييم للمشكلات و/ أو المخاطر، بالتركيز على النتائج المكتسبة من خلال تطبيق السياسات العامة.
--	--	---

تصميم عملية الرقابة

المرجع	المتطلبات	التحديات	الحلول المقترحة
المعيار 30.1240	وفقا لمعيار 1330، يجب على المدقق تصميم وتنفيذ المزيد من إجراءات التدقيق، التي تستجيب في طبيعتها وتوقيتها ومداهها، للمخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى الإقرار.		
المعيار 31.1240	تكون الإدارة في موقع فريد كي تقترف الاحتيال بسبب قدرة الإدارة على التلاعب بالقيود المحاسبية وإعداد بيانات مالية مزيفة من خلال تجاوز أدوات التدقيق التي تظهر أنها تعمل بشكل فعال. على الرغم من اختلاف مستوى مخاطر تجاوز الإدارة لأدوات التدقيق من منشأة لأخرى، إلا أن المخاطر لا تزال قائمة في كافة الجهات. وبسبب عدم إمكانية توقع الطريقة التي يمكن أن يحدث بها مثل هذا التجاوز، فإن خطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال يعتبر خطر مهم.		
المعيار 33.1240	يتعين على المدقق أن يحدد ما إذا كان، من أجل الإستجابة على المخاطر المحددة لقيام الإدارة بتخطي إجراءات التدقيق، سيحتاج المدقق أن يجري إجراءات تدقيق أخرى بالإضافة إلى تلك المشار إليها تحديدا أعلاه (أي عندما يكون هناك مخاطر إضافية متعرف عليها لتجاوزات الإدارة، لا تغطيها الإجراءات المنفذة لتناول المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 32).		
المعيار 1240.45	يجب أن يتضمن توثيق ردود فعل المدقق المخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية، طبقاً لمتطلبات معيار 1330، ما يلي: (أ) الاستجابات الشاملة للمخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى القوائم المالية، وطبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات التدقيق، وعلاقة هذه الإجراءات بالمخاطر المقدرة لوجود أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال عند مستوى الإقرار.، و(ب) نتائج إجراءات التدقيق، بما في ذلك، الإجراءات المصممة لمواجهة مخاطر تجاوز الإدارة		

		يجب على المدقق توثيق الاتصالات بشأن الإحتيال مع الإدارة، المكلفين بالحوكمة، والجهات التنظيمية وغيرهم.	المعيار 1240:46
		كجزء من اكتساب فهم للجهة وبيئتها وفقا لمعيار 1315، سيكتسب المدقق فهما عاما لما يلي: (أ) الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على الجهة والصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الجهة، و(ب) كيف تلتزم الجهة بهذا الإطار.	المعيار 1250:12
		(أ) سيحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالالتزام بأحكام هذه القوانين واللوائح المتعارف عليها عامة أن لها أثر مباشر على تحديد الكميات الكبيرة والإفصاحات في القوائم المالية والمراحل الأساسية ونقاط التحكم الرئيسية في الرقابة	المعيار 1250:13
		سيجري المدقق إجراءات التدقيق التالية كي يساعد على تحديد حالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الأخرى التي قد يكون لها أثر مادي على القوائم المالية: (أ) الاستفسار من الإدارة وحيثما كان الأمر ملائما، المكلفين بالحوكمة، من أجل ما إذا كانت الجهة ملتزمة بمثل هذه القوانين واللوائح، و(ب) التفتيش على التماثل، في حال وجوده، مع السلطات المانحة للترخيص أو السلطات الرقابية .	المعيار 1250:14
		في حالة الجهات المدرجة، يتعين على المدقق أن يبلغ المكلفين بالحوكمة: (أ) بيان أن فريق التدقيق والآخرين في الجهاز الأعلى للرقابة حسب ما هو ملائم، ووقتما كان ذلك منطبقا، شبكة الشركات تلتزم سوف يقوم المدقق بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بمسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالتدقيق على البيانات المالية، ويشمل ذلك: (أ) يكون المدقق مسؤولا عن تشكيل والتعبير عن رأي حول البيانات المالية التي قد أعدت من قبل الإدارة مع إشراف المكلفين بالحوكمة، و(ب) لا يعفي التدقيق على البيانات المالية الإدارة أو المكلفين بالحوكمة من مسؤولياتهم.	المعيار 1260:14
		سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بنظرة عامة على النطاق المخطط له وتوقيت التدقيق.	المعيار 1260:15
		ينبغي أن يتمتع المراقب بالشفافية فيما يتعلق بالمصادر المستخدمة لتحديد المعايير.	المعيار 1260:15
		سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة: (أ) آراء المدقق حيال الجوانب الكيفية الكبيرة لممارسات الجهة المحاسبية والتي تشمل السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية والإفصاحات عن البيانات المالية. حيثما كان الأمر منطبقا، يتعين على المدقق أن يفسر للمخولين بالحوكمة لماذا	المعيار 1260:16

		يعتبر المدقق ممارسة ما ذات أهمية كبيرة، والتي تكون مقبولة وفقاً لإطار رفع التقارير المالية، والتي لا تكون الأنسب لظروف معينة للجهة، (ب) صعوبات كبيرة، في حال وجودها، تواجهه أثناء التدقيق	
		سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بنظرة عامة على شكل وتوقيت والمحتوى العام المتوقع للمكاتبات.	المعيار 1260:1 ير الدولية للإنتوساي 175 /3100
		سوف يعلم المدقق كتابة المكلفين بالحوكمة بما يتعلق بالنتائج الكبيرة من التدقيق لو كان التواصل الشفهي، في رأي المدقق المهني، غير ملائم. يجب أن تشمل المكاتبات الكتابية كافة الأمور التي طرأت أثناء سير أعمال التدقيق.	المعيار 1260:19
		أ) سوف يعلم المدقق كتابة المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق باستقلالية المدقق حينما يتطلب الأمر ذلك بموجب الفقرة 17..	المعيار 1260:20
		سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بذلك في الوقت المناسب.	المعيار 1260:21
		سوف يقوم المدقق بتقييم ما إذا كان التواصل المتبادل بين المدقق والمكلفين بالحوكمة قد كان ملائماً لهدف التدقيق. إن لم يكن كذلك، يقوم المدقق بتقييم الأثر، في حال وجوده، على تقييم المدقق لمخاطر الخطأ ذو الأهمية النسبية والقدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وأن يتخذ القرار الملائم	المعيار 1260:22
		حينما تكون الأمور مطلوبة من خلال المعيار أن توصل شفهيًا، على المدقق أن يضمها في توثيق التدقيق موضح وقتها وإلى من يجب أن توصل. حينما تكون الأمور قد وصلت كتابة، يتعين على المدقق أن يحتفظ بنسخة من المكاتبية كجزء من مستندات التدقيق.	المعيار .1260:23
		يتعين على المدقق لتخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى توجيه والإشراف على أعضاء فريق التدقيق ومراجعة عملهم.	المعيار .1300:11

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
الرقابة المالية – مرحلة التقرير والمتابعة

التفويض والإستراتيجية والرؤية

المرجع	المتطلبات	التحديات	الحلول المقترحة
المعيار 24.1200	لو كان هناك هدفا في المعيار لا يمكن تحقيقه، يتعين على المدقق أن يقيم ما إذا كان هذا الأمر يمنعه من تحقيق الأهداف العامة للتدقيق ولذلك عليه وفقا للمعايير، أن يعدل رأي المدقق أو الانسحاب من المهمة الرقابية (حينما يكون الانسحاب ممكنا بموجب القانون أو اللوائح المطبقة). إن الإخفاق في تحقيق هدف ما يمثل أمرا كبيرا يتطلب توثيقه وفقا لمعيار 1230.		
المعيار 20.1220	يجب على القائم بفحص جودة الارتباط عمل تقييم موضوعي للأحكام المهمة التي قام بها فريق الارتباط، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير المدقق. ويجب أن يتضمن هذا التقييم ما يلي: (أ) مناقشة الأمور المهمة مع المدقق في المهمة، (ب) تدقيق القوائم المالية وتقرير المدقق المقترح، (ج) مراجعة مستندات التدقيق المتعلقة بالأحكام الكبيرة لفريق التدقيق التي أجريت والاستنتاجات التي وصلت إليها، و(د) تقييم الاستنتاجات التي توصل إليها من أجل صياغة تقرير المدقق والاعتبارات لما إذا كان تقرير المدقق المقترح ملائم أم لا.		
المعيار 21.12200	بالنسبة للتدقيق على القوائم المالية للجهات المدرجة، سوف يقوم مراجع الجودة للمهمة الرقابية، بأن يأخذ في الاعتبار ما يلي: (أ) تقييم فريق التدقيق لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالارتباط، (ب) ما إذا كان قد حدث استشارات ملائمة حول الأمور المتعلقة بالاختلاف في الرأي أو أمور أخرى صعبة أو مثير للجدل، والاستنتاجات الناتجة عن هذه الاستشارات، وما إذا كانت مستندات التدقيق المختارة للمراجعة تعكس العمل الذي أنجز فيما يتعلق بالأحكام الكبيرة ومساندة الاستنتاجات التي تم الوصول إليها.		

المبادئ العامة 1Q

المرجع	المتطلبات	التحديات	الحلول المقترحة
المعيار 22.1220	في حالة حدوث اختلافات في الرأي بين أعضاء فريق الارتباط، أو مع أولئك الذين تمت استشاراتهم، أو - حينما يكون ذلك ممكناً - بين المدقق المسؤول عن الارتباط وفاحص جودة الارتباط، يجب على فريق الارتباط اتباع سياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة للتعامل مع الاختلافات في الرأي وحلها.		
المعيار 25.122	سوف يوثق مدقق جودة المهمة الرقابية، بالنسبة للمهمة محل التدقيق، أن: (أ) الإجراءات التي تتطلبها سياسات الجهاز الأعلى للرقابة لفحص جودة الارتباط، قد تم تنفيذها، (ب) فحص جودة الارتباط قد		



		اكتمل في أو قبل تاريخ تقرير المدقق، و(ج) ليس المدقق على علم بأية أمور لم تسوى والتي قد تجبر المدقق على أن يظن أن الأحكام ذات الأهمية التي أجراها فريق التدقيق والاستنتاجات التي توصل إليها لم تكن ملائمة	
المعيار 13.1230		إذا قام المدقق في ظروف استثنائية بإجراءات تدقيق جديدة أو إضافية أو استمد استنتاجات جديدة بعد تاريخ تقريره، يتعين على المدقق أن يوثق: (أ) الظروف التي واجهته، (ب) إجراءات التدقيق الجديدة أو الإضافية التي أنجزت، وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي تم الوصول إليها، وأثرها على تقرير المدقق، و(ج) متى ومن قام بمراجعة التغييرات التي طرأت على أوراق التدقيق.	
المعيار 14.1230		يجمع المدقق وثائق التدقيق في ملف تدقيق وينجز العملية الإدارية الخاصة بجمع ملف التدقيق النهائي في الوقت المناسب بعد تاريخ تقرير المدقق.	
المعيار 15.1230		بعد استكمال عملية تجميع ملف التدقيق النهائي، يجب على المدقق عدم حذف، أو إلغاء أي أوراق للتدقيق من أي نوع، قبل انتهاء المدة المقررة للاحتفاظ بها.	
المعيار 16.1230		في الظروف خلاف تلك المتوقعة في الفقرة 13 حيث يجد المدقق أنه من اللازم تعديل مستندات التدقيق القائمة أو إضافة مستندات تدقيق أخرى بعد تجميع ملف التدقيق النهائي، سوف يقوم المدقق، بغض النظر عن طبيعة التعديلات أو الإضافات، توثيق: (أ) الأسباب المحددة لإجرائها، و(ب) متى ومن قام بها وراجعها.	
المعيار 20.1250		لو تعذر الحصول على معلومات كافية حول عدم الالتزام المشتبه فيه، سوف يقيم المدقق أثر انعدام أدلة التدقيق الكافية والملائمة على رأي المدقق.	
المعيار 25.1250		لو خُصص المدقق إلى أن عدم الالتزام له أثر ذو أهمية نسبية على البيانات المالية، وأن الأمر لم يبين بشكل كافي في البيانات المالية، سوف يقوم المدقق، وفقاً لمعيار 1705، بالتعبير عن رأي متحفظ أو رأي عكسي على البيانات المالية.	
المعيار 27.1250		لو لم يتمكن المدقق من تحديد ما إذا كان عدم الالتزام قد حدث بسبب قيود فرضت بحكم الظروف وليس من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، سوف يقيم المدقق أثر ذلك على الرأي وفقاً لمعيار 1705،	
المعيار 1250.26		لو منعت الإدارة أو المكلفين بالحوكمة المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقييم ما إذا كان عدم الالتزام قد يكون له أهمية نسبية على البيانات المالية، أو قد يكون حدث، سوف يعبر المدقق عن رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء الرأي على البيانات المالية على أساس القيد على نطاق التدقيق وفقاً لمعيار 1705.	
المعيار 1250.28		لو تعرف المدقق أو يشك في وجود عدم التزام بالقوانين واللوائح، سيحدد المدقق ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عن ما حدد أو الاشتباه في عدم الالتزام إلى طرف خارج الجهة.	

		سوف يضم المدقق في مستندات التدقيق عدم الالتزام المحدد أو المشتبه به بالقوانين واللوائح ونتيجة للمناقشات مع الإدارة ولو كان الأمر منطبقاً، المكلفين بالحوكمة والأطراف الأخرى خارج الجهة..	المعيار 1250.29
		يحدد المدقق ما إذا كانت الأخطاء الغير مصححة ذات أهمية نسبية، منفردة أو إجمالاً. أثناء إجراء هذا التحديد، يأخذ المدقق في الاعتبار ما يلي: (أ) حجم وطبيعة الأخطاء، سواء كانت تتعلق بصنف معين من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والبيانات المالية ككل والظروف ينبغي على المدقق إبلاغ المكلفين بالحوكمة بالأخطاء غير المصححة والأثر الذي قد يكون لها، منفردة أو مجمعة، على رأي المدقق، ما لم يكن ذلك مخالفاً لقانون أو نظام، ويجب أن يتم الإبلاغ عن الأخطاء ذات الأهمية النسبية غير المصححة بشكل منفرد. وينبغي أن يطلب المدقق تصحيح ذلك.	المعيار 1450.11
		يقوم المدقق بالإبلاغ، في الاوقات المناسب، عن كافة الأخطاء المجمعة أثناء عملية التدقيق إلى المستوى الملائم من الإدارة، ما لم يمنع ذلك قانون أو لائحة، ويطلب المدقق من الإدارة تصحيح تلك الأخطاء.	المعيار 1450.12
		إذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو كل الأخطاء التي تم أبلغ عنها المدقق، فينبغي عليه الحصول على تبرير لأسباب رفض الإدارة إجراء التصحيحات وينبغي أن يأخذ هذا التبرير بعين الاعتبار عندما يقيم ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الخطأ ذي الأهمية النسبية.	المعيار 1450.8 المعيار 1450.9
		إذا: (أ) رفضت الإدارة أن تعطي المدقق إذناً بالتواصل مع المستشار القانوني الخارجي للجهة أو الاجتماع به، أو رفض هذا الأخير أن يستجيب بشكل ملائم لخطاب الاستفسار، أو منع من الرد، و(ب) كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة من خلال أداء إجراءات تدقيق بديلة، فإن على المدقق تعديل الرأي في تقريره وفقاً لمعيار 1705.	المعيار 1501.11



		إذا خُصص المدقق إلى أن الأرصدة الافتتاحية تحتوي على خطأ قد يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية، وكان أثر الخطأ لم يأخذ في الاعتبار بشكل ملائم أو لم يعرض بشكل ملائم أو يفصح عنه، فينبغي على المدقق إبداء رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي، حسب الحالة، وفقاً لمعيار 1705.	المعيار 1510.11
		إذا خُصص المدقق إلى أن: (أ) السياسات المحاسبية للفترة الحالية غير مطبقة بشكل متنسق فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق، أو (ب) التغيير على السياسات المحاسبية والذي لم يأخذ في الاعتبار بشكل ملائم أو لم يعرض بشكل ملائم أو يفصح عنه وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق، فينبغي على المدقق إبداء رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي، حسب الحالة، وفقاً لمعيار 1705	المعيار 1510.12
		إذا كان رأي المدقق السابق المتعلق بالبيانات المالية للفترة السابقة يشتمل على تعديل على رأي المدقق الذي يظل ذو علاقة وذو أهمية نسبية للبيانات المالية للفترة الحالية، سوف يعدل المدقق رأيه على البيانات المالية للفترة الحالية وفقاً لمعيار 1705 ومعيار 1710.	المعيار 1510.13
		أثناء تكوين الرأي بشأن القوائم المالية وفقاً لمعيار 1700، سوف يقيم المدقق: (أ) ما إذا كانت علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة المحددة قد أخذت في الاعتبار بشكل ملائم وأفصح عنها وفقاً لإطار إبلاغ التقارير المالية المطبق، و(ب) ما إذا كانت آثار علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة: (1) تمنع القوائم المالية من تحقيق مبدأ العرض العادل (بالنسبة لأطر العرض العادل)، أو (2) ينتج عنها أن القوائم المالية تكون مضللة (لأطر الالتزام).	المعيار 1550.25
		سوف يضم المدقق في تقريره الجديد أو المعدلة فقرة تأكيد على الأمور أو فقرة المسائل الأخرى تشير إلى وجود إيضاح مرفق على القوائم المالية يناقش بشكل أكثر توسعاً السبب وراء تعديل القوائم المالية الصادرة سابقاً والتقرير السابق الذي أصدره المدقق.	المعيار 1560.16
		لو لم تتخذ الإدارة الخطوات اللازمة لضمان اعلام أي شخص يستلم القوائم المالية الصادرة سابقاً بالحالة القائمة وعدم تعديل البيانات المالية في الظروف التي يعتقد المدقق بأنها تحتاج إلى تعديل فينبغي أن يشعر المدقق الإدارة والمكلفين بالحوكمة، بأنه سيحاول منع الاعتماد المستقبلي على تقرير المدقق	المعيار 1560.17



		وفي حال عدم إتخاذ الإدارة أو المكلفين بالحوكمة لهذه الخطوات اللازمة رغم ذلك الإشعار فينبغي أن يتخذ المدقق الإجراء المناسب لمحاولة منع الاعتماد على تقرير المدقق.	
		سوف يؤدي المدقق إجراءات التدقيق التي صممت للحصول على أدلة إثبات كافية مناسبة بأن كافة الأحداث التي تحدث بين تاريخ إصدار القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير المدقق التي تتطلب تعديل على، أو إفصاح، القوائم المالية قد تم تحديدها. رغم ذلك، لا يتوقع من المدقق أداء إجراءات تدقيق إضافية فيما يتعلق بالمسائل التي وفرت إجراءات التدقيق المطبقة مسبقا إستنتاجات مرضية حولها.	المعيار 1560.6

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		لو لم تكن الإدارة راغبة في إجراء أو تقديم تقييمها حينما يطلب منها ذلك المدقق، سوف يأخذ المدقق في الاعتبار آثار ذلك على تقريره.	المعيار 1570.22
		إن لم يكن كل المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، يتعين على المدقق التواصل مع المكلفين بالحوكمة حول الأحداث أو الظروف المحددة التي قد تثير الشك في قدرة الجهة على مواصلة العمل. سوف يشمل هذا التواصل ما يلي: (أ) ما إذا كانت الأحداث أو الظروف تشكل شكاً ذو أهمية نسبية، (ب) ما إذا كان استخدام افتراض مواصلة العمل ملائماً في إعداد وعرض البيانات المالية، و(ج) كفاية الإفصاحات المتعلقة في البيانات المالية.	المعيار 1570.23
		لو كان هناك تأخير كبير في اعتماد البيانات المالية من طرف الإدارة أو المكلفين بالحوكمة بعد تاريخ البيانات المالية، سوف يستفسر المدقق عن سبب هذا التأخير، لو ظن المدقق أن التأخير قد يكون مرتبط بأحداث أو ظروف تتعلق بتقييم استمرار العمل، سوف يؤدي المدقق إجراءات تدقيق إضافية لازمة، حسب ما هو مبين الفقرة 16، بالإضافة إلى أن يأخذ في الاعتبار الأثر على استنتاج المدقق المتعلقة بوجود شك ذي أهمية نسبية، حسب ما هو موصوف في الفقرة 17.	المعيار 1570.24
		سوف يتضمن تقرير المدقق عدم امكانية إبداء رأي حول البيانات المالية وفقاً لمعيار 1705 لو: (أ) خلص المدقق إلى وجود شك كافي حول نزاهة الإدارة بشكل يجعل من البيانات الكتابية المطلوبة وفقاً للفقرات 10 و 11 ليست جديرة بالثقة، أو (ب) لا توفر الإدارة البيانات الكتابية المطلوبة وفقاً للفقرات 10 و 11. الأخطاء التي تم تجميعها خلال عملية التدقيق يقترب من الأهمية النسبية المحددة وفقاً لمعيار 1320.	المعيار 1580.20

تصميم عملية الرقابة

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		سوف لن يشير المدقق لعمل خبير التدقيق في تقرير مدقق يحتوي على رأي غير معدل إلا حينما ينص على ذلك القانون أو اللوائح. لو كانت هذه الإشارة منصوص عليها في القانون أو اللوائح، يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى أن الإشارة لا تقلل من مسؤولية المدقق عن الرأي.	المعيار 1620.14
		لو أشار المدقق إلى عمل خبير تدقيق في تقرير المدقق بسبب أن هذه الإشارة ذات علاقة بفهم لتعديل على رأي المدقق، سوف يشير المدقق في تقرير المدقق أن هذه الإشارة لا تقلل من مسؤولية المدقق عن ذلك الرأي.	المعيار 1620.15
		ينبغي ان يكون المدقق رأيا حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت، من كافة النواحي الهامة، وفقا لإطار رفع التقارير المالية المعمول به.	المعيار 1700.
		سوف يقيم المدقق ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت، من كافة النواحي الهامة، وفقا لمتطلبات إطار رفع التقارير المالية المعمول به. وينبغي ان يتضمن هذا التقييم اعتبار الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية للجهة بما في ذلك المؤشرات على وجود تحيز محتمل في الاحكام التي تصدرها الإدارة.	المعيار 1700 12

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
الرقابة المالية – مرحلة التنفيذ

التفويض والإستراتيجية والرؤية

المرجع	المتطلبات	التحديات	الحلول المقترحة
المعيار 17.1220	يتعين على المدقق في المهمة في تاريخ أو قبل تاريخ تقريره، من خلال مراجعة وثائق التدقيق والمناقشة مع فريق التدقيق، أن يكون راضيا أنه قد تم الحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية كي تساند الاستنتاجات التي تم الوصول إليها وكي يصدر تقرير المدقق.		
المعيار 18.1220	يتعين على المدقق في المهمة: (أ) تولي مسؤولية فريق التدقيق الذي يتولى استشارات ملائمة تتعلق بأمر صعبة، (ب) لأن يكون راضيا أن أفراد فريق التدقيق قد تولوا استشارات ملائمة أثناء سير المهمة الرقابية، سواء داخل فريق التدقيق وبين فريق التدقيق وغيرهم على المستوى الملائم داخل أو خارج الجهاز الأعلى للرقابة، (ج) أن يكون راضيا عن طبيعة ونطاق واستنتاجات الناتجة عن مثل هذه الاستشارات وانه تم الاتفاق مع الطرف الذي تمت استشارته، و(د) تحديد أن الاستنتاجات ناتجة عن هذه الاستشارات قد تم تطبيقها.		
المعيار 11.1230	إذا وجد المدقق معلومات تكون غير متسقة مع الاستنتاج النهائي للمدقق المتعلق بأمر كبير، يجب عليه توثيق الكيفية، التي يتم بها التعامل مع عدم الاتساق.		

المبادئ العامة 1Q

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يقيم المدقق ما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي أنجزت عند القرب من نهاية التدقيق، أثناء تكوين استنتاج كلي يتعلق بما إذا كانت القوائم المالية متسقة وفهم المدقق للجهة، تشير إلى خطر خطأ جوهري بسبب احتيال، لم يتم الانتباه لها قبل ذلك.	المعيار 1200. 23
		عندما يتعرف المدقق على وجود أخطاء، يجب عليه تحديد ما إذا كان هذا الخطأ يمثل مؤشراً على وجود خطأ، وإذا وجد هذا المؤشر، يجب على المدقق تقييم انعكاسات هذا الخطأ على الجوانب الأخرى للتدقيق، بشكل خاص - امكانية الاعتماد على إفادات الإدارة، مدرراً أن الغش أو الاحتيال ليس حادثاً منفصلاً.	المعيار 35.1240
		إذا تعرف المدقق على خطأ - سواء كان جوهرياً، أو غير جوهري - وكان لديه من الأسباب التي تجعله يعتقد بأن هذا الخطأ نتيجة، أو يمكن أن يكون نتيجة لغش، وأن الإدارة (تحديداً الإدارة العليا) متورطة في هذا الخطأ، يجب عليه إعادة النظر في تقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، وأثرها على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، كرد فعل للمخاطر التي تم تقديرها. يجب على المدقق - أيضاً - أن يأخذ في الحسبان، ما إذا كانت الظروف، أو الحالات، تشير إلى تواطؤ محتمل بين الموظفين، أو الإدارة، أو أطراف ثالثة عند إعادة النظر في مدى امكانية الاعتماد على الأدلة التي تم الحصول عليها سابقاً.	المعيار 36.1240
		عندما يتأكد المدقق أن، أو لم يتمكن من استنتاج ما إذا، القوائم المالية تعرضت لخطأ جوهري نتيجة للاحتيال يتعين عليه أن يقيم آثار ذلك على التدقيق.	المعيار 37.1240
		سوف يحصل المدقق على إفادات كتابية من الإدارة وحيثما ينطبق، المكلفين بالحوكمة أن: (أ) تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ، والمحافظة على مراجعة داخلية لمنع واكتشاف الاحتيال. (ب) أفصحت للمدقق عن نتائج تقديرها لمخاطر أن تكون القوائم المالية قد حُرقت تحريفاً جوهرياً نتيجة للاحتيال، (ج) أنهم أفصحوا للمدقق عن علمهم بالاحتيال أو الاشتباه في الاحتيال الذي يؤثر على الجهة من قبل: (1) الإدارة، (2) الموظفين الذين لهم أدوار كبيرة في التدقيق الداخلي، أو (3) أخرى حيث يكون الاحتيال له أثر كبير على القوائم المالية، و(د) أنهم أفصحوا للمدقق عن علمهم بأية ادعاءات بالاحتيال، أو الاشتباه في احتيال، يؤثر على القوائم المالية للجهة من الموظفين أو المحللين أو الجهات الرقابية أو غيرهم.	المعيار 1240.39

		لو قام المدقق بتحديد وجود احتيال أو حصل على معلومات تشير إلى احتمال وجود احتيال، سوف يوصل المدقق هذه الأمور على الفور إلى المستوى المناسب من الإدارة من أجل إعلام ذوي المسؤولية الأساسية من أجل منع والكشف عن الاحتيال عن الأمور المتعلقة بمسؤولياتهم.	المعيار 1240.40
		إذا لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، لو حدد المدقق أو اشتبه في وجود احتيال يتضمن: (أ) الإدارة، (ب) الموظفين الذين لهم أدوار كبيرة في التدقيق الداخلي، أو (3) أخرى حيث يكون الاحتيال له أثر كبير على القوائم المالية، سوف يوصل المدقق هذه الأمور إلى المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب. لو اشتبه المدقق في احتيال يتضمن الإدارة، سوف يتعين على المدقق أن يوصل هذه الشكوك إلى المكلفين بالحوكمة ومناقشة معهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق اللازمة لإكمال التدقيق.	المعيار 1240.41
		سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بأية أمور أخرى تتعلق بالاحتيال والتي تكون، في رأي المدقق، متعلقة بمسؤولياتهم	المعيار 1240.42
		لو تعرف المدقق أو شك في وجود احتيال، سيحدد ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عن الحادث أو الاشتباه إلى طرف خارج الجهة. رغم أن الواجب المهني للمدقق هو الحفاظ على سرية معلومات العميل قد يحجم هذا الإبلاغ، إلا أن الواجب القانوني للمدقق قد يتخطى واجب السرية في بعض الحالات.	المعيار 1240.43
		عندما يتوصل المدقق إلى أن الافتراض المسبق بوجود خطر أخطاء جوهرية بسبب احتيال يتعلق بإثبات الإيرادات غير معمول به في ظل ظروف الارتباط، يجب على المدقق توثيق أسباب ذلك الاستنتاج.	المعيار 1240.47
		يجب على المدقق - خلال التدقيق - أن يظل متنبهاً لاحتمال أن إجراءات التدقيق الأخرى المطبقة، قد تظهر له حالات من عدم الالتزام.	المعيار 1250. 15
		سوف يطلب المدقق من الإدارة ولو كان الأمر منطبقاً، المكلفين بالحوكمة توفير بيانات كتابية أن كافة الحالات المعروفة لعدم الالتزام أو الاشتباه في عدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي يجب أن تؤخذ أثرها في الاعتبار أثناء إعداد البيانات المالية قد أفصح عنها للمدقق.	المعيار 1250. 16

		لو علم المدقق معلومات تتعلق بحالة عدم التزام أو اشتباه في عدم التزام بالقوانين واللوائح، سيكتسب المدقق: (أ) فهما لطبيعة العمل والظروف التي حدث فيها، و(ب) معلومات أخرى لتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية.	
		لو شك المدقق في احتمال وجود عدم التزام، سوف يناقش الأمر مع الإدارة وحيثما ينطبق، مع المكلفين بالحوكمة. لو كانت الإدارة أو المكلفين بالحوكمة لم تقدم معلومات كافية تساند أن الجهة تلتزم بالقوانين واللوائح وفي رأي المدقق، أثر عدم الالتزام المشكوك فيه قد يكون كبيرا على البيانات المالية، سوف ينظر المدقق في الحاجة للحصول على استشارة قانونية.	المعيار 1250.18 المعيار 1250.19
		سوف يقيم المدقق تبعات عدم الالتزام فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للتدقيق، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التدقيق واتخاذ قرار ملائم.	المعيار 1250.21
		إن لم يكن المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، وبالتالي مدركين للأمر المتعلقة بعدم الالتزام المحدد أو المشتبه فيه الذي تم توصيله بالفعل إلى المدقق، سيتواصل المدقق مع المكلفين بالحوكمة بشأن الأمور المتعلقة بعدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي يعلم بها المدقق أثناء التدقيق.	المعيار 1250.22
		لو المدقق يعتقد أن عدم الالتزام المشار إليه في الفقرة 22 مقصود وذو أهمية نسبية، سوف يقوم المدقق بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بأسرع ما يمكن.	المعيار 1250.23
		لو شك المدقق أن الإدارة أو المكلفين بالحوكمة مشاركين في عدم الالتزام، سوف يقوم المدقق بتوصيل الأمر إلى المستوى الأعلى التالي من السلطة في الجهة، لو كان موجودا، مثل لجنة تدقيق أو مجلس إشرافي. حينما لا توجد سلطة أعلى، أو لو ظن المدقق أن التواصل قد لا يتم أخذه بمحمل الجد أو في حال كونه غير واثق من المطلوب أن يتواصل معه، سوف يفكر المدقق جديا في الحاجة للحصول على استشارة قانونية.	المعيار 1250.24
		كما سيتواصل المدقق أيضا مع الإدارة على المستوى الملائم وفي الوقت المناسب: (أ) كتابة، بأوجه القصور الكبيرة في الضوابط الداخلية التي تواصل بشأنها المدقق أو ينوي التواصل مع المكلفين بالحوكمة إلا إن كان الأمر غير ملائم للتواصل المباشر مع الإدارة في ظل الظروف، و(ب) أوجه القصور الأخرى في الضوابط الداخلية أثناء	المعيار 1265:10

		التدقيق التي تم توصيلها إلى الإدارة من أطراف أخرى والتي، في رأي المدقق تكون ذات أهمية.	
المعيار 1265:11		سوف يضم المدقق في المكاتبات أوجه القصور الكبيرة في التدقيق الداخلي: (أ) وصف لأوجه القصور وتفسير أثرها المحتمل، و(ب) معلومات كافية لتمكين المكلفين بالحوكمة والإدارة من أجل استيعاب سياق التواصل. على وجه التحديد، سوف يشرح المدقق أن: (أ) الهدف من التدقيق كان أن يعبر المدقق عن رأي يتعلق بالبيانات المالية، (2) ضم التدقيق اعتبارات للتدقيق الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون ملائمة في ظل الظروف، ولكن ليس لهدف التعبير عن رأي حول فعالية التدقيق الداخلي، و(3) الأمور التي يتم رفع التقارير بشأنها محدودة بأوجه القصور التي استخلص المدقق أنها ذات أهمية كافية من أجل أن يتم رفع تقرير بشأنها إلى المكلفين بالحوكمة.	
المعيار 1265:7		سوف يحدد المدقق ما إذا كان، على أساس عمل التدقيق الذي أنجز، قد حدد المدقق واحد أو أكثر من أوجه القصور في الضوابط الداخلية.	
المعيار 1265:8		لو حدد المدقق واحد أو أكثر من أوجه القصور في الضوابط الداخلية، سوف يحدد المدقق، على أساس عمل التدقيق الذي أنجز، ما إذا كان فردياً أو بالتزامن، تشكل أوجه قصور كبيرة.	
المعيار 1265:9		سوف يتواصل المدقق كتابة حول أوجه القصور الكبيرة في الضوابط الداخلية المحددة أثناء التدقيق إلى المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب.	
الأهمية النسبية			
المعيار 1330:25		استناداً إلى إجراءات التدقيق التي تمت وأدلة التدقيق المتحصل عليها، سوف يقيم المدقق قبل الاستنتاج حول التدقيق ما إذا كانت التقييمات للمخاطر ذات الأهمية النسبية عند مستوى التثبيت تظل ملائمة.	
المعيار 1330:27		لو لم يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بتأكيد بيان مالي ذي أهمية نسبية، سوف يحاول المدقق أن يحصل على أدلة تدقيق إضافية. لو كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، سوف يعبر المدقق عن رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي في البيانات المالية.	

		يتعين على المدقق أن يضم في مستندات التدقيق: (أ) الردود الإجمالية على الخطأ ذي الأهمية النسبية الناتج عن الاحتيال على مستوى البيانات المالية وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية التي تمت، (ب) الربط بين هذه الإجراءات مع المخاطر المقيمة عند مستوى التيقن، و(ج) نتائج إجراءات التدقيق والتي تشمل الاستنتاجات حيث تكون غير واضحة.	المعيار 1330:28
		يقوم المدقق أيضا بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بأثر الأخطاء الغير مصححة المتعلقة بفترات سابقة على أصناف المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات ذات الصلة والبيانات المالية ككل.	المعيار 1450.13

التخطيط - اختيار المواضيع

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يطلب المدقق إقرارا خطيا من الإدارة، وكلما كان ذلك ملائما، من المكلفين بالحوكمة بشأن ما إذا كانوا يظنون أن أثر الأخطاء الغير مصححة، منفردة أو مجتمعة، غير ذي أهمية، على البيانات المالية ككل. ويتم تضمين ملخص بهذه البنود أو إرفاقه بالإقرار الخطي.	المعيار 1450.14
		ينبغي أن يضمن المدقق في مستندات التدقيق ما يلي: (أ) القيمة التي تعتبر الأخطاء غير مهمة بشكل واضح، إذا كانت أقل منها، (ب) كافة الأخطاء التي تم تجميعها خلال عملية التدقيق وما إذا تم تصحيحها و(ج) استنتاج المدقق حول ما إذا كانت الأخطاء الغير مصححة ذات أهمية نسبية، منفردة أو مجتمعة، وأساس هذا الاستنتاج.	المعيار 1450.15
		يقوم المدقق بتجميع الأخطاء المحددة أثناء عملية التدقيق، عدا تلك الأخطاء غير المهمة بشكل واضح.	المعيار 1450.5
		يحدد المدقق ما إذا كانت استراتيجية التدقيق العامة وخطة التدقيق بحاجة إلى المراجعة في حال: (أ) كانت طبيعة الأخطاء المحددة وظروف حدوثها تشير إلى احتمالية وجود أخطاء أخرى والتي، إن تم تجميعها مع الأخطاء المجمعّة خلال عملية التدقيق، يمكن أن تصبح ذات أهمية نسبية، أو (ب) مجموع الأخطاء التي تم	المعيار 1450.6

		تجميعها خلال عملية التدقيق يقترب من الأهمية النسبية المحددة وفقاً لمعيار 1320.	
--	--	--	--

تصميم عملية الرقابة

الحلول المقترحة	حالة الالتزام	المتطلبات	المرجع
		إذا قامت الإدارة، بناء على طلب المدقق، بفحص صنف معين من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات وصححت الخطأ الذي تم اكتشافه، فيتعين على المدقق القيام بإجراءات رقابية إضافية لتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء لا تزال قائمة.	المعيار 1450.7
		إذا: (أ) كانت أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصدر واحد غير متفقة مع تلك المتحصل عليها من مصادر أخرى، أو (ب) يساور المدقق شكوك حول مدى مصداقية المعلومات التي سوف تستخدم كأدلة تدقيق، فإن على المدقق أن يحدد ما هي التعديلات أو الإضافات على إجراءات التدقيق التي تكون لازمة لحل الأمر، وأن يأخذ في الاعتبار أثر الأمر، في حال وجوده، على العناصر الأخرى للتدقيق.	المعيار 1500.11
		على المدقق أن يطلب من الإدارة، وإذا كان الأمر مناسباً، من المكلفين بالحوكمة، تقديم إقرارات كتابية بأن كافة الحالات المعروفة الفعلية والمحتملة للتقاضي والدعاوى والتي يجب اعتبارها عند إعداد البيانات المالية قد تم الإفصاح عنها للمدقق وأخذت في الاعتبار وأفصح عنها وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق.	المعيار 1501.12
		إذا كان المخزون ذو أهمية نسبية بالبيانات المالية، سوف يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بوجود وحالة المخزون من خلال: (أ) حضور الجرد الفعلي، إلا إذا كان ذلك غير ممكن، من أجل ما يلي: (1) تقييم تعليمات الإدارة وإجراءاتها من أجل تسجيل ومراقبة نتائج الجرد الفعلي، (2) ملاحظة أداء إجراءات الجرد	المعيار 1501.4

		التي تقوم بها الإدارة، (3) فحص المخزون، و(4) إجراء جرد اختباري، و(ب) أداء إجراءات تدقيق سجلات الجرد النهائي لتحديد ما إذا كانت تبين بدقة نتائج الجرد.	
المعيار 1501.5		إذا كان الجرد الفعلي في تاريخ مخالف لتاريخ البيانات المالية، يتعين على المدقق، بالإضافة إلى الإجراءات التي تنص عليها الفقرة 4، أداء إجراءات تدقيق كي يحصل على أدلة تدقيق حول ما إذا كانت التغييرات على المخزون بين تاريخ الجرد وتاريخ البيانات المالية قد سجلت بشكل ملائم.	
المعيار 1501.6		إذا كان المدقق غير قادر على حضور الجرد الفعلي بسبب ظروف لم تكن متوقعة، فإن عليه إجراء أو ملاحظة بعض عمليات الجرد الفعلي في تاريخ بديل، وأداء إجراءات التدقيق على المعاملات بين التاريخين.	
المعيار 1501.7		إذا كان حضور الجرد غير ممكن، فإن على المدقق أداء إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بوجود وحالة المخزون. وإذا لم يكن من الممكن إجراء ذلك، فإن على المدقق تعديل رأيه في التقرير حسب المعيار 1705.	
المعيار 1501.8		إذا كانت المخزون تحت وصاية وسيطرة طرف آخر ذو أهمية نسبية في البيانات المالية، فإن على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بوجود وحالة هذا المخزون من خلال أداء واحد أو أكثر مما يلي: (أ) طلب تأكيد من الطرف الآخر فيما يتعلق بكميات وحالة المخزون المحتفظ بها نيابة عن الجهة. (ب) إجراء تفتيش أو إجراءات رقابية أخرى ملائمة حسب الظروف.	
المعيار 1505.10		إذا حدد المدقق عوامل تثير شكوكا في مصداقية الرد على طلب تأكيد، يتعين عليه أن يحصل على أدلة تدقيق إضافية كي يتوصل لحل بشأن هذه الشكوك.	
المعيار 1505.12		في حالة عدم الرد، يقوم المدقق بأداء إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة.	
المعيار 1505.13		إذا قرر المدقق أن الرد على طلب تأكيد إيجابي ضروري للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، لأن إجراءات التدقيق البديلة لن توفر أدلة تدقيق يتطلبها المدقق. إذا لم يحصل المدقق على هذا التأكيد، فعليه أن يحدد آثار ذلك على رأيه وفقا لمعيار 1705.	

		يجب على المدقق التحقق من الاستثناءات كي يحدد ما إذا كانت تشير إلى خطأ أم لا.	المعيار 1505.14
		توفر التأكيدات العكسية أدلة تدقيق أقل إقناعاً من التأكيدات الإيجابية، وعليه، لا يستخدم المدقق طلبات التأكيد العكسية كإجراء رقابي جوهري ووحيد لتناول مخاطر البيانات المالية ذات الأهمية النسبية ما لم تكن كافة الأمور التالية موجودة: (أ) قام المدقق بتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية على أنها منخفضة وحصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالفعالية التشغيلية لأنظمة التدقيق، (ب) أن تتألف مجموعة البنود الخاضعة لإجراءات التأكيد العكسية من كم كبير من الشروط والمعاملات وأرصدة الحسابات الصغيرة والمتجانسة، (ج) أن يكون من المتوقع وجود معدل استثناء منخفض جداً، و(د) عدم علم المدقق بالظروف أو الشروط التي قد تؤدي إلى رفض مستقبلي لطلبات التأكيد (أو المصادقة) العكسية لهذه الطلبات.	المعيار 1505.15
		يقوم المدقق بتقييم ما إذا كانت نتائج إجراءات التأكيد الخارجي توفر أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة، أو ما إذا كان من الضروري الحصول على أدلة تدقيق إضافية.	المعيار 1505.16
		عند استخدام إجراءات التأكيد الخارجي، يتابع المدقق التدقيق على طلبات التأكيد الخارجية، ويشمل ذلك: (أ) تحديد المعلومات التي سيتم تأكيدها أو طلبها، (ب) اختيار طرف التأكيد الملائم (ج) تصميم طلبات التأكيد، ويشمل ذلك تحديد أن الطلبات موجهة بشكل ملائم وتحتوي على معلومات الإرجاع اللازمة لتوجيه الرد مباشرة للمدقق، و(د) إرسال الطلبات، ويشمل ذلك متابعة الطلبات، كلما كان ذلك ممكناً، إلى الطرف مقدم التأكيد.	المعيار 1505.7
		إذا رفضت الإدارة السماح بإرسال طلب تأكيد، فعلى المدقق: (أ) الاستفسار عن أسباب رفض الإدارة، والبحث عن أدلة تدقيق حول صحة ومعقولية هذه الأسباب، (ب) تقييم آثار رفض الإدارة على تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء ذات الأهمية النسبية، ذات العلاقة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، وعلى طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى، و(ج) إنجاز إجراءات تدقيق بديلة مصممة للحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة.	المعيار 1505.8

		إذا خلص المدقق إلى أن رفض الإدارة السماح للمدقق أن يرسل طلب تأكيد غير معقول، أو كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة عن طريق أداء إجراءات تدقيق بديلة، فعليه إبلاغ المكلفين بالحوكمة وفقا لمعيار 1260. كما يجب عليه أيضا أن يحدد آثار ذلك على التدقيق وعلى رأيه وفقا لمعيار 1705.	المعيار 1505.9
		إذا كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية، فينبغي عليه إبداء رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي حول البيانات المالية، حسب الحالة، وفقا لمعيار 1705.	المعيار 1510.10
		ينبغي على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تحتوي على خطأ يؤثر بشكل ذي أهمية نسبية على البيانات المالية للفترة الحالية من خلال: (أ) تحديد ما إذا كانت الأرصدة الختامية للفترة السابقة قد رحلت بشكل صحيح إلى الفترة الحالية أو كلما كان ذلك ملائما، قد أعيدت معالجتها، (ب) تحديد ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تعكس تطبيق السياسات المحاسبية الملائمة، و(ج) إجراء واحد أو أكثر من ما يلي: (1) إذا كانت البيانات المالية للعام الماضي قد دقت، مراجعة أوراق عمل المدقق السابق للحصول على أدلة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية، (2) تقييم ما إذا كانت إجراءات التدقيق المنجزة في الفترة الحالية توفر ادلة ذات علاقة بالأرصدة الافتتاحية، أو (3) القيام بإجراءات تدقيق محددة للحصول على أدلة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية.	المعيار 1510.6

أداة التقييم آيكات للمستوى
الثالث والرابع من المعايير
الدولية للأجهزة العليا
للرقابة

الرقابة الماليه

ملحق 2

مطلب الالتزام	مرجع المعايير الدولية للتدقيق	المرجع حسب رقم الفقرة	المستوى المؤسسي (م م) / مستوى التدقيق (م ر)	مسار التدقيق: قبل المهمة الرقابية، التخطيط، العمل الميداني، رفع التقارير	التوجيهات ومواد للتطبيق	وضعية الالتزام: تم الاستيفاء، استيفاء بشكل جزئي، لم يستوف، لا ينطبق	التحديات	الحلول المقترحة
يجب ألا يشير المدقق إلى أنه التزم بالمعايير في تقريره، ما لم يكن قد التزم بمتطلبات جميع المعايير ذات الصلة بالتدقيق.	المعيار 1200.20	م م	ما قبل المهمة الرقابية	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، أوراق العمل	مستوفي			
من أجل تحقيق الأهداف العامة للمدقق، سيستخدم المدقق الأهداف المذكورة في المعايير ذات العلاقة في التخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق، أخذاً بعين الاعتبار العلاقات المتبادلة بين المعايير، وذلك من أجل: (أ) تحديد ما إذا كانت أية إجراءات للتدقيق (بالإضافة إلى تلك الإجراءات التي تتطلبها المعايير) ضرورية طبقاً للأهداف المنصوص عليها في المعايير، و(ب) تقييم مدى الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات المناسبة.	المعيار 1200.21	م ر	الشروع في التخطيط	مستند التخطيط وفقاً لدليل التدقيق العام ص 73 * تقييم نتائج اختبار التفاصيل	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 67-69، 70، 71			
<u>عملاً بالفقرة 23، يتعين على المدقق الالتزام بكل متطلبات المعايير إلا في حالات التدقيق: (أ) كانت المعايير كاملة غير متعلقة بالموضوع، أو (ب) المتطلبات ليست ذات علاقة لأنها مشروطة والشرط غير متحقق.</u>	المعيار 1200.22	م م- ر	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، أوراق العمل	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 72-73	مستوفي	دليل التدقيق العام ص 92 فقرة 9 ص 7 فقرة 150	

	مستوفي صفحة 76 فقرة 450	مستند التخطيط	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 74أ	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1200. 23	في ظروف استثنائية، قد يحكم المدقق على أنه من الضروري الابتعاد عن متطلب بعينه في المعايير. في مثل هذه الظروف، على المدقق أن يؤدي إجراءات تدقيق بديلة لتحقيق هدف هذا المتطلب. وتنشأ حاجة المدقق للخروج عن المتطلب ذي العلاقة، عندما يتوقع أن يكون خاصاً بتنفيذ إجراء معين، يعتقد المدقق أنه لن يكون فعالاً في تحقيق الهدف من هذا المتطلب في ظل الظروف الخاصة بعملية التدقيق.
	مستوفي وفقاً لدليل أخلاقيات المهنة ص 13 فقرة 6- المصادقية	تقرير التدقيق	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 75أ-76	رفع التقارير	م ر	15.ف	المعيار 1200. 24	لو كان هناك هدفاً في المعيار لا يمكن تحقيقه، يتعين على المدقق أن يقيم ما إذا كان هذا الأمر يمنع من تحقيق الأهداف العامة للتدقيق ولذلك عليه وفقاً للمعايير، أن يعدل رأي المدقق أو الانسحاب من المهمة الرقابية (حينما يكون الانسحاب ممكناً بموجب القانون أو اللوائح المطبقة). إن الإخفاق في تحقيق هدف ما يمثل أمراً كبيراً يتطلب توثيقه وفقاً لمعيار 1230.
	مستوفي وفقاً لدليل التدقيق العام ص 10 فقرة 165 تفهم طبيعة أنشطة ومهام الجهات / ص 11 فقرة 200 نظر	سياسة الجهات الأعلى للرقابة		ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر		المعيار 1200. رقم الفقرة. 9ف (المذكورة التطبيقية)	بالنسبة لأعمال التدقيق على جهات القطاع العام والجهات التي تتلقى إعانات حكومية، لا تنطبق عادة الاعتبارات المحددة لأعمال التدقيق على الجهات الأصغر حجماً. في تلك المواقف، قد تظل جهة القطاع العام لديها مهمات معقدة والحاجة للمساءلة عن استخدام أموال دافعي الضرائب. ولذلك يأخذ بحذر في الاعتبار مدققى القطاع العام مدى علاقة هذه الاعتبارات.
	مستوفي وفقاً لدليل أخلاقيات المهنة ص 8	سياسة الجهات الأعلى للرقابة،	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 14أ-17	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	17ف	المعيار 14.1200	يتعين على المدقق أن يلتزم بالمتطلبات الأخلاقية والتي تشمل تلك المعنية بالاستقلالية المتعلقة بمهام التدقيق على القوائم المالية.

	فقرة الاستقلالية	أوراق العمل						
	مستوفي وفقا لدليل التدقيق العام ص 88 فقرة 8	أوراق عمل، مقابلات	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 22-18أ	الشروع في التخطيط	م-م-ر	ف18	المعيار 15.1200	سوف يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنزعه الشك المهني مقورا احتمال وجود ظروف تسبب وجود أخطاء جوهرية بالقوائم المالية.
	مستوفي ص 79 فقرة 8 + 11 فقرة 1	أوراق عمل	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 27-23أ	الشروع في التخطيط	م-م-ر		المعيار 16.1200	يجب على المدقق ممارسة الحكم المهني في تخطيط وإجراء التدقيق على القوائم المالية.
	مستوفي وفقا لدليل التدقيق العام ص 14 فقرة 220 تخطيط مدخل التدقيق ، منتج رقم 34 ص 22 9.3.7 الإعداد للتدقيق ، 34 ص 22 10.3.7 توثيق أدلة الاثبات واعمال التدقيق	مستند التخطيط	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 52-28أ	التخطيط	م-م-ر	ف20	المعيار 17.1200	من أجل الحصول على تأكيد معقول، يتعين على المدقق الحصول على ما يكفي من أدلة الإثبات المناسبة لتقليل مخاطر التدقيق لتصل إلى مستوى منخفض بشكل مقبول ومن ثم تمكنه من أن يتخذ استنتاجات معقولة يستند إليها عند إبداء رأيه.
	مستوفي وفقا لدليل التدقيق ص 7 فقرة 150	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 57-53أ	ما قبل المهمة الرقابية	م م	ف19	المعيار 18.1200	يجب على المدقق أن يلتزم بالمعايير وثيقة الصلة بعملية التدقيق. ويحكم على المعيار أنه ذو صلة بالتدقيق حينما يكون المعيار ساريا وتكون الظروف التي يتناولها المعيار قائمة.

	مستوفي وفقاً لدليل التدقيق ص7 فقرة 155 + 150 ص10 فقرة 175	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة	المعيار 1200 مرجع: الفقرة 66-58أ	ما قبل المهمة الرقابية	م م	المعيار 19.1200	يجب على المدقق أن يصل إلى فهم كامل لنص المعيار، ويشمل ذلك تطبيقه والمواد التفسيرية الأخرى، كي يستوعب أهدافه وأن يطبق متطلباته بشكل ملائم.
لأنه ليس من حق الجهة تغيير شروط التدقيق وذلك بحسب قانون انشاء الديوان .	لاينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، أوراق العمل		ما قبل المهمة الرقابية	م م- ر	المعيار .1210 20	إذا لم تكن الظروف المبينة في الفقرة 19 قائمة وتطلب الأمر من المدقق بموجب القانون أو اللوائح أن يتولى المهمة الرقابية مع التدقيق، يتعين على المدقق أن: (أ) يقيم أثر الطبيعة المضللة للبيانات المالية على تقريره، و(ب) ضم الإشارات الملائمة لهذا الأمر في شروط المهمة الرقابية مع التدقيق.
مستوفي وفقاً لدليل التدقيق العام ص92 فقرة 09 تحديد التطابق مع المعايير الدولية للتقارير المالية		سياسة الجهاز الأعلى للرقابة	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 37-36أ	ما قبل المهمة الرقابية	م م- ر	المعيار .1210 21	في بعض الحالات، تنص القوانين أو التشريعات المعنية على الإطار العام أو الصياغة الخاصة بتقرير المدقق من حيث الشكل أو أن هناك شروط تختلف بشكل كبير عن متطلبات المعايير. في هذه الظروف، يقوم المدقق بتقييم: (أ) ما إذا كان من المحتمل أن يُسيء المستخدمون فهم التأكيدات التي تم الحصول عليها من مراجعة القوائم المالية، وإذا كان الأمر كذلك، (ب) ما إذا كان يمكن عمل توضيح إضافي في تقرير المدقق للتقليل من سوء الفهم المحتمل. إذا استنتج المدقق أن التفسير الإضافي في تقريره، لا يقلل من سوء الفهم المحتمل، يجب عليه ألا يقبل ارتباط التدقيق، ما لم يكن مطالباً بقبول الارتباط بموجب نظام أو لائحة. في حالة ارتباط التدقيق الذي يتم تنفيذه طبقاً لنظام أو لائحة لا تتفق مع المعايير، يجب ألا يتضمن تقرير المدقق أية إشارة إلى أن ارتباط التدقيق تم طبقاً للمعايير.

<p>مستوفي وفقاً لدليل التدقيق العام الفصل الثاني + الثالث</p>	<p>سياسة الجهاز الأعلى للمراقبة، أوراق العمل</p>	<p>المعيار 1210 مرجع: الفقرة 2-أ10، 11-أ، 14، 20، 15، 16-أ19</p>	<p>ما قبل المهمة الرقابية</p>	<p>م-م-ر</p>	<p>5ف، 6ف</p>	<p>المعيار 6.1210</p>	<p>كي يتم تحديد ما إذا كانت الشروط المسبقة للتدقيق متحققة، يقوم المدقق: (أ) تحديد ما إذا كان إطار التقرير المالي المعمول به في إعداد القوائم المالية، مقبولاً، و(ب) بالحصول على موافقة الإدارة أنها تقر وتدرك مسؤوليتها عن: (1) إعداد القوائم المالية، طبقاً لإطار التقرير المالي المعمول به، بما في ذلك - إذا كان مناسباً - العرض العادل للقوائم المالية. و(2) التدقيق الداخلي التي ترى الإدارة أنها ضرورية من أجل إعداد قوائم مالية تخلو من أخطاء جوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ. و(3) تقديم ما يلبي للمدقق: تمكين المدقق من: أ. الوصول إلى جميع المعلومات التي تعلم الإدارة بأنها ذات صلة بإعداد القوائم المالية مثل: السجلات والوثائق وغيرها ب. معلومات إضافية قد يطلبها من الإدارة لغرض التدقيق. ج. الوصول غير المقيد إلى أشخاص من داخل الجهة، من الذين يحدد لهم لضرورة الحصول منهم على أدلة الإثبات.</p>
<p>مستوفي</p>	<p>خطاب المهمة الرقابية</p>	<p>المعيار 1210 مرجع: الفقرة 22-أ25</p>	<p>ما قبل المهمة الرقابية</p>	<p>م ر</p>	<p>رقم الفقرة: 7ف، 8ف</p>	<p>المعيار 10.1210</p>	<p><u>عملاً بالفقرة 11، سوف تقيد</u> <u>الشروط المتفق عليها في</u> <u>خطاب المهمة الرقابية أو صيغة</u> <u>كتابية أخرى للاتفاق والتي</u> <u>سوف تشمل (أ) الهدف من</u> <u>ونطاق التدقيق على البيانات</u> <u>المالية، (ب) مسؤوليات المدقق،</u> <u>(ج) مسؤوليات الإدارة، (د)</u> <u>تحديد إطار رفع التقارير المالية</u> <u>المطبق على إعداد البيانات</u> <u>المالية، و(هـ) الإشارة إلى</u> <u>الصيغة والمحتوى المتوقعين</u> <u>لأي تقارير تصدر من قبل</u> <u>المدقق وبيان أنه قد يكون هناك</u> <u>ظروف والتي قد يختلف فيها</u></p>

								التقرير عن الصيغة والمحتوى المتوقعين.
	مستوفي جزئي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 22، 26-27	ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	رقم الفقرة: 8	المعيار 11.1210	إذا نص نظام، أو لائحة بتفصيل كافٍ على شروط ارتباط التدقيق المشار إليها في (فقرة 12)، فلن يكون المدقق بحاجة إلى تسجيلها في اتفاق مكتوب، باستثناء ما يتعلق بتطبيق هذا النظام، أو اللائحة وإقرار وتفهم الإدارة لمسؤولياتها المنصوص عليها في (فقرة 6 ب).
	مستوفي جزئي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، أوراق العمل	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 26	ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر		المعيار 12.1210	إذا حُددت مسؤوليات الإدارة في نظام، أو لائحة بشكل مماثل لتلك المذكورة في الفقرة 6(ب)، قد يقرر المدقق أن النظام، أو اللائحة تتضمن المسؤوليات التي تكون - حسب حكم المدقق - مماثلة في تأثيرها لتلك المذكورة في تلك الفقرة. وفيما يتعلق بهذه المسؤوليات التي تكون مماثلة، قد يستخدم المدقق صياغة النظام، أو اللائحة لوصف هذه المسؤوليات في اتفاق مكتوب. أما فيما يتعلق بالمسؤوليات غير المذكورة في نظام، أو لائحة، يجب أن يستخدم الاتفاق المكتوب، الوصف الوارد في فقرة 6 (ب).

	مستوفي جزئي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	خطاب المهمة الرقابية، أوراق العمل	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 28أ	ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 13.1210	في عمليات التدقيق المتكررة، يجب على المدقق تقدير ما إذا كانت الظروف تتطلب إعادة النظر في شروط الارتباط، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تذكير الجهة بشروط الارتباط.
	مستوفي جزئي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	أوراق العمل	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 29أ-31	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف11	المعيار .14 1210	يجب على المدقق عدم قبول التغيير في شروط الارتباط، ما لم توجد مبررات معقولة لذلك.
	لأنه ليس من حق الجهة تغيير شروط التدقيق وذلك بحسب قانون انشاء الديوان .	لاينطبق	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 32أ-33	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف11	المعيار 1210.15	إذا طُلب من المدقق قبل إتمام ارتباط التدقيق تغيير ارتباط التدقيق إلى ارتباط يحتاج لمستوى أقل من التأكيد، يجب على المدقق تحديد ما إذا كانت هناك مبررات منطقية للقيام بذلك.
	لأنه ليس من حق الجهة تغيير شروط التدقيق وذلك بحسب قانون انشاء الديوان .	لاينطبق	تواصل رسمي	ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 16.1210	إذا تغيرت شروط ارتباط التدقيق، يجب اتفاق المدقق والإدارة على ذلك، وتسجيل الشروط الجديدة للارتباط في خطاب الارتباط، أو أي شكل آخر مناسب لكتابة الاتفاق.

<p>لأنه ليس من حق الجهة تغيير شروط التدقيق وذلك بحسب قانون انشاء الديوان .</p>	<p>لا ينطبق</p>	<p>سياسة الجهاز الأعلى للرقابة</p>		<p>ما قبل المهمة الرقابية</p>	<p>م-م-ر</p>	<p>المعيار 17.1210</p>	<p>إذا لم يكن من الممكن للمدقق الموافقة على تغيير شروط الارتباط، ولم تسمح له الإدارة بالاستمرار في ارتباط التدقيق الأصلي، فيجب على المدقق: (أ) الانسحاب من ارتباط التدقيق- إذا كان ذلك ممكناً - أخذاً في الحسبان الأنظمة واللوائح المعمول بها. (ب) تحديد ما إذا كانت هناك أية التزامات، سواء كانت تعاقدية، أو غير ذلك، تتطلب إخطار الأطراف الأخرى، متمثلة في المكلفين بالحوكمة، أو الملاك، أو الجهات.</p>
	<p>لا ينطبق</p>	<p>تواصل رسمي، أوراق العمل</p>	<p>المعيار 1210 مرجع: الفقرة 34</p>	<p>ما قبل المهمة الرقابية</p>	<p>م ر</p>	<p>المعيار 18.1210</p>	<p>إذا كانت معايير الإبلاغ المالي صادرة عن منظمة معترف بها، أو مصرح لها بوضع معايير مدعومة بنظام، أو لائحة، يجب على المدقق تحديد ما إذا كان هناك أي تعارض بين معايير الإبلاغ المالي والمتطلبات الإضافية. وفي حالة وجود هذا التعارض، يجب على المدقق أن يناقش مع الإدارة طبيعة المتطلبات الإضافية، ويجب الاتفاق على ما إذا: (أ) كان تحقيق المتطلبات الإضافية يمكن أن يكون من خلال إفصاح إضافي في القوائم المالية. أو (ب) كان إطار التقرير المالي المعمول به في القوائم المالية يمكن تعديله. وإذا كان أي من التصرفات المذكورة أعلاه غير ممكن، يجب على المدقق تحديد ما إذا كان من الضروري تعديل رأيه، طبقاً لمعيار 1705.</p>

	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 35	ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر		المعيار 19.1210	<p>إذا أدرك المدقق أن إطار الإبلاغ المالي المنصوص عليه في نظام، أو لائحة يمكن أن يكون غير مقبول، لكن نظراً لكونه منصوص عليه في نظام، أو لائحة، يجب أن يقبل المدقق ارتباط التدقيق - فقط - في حالة توافر الشروط التالية: (أ) موافقة الإدارة على توفير إفصاح إضافي في القوائم المالية لتجنب إعداد قوائم مالية مضللة. (ب) الإقرار في شروط ارتباط التدقيق بأن: 1- يتضمن تقرير المدقق عن القوائم المالية فقرة للفت انتباه المستخدمين للإفصاحات الإضافية، طبقاً لمعيار 21705- إذا لم يكن المدقق مطالباً بموجب نظام، أو لائحة أن يصدر رأيه في القوائم المالية باستخدام عبارات "تعبير بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية أو تعطي صورة صحيحة وعادلة"، طبقاً لإطار الإبلاغ المالي المعمول به، فلن يتضمن رأي المدقق في القوائم المالية مثل هذه العبارات.</p>
	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة		ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	9ف	المعيار 7.1210	<p>إن قبول ومواصلة العملية المشار إليها في الفقرة 7 من المعيار يتأثر، في القطاع العام، بإمكانية أن لا يكون لمدققي القطاع العام خيار رفض العملية الرقابية أو الانسحاب منها، إلا أنه في الحالات التي تفرض فيها الإدارة أو السلطة التشريعية تحديداً لنطاق عملية التدقيق قبل انطلاق المهمة، فإن ذلك قد يؤدي إلى تنازل المدقق عن الإدلاء برأي حول القوائم المالية فيقوم عند ذلك بدراسة الوضع وكيفية تأثيره على تقييم المخاطر، وعلى المقاربة الرقابية وتقرير المدقق. وفي بعض الحالات قد يكون من الملائم أيضاً تقديم تقرير منفصل للسلطة التشريعية.</p>

في حالة رفض المهمة الرقابية يتم اتخاذ القرار داخل الديوان .	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، تواصل رسمي		ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	10ف	المعيار 8.1210	تتناقش الفقرة 8 من المعيار الدولي للتدقيق عوامل أخرى تؤثر على قبول المهام الرقابية . ففي الحالة التي تكون فيها الشروط المسبقة لعملية التدقيق غير موجودة ولا يكون لمدقق القطاع العام فيها خيار رفض المهمة الرقابية، فإن الرد الملائم، بالإضافة إلى المتطلبات الواردة في الفقرتين 19 و20 من المعيار الدولي للتدقيق، قد يشمل إعلام السلطة التشريعية.
	لا ينطبق	خطاب المهمة الرقابية	المعيار 1210 مرجع: الفقرة 21	ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 9.1210	يجب على المدقق ان يتفق على شروط ارتباط التدقيق مع الإدارة، أو المكلفين بالحوكمة (كلما كان مناسباً).
لكن لا يوجد ارتباط تدقيق لأنه قانون انشاء الديوان هو من يحدد هذه العلاقة	مستوفي جزئي دليل اخلاق المهنة.	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 5)	ما قبل المهمة الرقابية	م م		المعيار 10.1220	إذا نما إلى علم المدقق المسئول عن الارتباط أمور من خلال نظام تدقيق الجودة أو من أي مصدر آخر تشير إلى عدم التزام أعضاء فريق الارتباط بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة، فإن على المدقق المسئول عن الارتباط تحديد التصرف المناسب الذي يجب اتخاذه بالتشاور مع المسؤولين الآخرين.

	مستوفي	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 5أ)(مرجع: الفقرة 6أ-7)	ما قبل المهمة الرقابية	م-م ر	المعيار 11.1220	يجب على المدقق المسؤول عن الارتباط أن يتوصل إلى استنتاج عن مدى الالتزام بمتطلبات الاستقلال المطلوبة لارتباط التدقيق، ولتحقيق ذلك، يجب على المدقق المسؤول عن الارتباط: (أ) الحصول على المعلومات ذات العلاقة من الجهاز الأعلى للرقابة، و- حيثما يكون ذلك ممكناً- لتحديد وتقييم الظروف والعلاقات التي تشكل تهديداً للاستقلال. (ب) تقييم المعلومات الخاصة بالمخالفات المحددة - إن وجدت - التي تتعلق بسياسات وإجراءات الاستقلال الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة، لتحديد ما إذا كانت تشكل تهديداً للاستقلال المطلوب لارتباط التدقيق. (ج) اتخاذ التصرف المناسب للقضاء على مثل هذه التهديدات، أو تخفيضها لمستوى مقبول بتطبيق الإجراءات الوقائية، أو الانسحاب من ارتباط التدقيق، إذا كان ذلك مناسباً، عندما يكون الانسحاب من ارتباط التدقيق ممكناً في ظل نظام أو لائحة. ويجب على المسؤول المسؤول عن الارتباط أن يخطر الجهاز الأعلى للرقابة - على وجه السرعة إذا فشل في حل المسألة، والاستفسار عن التصرف المناسب.
	لا ينطبق	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 8أ-9)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	المعيار 12.1220	يجب أن يقتنع المدقق المسؤول عن الارتباط، بأن الإجراءات المناسبة الخاصة بقبول العملاء، واستمرار العلاقة معهم، واستمرار ارتباطات التدقيق قد تم اتباعها، ويجب عليه أن يحدد ما إذا كانت الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الخصوص مناسبة.

	مستوفي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 9أ)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	المعيار 1220.13	إذا حصل المدقق في المهمة على معلومات قد ينتج عنها رفض الجهاز الأعلى للرقابة للمهمة الرقابية لو كانت هذه المعلومات متاحة قبل ذلك، سوف يعلم المدقق في المهمة هذه المعلومات على الفور للجهاز الأعلى للتدقيق، حتى يتمكن كلا من الجهاز الأعلى للرقابة والمدقق في المهمة من اتخاذ القرار اللازم.
	مستوفي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 10أ-12)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	المعيار 1220.14	سيكون المدقق في المهمة راضيا على أن فريق التدقيق وأي خبراء تدقيق والذين ليسوا طرفا في فريق التدقيق، جميعا لديهم الكفاءات الملائمة والقدرات كي: (أ) يؤدون مهمة التدقيق وفقا للمعايير والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية، و(ب) إفساح المجال لتقرير مدقق يكون ملائم في الظروف التي صدرت فيها.
	مستوفي	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 13أ-15، 20أ)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر	المعيار 15.1220	سيبتولى المدقق في المهمة مسؤولية: (أ) التوجيه والإشراف على وإنجاز مهمة التدقيق وفقا للمعايير والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية: و(ب) أن يكون تقرير المدقق ملائما وفقا للظروف.
	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، اللوائح، مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 16أ-17، 20أ)	ما قبل المهمة الرقابية	م-م ر	المعيار 16.1220	يتعين على المدقق في المهمة تولي مسؤولية التدقيق الذي يتم وفقا لسياسات وإجراءات التدقيق في الجهاز الأعلى للرقابة.
	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، اللوائح، مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 18أ-20)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 17.1220	يتعين على المدقق في المهمة في تاريخ أو قبل تاريخ تقريره، من خلال مراجعة وثائق التدقيق والمناقشة مع فريق التدقيق، أن يكون راضيا أنه قد تم الحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية كي تساند الاستنتاجات التي تم

							الوصول إليها وكي يصدر تقرير المدقق.
وفقا للتجربة العملية الاستنتاجات الناتجة عن استشارات الخبراء غير ملزمة التطبيق.	مستوفي جزئي	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة أ21-22)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 18.1220	يتعين على المدقق في المهمة: (أ) تولى مسؤولية فريق التدقيق الذي يتولى استشارات ملائمة تتعلق بأمور صعبة، (ب) لأن يكون راضيا أن أفراد فريق التدقيق قد تولوا استشارات ملائمة أثناء سير المهمة الرقابية، سواء داخل فريق التدقيق وبين فريق التدقيق وغيرهم على المستوى الملائم داخل أو خارج الجهاز الأعلى للرقابة، (ج) أن يكون راضيا عن طبيعة ونطاق واستنتاجات الناتجة عن مثل هذه الاستشارات وأنه تم الاتفاق مع الطرف الذي تمت استشارته، و(د) تحديد أن الاستنتاجات ناتجة عن هذه الاستشارات قد تم تطبيقها.
	مستوفي	مراجعة تدقيق الجودة للمهمة الرقابية	(مرجع: الفقرة أ23-25)	ما قبل المهمة الرقابية	م-م-م ر	المعيار 19.1220	بالنسبة للتدقيق على القوائم المالية للجهات، ومهام التدقيق الأخرى، في حال وجودها، والتي من أجلها حدد الجهاز الأعلى للرقابة أن مراجعة الجودة للمهمة الرقابية مطلوباً، يتعين على المدقق في المهمة: (أ) تحديد ان هناك مدقق مراجعة الجودة تم تعيينه (ب) مناقشة الأمور المهمة التي تنشأ أثناء ارتباط التدقيق، بما في ذلك، تلك التي تم تحديدها من خلال فحص مراجعة جودة الارتباط، مع المسؤول عن فحص الجودة.و(ج) ألا يؤرخ تقرير المدقق، ما لم يستكمل فحص جودة الارتباط.

	مستوفي	مراجعة تدقيق الجودة للمهمة الرقابية	(مرجع: الفقرة أ26-أ27، أ29-أ31)	رفع التقارير	م ر	المعيار 20.1220	يجب على القائم بفحص جودة الارتباط عمل تقييم موضوعي للأحكام المهمة التي قام بها فريق الارتباط، والاستنتاجات التي تم التوصل إليها عند صياغة تقرير المدقق. ويجب أن يتضمن هذا التقييم ما يلي: (أ) مناقشة الأمور المهمة مع المدقق في المهمة، (ب) تدقيق القوائم المالية وتقرير المدقق المقترح، (ج) مراجعة مستندات التدقيق المختارة المتعلقة بالأحكام الكبيرة لفريق التدقيق التي أجريت والاستنتاجات التي وصلت إليها، و(د) تقييم الاستنتاجات التي توصل إليها من أجل صياغة تقرير المدقق والاعتبارات لما إذا كان تقرير المدقق المقترح ملائم أم لا.
	مستوفي	مراجعة تدقيق الجودة للمهمة الرقابية	(مرجع: الفقرة أ28-أ31)	رفع التقارير	م ر	المعيار 21.1220	بالنسبة للتدقيق على القوائم المالية للجهات المدرجة، سوف يقوم مراجع الجودة للمهمة الرقابية، بأن يأخذ في الاعتبار ما يلي: (أ) تقييم فريق التدقيق لاستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة فيما يتعلق بالارتباط، (ب) ما إذا كان قد حدث استشارات ملائمة حول الأمور المتعلقة بالاختلاف في الرأي أو أمور أخرى صعبة أو مثير للجدل، والاستنتاجات الناتجة عن هذه الاستشارات، وما إذا كانت مستندات التدقيق المختارة للمراجعة تعكس العمل الذي أنجز فيما يتعلق بالأحكام الكبيرة ومساندة الاستنتاجات التي تم الوصول إليها.

	مستوفي	مراجعة تدقيق الجودة للمهمة الرقابية		رفع التقارير	م ر	المعيار 22.1220	في حالة حدوث اختلافات في الرأي بين أعضاء فريق الارتباط، أو مع أولئك الذين تمت استشاراتهم، أو - حيثما يكون ذلك ممكناً - بين المدقق المسؤول عن الارتباط وفاحص جودة الارتباط، يجب على فريق الارتباط اتباع سياسات وإجراءات الجهاز الأعلى للرقابة للتعامل مع الاختلافات في الرأي وحلها.
	مستوفي	المراقبة (ضامن الجودة)	(مرجع: الفقرة أ32-أ34)	الشروع في التخطيط	م-م ر	المعيار 23.1220	يتضمن النظام الفعال لمراجعة الجودة عمليات متابعة مصممة بهدف تزويد الجهاز الأعلى للرقابة بتأكيد معقول، بأن السياسات والإجراءات المتعلقة بنظام مراجعة الجودة مناسبة وكافية وتعمل بفعالية. يجب على المدقق المسؤول عن الارتباط أن يأخذ في الحسبان نتائج عملية المتابعة التي يتبناها الجهاز الأعلى للرقابة والتي وردت في آخر معلومات توافرت من الجهاز الأعلى للرقابة، وما إذا كانت أوجه القصور التي تمت الإشارة إليها، قد أثرت على ارتباط التدقيق.
	مستوفي	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة أ35)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر	المعيار 24.1220	يتعين على المدقق أن يضم في وثائق التدقيق: (أ) المشكلات المحددة المتعلقة بالالتزام بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة وكيف تم حلها. (ب) الاستنتاجات عن الالتزام بمتطلبات الاستقلالية التي تنطبق على ارتباط التدقيق، وأي نقاشات أخرى ذات صلة مع المؤسسة التي تساند هذه الاستنتاجات. (ج) الاستنتاجات التي تم الوصول إليها حيال قبول ومواصلة علاقات العملاء ومهام التدقيق. (د) طبيعة ونطاق والاستنتاجات والاستشارات التي تمت أثناء ارتباط التدقيق.

	مستوفي	مراجعة تدقيق الجودة للمهمة الرقابية		رفع التقارير	م ر	المعيار 25.1220	سوف يوثق مدقق جودة المهمة الرقابية، بالنسبة للمهمة محل التدقيق، أن: (أ) الإجراءات التي تتطلبها سياسات الجهاز الأعلى للرقابة لفحص جودة الارتباط، قد تم تنفيذها، (ب) فحص جودة الارتباط قد اكتمل في أو قبل تاريخ تقرير المدقق، و(ج) ليس المدقق على علم بأية أمور لم تسوى والتي قد تجبر المدقق على أن يظن أن الأحكام ذات الأهمية التي أجراها فريق التدقيق والاستنتاجات التي توصل إليها لم تكن ملائمة.
	مستوفي	مراجعة الملف	مرجع: الفقرة 3أ	ما قبل المهمة الرقابية	م م	المعيار 8.1220	سيتولى المدقق في المهمة مسؤولية الجودة الإجمالية لكل مهمة تدقيق والذي يكون فيه المدقق مكلفاً.
	مستوفي	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 4أ-5)	ما قبل المهمة الرقابية	م م	المعيار 9.1220	في كل مراحل ارتباط التدقيق، يجب على المدقق المسؤول عن الارتباط أن يبقى متيقظاً عن طريق الملاحظة والاستفسارات (إذا لزم الأمر) بشأن أدلة عدم التزام فريق الارتباط بالمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة.
	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مراجعة الملف		ما قبل المهمة الرقابية	م م	المعيار 1230 ف-15. ف-17.	يجب على المدقق أن يكون حذراً تجاه متطلبات الأدلة الإضافية والمتعلقة بقواعد الأدلة في الأجهزة العليا للتدقيق التي لها دور قضائي.
	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مراجعة الملف		ما قبل المهمة الرقابية	م م	المعيار 1230 رقم الفقرة: ف-7. ف-14.	يجب أن يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة سياسات وإجراءات قائمة للالتزام بمتطلبات السرية وكذلك حل مشكلات الشفافية.

	مستوفي	محضر الاجتماع	(مرجع: الفقرة 14)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 10.1230	يتعين على المدقق أن يوثق مناقشات الأمور الهامة مع الإدارة، والمكلفين بالحوكمة، وغيرهم، ويشمل ذلك طبيعة الأمور الكبيرة التي تم مناقشتها ومتى ومع من تمت المناقشات.
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 15)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 11.1230	إذا وجد المدقق معلومات تكون غير متسقة مع الاستنتاج النهائي للمدقق المتعلق بأمر كبير، يجب عليه توثيق الكيفية، التي يتم بها التعامل مع عدم الاتساق.
	مستوفي جزئي وفقا للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 18-19)	التخطيط	م ر		المعيار 12.1230	في ظروف استثنائية، قد يعتبر المدقق أنه من الضروري الابتعاد عن متطلب بعينه في المعايير، ويقوم المدقق بتوثيق كيف يمكن لإجراءات بدائل التدقيق المنفذة تحقيق هدف هذا المتطلب ومبررات مخالفة المتطلب.
	مستوفي وفقا لدليل التدقيق العام ص 99 فقرة 4- الاحداث الجوهرية اللاحقة ان وجدت	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 20)	رفع التقارير	م ر		المعيار 13.1230	إذا قام المدقق في ظروف استثنائية بإجراءات تدقيق جديدة أو إضافية أو استمد استنتاجات جديدة بعد تاريخ تقريره، يتعين على المدقق أن يوثق: (أ) الظروف التي واجهته، (ب) إجراءات التدقيق الجديدة أو الإضافية التي أنجزت، وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، والاستنتاجات التي تم الوصول إليها، وأثرها على تقرير المدقق، و(ج) متى ومن قام بمراجعة التغييرات التي طرأت على أوراق التدقيق.
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 21-22)	رفع التقارير	م ر	ف.4.	المعيار 14.1230	يجمع المدقق وثائق التدقيق في ملف تدقيق وينجز العملية الإدارية الخاصة بجمع ملف التدقيق النهائي في الوقت المناسب بعد تاريخ تقرير المدقق.

	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 23)	رفع التقارير	م ر	ف5. ف6.	المعيار 15.1230	بعد استكمال عملية تجميع ملف التدقيق النهائي، يجب على المدقق عدم حذف، أو إلغاء أي أوراق للتدقيق من أي نوع، قبل انتهاء المدة المقررة للاحتفاظ بها.
	مستوفي دليل التدقيق العام ص 86 فقرة 2	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 24)	رفع التقارير	م ر		المعيار 16.1230	في الظروف خلاف تلك المتوقعة في الفقرة 13 حيث يجد المدقق أنه من اللازم تعديل مستندات التدقيق القائمة أو إضافة مستندات تدقيق أخرى بعد تجميع ملف التدقيق النهائي، سوف يقوم المدقق، بغض النظر عن طبيعة التعديلات أو الإضافات، توثيق: (أ) الأسباب المحددة لإجرائها، و(ب) متى ومن قام بها وراجعها.
	مستوفي دليل التدقيق العام ص 86 فقرة 2	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة 1)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 7.1230	يجب على المدقق القيام بتوثيق أعمال التدقيق في الوقت المناسب.
	مستوفي دليل التدقيق العام ص 86 فقرة 2	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة 2-5، 16-17) (مرجع: الفقرة 6-7) (مرجع: الفقرة 8-11)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف3.	المعيار 8.1230	يتعين على المدقق أن يعد مستندات التدقيق التي تكون كافية لتمكين المدقق ذي الخبرة والذي ليس له صلة بالتدقيق، أن يستوعب: (أ) طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تمت للالتزام بالمعايير وكذلك المتطلبات القانونية والتنظيمية المطبقة، (ب) نتائج إجراءات التدقيق التي تمت وأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، و(ج) الأمور ذات الأهمية التي تظهر أثناء التدقيق والاستنتاجات التي تمت عليها وكذلك الأحكام المهنية ذات الأهمية التي اتخذت للوصول إلى هذه الاستنتاجات.

	مستوفي دليل التدقيق العام ص 86 فقرة 2	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 12) (مرجع: الفقرة 13)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 9.1230	أثناء توثيق طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي تمت، يتعين على المدقق أن يسجل: (أ) السمات المحددة للبنود المحددة أو الأمور المختبرة، (ب) من قام بأعمال التدقيق والتاريخ الذي تمت فيه هذه الأعمال، و(ج) من راجع أعمال التدقيق التي تمت وتاريخ ومدى التدقيق.
	مستوفي دليل التدقيق العام ص 61 فقرة 420	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة 7-8)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م ر	ف8- ف9.	المعيار 1240.12	وفقا للمعيار 1200، يتعين على المدقق أن يحافظ على الشك المهني طوال التدقيق وأن يقر باحتمال وجود خطأ كبير بسبب الغش والاحتيال، دون المساس بخبرات المدقق السابقة المتعلقة بالنزاهة والأمانة لإدارة الجهة والمكلفين بالحوكمة.
	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة 9)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م ر		المعيار 13.1240	يحق للمدقق، إلا إذا كان له سبب ليظن العكس، قبول السجلات والمستندات على أنها أصلية. لو نتج عن ظروف أثناء التدقيق أن يظن المدقق أن المستند قد لا يكون أصليا أو أن شروط المستند قد عدلت ولم يفصح عن ذلك إلى المدقق، فيتعين على المدقق إجراء المزيد من الفحص والتحري.
	مستوفي	أدلة التدقيق		الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 14.1240	حينما تكون ردود الإدارة أو المكلفين بالحوكمة غير متسقة، يتعين على المدقق أن يتحقق من التناقضات.
غير مذكور بالنص بالدليل .	مستوفي جزئي	محضر الاجتماع	(مرجع: الفقرة 10-11)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر	رقم الفقرة: ف10.	المعيار 15.1240	يتطلب المعيار 1315 إجراء نقاش بين أعضاء فريق التدقيق وأن يصل المدقق إلى قرار عن أي الأمور يجب أن تصل إلى أعضاء الفريق الغير مشتركين في النقاش. ويجب أن تركز هذه المناقشات - بشكل خاص - على قابلية تعرض القوائم المالية للجهة لوجود أخطاء جوهرية بسبب غش، ويشمل ذلك كيفية حدوث الإحتيال.

	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	أوراق العمل		الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 16.1240	أثناء تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات الصلة لاكتساب فهم عن الجهة وبيئتها، ويشمل ذلك الضوابط الداخلية للجهة والمطلوبة من معيار 1315 يتعين على المدقق أن ينفذ الإجراءات في الفقرات 17-24 كي يحصل على المعلومات كي يستخدمها في تحديد مخاطر الخطأ الجوهري الناتج عن الغش أو الاحتيال.
	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 12-أ13) (مرجع: الفقرة 14أ)	الشروع في التخطيط	م ر	رقم الفقرة: ف.11.	المعيار 17.1240	يقوم المدقق بالاستفسار من الإدارة حول: (أ) تقييم الإدارة لخطر أن القوائم المالية قد تكون محرفة بشكل جوهري بسبب الغش والاحتيال، وطبيعة ومدى وتكرار هذا التقدير، (ب) أسلوب الإدارة من أجل تحديد والرد على مخاطر الغش والاحتيال في الجهة ويشمل ذلك أية مخاطر للغش حددتها الإدارة، أو علمت بها، أو فئات المعاملات، أو أرصدة الحسابات، أو الإفصاحات، التي من المحتمل أن يوجد بها خطر غش. (ج) تواصل الإدارة، في حال وجوده، مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بعملياتها من أجل تحديد والرد على مخاطر الاحتيال في الجهة، و(د) تواصل الإدارة، في حال وجوده، مع موظفين فيما يتعلق بوجهة نظرهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي.
	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 15-أ17)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 18.1240	يتعين على المدقق أن يوجه استفسارات إلى الإدارة وغيرهم داخل الجهة حسب الضرورة من أجل تحديد ما إذا كانت لديهم معارف بأية أمور احتيال فعلية أو مشكوك فيها أو محتملة تؤثر على الجهة.

	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 18أ)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 19.1240	بالنسبة لتلك الجهات التي لها نشاط للتدقيق الداخلي، سوف يجري المدقق استفسارات حول التدقيق الداخلي من أجل تحديد ما إذا كانت لديهم معرفة بأي أمور احتيالي فعلية أو مشكوك فيها أو محتملة تؤثر على الجهة، والحصول على آرائهم حول مخاطر الاحتيال.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 19أ-21)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 20.1240	إذا لم يكن كل المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، يتعين على المدقق اكتساب فهم حول كيفية ممارسة المشتركين في الحوكمة الإشراف على أمور الإدارة من أجل تحديد والرد على مخاطر الاحتيال في الجهة والضوابط الداخلية التي حددتها الإدارة من أجل تخفيف هذه المخاطر.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	ف12.	المعيار 21.1240	إذا لم يكن كل المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، يتعين على المدقق أن يوجه استفسارات إلى الإدارة وغيرهم داخل الواجهة حسب الضرورة من أجل تحديد ما إذا كانت لديهم معارف بأية أمور احتيالي فعلية أو مشكوك فيها أو محتملة تؤثر على الجهة. هذه الاستفسارات سوف تحرر جزئياً كي تضم إجابات على استفسارات الإدارة.
	مستوفي وفقاً لدليل التدقيق العام ص 69 فقرة 430	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	ف13.	المعيار 22.1240	يقوم المدقق بتقييم العلاقات غير المعتادة أو غير المتوقعة التي تم تحديدها أثناء إنجاز الإجراءات التحليلية، ويشمل ذلك تلك المتعلقة بحسابات الإيرادات والتي قد تشير إلى مخاطر خطأ جوهري بسبب الاحتيال.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 22أ)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 23.1240	يأخذ المدقق في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى التي حصل عليها تشير إلى مخاطر خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 23-أ27)	الشروع في التخطيط	م ر	ف14.	المعيار 24.1240	يقيم المدقق ما إذا كانت المعلومات المتحصل عليها من إجراءات تقييم المخاطر الأخرى والأنشطة ذات العلاقة المنجزة تشير إلى تواجد واحد أو أكثر من مؤشرات مخاطر الاحتيال. بينما أن عوامل مخاطر الاحتيال قد لا تشير بالضرورة وجود احتيال، قد تكون عادة قائمة في الظروف التي يحدث فيها احتيال، ولذلك، فإنها قد تشير إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 25.1240	وفقاً لمعيار 1315، يتعين على المدقق أن يحدد ويقيم مخاطر الخطأ الجوهري بسبب الاحتيال على مستوى القوائم المالية، وعند مستوى التأكيد على فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.
لعدم ذكر الإيرادات تحديداً بدليل التدقيق العام	مستوفي جزئي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 28-أ30)	الشروع في التخطيط	م ر	ف15.	المعيار 26.1240	عند التعرف على مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال وتقديرها، يجب على المدقق - بناءً على افتراض وجود مخاطر احتيال عند إثبات الإيرادات - تقييم أي أنواع الإيرادات ومعاملات الإيرادات والإقرارات التي تؤدي إلى وجود هذه المخاطر. وتحدد فقرة 42 التوثيق المطلوب عندما يخلص المدقق إلى أن هذا الافتراض غير معمول به في ظروف ارتباط التدقيق. وطبقاً لذلك، لا يمثل إثبات الإيرادات مصدر خطر لخطأ جوهري بسبب احتيال.

	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 31-32) أ	الشروع في التخطيط	م ر	27.1240	يجب على المدقق أن يتعامل مع المخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتمال على أنها مخاطر مهمة، وعلى ذلك، (إلى المدى الذي لم يفعله من قبل)، يجب على المدقق أن يحصل على فهم لأدوات التدقيق ذات العلاقة بالجهة بما في ذلك، أنشطة التدقيق ذات الصلة بهذه المخاطر
	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 33) أ	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 28.1240	طبقاً لمعيار 1330، يجب على المدقق تحديد الاستجابات الشاملة لمواجهة المخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتمال عند مستوى القوائم المالية.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 34-35) أ (مرجع: الفقرة 36) أ	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 29.1240	عند تحديد الاستجابات الشاملة لمواجهة المخاطر المقدرة الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتمال عند مستوى قائمة مالية، يجب على المدقق: (أ) تعيين أعضاء فريق العمل والإشراف عليهم، مع مراعاة معرفة مهارات وقدرات الأفراد الذين سيؤكل إليهم مسؤوليات ارتباط مهم، وتقدير المدقق لمخاطر أخطاء جوهرية بسبب غش في الارتباط، (ب) تقييم ما إذا كان اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية من قبل إدارة الجهة - وخصوصاً تلك المتعلقة بالمقاييس غير الموضوعية والمعاملات المعقدة - تشير إلى تقرير مالي مغشوش بسبب تطبيق الإدارة لممارسة إدارة الأرباح، و(ج) مراعاة عنصر عدم القدرة على التنبؤ بطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ37-أ40)	الشروع في التخطيط	م ر	ف16.	المعيار 30.1240	وفقا لمعيار 1330، يجب على المدقق تصميم وتنفيذ المزيد من إجراءات التدقيق، التي تستجيب في طبيعتها وتوقيتها ومداهها، للمخاطر المقدره للأخطاء جوهرية بسبب الاحتمال عند مستوى الإقرار.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 31.1240	تكون الإدارة في موقع فريد كي تتقترف الاحتمال بسبب قدرة الإدارة على التلاعب بالقيود المحاسبية وإعداد بيانات مالية مزيفة من خلال تجاوز أدوات التدقيق التي تظهر أنها تعمل بشكل فعال. على الرغم من اختلاف مستوى مخاطر تجاوز الإدارة لأدوات التدقيق من منشأة لأخرى، إلا أن المخاطر لا تزال قائمة في كافة الجهات. وبسبب عدم إمكانية توقع الطريقة التي يمكن أن يحدث بها مثل هذا التجاوز، فإن خطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتمال يعتبر خطر مهم.

مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ41-44) (مرجع: الفقرة أ45-47) (مرجع: الفقرة أ48)	الشروع في التخطيط	م ر	ف17.	المعيار 32.1240	<p>بغض النظر عن تقييم المدقق لمخاطر تخطي الإدارة لأدوات التدقيق يتعين على المدقق أن يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق كي: (أ) يختبر ملائمة قيود اليومية المسجلة في دفتر الأستاذ العام والتعديلات الأخرى التي أجريت من أجل إعداد القوائم المالية. خلال تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق لمثل هذه الاختبارات، يقوم المدقق: (1) الاستفسارات من الأفراد المشاركين في عملية التقرير المالي بشأن الأنشطة غير المناسبة، أو غير المألوفة فيما يتعلق بمعالجة قيود اليومية والتسويات الأخرى. (2) اختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى التي أجريت في نهاية فترة إعداد التقارير، و(3) التفكير جدياً في اختبار قيود اليومية والتعديلات الأخرى خلال الفترة. (ب) فحص التقديرات المحاسبية، للتحقق مما إذا كانت تحتوي على تحيزات، وتقدير ما إذا كانت الظروف التي أدت إلى وجود التحيز - إن وجدت - تمثل خطر أخطاء جوهرية بسبب الإحتيال. عند إجراء هذا الفحص يتعين على المدقق: (1) تقدير ما إذا كانت الأحكام والقرارات التي اتخذتها الإدارة عند إجراء التقديرات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية - حتى ولو كانت في مفردتها معقولة - تشير إلى تحيز محتمل من جانب إدارة الجهة، يمكن أن يمثل خطراً جوهرياً بسبب الإحتيال، إذا كان الأمر كذلك، يجب على المدقق أن يُعيد تقييم التقديرات المحاسبية ككل و(2) إجراء مراجعة بأثر رجعي لأحكام وافتراضات الإدارة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية المهمة، التي كان لها تأثير على القوائم المالية للسنة السابقة (ج)</p>
--------	---------------	--	-------------------	-----	------	-----------------	--

								<p>بالنسبة للمعاملات المهمة، التي تعد خارج المسار العادي لنشاط الجهة، أو التي تبدو أنها غير مألوفة في ضوء فهم المدقق للجهة وبيئتها، والمعلومات الأخرى التي يتم الحصول عليها أثناء التدقيق، يجب على المدقق تقييم ما إذا كان الأساس المنطقي التجاري لهذه المعاملات يشير إلى استخدامها كوسيلة لإعداد تقرير مالي مغشوش، أو لإخفاء اختلاس الأصول.</p>
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 33.1240	<p>يتعين على المدقق أن يحدد ما إذا كان، من أجل الإستجابة على المخاطر المحددة لقيام الإدارة بتخطي إجراءات التدقيق، سيحتاج المدقق أن يجري إجراءات تدقيق أخرى بالإضافة إلى تلك المشار إليها تحديدا أعلاه (أي عندما يكون هناك مخاطر إضافية متعرف عليها لتجاوزات الإدارة، لا تغطيها الإجراءات المنفذة لتناول المتطلبات المنصوص عليها في الفقرة 32).</p>

	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ50)	أوراق العمل	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار + مرحلة التقرير	المعيار 34.1240	يقيم المدقق ما إذا كانت الإجراءات التحليلية التي أنجزت عند القرب من نهاية التدقيق، أثناء تكوين استنتاج كلي يتعلق بما إذا كانت القوائم المالية متسقة وفهم المدقق للجهة، تشير إلى خطر خطأ جوهري بسبب احتيال، لم يتم الانتباه لها قبل ذلك.
	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ51)	أوراق العمل	مستوفي دليل التدقيق العام الفصل الرابع مرحلة الاختبار + ص60 فقرة 7	المعيار 35.1240	عندما يتعرف المدقق على وجود أخطاء، يجب عليه تحديد ما إذا كان هذا الخطأ يمثل مؤشراً على وجود خطأ، وإذا وجد هذا المؤشر، يجب على المدقق تقييم انعكاسات هذا الخطأ على الجوانب الأخرى للتدقيق، بشكل خاص - امكانية الاعتماد على إفادات الإدارة، مدركاً أن الغش أو الاحتيال ليس حادثاً منفصلاً.
	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ52)	أوراق العمل، مستند التخطيط	مستوفي	المعيار 36.1240	إذا تعرف المدقق على خطأ - سواء كان جوهرياً، أو غير جوهري - وكان لديه من الأسباب التي تجعله يعتقد بأن هذا الخطأ نتيجة، أو يمكن أن يكون نتيجة لغش، وأن الإدارة (تحديدا الإدارة العليا) متورطة في هذا الخطأ، يجب عليه إعادة النظر في تقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، وأثرها على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق، كرد فعل للمخاطر التي تم تقديرها. يجب على المدقق - أيضاً - أن يأخذ في الحسبان، ما إذا كانت الظروف، أو الحالات، تشير إلى تواطؤ محتمل بين الموظفين، أو الإدارة، أو أطراف ثالثة عند إعادة النظر في مدى امكانية الاعتماد على الأدلة التي تم الحصول عليها سابقاً.

	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 53)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 37.1240	عندما يتأكد المدقق أن، أو لم يتمكن من استنتاج ما إذا، القوائم المالية تعرضت لخطأ جوهري نتيجة للاحتيال يتعين عليه أن يقيم آثار ذلك على التدقيق.
	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، أوراق العمل، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 54-57)	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	المعيار 1240.38	إذا واجه المدقق ظروفًا استثنائية، نتيجة لوجود أخطاء جوهريّة ناتجة عن حدوث، أو احتمال حدوث احتيال، تجعله يشك في قدرته على الاستمرار في تنفيذ التدقيق، فيجب عليه: (أ) تحديد المسؤوليات المهنية والقانونية المطبقة على الظروف، والتي تشمل ما إذا كان يوجد متطلب من المدقق أن يرفع تقرير إلى الشخص أو الأشخاص الذين أجروا تعيين التدقيق، في بعض الحالات، السلطات التنظيمية، (ب) الأخذ في الاعتبار ما إذا كان الأمر ملائماً الانسحاب من المهمة الرقابية، حينما يكون الانسحاب ممكناً وفقاً للقوانين والتشريعات المطبقة، و(ج) لو انسحب المدقق: (1) التناقش مع مستوى الإدارة الملائم والمكلفين بالحوكمة انسحاب المدقق من المهمة الرقابية وأسباب الانسحاب، و(2) تحديد ما إذا كان هناك متطلب مهني، أو قانوني يتطلب التقرير إلى الشخص، أو الأشخاص الذين تعاقبوا معه على التدقيق، أو - في بعض الحالات - إلى السلطات التنظيمية حول انسحاب المدقق من الارتباط وأسباب ذلك.

غير مذكورة بالنص بدليل التدقيق.	مستوفي جزئي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ8- 59)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1240.39	سوف يحصل المدقق على إفادات كتابية من الإدارة وحيثما ينطبق، المكلفين بالحوكمة أن: (أ) تعترف بمسؤوليتها عن تصميم وتنفيذ، والمحافظة علي مراجعة داخلية لمنع واكتشاف الاحتيال. (ب) أفصحت للمدقق عن نتائج تقديرها لمخاطر أن تكون القوائم المالية قد حُرقت تحريفاً جوهرياً نتيجة للاحتيال، (ج) أنهم أفصحوا للمدقق عن علمهم بالاحتيال أو الاشتباه في الاحتيال الذي يؤثر على الجهة من قبل: (1) الإدارة، (2) الموظفين الذين لهم أدوار كبيرة في التدقيق الداخلي، أو (3) أخرى حيث يكون الاحتيال له أثر كبير على القوائم المالية، و(د) أنهم أفصحوا للمدقق عن علمهم بأية ادعاءات بالاحتيال، أو الاشتباه في احتيال، يؤثر على القوائم المالية للجهة من الموظفين أو المحللين أو الجهات الرقابية أو غيرهم.
	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ60)	الشروع في الأعمال الميدانية	م-م ر	المعيار 1240.40	لو قام المدقق بتحديد وجود احتيال أو حصل على معلومات تشير إلى احتمال وجود احتيال، سوف يوصل المدقق هذه الأمر على الفور إلى المستوى المناسب من الإدارة من أجل إعلام ذوي المسؤولية الأساسية من أجل منع والكشف عن الاحتيال عن الأمور المتعلقة بمسؤولياتهم.

	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ61-63)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	ف20.	المعيار 1240.41	إذا لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، لو حدد المدقق أو اشتبه في وجود احتيال يتضمن: (أ) الإدارة، (ب) الموظفين الذين لهم أدوار كبيرة في التدقيق الداخلي، أو (3) أخرى حيث يكون الاحتيال له أثر كبير على القوائم المالية، سوف يوصل المدقق هذه الأمور إلى المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب. لو اشتبه المدقق في احتيال يتضمن الإدارة، سوف يتعين على المدقق أن يوصل هذه الشكوك إلى المكلفين بالحوكمة ومناقشة معهم طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق اللازمة لإكمال التدقيق.
	مستوفي نقوم بها بالواقع العملي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ64)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1240.42	سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بأية أمور أخرى تتعلق بالاحتيال والتي تكون، في رأي المدقق، متعلقة بمسؤولياتهم.
	مستوفي من خلال إحالة الموضوع إلى جهة الاختصاص المخالفات المالية أو النيابة	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ65-67)	الشروع في الأعمال الميدانية	م-م ر	ف21.	المعيار 1240.43	لو تعرف المدقق أو شك في وجود احتيال، سيحدد ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عن الحادث أو الاشتباه إلى طرف خارج الجهة. رغم أن الواجب المهني للمدقق هو الحفاظ على سرية معلومات العميل قد يحجم هذا الإبلاغ، إلا أن الواجب القانوني للمدقق قد يتخطى واجب السرية في بعض الحالات.

	مستوفي دليل التدقيق العام ص 86 فقرة 510	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1240.44	يجب أن يُضمن المدقق في أوراق التدقيق - الخاصة بفهمه للجهة وبيئتها وتقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية، كما يلي: (أ) القرارات المهمة التي تم التوصل إليها أثناء المناقشة بين أعضاء فريق الارتباط، فيما يتعلق باحتمال أن تحتوي القوائم المالية على أخطاء جوهرية بسبب احتيال. (ب) المخاطر المتعرف عليها، والمقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى القوائم المالية - ككل - وعند مستوى التأكيد.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1240.45	يجب أن يتضمن توثيق ردود فعل المدقق المخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية، طبقاً لمتطلبات معيار 1330، ما يلي: (أ) الاستجابات الشاملة للمخاطر المقدرة للأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى القوائم المالية، وطبيعة، وتوقيت، ومدى إجراءات التدقيق، وعلاقة هذه الإجراءات بالمخاطر المقدرة لوجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال عند مستوى الإقرار، و(ب) نتائج إجراءات التدقيق، بما في ذلك، الإجراءات المصممة لمواجهة مخاطر تجاوز الإدارة لأدوات التدقيق.
	مستوفي نقوم بها بالواقع العملي	تواصل رسمي، محاضر الاجتماعات		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1240.46	يجب على المدقق توثيق الاتصالات بشأن الإحتيال مع الإدارة، المكلفين بالحوكمة، والجهات التنظيمية وغيرهم.
لعدم ذكر الإيرادات تحديداً بدليل التدقيق العام	مستوفي جزئي	أوراق العمل		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1240.47	عندما يتوصل المدقق إلى أن الافتراض المسبق بوجود خطر أخطاء جوهرية بسبب احتيال يتعلّق بإيرادات غير معمول به في ظل ظروف الارتباط، يجب على المدقق توثيق أسباب ذلك الاستنتاج.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 7)	التخطيط	م ر		المعيار .1250 12	كجزء من اكتساب فهم للجهة وبيئتها وفقاً لمعيار 1315، سيكتسب المدقق فهماً عاماً لما يلي: (أ) الإطار القانوني والتنظيمي المطبق على الجهة والصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه الجهة، و(ب) كيف تلتزم الجهة بهذا الإطار.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 8)	التخطيط	م ر		المعيار .1250 13	سيحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالالتزام بأحكام هذه القوانين واللوائح المتعارف عليها عامة أن لها أثر مباشر على تحديد الكميات الكبيرة والإفصاحات في القوائم المالية.
النقطة ب غير مذكورة بالدليل.	مستوفي جزئي وفقاً للتجربة العملية من واقع خبرة المدققين في التعامل مع هذه المواقف والإجراءات التي يقومون بها خلال مهمة التدقيق	أوراق العمل، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 9أ-10)	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار .1250 14	سيجري المدقق إجراءات التدقيق التالية كي يساعد على تحديد حالات عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الأخرى التي قد يكون لها أثر مادي على القوائم المالية: (أ) الاستفسار من الإدارة وحيثما كان الأمر ملائماً، المكلفين بالحوكمة، من أجل ما إذا كانت الجهة ملتزمة بمثل هذه القوانين واللوائح، و(ب) التفتيش على التماثل، في حال وجوده، مع السلطات المانحة للترخيص أو السلطات الرقابية.
	مستوفي دليل التدقيق العام	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 11)	الشرع في الأعمال الميدانية	م ر	ف.8.	المعيار .1250 15	يجب على المدقق - خلال التدقيق - أن يظل متنبهاً لاحتمال أن إجراءات التدقيق الأخرى المطبقة، قد تظهر له حالات من عدم الالتزام.
	مستوفي جزئي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 12)	الشرع في الأعمال الميدانية	م ر		المعيار .1250 16	سوف يطلب المدقق من الإدارة ولو كان الأمر منطبقاً، المكلفين بالحوكمة توفير بيانات كتابية أن كافة الحالات المعروفة لعدم الالتزام أو الاشتباه في عدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي يجب أن تؤخذ أثرها في الاعتبار أثناء إعداد البيانات المالية قد أفصح عنها للمدقق.

	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 13أ)(مرجع: الفقرة 14)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار .1250 18	لو علم المدقق معلومات تتعلق بحالة عدم التزام أو اشتباه في عدم التزام بالقوانين واللوائح، سيكتسب المدقق: (أ) فهما لطبيعة العمل والظروف التي حدث فيها، و(ب) معلومات أخرى لتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية.
	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 15أ-16)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار .1250 19	لو شك المدقق في احتمال وجود عدم التزام، سوف يناقش الأمر مع الإدارة وحينما ينطبق، مع المكلفين بالحوكمة. لو كانت الإدارة أو المكلفين بالحوكمة لم تقدم معلومات كافية تساند أن الجهة تلتزم بالقوانين واللوائح وفي رأي المدقق، أثر عدم الالتزام المشكوك فيه قد يكون كبيرا على البيانات المالية، سوف ينظر المدقق في الحاجة للحصول على استشارة قانونية.
	مستوفي	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار .1250 20	لو تعذر الحصول على معلومات كافية حول عدم الالتزام المشتبه فيه، سوف يقيم المدقق أثر انعدام أدلة التدقيق الكافية والملائمة على رأي المدقق.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار .1250 25	لو خلص المدقق إلى أن عدم الالتزام له أثر ذو أهمية نسبية على البيانات المالية، وأن الأمر لم يبين بشكل كافي في البيانات المالية، سوف يقوم المدقق، وفقا لمعيار 1705، بالتعبير عن رأي متحفظ أو رأي عكسي على البيانات المالية.
	مستوفي	تواصل رسمي، تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار .1250 27	لو لم يتمكن المدقق من تحديد ما إذا كان عدم الالتزام قد حدث بسبب قيود فرضت بحكم الظروف وليس من الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، سوف يقيم المدقق أثر ذلك على الرأي وفقا لمعيار 1705،

	غير مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة		الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م ر	المعيار 1250.17	في حالة عدم وجود عدم التزام محدد أو محتمل، لن يكون المدقق ملزماً أن يؤدي إجراءات التدقيق المتعلقة بالتزام الجهة بالقوانين واللوائح خلافاً لتلك المبينة في الفقرات 16-12.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 17-18أ)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1250.21	سوف يقيم المدقق تبعات عدم الالتزام فيما يتعلق بالجوانب الأخرى للتدقيق، ويشمل ذلك تقييم مخاطر التدقيق واتخاذ قرار ملائم.
	مستوفي	تواصل رسمي		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1250.22	إن لم يكن المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، وبالتالي مدركين للأمور المتعلقة بعدم الالتزام المحدد أو المشتبه فيه الذي تم توصيله بالفعل إلى المدقق، سيتواصل المدقق مع المكلفين بالحوكمة بشأن الأمور المتعلقة بعدم الالتزام بالقوانين واللوائح التي يعلم بها المدقق أثناء التدقيق.
	مستوفي	تواصل رسمي		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1250.23	لو المدقق يعتقد أن عدم الالتزام المشار إليه في الفقرة 22 مقصود وذو أهمية نسبية، سوف يقوم المدقق بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بأسرع ما يمكن.
	مستوفي	تواصل رسمي		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1250.24	لو شك المدقق أن الإدارة أو المكلفين بالحوكمة مشاركين في عدم الالتزام، سوف يقوم المدقق بتوصيل الأمر إلى المستوى الأعلى التالي من السلطة في الجهة، لو كان موجوداً، مثل لجنة تدقيق أو مجلس إشرافي. حينما لا توجد سلطة أعلى، أو لو ظن المدقق أن التواصل قد لا يتم أخذه بمحمل الجد أو في حال كونه غير واثق من المطلوب أن يتواصل معه، سوف يفكر المدقق جدياً في الحاجة للحصول على استشارة قانونية.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1250.26	لو منعت الإدارة أو المكلفين بالحوكمة المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتقييم ما إذا كان عدم الالتزام قد يكون له أهمية نسبية على البيانات المالية، أو قد يكون حدث، سوف يعبر المدقق عن رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء الرأي على البيانات المالية على أساس القيد على نطاق التدقيق وفقا لمعيار 1705.
	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 19-20أ)	رفع التقارير	م ر	ف10.	المعيار 1250.28	لو تعرف المدقق أو يشك في وجود عدم التزام بالقوانين واللوائح، سيحدد المدقق ما إذا كانت هناك مسؤولية للإبلاغ عن ما حدد أو الاشتباه في عدم الالتزام إلى طرف خارج الجهة.
	مستوفي	محضر الاجتماع	(مرجع: الفقرة 21أ)	رفع التقارير	م ر		المعيار 1250.29	سوف يضم المدقق في مستندات التدقيق عدم الالتزام المحدد أو المشتبه به بالقوانين واللوائح ونتيجة للمناقشات مع الإدارة ولو كان الأمر منطبقا، المكلفين بالحوكمة والأطراف الأخرى خارج الجهة.

	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، محضر الاجتماع	(مرجع: الفقرة أ21-23)	التخطيط	م-م ر	ف9.	المعيار 1260:17	في حالة الجهات المدرجة، يتعين على المدقق أن يبلغ المكلفين بالحوكمة: (أ) بيان أن فريق التدقيق والآخرين في الجهاز الأعلى للرقابة حسب ما هو ملائم، ووقتما كان ذلك منطبقاً، شبكة الشركات تلتزم بالمتطلبات الأخلاقية المعنية بما يتعلق بالاستقلالية، و(ب) (1) كافة العلاقات والأمور الأخرى بين الجهاز الأعلى للرقابة وشبكة الشركات والجهة التي في رأي المدقق المهني قد يظن أن لها ثقل بشكل معقول على الاستقلالية. قد يشمل هذا إجمالي اتعاب التدقيق عن الفترة التي تغطي البيانات المالية وغير التدقيق التي قدمها الجهاز الأعلى للرقابة وشبكة الشركات إلى الجهة والمكونات التي تقع في نطاق الجهة. سوف تخصص هذه الرسوم إلى فئات ملائمة لمساعدة هؤلاء المكلفين بالحوكمة في تقييم آثار الخدمات على استقلالية المدقق، و(2) الضمانات ذات العلاقة التي طبقت من أجل تلافي الأخطار المحددة على الاستقلالية أو تخفيضها إلى مستوى مقبول.
	مستوفي	مستند التخطيط، خطاب المهمة الرقابية	مرجع: الفقرة أ1-4	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف4.	المعيار 1260:11	سيحدد المدقق الأشخاص المناسبين داخل الكيان الحوكمي للجهة الذين سوف يتم التواصل معهم.
	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ5-7)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف5.	المعيار 1260:12	لو تواصل المدقق مع مجموعة فرعية من المكلفين بالحوكمة على سبيل المثال لجنة تدقيق أو شخص، يتعين على المدقق أن يحدد ما إذا كان المدقق يحتاج للتواصل مع باقي المكلفين بالحوكمة.

	لا ينطبق	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 8أ)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 1260:13	في بعض الحالات، سيكون كل من هم مسؤولين عن الحوكمة مشاركين في إدارة الجهة على سبيل المثال مؤسسة صغيرة والتي فيها يقوم المالك الوحيد بإدارة الجهة ولا يوجد شخص آخر له دور حوكمي. في هذه الحالات، لو تم توصيل الأمور المطلوبة من خلال المعيار إلى الأشخاص الذين لديهم مسؤوليات إدارية، وهؤلاء الأشخاص لديهم مسؤوليات حوكمية، يجب ألا توصل الأمور مرة أخرى إلى نفس هؤلاء الأشخاص في دورهم الحوكمي.
	مستوفي	محضر الاجتماع، خطاب المهمة الرقابية	(مرجع: الفقرة 9أ-10)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1260:14	سوف يقوم المدقق بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة بمسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالتدقيق على البيانات المالية، ويشمل ذلك: (أ) يكون المدقق مسؤولاً عن تشكيل والتعبير عن رأي حول البيانات المالية التي قد أعدت من قبل الإدارة مع إشراف المكلفين بالحوكمة، و(ب) لا يعفي التدقيق على البيانات المالية الإدارة أو المكلفين بالحوكمة من مسؤولياتهم.
	مستوفي	محضر الاجتماع، خطاب المهمة الرقابية	(مرجع: الفقرة 11أ-15)	الشروع في التخطيط	م ر	ف6، ف7.	المعيار 1260:15	سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بنظرة عامة على النطاق المخطط له وتوقيت التدقيق.

	مستوفي	تواصل رسمي، محاضرات الاجتماعات	(مرجع: الفقرة 16) (مرجع: الفقرة 17) (مرجع: الفقرة 18) (مرجع: الفقرة 19) (مرجع: الفقرة 20)	الشرع في التخطيط	م ر	ف.8.	المعيار 1260:16	سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة: (أ) آراء المدقق حيال الجوانب الكيفية الكبيرة لممارسات الجهة المحاسبية والتي تشمل السياسات المحاسبية والتقدير المحاسبية والإفصاحات عن البيانات المالية. حيثما كان الأمر منطبقاً، يتعين على المدقق أن يفسر للمخوليين بالحوكمة لماذا يعتبر المدقق ممارسة ما ذات أهمية كبيرة، والتي تكون مقبولة وفقاً لإطار رفع التقارير المالية، والتي لا تكون الأنسب لظروف معينة للجهة، (ب) صعوبات كبيرة، في حال وجودها، تواجهه أثناء التدقيق.
	مستوفي	تواصل رسمي، محاضرات الاجتماعات	(مرجع: الفقرة 28-36)	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1260:18	سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بنظرة عامة على شكل وتوقيت والمحتوى العام المتوقع للمكاتبات.
	مستوفي	تواصل رسمي، محاضرات الاجتماعات	(مرجع: الفقرة 37-39)	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1260:19	سوف يعلم المدقق كتابة المكلفين بالحوكمة بما يتعلق بالنتائج الكبيرة من التدقيق لو كان التواصل الشفهي، في رأي المدقق المهني، غير ملائم. يجب أن تشمل المكاتبات الكتابية كافة الأمور التي طرأت أثناء سير أعمال التدقيق.
	مستوفي	خطاب المهمة الرقابية		التخطيط	م ر		المعيار 1260:20	سوف يعلم المدقق كتابة المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق باستقلالية المدقق حينما يتطلب الأمر ذلك بموجب الفقرة 17.
	مستوفي	تواصل رسمي، خطاب المهمة الرقابية	(مرجع: الفقرة 40-41)	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1260:21	سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة بذلك في الوقت المناسب.

	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 42-أ44)	الشروع في التخطيط	م ر	ف10.	المعيار 1260:22	سوف يقوم المدقق بتقييم ما إذا كان التواصل المتبادل بين المدقق والمكلفين بالحوكمة قد كان ملائماً لهدف التدقيق. إن لم يكن كذلك، يقوم المدقق بتقييم الأثر، في حال وجوده، على تقييم المدقق لمخاطر الخطأ ذو الأهمية النسبية والقدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وأن يتخذ القرار الملائم
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 45)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1260:23	حينما تكون الأمور مطلوبة من خلال المعيار أن توصل شفها، على المدقق أن يضمها في توثيق التدقيق موضح وقتها وإلى من يجب أن توصل. حينما تكون الأمور قد وصلت كتابة، يتعين على المدقق أن يحتفظ بنسخة من المكاتبه كجزء من مستندات التدقيق.
	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 19، 27)(مرجع: الفقرة 14، 20-21)(مرجع: الفقرة 22-26)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	ف3، ف4.	المعيار 1265:10.	كما سيتواصل المدقق أيضاً مع الإدارة على المستوى الملائم وفي الوقت المناسب: (أ) كتابة، بأوجه القصور الكبيرة في الضوابط الداخلية التي تواصل بشأنها المدقق أو ينوي التواصل مع المكلفين بالحوكمة إلا إن كان الأمر غير ملائم للتواصل المباشر مع الإدارة في ظل الظروف، و(ب) أوجه القصور الأخرى في الضوابط الداخلية أثناء التدقيق التي تم توصيلها إلى الإدارة من أطراف أخرى والتي، في رأي المدقق تكون ذات أهمية.

م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة 28) (مرجع: الفقرة 29-30)	أوراق العمل، تواصل رسمي	مستوفي وذلك من خلال الواقع العملي من خلال المكاتبات أو الملاحظات بالتقرير أو عن طريق الاجتماع مع الجهة .	المعيار 1265:11.	سوف يضم المدقق في المكاتبات أوجه القصور الكبيرة في التدقيق الداخلي: (أ) وصف لأوجه القصور وتفسير أثرها المحتمل، و(ب) معلومات كافية لتمكين المكلفين بالحوكمة والإدارة من أجل استيعاب سياق التواصل. على وجه التحديد، سوف يشرح المدقق أن: (أ) الهدف من التدقيق كان أن يعبر المدقق عن رأي يتعلق بالبيانات المالية، (2) ضم التدقيق اعتبارات للتدقيق الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية من أجل تصميم إجراءات تدقيق تكون ملائمة في ظل الظروف، ولكن ليس لهدف التعبير عن رأي حول فعالية التدقيق الداخلي، و(3) الأمور التي يتم رفع التقارير بشأنها محدودة بأوجه القصور التي استخلص المدقق أنها ذات أهمية كافية من أجل أن يتم رفع تقرير بشأنها إلى المكلفين بالحوكمة.
م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة 1-4)	أوراق العمل	مستوفي وذلك من خلال الواقع العملي من خلال الملاحظات بالتقرير	المعيار 1265:7.	سوف يحدد المدقق ما إذا كان، على أساس عمل التدقيق الذي أنجز، قد حدد المدقق واحد أو أكثر من أوجه القصور في الضوابط الداخلية.
م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة 5-11)	أوراق العمل	مستوفي	المعيار 1265:8.	لو حدد المدقق واحد أو أكثر من أوجه القصور في الضوابط الداخلية، سوف يحدد المدقق، على أساس عمل التدقيق الذي أنجز، ما إذا كان فردياً أو بالتضامن، تشكل أوجه قصور كبيرة.
م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة 12-18، 27)	تواصل رسمي	مسوفي من الواقع العملي ارسال مذكرات مباشرة	المعيار 1265:9.	سوف يتواصل المدقق كتابة حول أوجه القصور الكبيرة في الضوابط الداخلية المحددة أثناء التدقيق إلى المكلفين بالحوكمة في الوقت المناسب.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 13أ)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1300:10.	يتعين على المدقق أن يحدث ويغير استراتيجية التدقيق الكلية وكذلك خطة التدقيق حسب الضرورة أثناء سير التدقيق.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 14-15أ)	التخطيط	م ر	ف8.	المعيار 1300:11.	يتعين على المدقق لتخطيط لطبيعة وتوقيت ومدى توجيه والإشراف على أعضاء فريق التدقيق ومراجعة عملهم.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 16-19أ)	التخطيط	م ر	ف8، ف9.	المعيار 1300:12	سوف يضم المدقق في مستندات التدقيق: (أ) استراتيجية التدقيق الكلية، و(ب) خطة التدقيق، و(ج) أي تغييرات كبيرة تجرى أثناء المهمة الرقابية مع التدقيق لاستراتيجية التدقيق الكلية أو خطة التدقيق، وأسباب هذه التغييرات.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 20أ)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف10.	المعيار 1300:13	يتعين على المدقق أن يتولى الأنشطة التالية قبل الشروع في تدقيق مبدئي: (أ) تنفيذ إجراءات ينص عليها معيار 1220 المتعلق بقبول علاقة العميل ومهمات التدقيق المحددة، و(ب) التواصل مع المدقق السابق، لو حدث تغيير في المدققين، بما يتوافق والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 4أ)	التخطيط	م ر		المعيار 1300:5.	سيشارك المسؤول في المهمة والأعضاء الآخرين المهمين في فريق التدقيق في التخطيط للتدقيق ويشمل ذلك التخطيط والمشاركة في النقاش بين أعضاء فريق التدقيق.

	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 5أ-7)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف6.	المعيار 1300:6.	يتعين على المدقق أن يتولى الأنشطة التالية قبل الشروع في تدقيق مبدئي: (أ) تنفيذ إجراءات ينص عليها معيار 1220 المتعلق بمواصلة علاقة العميل ومهمات التدقيق المحددة، (ب) تقييم الالتزام بالمعايير الأخلاقية المعنية، شاملة الاستقلالية، وفقا لمعيار 1220، و(ج) الوصول إلى فهم لشروط المهمة الرقابية، كما هو منصوص عليه في معيار 1210.
	مستوفي	مستند التخطيط		التخطيط	م ر		المعيار 1300:7.	ينبغي على المدقق وضع إستراتيجية تدقيق شاملة توضح نطاق وتوقيت واتجاه التدقيق، وتوفر إرشادات لوضع خطة التدقيق.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 8أ-11)	التخطيط	م ر	ف7.	المعيار 1300:8.	على المدقق في حال وضع خطة تدقيق شاملة مراعاة ما يلي: أ- تحديد خصائص العملية التي تبين نطاقها، ب- التحقق من أهداف إعداد التقارير الخاصة بالعملية للتخطيط لتوقيت التدقيق وطبيعة الاتصالات المطلوبة، ج- دراسة العوامل التي تعتبر، وفق التقدير المهني للمدقق، هامة في توجيه جهود فريق العملية، د- تحديد نتائج الأنشطة الأولية للعملية، وحيثما كان ذلك ممكناً، فيما إذا كانت المعرفة المكتسبة في العمليات الأخرى التي يتم أدائها للجهة تعتبر ملائمة، وه- التحقق من طبيعة وتوقيت ونطاق الموارد اللازمة لأداء العملية.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ12)	التخطيط	م ر		المعيار 1300:9.	على المدقق وضع خطة تدقيق تتضمن بياناً لما يلي: أ- طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات تقييم المخاطر المخطط لها، كما هو محدد بموجب معيار 1315، ب- طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق الإضافية المخطط لها عند مستوى الإثبات، كما هو محدد بموجب معيار التدقيق الدولي 1330، وج- إجراءات التدقيق الأخرى المخطط لها والمطلوب تنفيذها بحيث تمثل العملية للمعايير.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشرع في التخطيط	م ر	ف17.	المعيار 1315 ف17.	على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذات الأهمية النسبية التي قد يقابلها والتي تفرض عليه الحاجة لتيقن إضافي أن المعاملات والحوادث قد نفذت وفقاً للتشريعات.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشرع في التخطيط	م ر	ف18.	المعيار 1315 ف18.	عادة ما يقوم مدققي القطاع العام بضم إجراءات الميزانية كجزء أساسي من استيعابهم للجهة وبيئتها ومخاطر التقييم.
	مستوفي	محضر الاجتماع، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ14-أ16)	الشرع في التخطيط	م ر	ف11، ف12.	المعيار 1315.10	يناقش أعضاء فريق التدقيق المهمين حساسية البيانات المالية للجهة للخطأ ذي الأهمية النسبية وأن تطبيق إطار رفع التقارير المالية المطبق على حقائق الجهة وظروفها.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 17-22) (مرجع: الفقرة 23-27) (مرجع: الفقرة 28) (مرجع: الفقرة 29-35) (مرجع: الفقرة 36-41)	الشروع في التخطيط	م ر	ف12. ف13.	المعيار 1315.11	سيحصل المدقق على فهم لما يلي: (أ) عوامل الصناعة والتنظيم والعوامل الأخرى المعنية وتشمل إطار رفع التقارير المالية المطبق. (ب) طبيعة الجهة والتي تشمل: (1) عملياتها، (2) إطار الملكية والحوكمة، (3) أنواع الاستثمارات التي تقوم بها الجهة، و(4) الطريقة التي تنظم بها الجهة وكيف تمول كي يتمكن المدقق من استيعاب فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات المتوقعة في البيانات المالية. (ج) اختيار الجهة وتطبيق السياسات المحاسبية والتي تشمل أسباب التغييرات عليها. يقوم المدقق بتقييم ما إذا كانت سياسات الجهة المحاسبية ملائمة لعملها ومتسقة مع إطار رفع التقارير المالية المطبق والسياسات المحاسبية المستخدمة في الصناعة المعنية. (د) أهداف الجهة واستراتيجياتها، والتي قد ينتج عنها مخاطر خطأ ذي أهمية نسبية. (هـ) قياس ومراجعة الأداء المالي للجهة.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 42-65)	الشروع في التخطيط	م ر	ف14.	المعيار 1315.12	يتعين على المدقق أن يكتسب فهما للضوابط الداخلية وثيقة الصلة بالتدقيق. رغم أن أغلب الضوابط المتعلقة بالتدقيق يحتمل أن تتعلق برفع التقارير المالية، إلا أنه ليست كل الضوابط المتعلقة برفع التقارير المالية مرتبطة بالتدقيق. هذا الأمر يرجع إلى التقدير المهني للمدقق ما إذا كان أحد الضوابط منفرداً أو مع غيره، متعلقاً بالتدقيق.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 66-68 أ)	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1315.13	أثناء اكتساب فهم للضوابط التي تكون مرتبطة بالتدقيق، يتعين على المدقق أن يقيم تصميم تلك الضوابط وتحديد ما إذا كانت قد تم تطبيقها، من خلال إجراء إجراءات بالإضافة إلى الاستفسار عن أفراد الجهة.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 69-78 أ)	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1315.14	يتعين على المدقق أن يكتسب فهما لبيئة الضوابط. كجزء من اكتساب هذا الفهم، يقوم المدقق بتقييم ما إذا كان: (أ) الإدارة، تحت إشراف المكلفين بالحوكمة، قد أسست وصانته ثقافة أمانة وسلوك أخلاقي، و(ب) نقاط القوة في عناصر بيئة التدقيق التي توفر كلها أساس ملائم للعناصر الأخرى للضوابط الداخلية، وما إذا كانت هذه المكونات الأخرى لم تحدد بأوجه قصور في بيئة التدقيق.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 79 أ)	الشرع في التخطيط	م ر	ف15.	المعيار 1315.15	سيكتسب المدقق فهما لما إذا كانت الجهة لديها عملية من أجل: (أ) تحديد مخاطر العمل المتعلقة بأهداف رفع التقارير المالية، (ب) تقدير أهمية المخاطر، (ج) تقييم احتمالية حدوثها، و(د) اتخاذ قرار بشأن المهمة الرقابية مع هذه المخاطر.

	مستوفي	مستند التخطيط		الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.16	<p>لو كانت الجهة قد أسست مثل هذه العملية «عملية تقييم مخاطر الجهة»، يتعين على المدقق اكتساب فهم لها ونتائج ذلك. لو حدد المدقق مخاطر خطأ ذات أهمية نسبية والتي فشلت الإدارة في تحديدها، يقوم المدقق بتقييم ما إذا كان هناك مخاطر ضمنية ذات نوع يتوقع المدقق أن يكون قد حدد من خلال عملية تقييم مخاطر الجهة. لو كانت هناك مثل هذه المخاطر، يتعين على المدقق اكتساب فهم لماذا فشلت هذه العملية في تحديدها، وتقييم ما إذا كانت العملية ملائمة لظروفها أو تحديد لو كان هناك عجز كبير في الضوابط الداخلية فيما يتعلق بعملية تقييم مخاطر الجهة.</p>
	مستوفي	تواصل رسمي، محاضر الاجتماعات	(مرجع: الفقرة 80أ)	الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.17	<p>لو لم تؤسس الجهة مثل هذه العملية، سيناقش المدقق مع الإدارة ما إذا كانت مخاطر العمل المتعلقة برفع التقارير المالية قد تم تحديدها، سوف يقوم المدقق بتقييم ما إذا كان غياب وجود عملية تقييم مخاطر موثقة ملائم في ظل الظروف أو تحديد ما إذا كان الأمر يمثل قصورا كبيرا في الضوابط الداخلية.</p>

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ81-85)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.18	<p>يتعين على المدقق أن يكتسب فهما لنظام المعلومات، ويشمل ذلك عمليات العمل المتعلقة بها، والمتعلقة برفع التقارير المالية، ويشمل ذلك: (أ) فئات المهمة الرقابية في عمليات الجهة والتي تكون مهمة في البيانات المالية، (ب) الإجراءات، داخل تقنية المعلومات والأنظمة اليدوية، والتي من خلالها تجرى هذه المهمة الرقابية وتفيد وتعالج وتصحح حسب الضرورة، وتنقل إلى دفتر الاستاذ العام وتذكر في البيانات المالية، (ج) سجلات المحاسبة المتعلقة والمعلومات المساندة والحسابات المحددة في البيانات المالية التي تستخدم في إجراء وقيد ومعالجة والإبلاغ عن المهمة الرقابية، يشمل ذلك تصحيح المعلومات الغير صحيحة وكيف تنقل المعلومات إلى دفتر الاستاذ العام. قد تكون السجلات إما يدوية أو إلكترونية، (د) كيف تلتقط أنظمة المعلومات الحالات والظروف، خلاف المهمة الرقابية والتي تكون كبيرة الأثر في البيانات المالية، (هـ) عملية رفع التقارير المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية للجهة، ويشمل ذلك التقديرات المحاسبية الكبيرة والإفصاحات، و(و) الضابط المحيطة بقيود اليومية والتي تشمل قيود اليومية الغير عادية أو تعديلاتها.</p>
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ86-87)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.19	<p>سيكتسب المدقق فهما بكيفية توصيل الجهة لأدوار ومسؤوليات رفع التقارير المالية والأمور المهمة المتعلقة برفع التقارير المالية والتي تشمل: (أ) التواصل بين الإدارة والمكلفين بالحوكمة، و(ب) التواصل الخارجي، مثل تلك المتعلقة بالسلطات الرقابية.</p>

	مستوفي	مستند التخطيط	. (مرجع: الفقرة 88-أ94)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.20	سيكتسب المدقق فهما لأنشطة التدقيق المتعلقة بالتدقيق، وهي التي يحكم المدقق عليها أنها ضرورية من أجل تقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية عند مستوى التيقن وتصميم إجراءات تدقيق إضافية رداً على المخاطر المقيمة. لا يتطلب التدقيق فهما لكافة أنشطة التدقيق المتعلقة بكل فئة كبيرة من المهمة الرقابية وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية أو لكل تيقن متعلق بها.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 95-أ97)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.21	أثناء أنشطة التدقيق الخاصة بالجهة، سيحصل المدقق على فهما لكيفية رد الجهة على المخاطر الناتجة عن تقنية المعلومات.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 98-أ100)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.22	سوف يكتسب المدقق فهما للأنشطة المهمة التي تستخدمها الجهة لمراقبة الضوابط الداخلية على رفع التقارير المالية، ويشمل ذلك كيف تقوم الجهة بإجراء قرارات تصحيحية حيال أوجه القصور في ضوابطها.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 101-أ103)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.23	لو كان لدى الجهة وظيفة تدقيق داخلي، سيكتسب المدقق فهما لما يلي كي يحدد ما إذا كانت وظيفة التدقيق الداخلي متعلقة بالتدقيق، (أ) طبيعة وظيفة التدقيق الداخلي ووضعها في الهيكل التنظيمي للجهة، و(ب) الأنشطة التي تقوم بها.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 104)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.24	يتعين على المدقق أن يكتسب فهما لمصادر المعلومات المستخدمة في أنشطة مراقبة التدقيق والأساس الذي تعتبر من خلاله الإدارة المعلومات جديرة بالثقة بشكل كافي للهدف.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 105-108(مرجع: الفقرة 109-113)	الشرع في التخطيط	م ر	ف17.	المعيار 1315.25	يتعين على المدقق أن يحدد ويقيم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية على صعيد: (أ) البيانات المالية، (ب) عند مستوى التأكيد على فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات من أجل توفير أساس لتصميم وإجراء إجراءات تدقيق إضافية.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 114-115(مرجع: الفقرة 116-118)	الشرع في التخطيط	م ر	ف17.	المعيار 1315.26	ولهذا الهدف، يتعين على المدقق: (أ) تحديد المخاطر من خلال عملية اكتساب فهم للجهة وبيئتها، ويشمل ذلك الضوابط ذات الصلة التي تتعلق بالمخاطر ومن خلال اعتبار فئات المهمة الرقابية وأرصدة الحسابات والإفصاحات في البيانات المالية، (ب) تقييم المخاطر المحددة، وتقييم ما إذا كانت تتعلق أكثر نفاذاً بالبيانات المالية ككل والتأثير المحتمل على الكثير من التنبؤات، (ج) ربط المخاطر المحددة بما قد يصبح خطأً عند مستوى التثبت، أخذين في الاعتبار الضوابط المعنية التي بنوي المدقق اختبارها، و(د) الأخذ في الاعتبار احتمالية خطأ الحقائق، والذي يشمل احتمال الخطأ المتعدد، وما إذا كان الخطأ المحتمل له حجم قد ينتج عنه تسويه كبيرة.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشرع في التخطيط	م ر	ف18.	المعيار 1315.27	كجزء من عملية تقييم المخاطر الموصوفة في الفقرة 25، يتعين على المدقق أن يحدد ما إذا كانت أي من المخاطر المحددة، في رأي المدقق، هي مخاطر كبيرة.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ119-123)	الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.28	أثناء ممارسته للحكم بخصوص أن المخاطر هي مخاطر كبيرة، سيأخذ المدقق في الاعتبار على الأقل ما يلي: (أ) ما إذا كانت المخاطر هي مخاطر احتيالي، (ب) ما إذا كانت المخاطر متعلقة بتطورات مؤخرة كبيرة سواء كانت اقتصادية أو محاسبية أو غيرها ولذلك تتطلب عناية خاصة، (ج) تعقد المهمة الرقابية، (د) ما إذا كانت المخاطر تتعلق بمهمات كبيرة مع أطراف أخرى، (هـ) درجة الموضوعية في قياس المعلومات المالية المتعلقة بالمخاطر، خاصة تلك المقاييس المتعلقة بنطاق عريض من عدم اليقين المقاس، و(و) ما إذا كانت المخاطر تتضمن مهمات كبيرة تكون خارج نطاق السياق الطبيعي للعمل للجهة، أو التي تظهر خلاف ذلك على أنها غير معتادة.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ124-126)	الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.29	لو كان المدقق قد حدد وجود مخاطر كبيرة، يتعين على المدقق أن يكتسب فهما لصوابط الجهة والتي تشمل أنشطة التدقيق، المتعلقة بهذه المخاطر.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ127-129)	الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1315.30	فيما يخص بعض المخاطر، قد يحكم المدقق أنه من غير الممكن أو غير العملي الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فقط من إجراءات ذاتية. قد ترتبط مثل هذه المخاطر بتسجيل غير دقيق أو غير كامل للفئات المعتادة والكبيرة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات والسماح التي قد تسمح في الغالب العمليات المؤتمنة بشكل كبير مع القليل أو عدم وجود تدخل يدوي. في مثل هذه الحالات، تكون ضوابط الجهة على مثل هذه المخاطر وثيق الصلة بالتدقيق

								ويتعين على المدقق أن يكتسب فهما لها.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 130أ)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1315.31	قد يتغير تقييم المدقق لمخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية عند مستوى التثبت أثناء سير التدقيق مع الحصول على أدلة تدقيق إضافية. في الظروف التي يحصل فيها المدقق على أدلة تدقيق من خلال أداء إجراءات تدقيق إضافية، أو لو تم الحصول على معلومات جديدة، أي منهما يكون متسقا وأدلة التدقيق التي استند عليها المدقق أولاً في تقييمه، يقوم المدقق بمراجعة التقييم وتعديل إجراءات التدقيق المخططة الإضافية وفقاً لذلك.

	مستوفي	تواصل رسمي، محاضرات الاجتماعات	(مرجع: الفقرة أ131-134)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1315.32	يتعين على المدقق أن يضم ما يلي في مستندات التدقيق: (أ) المناقشة بين فريق التدقيق، والقرارات ذات الأهمية التي تم التوصل إليها، (ب) العناصر الرئيسية للفهم المكتسب فيما يتعلق بكل عامل من عوامل الجهة وبيئتها المحددة في الفقرة 11 ولكل من مكونات التدقيق الداخلي المحددة في الفقرات 12-24، مصادر المعلومات التي تم من خلالها اكتساب الفهم، وإجراءات تقييم المخاطر التي أجريت، (ج) المخاطر المحددة والمقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى التثبيت حسب ما تتطلبه الفقرة 25، و(د) المخاطر المحددة، والضوابط المعنية والتي من خلالها اكتسب المدقق فهما، نتيجة لمتطلبات الفقرات 27-30.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ1-5)	الشروع في التخطيط	م ر	5.	المعيار 1315.5	يتعين على المدقق أن يجري إجراءات تقييم المخاطر كي يوفر أساساً لتحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية الكبيرة عند مستوى البيانات المالية وعند مستوى التثبيت. رغم ذلك، لا توفر إجراءات تقييم المخاطر بنفسها أدلة تدقيق كافية وملائمة والتي عليها يستند رأي المدقق.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ6) (مرجع: الفقرة أ7-10) (مرجع: الفقرة أ11)	الشروع في التخطيط	م ر	6. 7. 8.	المعيار 1315.6	يجب أن تضم إجراءات تقييم المخاطر ما يلي: (أ) استفسارات من الإدارة، ومن غيرهم داخل الجهة والذين يرى المدقق أنه قد يكون لديهم معلومات قد تساند في تحديد مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية بسبب الاحتيال أو الخطأ. (ب) إجراءات تحليلية. (ج) المشاهدة والتفتيش.

	مستوفي	مستند التخطيط		الشرع في التخطيط	م ر	ف9.	المعيار 1315.7	سيأخذ المدقق في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات المكتسبة من قبول العميل أو مواصلة العملية مرتبطة بتحديد مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1315.8	لو أدى المسؤل في المهمة مهمات للجهة، سيأخذ في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات المكتسبة مرتبطة بتحديد مخاطر الخطأ ذي أهمية نسبية.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 12-أ13)	الشرع في التخطيط	م ر	ف10.	المعيار 1315.9	حيثما ينوي المدقق أن يستخدم المعلومات المتحصل عليها من خبراته السابقة مع الجهة ومن إجراءات التدقيق التي أجريت في التدقيقات السابقة، سيحدد المدقق ما إذا كانت تغييرات قد حدثت منذ التدقيق السابق التي قد تؤثر على ارتباطها بالتدقيق الحالي.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 2-أ11)	التخطيط	م ر	ف6، ف8، ف10، ف11	المعيار 1320:10	حينما يتم تأسيس استراتيجية التدقيق الإجمالية، سيحدد المدقق الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل. لو في الظروف المحددة للجهة، كان هناك فئة واحدة أو أكثر من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والتي يكون خطأ مبالغ أقل من الأهمية النسبية في البيانات المالية ككل قد يتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تتخذ على أساس البيانات المالية، يتعين على المدقق أيضا أن يحدد مستوى أو مستويات الأهمية النسبية التي سوف تطبق على هذه الفئات المحددة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 12أ)	التخطيط	م ر	ف8.	المعيار 1320:11	يتعين على المدقق تحديد الأهمية النسبية للأداء لأهداف تقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية الكبيرة وتحديد طبيعة وتوقيت

							ومدى إجراءات التدقيق الإضافية.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 13أ)	الشروع في التخطيط	م ر	ف12.	المعيار 1320:12 يتعين على المدقق أن يراجع الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل (و لو كان الأمر منطبقاً، مستوى الأهمية النسبية أو مستوياتها لفئات محددة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات).
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	ف12.	المعيار 1320:13 لو خُص المدقق إلى أهمية نسبية أقل للبيانات المالية ككل (و لو كان الأمر منطبقاً، مستوى الأهمية النسبية أو مستوياتها لفئات محددة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات) خلال ما حدد في البداية كملائم، سيحدد المدقق ما إذا كان الأمر هاماً أن يتم مراجعة الأهمية النسبية للأداء، وما إذا كانت طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية تظل ملائمة كما هي.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1320:14 يتعين على المدقق أن يضمن في مستندات التدقيق القيم التالية وعوامل تؤخذ في الاعتبار في تحديدها: (أ) الأهمية النسبية للبيانات المالية ككل، (ب) لو كان منطبقاً، مستوى الأهمية النسبية أو مستوياتها لفئات معينة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات، (ج) الأهمية النسبية للأداء، و(د) أي مراجعات على (أ)-(ج) خلال سير التدقيق (راجع الفقرات 12-13).
	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 1أ-3	التخطيط	م ر		المعيار 1330.5 يتعين على المدقق أن يحدد الردود الإجمالية للمهمة الرقابية مع مخاطر الخطأ ذي الأهمية

							النسبية على مستوى البيانات المالية.	
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 26-29)(مرجع: الفقرة 30-31)	التخطيط	م ر	ف.8.	المعيار 1330:10	أثناء تصميم وتنفيذ الاختبارات على الضوابط، يتعين على المدقق أن: (أ) يؤدي إجراءات تدقيق أخرى بالتزامن مع الاستفسار للحصول على أدلة تدقيق حول فعالية التشغيل للضوابط، والتي تشكل: (1) كيف طبقت الضوابط في الأوقات المعنية أثناء فترة التدقيق، (2) الإتساق الذي من خلاله تم تطبيقها، و(3) من قبل من أو بأي وسيلة طبقت. (ب) تحديد ما إذا كانت الضوابط التي سوف تختبر تستند إلى ضوابط أخرى (ضوابط غير مباشرة) ولو كان الأمر كذلك، ما إذا كان الأمر ضروريا للحصول على أدلة تدقيق تساند التشغيل الفعال لهذه الضوابط غير المباشرة.
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 32)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1330:11	سوف يختبر المدقق الضوابط لفترة محددة، أو خلال الفترة، والتي ينوي المدقق الاستناد إليها من أجل توفير أساس ملائم للاعتماد المقصود من طرف المدقق.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 33-34)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1330:12	لو حصل المدقق على أدلة تدقيق حول الفعالية التشغيلية للضوابط أثناء فترة مرحلية، يتعين عليه أن: (أ) يحصل على أدلة تدقيق حول التغيرات الكبيرة على هذه الضوابط والتي تلي الفترة المرحلية، و(ب) تحديد أدلة التدقيق الإضافية الواجب الحصول عليها للفترة المتبقية.

مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 35أ)	الشروع في التخطيط	م ر	ف.9.	المعيار 1330:13	<p>أثناء تحديد ما إذا كان من الملائم استخدام أدلة تدقيق حول الفعالية التشغيلية للضوابط المتحصل عليها في التدقيقات السابقة، ولو كان ذلك صحيحاً، طول الفترة الزمنية التي قد تمر قبل إعادة الاختبار، يتعين على المدقق أن يأخذ في الاعتبار ما يلي: (أ) فعالية العوامل الأخرى للتدقيق الداخلية، والتي تشمل بيئة التدقيق، وضوابط الجهة للمراقبة و عملية تقييم مخاطر الجهة، (ب) المخاطر الناجمة عن سمات التدقيق والتي تشمل ما إذا كانت يدوية أو مؤتمتة، (ج) فعالية ضوابط تقنية المعلومات العامة، (د) فعالية الضوابط وتطبيقها من الجهة، ويشمل ذلك طبيعة ومدى الحيد في تطبيق الضوابط في التدقيقات السابقة وما إذا كانت هناك تغييرات على الأفراد والتي أثرت بشكل كبير على تطبيق الضوابط، (هـ) ما إذا كان انعدام التغيير في ضوابط معينة يشكل خطراً بسبب الظروف المتغيرة، و(و) مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية ومدى الاعتماد على الضوابط.</p>
--------	----------------------------	--------------------	-------------------	-----	------	-----------------	--

غير مذكورة بالدليل .	مستوفي جزئي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 36)(مرجع: الفقرة أ37- أ39)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:14	لو كان المدقق يخطط لاستخدام أدلة تدقيق من رقابات سابقة حول الفعالية التشغيلية لضوابط محددة، يتعين عليه تحديد مدى الاستمرارية لهذه الأدلة من خلال الحصول على أدلة تدقيق حول ما إذا كانت تغييرات كبيرة قد طرأت على هذه الضوابط بعد التدقيق السابق. يتعين على المدقق أن يحصل على هذه الأدلة من خلال إجراء استفسار مع المشاهدة أو التفتيش، كي يؤكد فهم هذه الضوابط المحددة، و: (أ) لو كانت هناك تغييرات تؤثر على الارتباط المستمر لأدلة التدقيق من تدقيق سابق، يتعين على المدقق أن يختبر الضوابط في التدقيق الحالية. (ب) لو لم يكن هناك مثل هذه التغييرات، يتعين على المدقق أن يختبر الضوابط على الأقل مرة كل ثلاثة مهمات رقابية، وسيختبر بعض الضوابط في كل تدقيق كي يتلافى احتمال اختبار كافة الضوابط التي ينوي المدقق أن يستند إليها في فترة تدقيق وحيدة مع عدم اختبار للضوابط في فترتي التدقيق التاليتين.
	مستوفي	أوراق العمل		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1330:15	لو كان المدقق يخطط للاستناد إلى ضوابط حول مخاطر حدد المدقق أنها مخاطر ذات أهمية كبيرة، سوف يتعين عليه أن يختبر هذه الضوابط في الفترة الجارية.
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ40)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:16	أثناء تقييم الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة، يقوم المدقق بتقييم ما إذا كانت الأخطاء قد تم اكتشافها من خلال إجراءات ذاتية تشير إلى أن الضوابط لا تعمل بشكل فعال. ولكن لا يوفر غياب أخطاء اكتشفت من خلال إجراءات ذاتية دليل تدقيق على

							أن الضوابط المتعلقة بالتثبيت التي تختبر فعالة.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 41أ)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:17	لو كانت القيود عن الضوابط التي ينوي المدقق الاستناد إليها قد اكتشفت، يقوم المدقق بالاستفسار تحديداً كي يستوعب هذه الأمور وآثارها المحتملة، وسيحدد ما إذا: (أ) اختبارات الضوابط التي قد تمت توفر أساساً ملائماً للاستناد إلى الضوابط، (ب) اختبارات إضافية للضوابط ضرورية، أو (ج) يجب أن تتم المهمة الرقابية مع احتمال مخاطر الخطأ باستخدام إجراءات ذاتية.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 42أ-47)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:18	بغض النظر عن المخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية، يتعين على المدقق أن يصمم ويجري إجراءات ذاتية لكل فئة كبيرة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 48أ-51)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:19	سوف يأخذ المدقق في الاعتبار ما إذا كانت إجراءات التأكيد الخارجية يجب أن تؤدي كإجراءات تدقيق ذاتية.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 52أ)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1330:20	يجب أن تضم إجراءات المدقق الذاتية إجراءات التدقيق التالية والمتعلقة بعملية اختتام البيانات المالية: (أ) الاتفاق أو التوصل لتفاهم حيال البيانات المالية مع سجلات الحسابات، و(ب) فحص قيود اليومية الجوهرية والتعديلات الأخرى التي جرت أثناء إعداد البيانات المالية.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 53)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:21	لو كان المدقق قد حدد أن مخاطر مقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية عند مستوى التثبيت هي مخاطر كبيرة، يقوم المدقق بإجراء إجراءات ذاتية ترد بشكل خاص على هذه المخاطر. حينما تتألف مقارنة مخاطر محددة من إجراءات ذاتية، سوف تضم هذه الإجراءات اختبارات للتفاصيل.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 54-57)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:22	لو كانت الإجراءات الذاتية تؤدي في تاريخ مرحلي، يقوم المدقق بتغطية الفترة المتبقية من خلال: (أ) إجراءات ذاتية بالاشتراك مع اختبارات ضوابط لفترة التدخل: أو (ب) لو كان المدقق حدد أنها كافية، فقط إجراءات ذاتية إضافية، والتي توفر أساسا معقولا لتمديد استنتاجات التدقيق من تاريخ مرحلي إلى نهاية الفترة.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 58)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:23	لو اكتشفت أخطاء لم يتوقعها المدقق حينما قيم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية في تاريخ مرحلي، يقوم المدقق بتقييم مدى الحاجة لتعديل التقييمات المتعلقة بها للمخاطر والطبيعة المخطط لها أو التوقيت أو المدى للإجراءات الذاتية التي تغطي الفترة المتبقية.
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 59)	التخطيط	م ر	المعيار 1330:24	يتعين على المدقق أن يجري إجراءات تدقيق كي يقيم ما إذا كان العرض الإجمالي للبيانات المالية ويشمل ذلك الإفصاحات ذات الصلة، متوافقة مع إطار رفع التقارير المالية المطبق.
	مستوفي	مستند التخطيط; مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة 60-61)	الشرع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1330:25	استنادا إلى إجراءات التدقيق التي تمت وأدلة التدقيق المتحصل عليها، سوف يقيم المدقق قبل الاستنتاج حول التدقيق ما إذا كانت التقييمات للمخاطر ذات الأهمية النسبية عند مستوى التثبيت تظل ملائمة.

	مستوفي	أوراق العمل، مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة أ62)	رفع التقارير	م ر	المعيار 1330:26	سوف يستنتج المدقق ما إذا كانت أدلة تدقيق كافية وملائمة قد تم الحصول عليها. أثناء تشكيل رأي، سيأخذ المدقق في الاعتبار كافة أدلة التدقيق المعنية، بغض النظر عن ما إذا كانت تتوافق أو تتعارض مع التثبتات في البيانات المالية
	لا ينطبق	أوراق العمل، مراجعة الملف		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1330:27	لو لم يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بتأكيد بيان مالي ذي أهمية نسبية، سوف يحاول المدقق أن يحصل على أدلة تدقيق إضافية. لو كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، سوف يعبر المدقق عن رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي في البيانات المالية.
	مستوفي	أوراق العمل، مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة أ63)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1330:28	يتعين على المدقق أن يضم في مستندات التدقيق: (أ) الردود الإجمالية على الخطأ ذي الأهمية النسبية الناتج عن الاحتيال على مستوى البيانات المالية وطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية التي تمت، (ب) الربط بين هذه الإجراءات مع المخاطر المقيمة عند مستوى التيقن، و(ج) نتائج إجراءات التدقيق والتي تشمل الاستنتاجات حيث تكون غير واضحة.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1330:29	لو كان المدقق يخطط لاستخدام أدلة تدقيق تتعلق بالفعالية التشغيلية للضوابط في تدقيقات سالفه، سوف يضم المدقق في مستندات التقييم الاستنتاجات التي تم الوصول إليها حول الاستناد إلى تلك الضوابط التي اختبرت في التدقيق السابق.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1330:30	يجب أن تبين مستندات المدقق أن البيانات المالية توافق أو تماثل السجلات المحاسبية.

	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 4-8)	التخطيط	م ر	ف.5.	المعيار 1330:6	يتعين على المدقق أن يصمم ويؤدي إجراءات تدقيق إضافية والتي تكون طبيعتها وتوقيتها ومداهما يستند إلى ويكون ردا على المخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية بسبب الاحتمال على مستوى التأكيد.
	مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 9-18)(مرجع: الفقرة 19)	التخطيط	م ر	ف.6.	المعيار 1330:7	أثناء تصميم إجراءات تدقيق إضافية يتوجب إجراؤها، يتعين على المدقق: (أ) ان يأخذ في الاعتبار أسباب التقييم لمخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية عند مستوى التثبت لكل فئة أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات، والتي تشمل: (1) إمكانية وجود خطأ ذي أهمية نسبية بسبب سمات محددة للفئة المعنية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات (وهي المخاطر الكامنة)، و(2) ما إذا كان تقييم المخاطر يأخذ في الاعتبار الضوابط المعنية (وهي مخاطر التدقيق)، والتي تتطلب من المدقق الحصول على أدلة تدقيق من أجل تحديد ما إذا كانت الضوابط تعمل بشكل فعال (وهي ما ينوي المدقق الاعتماد عليه في فعالية التشغيل للضوابط من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الذاتية)، و(ب) الحصول على أدلة تدقيق أكثر إقناعا كلما كبرت مخاطر التدقيق على المدقق.

	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ20- (24)	التخطيط	م ر	ف7.	المعيار 1330:8	يتعين على المدقق أن يصمم وينفذ اختبارات على الضوابط للحصول على أدلة تدقيق ملائمة كافية تتعلق بفعالية التشغيل للضوابط المعنية لو: (أ) شمل تقييم المدقق لمخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية على مستوى التثبيت توقعاً أن الضوابط تعمل بشكل فعال (وهي ما ينوي المدقق الاعتماد عليه في فعالية التشغيل للضوابط من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الذاتية) أو (ب) لا تقدم الإجراءات الذاتية فقط أدلة تدقيق كافية وملائمة عند مستوى التثبيت.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة (25)	التخطيط	م ر		المعيار 1330:9	أثناء تصميم وإجراء اختبارات أنظمة التدقيق، يتعين على المدقق أن يحصل على أدلة تدقيق أكثر اقناعاً كلما ازداد اعتماد المدقق على فعالية نظام تدقيق معين.
	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 12-أ14	التخطيط	م ر		المعيار 1402.10	أثناء اكتساب فهم للتدقيق الداخلية وفقاً لمعيار 1315 يتعين على المدقق أن يقيم تصميم وتطبيق أنظمة التدقيق المناسبة في الجهة المستخدمة والتي تتعلق بالخدمات المقدمة من منظمة الخدمة، ويشمل ذلك تلك المطبقة على المعاملات المعالجة من قبل منظمة الخدمة.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1402.11	يتعين على المدقق تحديد ما إذا كان هناك فهم كافي لطبيعة وأهمية الخدمات المقدمة من منظمة الخدمات وأثرها على أنظمة التدقيق الداخلي للجهة المستخدمة المتعلقة بالتدقيق والتي حصل عليها لتوفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية.

	مستوفي جزئي	مستند التخطيط، مقابلات	مرجع: الفقرة 15-20 أ	التخطيط	م ر	ف11، ف12.	المعيار 1402.12	<p>إذا لم يكن مدقق الخدمة قادراً على الحصول على فهم كافٍ من الجهة المستخدمة، فعليه الحصول على ذلك الفهم من خلال واحد أو أكثر من الإجراءات التالية: (أ) الحصول على تقرير من النوع 1 أو 2، إذا كانا متوفرين، (ب) التواصل مع المؤسسة مقدمة الخدمات من خلال الجهة المستخدمة، للحصول على معلومات محددة. (ج) زيارة مؤسسة الخدمة وأداء إجراءات توفر المعلومات اللازمة حول أنظمة التدقيق ذات العلاقة في مؤسسة الخدمة، أو (د) استخدام مدقق آخر لأداء إجراءات توفر المعلومات اللازمة حول أنظمة التدقيق ذات العلاقة في مؤسسة الخدمة.</p>
	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة أ 21	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1402.13	<p>أثناء تحديد كفاية وملائمة أدلة التدقيق التي يوفرها التقرير من النوع 1 أو النوع 2، يجب أن يكون المدقق مقتنعاً حيال: (أ) الكفايات المهنية لخدمات المدقق والاستقلالية عن مؤسسة الخدمات، و(ب) ملائمة المعايير التي صدر بموجبها التقرير من النوع 1 أو النوع 2.</p>

	غير مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 22-23أ	التخطيط	م ر	المعيار 1402.14	إذا خطط المدقق لاستخدام التقرير من النوع 1 أو من النوع 2 كأدلة تدقيق لدعم فهم المدقق بشأن تصميم وتنفيذ أنظمة التدقيق في مؤسسة الخدمة، فإن عليه ما يلي: (أ) تقييم ما إذا كان وصف وتصميم أنظمة التدقيق في مؤسسة الخدمات مهما في تاريخ أو لفترة ملائمة لأهداف المدقق، (ب) تقييم كفاية وملائمة الأدلة المقدمة في التقرير لاستيعاب التدقيق الداخلي للجهة المستخدمة المتعلقة بالتدقيق، و(ج) تحديد ما إذا كانت أنظمة التدقيق المكتملة للجهة المستخدمة والمحددة من مؤسسة الخدمات مناسبة للجهة المستخدمة وإذا كان الأمر كذلك، الحصول على فهم لما إذا كانت الجهة المستخدمة قد صممت وطبقت أنظمة التدقيق.
	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 24-28أ	التخطيط	م ر	المعيار 1402.15	عند الاستجابة للمخاطر المقيمة وفقا لمعيار 1330، يتعين على المدقق أن: (أ) يحدد ما إذا كانت هناك أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بإثبات البيانات المالية المعنية، متاحة من السجلات الموجودة لدى الجهة المستخدمة: وإذا لم يكن الأمر كذلك، (ب) أداء إجراءات تدقيق إضافية للحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية أو الاستعانة بمدقق آخر لأداء هذه الإجراءات في مؤسسة الخدمات نيابة عن المدقق.

	غير مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة أ29-أ30	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1402.16	<p>عندما يشمل تقييم المدقق للمخاطر، توقعاً بأن أنظمة التدقيق في مؤسسة الخدمات تعمل بشكل فعال، فإن عليه الحصول على أدلة رقابية حول فعالية عمل أنظمة التدقيق هذه من خلال واحد أو أكثر من الإجراءات التالية: (أ) الحصول على تقرير من النوع 2، إذا كان ذلك متاحاً، (ب) إجراء اختبارات مناسبة على أنظمة التدقيق في مؤسسة الخدمات، (ج) استخدام مدقق آخر لإجراء اختبارات على أنظمة التدقيق في مؤسسة الخدمات نيابة عن المدقق.</p>
	غير مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة أ31-أ39	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1402.17	<p>إذا خطط الالمدقق، وفقاً للفقرة 16 (أ)، لاستخدام التقرير من النوع 2 كدليل رقابي على أن أنظمة التدقيق في مؤسسة الخدمات تعمل بشكل فعال، فإن عليه تحديد ما إذا كان تقرير مدقق مؤسسة الخدمات يوفر أدلة تدقيق كافية وملائمة حول فعالية أنظمة التدقيق لمساندة تقييم مخاطر المدقق من خلال: (أ) تقييم ما إذا كان وصف وتصميم وفعالية تشغيل أنظمة التدقيق في منظمة الخدمات يكون في تاريخ أو لفترة ملائمة لأهداف المدقق: (ب) تحديد ما إذا كانت أنظمة تدقيق المكملة للجهة المستخدمة والمحددة من مؤسسة الخدمات متعلقة بالجهة المستخدمة وإذا كان الأمر كذلك، اكتساب فهم ما إذا كان الجهة المستخدمة قد صممت وطبقت هذه الأنظمة وإذا كان الأمر كذلك، اختبار فعالية عملها، (ج) تقييم ملائمة الفترة الزمنية التي تغطيها الاختبارات على أنظمة التدقيق، و(د) تقييم ما إذا كانت الاختبارات على أنظمة التدقيق التي أجراها مدقق الخدمات ونتائج ذلك، حسب وصفها في تقرير مدقق</p>

							الخدمات، مناسبة للإثباتات في البيانات المالية للجهة المستخدمة وتوفر أدلة تدقيق ملائمة كافية لدعم تقييم مخاطر المدقق.
	غير مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 40 أ	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1402.18	إذا كان المدقق يخطط لاستخدام تقرير من النوع 1 أو النوع 2 الذي يستثنى الخدمات المقدمة من مؤسسة خدمة من الباطن وكانت هذه الخدمات مناسبة للبيانات المالية للجهة المستخدمة، فإن على المدقق تطبيق متطلبات المعيار المتعلق بالخدمات المقدمة من مؤسسة الخدمة من الباطن.

	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 41	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1402.19	على المدقق أن يستفسر من إدارة الجهة المستخدمة ما إذا كانت مؤسسة الخدمات قد رفعت تقرير للجهة المستخدمة عن أي احتيال أو عدم التزام بالقوانين واللوائح أو أي خطأ غير مصحح يؤثر على البيانات المالية للجهة المستخدمة. وعلى المدقق تقييم كيفية تأثير هذه الأمور على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية للمدقق والتي تشمل الأثر على استنتاجات المدقق وتقريره.
	غير مستوفي	تقرير التدقيق	مرجع: الفقرة 42	رفع التقارير	م ر	المعيار 1402.20	على المدقق تعديل الرأي في تقريره وفقاً لمعيار 1705 إذا كان غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالخدمات المقدمة من مؤسسة الخدمات والمتعلقة بتدقيق البيانات المالية للجهة المستخدمة.
	غير مستوفي	تقرير التدقيق	مرجع: الفقرة 43	رفع التقارير	م ر	المعيار 1402.21	على المدقق عدم الإشارة إلى عمل مدقق مؤسسة الخدمات في التقرير الذي يحتوي على رأي غير معدل، إذا كان القانون أو اللوائح يتطلبان إجراء ذلك، وإذا كانت هذه الإشارة يتطلبها القانون أو اللوائح، فإن تقرير المدقق يجب أن يبين أن هذه الإشارة لا تقلل من مسؤولية المدقق بالنسبة لرأي التدقيق.
	غير مستوفي	تقرير التدقيق	مرجع: الفقرة 44	رفع التقارير	م ر	المعيار 1402.22	إذا كانت الإشارة إلى عمل مدقق الخدمة مناسب لفهم تعديل على رأي المدقق، فإن تقرير المدقق يجب أن يبين أن هذه الإشارة لا تقلل من مسؤولية المدقق بالنسبة لهذا الرأي.

	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 1-2 مرجع: الفقرة 3-5 مرجع: الفقرة 6 مرجع: الفقرة 7 مرجع: الفقرة 8-11	المرحلة التحضيرية للمهمة الرقابية	م-م ر	ف8، ف9.	المعيار 1402.9	أثناء الحصول على فهم الجهة، على المدقق أن يكتسب فهما لكيفية استخدام الجهة المستخدمة خدمات مؤسسة خدمية في عملياتها، ويشمل ذلك: (أ) طبيعة الخدمات التي تقدمها مؤسسة الخدمات وأهمية هذه الخدمات للجهة المستخدمة، بما في ذلك آثار ذلك على أنظمة التدقيق الداخلي للجهة المستخدمة، (ب) الطبيعة والأهمية النسبية للمعاملات المعالجة أو الحسابات أو عمليات رفع التقارير المالية التي تؤثر عليها مؤسسة الخدمات، (ج) درجة التفاعل بين أنشطة مؤسسة الخدمات والأنشطة الخاصة بالجهة المستخدمة، و(د) طبيعة العلاقة بين الجهة المستخدمة ومؤسسة الخدمات ويشمل ذلك الشروط التعاقدية المتعلقة بالأنشطة التي تقدمها مؤسسة الخدمات.
	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 11-12	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1450.10	قبل تقييم أثر الأخطاء الغير مصححة، يجب على المدقق إعادة تقييم الأهمية النسبية المحددة وفقا لمعيار 1320 كي يؤكد ما إذا كانت لا تزال ملائمة في سياق النتائج المالية الفعلية للجهة.
	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 13-17، 19-20 مرجع: الفقرة 18	رفع التقارير	م ر	ف5.	المعيار 1450.11	يحدد المدقق ما إذا كانت الأخطاء الغير مصححة ذات أهمية نسبية، منفردة أو إجمالا. أثناء إجراء هذا التحديد، يأخذ المدقق في الاعتبار ما يلي: (أ) حجم وطبيعة الأخطاء، سواء كانت تتعلق بصنف معين من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات والبيانات المالية ككل والظروف الخاصة بحصولها، و(ب) تأثير الأخطاء الغير مصححة المتعلقة بالفترات السابقة على أصناف المعاملات أو أرصدة الحسابات

								أو الإفصاحات ذات الصلة، والبيانات المالية ككل.
	مستوفي	تواصل رسمي	مرجع: الفقرة أ21-23	رفع التقارير	م ر	ف6، ف7.	المعيار 1450.12	ينبغي على المدقق إبلاغ المكلفين بالحوكمة بالأخطاء غير المصححة والأثر الذي قد يكون لها، منفردة أو مجمعة، على رأي المدقق، ما لم يكن ذلك مخالفا لقانون أو نظام، ويجب أن يتم الإبلاغ عن الأخطاء ذات الأهمية النسبية غير المصححة بشكل منفرد. وينبغي أن يطلب المدقق تصحيح ذلك.
	مستوفي	تواصل رسمي، مقابلات		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	ف6، ف7.	المعيار 1450.13	يقوم المدقق أيضا بإبلاغ المكلفين بالحوكمة بأثر الأخطاء الغير مصححة المتعلقة بفترات سابقة على أصناف المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات ذات الصلة والبيانات المالية ككل.
	مستوفي عن طريق رد الجهة على ملاحظات الديوان	تواصل رسمي	مرجع: الفقرة أ24	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	ف8.	المعيار 1450.14	يطلب المدقق إقرارا خطيا من الإدارة، وكلما كان ذلك ملائما، من المكلفين بالحوكمة بشأن ما إذا كانوا يظنون أن أثر الأخطاء الغير مصححة، منفردة أو مجتمعة، غير ذي أهمية، على البيانات المالية ككل. ويتم تضمين ملخص بهذه البنود أو إرفاقه بالإقرار الخطي.

	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 25أ	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1450.15	ينبغي أن يضمن المدقق في مستندات التدقيق ما يلي: (أ) القيمة التي تعتبر الأخطاء غير مهمة بشكل واضح، إذا كانت أقل منها، (ب) كافة الأخطاء التي تم تجميعها خلال عملية التدقيق وما إذا تم تصحيحها و(ج) استنتاج المدقق حول ما إذا كانت الأخطاء الغير مصححة ذات أهمية نسبية، منفردة أو مجتمعة، وأساس هذا الاستنتاج.
	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 2-3أ	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1450.5	يقوم المدقق بتجميع الأخطاء المحددة أثناء عملية التدقيق، عدا تلك الأخطاء غير المهمة بشكل واضح.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 5أ مرجع: الفقرة 4(4)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1450.6	يحدد المدقق ما إذا كانت استراتيجية التدقيق العامة وخطة التدقيق بحاجة إلى المراجعة في حال: (أ) كانت طبيعة الأخطاء المحددة وظروف حدوثها تشير إلى احتمالية وجود أخطاء أخرى والتي، إن تم تجميعها مع الأخطاء المجمعة خلال عملية التدقيق، يمكن أن تصبح ذات أهمية نسبية، أو (ب) مجموع الأخطاء التي تم تجميعها خلال عملية التدقيق يقترب من الأهمية النسبية المحددة وفقا لمعيار 1320.
	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 6أ	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1450.7	إذا قامت الإدارة، بناء على طلب المدقق، بفحص صنف معين من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات وصححت الخطأ الذي تم اكتشافه، فيتعين على المدقق القيام بإجراءات رقابية إضافية لتحديد ما إذا كانت هناك أخطاء لا تزال قائمة.

	مستوفي	تواصل رسمي	مرجع: الفقرة 7-9أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1450.8	يقوم المدقق بالإبلاغ، في الاوقات المناسب، عن كافة الأخطاء المجمععة أثناء عملية التدقيق إلى المستوى الملائم من الإدارة، ما لم يمنع ذلك قانون أو لائحة، ويطلب المدقق من الإدارة تصحيح تلك الأخطاء.
	مستوفي	تواصل رسمي، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 10أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1450.9	إذا رفضت الإدارة تصحيح بعض أو كل الأخطاء التي تم أبلغ عنها المدقق، فينبغي عليه الحصول على تبرير لأسباب رفض الإدارة إجراء التصحيحات وينبغي أن يأخذ هذا التبرير بعين الاعتبار عندما يقيم ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الخطأ ذي الأهمية النسبية.
	مستوفي دليل التدقيق	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 52-56أ	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1500.10	أثناء تصميم اختبار أنظمة التدقيق واختبار التفاصيل، على المدقق أن يحدد وسائل اختبار بنود الاختبار التي تكون فعالة في استيفاء أهداف إجراءات التدقيق.
	مستوفي	أدلة التدقيق	مرجع: الفقرة 57أ	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1500.11	إذا: (أ) كانت أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها من مصدر واحد غير متفقة مع تلك المتحصل عليها من مصادر أخرى، أو (ب) يساور المدقق شكوك حول مدى مصداقية المعلومات التي سوف تستخدم كأدلة تدقيق، فإن على المدقق أن يحدد ما هي التعديلات أو الإضافات على إجراءات التدقيق التي تكون لازمة لحل الأمر، وأن يأخذ في الاعتبار أثر الأمر، في حال وجوده، على العناصر الأخرى للتدقيق.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 1-25أ	الشروع في التخطيط	م ر	ف3-، ف9.	المعيار 1500.6	على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف لهدف الحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية.

	مستوفي	أدلة التدقيق	مرجع: الفقرة 26-33	الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1500.7	أثناء تصميم وتأييد إجراءات التدقيق، على المدقق الأخذ في الاعتبار ملائمة وموثوقية المعلومات التي سوف تستخدم كأدلة تدقيق.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 34-36 مرجع: الفقرة 37-43 مرجع: الفقرة. 44-47 مرجع: الفقرة 48	الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1500.8	إذا كانت المعلومات التي سوف تستخدم كأدلة تدقيق قد أعدت باستخدام عمل خبير لدى الإدارة، فإن على المدقق، إلى الحد اللازم، أن ينظر إلى أهمية عمل هذا الخبير بالنسبة لأهداف المدقق: (أ) تقييم كفاءة وقدرات وحيادية هذا الخبير، (ب) اكتساب فهم لعمل هذا الخبير، و(ج) تقييم ملائمة عمل هذا الخبير كدليل تدقيق للإثبات المناسب.
	مستوفي	أدلة التدقيق	مرجع: الفقرة 49-50 مرجع: الفقرة 51	المرحلة التحضيرية للمهمة الرقابية	م م	المعيار 1500.9	أثناء استخدام المعلومات المقدمة من الجهة، على المدقق تقييم ما إذا كانت المعلومات موثوقة بشكل كاف بالنسبة لأهداف المدقق ويشمل ذلك حسب الضرورة وفي ظل الظروف: (أ) الحصول على أدلة تدقيق حول دقة واكتمال المعلومات، و(ب) تقييم ما إذا كانت المعلومات صحيحة ومفصلة بشكل كاف بالنسبة لأهداف المدقق.

لا يوجد نص صريح بدليل التدقيق.	مستوفي جزئي يتم مخاطبة الإدارة القانونية في مثل هذه الأمور	مستند التخطيط، تواصل رسمي، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ21-25)	الشروع في التخطيط	م ر	ف10، ف11.	المعيار 1501.10	إذا قيم المدقق مخاطر خطأ ذي أهمية نسبية يتعلق بالتقاضي أو دعاوى تم تحديدها، أو حينما تشير إجراءات التدقيق المنجزة إلى احتمال وجود تقاضي أو دعاوى أخرى ذات أهمية نسبية، فإن على المدقق بالإضافة إلى الإجراءات التي تتطلبها المعايير الأخرى، أن يتواصل مباشرة مع المستشار القانوني الخارجي للجهة. ويقوم المدقق بذلك من خلال خطاب استفسار، تعده الإدارة ويرسل من طرف المدقق، يطلب من المستشار القانوني الخارجي للجهة أن يتواصل مباشرة مع المدقق. وإذا حظرت القوانين أو اللوائح أو الجهات القانونية المهنية المعنية على المستشار القانوني الخارجي للجهة أن يتواصل مباشرة مع المدقق، فإن على المدقق أداء إجراءات تدقيق بديلة.
	لا ينطبق	تواصل رسمي، تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1501.11	إذا: (أ) رفضت الإدارة أن تعطي المدقق إذنًا بالتواصل مع المستشار القانوني الخارجي للجهة أو الاجتماع به، أو رفض هذا الأخير أن يستجيب بشكل ملائم لخطاب الاستفسار، أو منع من الرد، و(ب) كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة من خلال أداء إجراءات تدقيق بديلة، فإن على المدقق تعديل الرأي في تقريره وفقا لمعيار 1705.

	مستوفي	تواصل رسمي، أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1501.12	على المدقق أن يطلب من الإدارة، وإذا كان الأمر مناسباً، من المكلفين بالحوكمة، تقديم إقرارات كتابية بأن كافة الحالات المعروفة الفعلية والمحتملة للتقاضي والدعاوى والتي يجب اعتبارها عند إعداد البيانات المالية قد تم الإفصاح عنها للمدقق وأخذت في الاعتبار وأفصح عنها وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 26 الفقرة: 27	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1501.13	على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالعرض والإفصاح عن معلومات القطاعات وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق من خلال: (أ) اكتساب فهم للطرق التي تستخدمها الإدارة من أجل تحديد معلومات القطاعات، و: (1) تقييم ما إذا كانت هذه الطرق قد ينتج عنها إفصاحات وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق، و(2) كلما كان ذلك ممكناً، اختبار تطبيق مثل هذه الطرق، و(ب) إنجاز إجراءات تحليلية أو إجراءات تدقيق أخرى ملائمة وفقاً للظروف.
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي	مرجع: الفقرة 1-3 أ مرجع: الفقرة 4 مرجع: الفقرة 5 مرجع: الفقرة 6 مرجع: الفقرة 7-8	الأعمال الميدانية	م ر	ف4.، ف5.	المعيار 1501.4	إذا كان المخزون ذو أهمية نسبية بالبيانات المالية، سوف يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بوجود وحالة المخزون من خلال: (أ) حضور الجرد الفعلي، إلا إذا كان ذلك غير ممكن، من أجل ما يلي: (1) تقييم تعليمات الإدارة وإجراءاتها من أجل تسجيل ومراقبة نتائج الجرد الفعلي، (2) ملاحظة أداء إجراءات الجرد التي تقوم بها الإدارة، (3) فحص المخزون، و(4) إجراء جرد اختبائي، و(ب) أداء إجراءات تدقيق سجلات

							الجرد النهائي لتحديد ما إذا كانت تبين بدقة نتائج الجرد.
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي	مرجع: الفقرة 11-9أ	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1501.5	إذا كان الجرد الفعلي في تاريخ مخالف لتاريخ البيانات المالية، يتعين على المدقق، بالإضافة إلى الإجراءات التي تنص عليها الفقرة 4، أداء إجراءات تدقيق كي يحصل على أدلة تدقيق حول ما إذا كانت التغييرات على المخزون بين تاريخ الجرد وتاريخ البيانات المالية قد سجلت بشكل ملائم.
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1501.6	إذا كان المدقق غير قادر على حضور الجرد الفعلي بسبب ظروف لم تكن متوقعة، فإن عليه إجراء أو ملاحظة بعض عمليات الجرد الفعلي في تاريخ بديل، وأداء إجراءات التدقيق على المعاملات بين التاريخين.
	مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق	مرجع: الفقرة 14-12أ	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1501.7	إذا كان حضور الجرد غير ممكن، فإن على المدقق أداء إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بوجود وحالة المخزون. وإذا لم يكن من الممكن إجراء ذلك، فإن على المدقق تعديل رأيه في التقرير حسب المعيار 1705.

	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي	مرجع: الفقرة 15 مرجع: الفقرة 16	الأعمال الميدانية	م ر	ف5.	المعيار 1501.8	إذا كانت المخزون تحت وصاية وسيطرة طرف آخر ذو أهمية نسبية في البيانات المالية، فإن على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بوجود وحالة هذا المخزون من خلال أداء واحد أو أكثر مما يلي: (أ) طلب تأكيد من الطرف الآخر فيما يتعلق بكميات وحالة المخزون المحتفظ بها نيابة عن الجهة. (ب) إجراء تفتيش أو إجراءات رقابية أخرى ملائمة حسب الظروف.
	مستوفي	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 17-19 مرجع: الفقرة 20	الشروع في التخطيط	م ر	ف7. ف8.	المعيار 1501.9	على المدقق تصميم وأداء إجراءات تدقيق من أجل تحديد التقاضي والدعاوى المتعلقة بالجهة والتي قد ينتج عنها مخاطر خطأ ذي أهمية نسبية، ويشمل ذلك: (أ) الاستفسار من الإدارة، وكلما كان ذلك مطبقاً، من الآخرين داخل الجهة بما في ذلك المستشار القانوني الداخلي، (ب) مراجعة محاضر الاجتماعات الخاصة بالمكلفين بالحوكمة والمراسلات بين الجهة ومستشارها القانوني، و(ج) مراجعة حساب المصروفات القانونية.
	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 11-16	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1505.10	إذا حدد المدقق عوامل تثير شكوكاً في مصداقية الرد على طلب تأكيد، يتعين عليه أن يحصل على أدلة تدقيق إضافية كي يتوصل لحل بشأن هذه الشكوك.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 17	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1505.11	إذا قرر المدقق أن الرد على طلب تأكيد غير موثوق به، فيتعين عليه أن يقيم الأثر على تقييم مخاطر الأخطاء ذات الأهمية النسبية المعنية، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، وعلى طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى ذات العلاقة.

	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 18-19أ	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.12	في حالة عدم الرد، يقوم المدقق بأداء إجراءات تدقيق بديلة للحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة.
	مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق	مرجع: الفقرة 20أ	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.13	إذا قرر المدقق أن الرد على طلب تأكيد إيجابي ضروري للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، لأن إجراءات التدقيق البديلة لن توفر أدلة تدقيق يتطلبها المدقق. إذا لم يحصل المدقق على هذا التأكيد، فعليه أن يحدد آثار ذلك على رأيه وفقاً لمعيار 1705.
	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 21-22أ	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.14	يجب على المدقق التحقق من الاستثناءات كي يحدد ما إذا كانت تشير إلى خطأ أم لا.
		أدلة التدقيق	مرجع: الفقرة 23أ	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.15	توفر التأكيدات العكسية أدلة تدقيق أقل إقناعاً من التأكيدات الإيجابية، وعليه، لا يستخدم المدقق طلبات التأكيد العكسية كإجراء رقابي جوهري ووحيد لتناول مخاطر البيانات المالية ذات الأهمية النسبية ما لم تكن كافة الأمور التالية موجودة: (أ) قام المدقق بتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية على أنها منخفضة وحصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالفعالية التشغيلية لأنظمة التدقيق، (ب) أن تتألف مجموعة البنود الخاضعة لإجراءات التأكيد العكسية من كم كبير من الشروط والمعاملات وأرصدة الحسابات الصغيرة والمتجانسة، (ج) أن يكون من المتوقع وجود معدل استثناء منخفض جداً، و(د) عدم علم المدقق بالظروف أو الشروط التي قد تؤدي إلى رفض مستقبلي طلبات التأكيد (أو المصادقة) العكسية لهذه الطلبات.

	مستوفي	أوراق العمل	مرجع: الفقرة 24-25	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.16	يقوم المدقق بتقييم ما إذا كانت نتائج إجراءات التأكيد الخارجي توفر أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة، أو ما إذا كان من الضروري الحصول على أدلة تدقيق إضافية.
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي	مرجع: الفقرة 1؛ الفقرة 2 مرجع: الفقرة 7	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.7	عند استخدام إجراءات التأكيد الخارجي، يتابع المدقق التدقيق على طلبات التأكيد الخارجية، ويشمل ذلك: (أ) تحديد المعلومات التي سيتم تأكيدها أو طلبها، (ب) اختيار طرف التأكيد الملائم (ج) تصميم طلبات التأكيد، ويشمل ذلك تحديد أن الطلبات موجهة بشكل ملائم وتحتوي على معلومات الإرجاع اللازمة لتوجيه الرد مباشرة للمدقق، و(د) إرسال الطلبات، ويشمل ذلك متابعة الطلبات، كلما كان ذلك ممكناً، إلى الطرف مقدم التأكيد.
	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	مرجع: الفقرة 10 الفقرة 8 مرجع: الفقرة 9	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1505.8	إذا رفضت الإدارة السماح بإرسال طلب تأكيد، فعلى المدقق: (أ) الاستفسار عن أسباب رفض الإدارة، والبحث عن أدلة تدقيق حول صحة ومعقولية هذه الأسباب، (ب) تقييم آثار رفض الإدارة على تقييم المدقق لمخاطر الأخطاء ذات الأهمية النسبية، ذات العلاقة، بما في ذلك مخاطر الاحتيال، وعلى طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الأخرى، و(ج) إنجاز إجراءات تدقيق بديلة مصممة للحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة.

	مستوفي جزئي من خلال الواقع العملي يقوم المدقق برفع مذكرة إلى إدارة الديوان بشأن اتخاذ اجراء حول كتابة التقرير وإبلاغ إدارة الجهة المشمولة بالتدقيق .	تواصل رسمي، أوراق العمل		الشرع في الأعمال الميدانية	م ر	ف5.	المعيار 1505.9	إذا خلص المدقق إلى أن رفض الإدارة السماح للمدقق أن يرسل طلب تأكيد غير معقول، أو كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق موثوقة وذات علاقة عن طريق أداء إجراءات تدقيق بديلة، فعليه إبلاغ المكلفين بالحوكمة وفقا لمعيار 1260. كما يجب عليه أيضا أن يحدد آثار ذلك على التدقيق وعلى رأيه وفقا لمعيار 1705.
	لا ينطبق	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 8أ)	الشرع في الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1510.10	إذا كان المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية، فينبغي عليه إبداء رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي حول البيانات المالية، حسب الحالة، وفقا لمعيار 1705.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1510.11	إذا خلص المدقق إلى أن الأرصدة الافتتاحية تحتوي على خطأ قد يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية للفترة الحالية، وكان أثر الخطأ لم يأخذ في الاعتبار بشكل ملائم أو لم يعرض بشكل ملائم أو يفصح عنه، فينبغي على المدقق إبداء رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي، حسب الحالة، وفقا لمعيار 1705.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1510.12	إذا خلص المدقق إلى أن: (أ) السياسات المحاسبية للفترة الحالية غير مطبقة بشكل متسق فيما يتعلق بالأرصدة الافتتاحية وفقا لإطار رفع التقارير المالية المطبق، أو (ب) التغيير على السياسات المحاسبية والذي لم يأخذ في الاعتبار بشكل ملائم أو لم يعرض بشكل ملائم أو يفصح عنه وفقا لإطار رفع التقارير المالية المطبق، فينبغي على المدقق إبداء رأي متحفظ أو عدم إمكانية إبداء رأي، حسب الحالة، وفقا لمعيار 1705.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 9)	رفع التقارير	م ر	المعيار 1510.13	إذا كان رأي المدقق السابق المتعلق بالبيانات المالية للفترة السابقة يشتمل على تعديل على رأي المدقق الذي يظل ذو علاقة وذو أهمية نسبية للبيانات المالية للفترة الحالية، سوف يعدل المدقق رأيه على البيانات المالية للفترة الحالية وفقا لمعيار 1705 ومعيار 1710.
	مستوفي	مستند التخطيط		التخطيط	م ر	المعيار 1510.5	على المدقق قراءة أحدث البيانات المالية، في حال وجودها، وكذلك تقرير المدقق السابق عنها، في حال وجوده، للحصول على معلومات متعلقة بالأرصدة الافتتاحية بما في ذلك الإفصاحات.

غير مذكورة بشكل مفصل بالدليل.	مستوفي جزئي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ1-2)، (مرجع: الفقرة. أ3-7)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1510.6	<p>ينبغي على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تحتوي على خطأ يؤثر بشكل ذي أهمية نسبية على البيانات المالية للفترة الحالية من خلال: (أ) تحديد ما إذا كانت الأرصدة الختامية للفترة السابقة قد رحلت بشكل صحيح إلى الفترة الحالية أو كلما كان ذلك ملائماً، قد أعيدت معالجتها، (ب) تحديد ما إذا كانت الأرصدة الافتتاحية تعكس تطبيق السياسات المحاسبية الملائمة، و(ج) إجراء واحد أو أكثر من ما يلي: (1) إذا كانت البيانات المالية للعام الماضي قد دقت، مراجعة أوراق عمل المدقق السابق للحصول على أدلة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية، (2) تقييم ما إذا كانت إجراءات التدقيق المنجزة في الفترة الحالية توفر ادلة ذات علاقة بالأرصدة الافتتاحية، أو (3) القيام بإجراءات تدقيق محددة للحصول على أدلة تتعلق بالأرصدة الافتتاحية.</p>
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر	ف5. المعيار 1510.7	<p>إذا حصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة تفيد بأن الأرصدة الافتتاحية تحتوي على خطأ قد يؤثر بشكل نسبي على البيانات المالية للفترة الحالية، فعلى المدقق القيام بالإجراءات الرقابية الإضافية المناسبة لكي يحدد الأثر على البيانات المالية للفترة الحالية. وإذا خلص المدقق إلى وجود مثل هذه الأخطاء في البيانات المالية للفترة الحالية، فعليه إبلاغ المستوى الملائم من الإدارة والمكلفين بالحوكمة بهذه الأخطاء وفقاً لمعيار 1450.</p>

	مستوفي	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1510.8	على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول ما إذا كانت السياسات المحاسبية كما تظهر في الأرصدة الافتتاحية قد طبقت بشكل متنسق على البيانات المالية للفترة الحالية، وما إذا كانت التغييرات في السياسات المحاسبية قد أخذت في الاعتبار بشكل ملائم وعرضت بشكل ملائم وأفصح عنها وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق.
	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1510.9	إذا كانت البيانات المالية للفترة السابقة مدققة من قبل مدقق سابق وكان هناك تعديل على رأيه، يتعين على المدقق أن يقيم أثر الأمر الذي سبب التعديل في تقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية في البيانات المالية للفترة الحالية وفقاً لمعيار 1315.

	مستوفي	مستند التخطيط، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 4-5)، (مرجع: الفقرة 6-11)، (مرجع: الفقرة 12-14)، (مرجع: الفقرة 15)،	الشروع في التخطيط	م ر	ف6، ف7، ف8، ف9، ف10.	المعيار 1520.5	أثناء تصميم وإنجاز الإجراءات التحليلية الجوهرية، سواء بمفردها أو مع اختبارات التفاصيل، باعتبارها إجراءات جوهرية وفقا لمعيار 1330 يتعين على المدقق: (أ) أن يحدد ملائمة إجراءات التحليل الجوهرية المحددة لتأكيد معين، أخذا في الاعتبار المخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية واختبارات التفاصيل، في حال وجودها، لهذه التأكيدات، (ب) تقييم موثوقية البيانات والتي منها استقى المدقق توقعاته للمبالغ المسجلة أو النسب، أخذا في الاعتبار مصدر وإمكانية مقارنة وطبيعة وملائمة المعلومات المتاحة، والتدقيق على الإعداد، (ج) وضع توقعات للمبالغ المسجلة أو النسب المسجلة وتقييم ما إذا كانت التوقعات دقيقة بشكل كاف من أجل تحديد خطأ الذي قد يتسبب، وحده أو مع أخطاء أخرى، في وجود أخطاء ذات أهمية نسبية بالبيانات المالية، و(د) تحديد مقدار أي فوارق بين القيم المسجلة من القيم المتوقعة المقبولة دون الحاجة لإجراء تدقيق إضافية حسب متطلب الفقرة 7.
	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 17-19)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1520.6	ينبغي على المدقق وضع وأداء الإجراءات التحليلية عند قرب نهاية عملية التدقيق، لمساعدته على تكوين استنتاج كلي حول ما إذا كانت البيانات المالية متسقة مع فهم المدقق للجهة.

	مستوفي	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 20-أ21)	الأعمال الميدانية	م ر	ف11.	المعيار 1520.7	إذا كانت الإجراءات التحليلية التي تمت وفقا للمعيار تحدد تذبذبات أو علاقات غير متسقة مع المعلومات الأخرى المعنية أو تختلف عن القيم المتوقعة بفروق كبيرة، فعلى المدقق التحقق من مثل هذه الفروق من خلال: (أ) الاستفسار من الإدارة والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة تتعلق برد الإدارة، و(ب) أداء إجراءات تدقيق أخرى حسب الضرورة وفقا للظروف.
--	--------	-------------	-----------------------	-------------------	-----	------	----------------	--

	مستوفي أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ14)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1530.10	إذا كانت إجراءات التدقيق لا تتطبق على البند المختار، على المدقق أداء الإجراء على بند بديل.
	دليل التدقيق العام: - (400) نظرة عامة إلى مراحل اختبار الفحص. ص56						
	مستوفي أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ15-16)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1530.11	إذا لم يتمكن المدقق من تطبيق إجراءات التدقيق المصممة، أو إجراءات بديلة مناسبة، على بند مختار، على المدقق اعتبار البند على أنه انحراف عن أنظمة التدقيق المنصوص عليها في حالة اختبار أنظمة التدقيق، أو خطأ، في حالة اختبار التفاصيل.
	دليل التدقيق العام: (410) لاختبارات الأساسية . بند(04) . ص 59						
	مستوفي أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ17)	الأعمال الميدانية	م ر	ف.9.	المعيار 1530.12	على المدقق التحقق من طبيعة وسبب أي انحراف أو خطأ يتم تحديده، وتقييم أثرها المحتمل على الهدف من إجراءات التدقيق وعلى الجوانب الأخرى لعملية التدقيق.
	دليل التدقيق العام: (410) لاختبارات الأساسية . تطبيق الإجراءات التحليلية . بند(10) . ص 66						

	مستوفي دليل التدقيق العام: تقييم نتائج اختبار التفاصيل . بند(من 12-14) . ص 73	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1530.13	في الحالات النادرة جدا، عندما يعتبر المدقق أن الخطأ أو الانحراف الذي تم اكتشافه في عينة التدقيق شاذاً، فعليه التأكد من أن هذا الخطأ أو الانحراف لا يمثل المجموعة. ويتأكد المدقق من ذلك من خلال أداء إجراءات تدقيق إضافية كي يكتسب أدلة تدقيق كافية وملائمة على أن الخطأ أو الانحراف لا يؤثر على بقية المجموعة.
الدليل يخاطب فريق التدقيق ككل وليس كل مدقق على حده حيث تعمم الخطوات على كل عضو بالفريق .	مستوفي. دليل التدقيق العام : تقييم نتائج اختبار التفاصيل . بند(12) . ص 73	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ18-20)	الأعمال الميدانية	م ر	ف10.	المعيار 1530.14	بالنسبة لاختبارات التفاصيل، على المدقق عرض الأخطاء التي تم إيجادها في العينة، على المجموعة.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: تقييم نتائج اختبار التفاصيل . بند(12-13-14) . توثيق اختبار التفاصيل. ص 73	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ21-22)، (مرجع: الفقرة أ23)	الأعمال الميدانية	م ر	ف11، ف12.	المعيار 1530.15	على المدقق تقييم: (أ) نتائج العينة، و(ب) ما إذا كان استخدام عينة تدقيق قد وفر أساساً معقولاً للاستنتاجات حول المجموعة التي تم اختبارها.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: (410) لاختبارات الأساسية . ص 59	مستند التخطيط ، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ4-9)	الشروع في التخطيط	م ر	ف5.	المعيار 1530.6	أثناء تصميم عينة تدقيق، على المدقق أن يأخذ في الاعتبار الهدف من إجراءات التدقيق وسمات المجموعة التي سوف تؤخذ منها العينة.

	تخطيط اختبارات التفاصيل. ص 70.							
	مستوفي. دليل التدقيق العام: (400) نظرة عامة إلى مرحلة اختبار فحص العينات . ص 128	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ10-أ11)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1530.7	يحدد المدقق حجم العينة الكافي لتقليل مخاطر أخذ العينات إلى مستوى منخفض بشكل مقبول.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: (400) نظرة عامة إلى مرحلة اختبار فحص العينات . ص 128. -بند(17) الذي ينص على "عندما يقوم فريق التدقيق باختيار عينة خطة العينات فانه ينبغي عليه :" ص136.	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ12-أ13)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1530.8	يختار المدقق بنود من العينة بطريقة تمنح كل وحدة من وحدات العينات، فرصة للاختيار.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: (430) اختبار التفاصيل . ص 68.	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1530.9	يؤدي المدقق إجراءات التدقيق الملائمة للهدف، على كل بند مختار.
	مستوفي. دليل التدقيق العام:	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ45-أ46)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1540.10	أثناء تحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية، حسب متطلبات معيار 1315، يقيم المدقق درجة

	تقدير الشك المقترنة بتقدير محاسبي معين.							تقدير الشك المقترنة بتقدير محاسبي معين.
بنـد(02) التقدير المهني ص 56.	(400) نظرة عامة إلى مرحلة اختبار فحص العينات .							
بنـد(07) ص 58	بنـد(410) الاختبارات الأساسية. بنـد(07) ص 58	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ47-أ51)	الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1540.11	يحدد المدقق ما إذا كان، حسب تقديره، أي من تلك التقديرات المحاسبية، التي تم تحديد أنها تنطوي على شكوك، يؤدي إلى مخاطر كبيرة.
بنـد(11) فروع التدقيق الخاصة بالتقديرات المحاسبية . ص 79	بنـد(11) فروع التدقيق الخاصة بالتقديرات المحاسبية . ص 79	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ52)، (مرجع: الفقرة أ53-أ56)، (مرجع: الفقرة أ57-أ58)	التخطيط	م ر		المعيار 1540.12	استنادا إلى المخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية يحدد المدقق: (أ) ما إذا كانت الإدارة قد طبقت بشكل ملائم متطلبات إطار رفع التقارير المالية المطبق المتعلق بالتقديرات المحاسبية، و(ب) ما إذا كانت طرق إجراء التقديرات المحاسبية قد طبق بشكل متنسق، وما إذا كانت التغييرات، في حال وجودها، في التقديرات المحاسبية أو في طريقة إجرائها من فترة سابقة ملائم في ظل الظروف القائمة.

	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: - (450) اختبار التقديرات المحاسبية المخاطر الكامنة (الملازمة) بالنسبة لتقديرات المحاسبية</p> <p>ص 76</p>	<p>مستند التخطيط ، أوراق العمل</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ59-61); (مرجع: الفقرة. أ62-67)، (مرجع: الفقرة أ68-70); (مرجع: الفقرة أ71-76); (مرجع: الفقرة أ77-83); (مرجع: الفقرة أ84-86); (مرجع: الفقرة أ87-91); (مرجع: الفقرة أ92)، (مرجع: الفقرة أ93- أ95)</p>	<p>الشروع في التخطيط</p>	<p>م ر</p>	<p>المعيار 1540.13</p>	<p>عند الاستجابة للمخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية، حسب متطلب معيار 1330، ينفذ المدقق واحد أو أكثر من ما يلي، آخذاً في الاعتبار طبيعة التقديرات المحاسبية: (أ) تحديد ما إذا كانت الأحداث التي تظهر حتى تاريخ تقرير المدقق توفر أدلة تدقيق تتعلق بالتقديرات المحاسبية. (ب) اختبار كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية والبيانات التي استندت إليها. من خلال ذلك، سوف يقيم المدقق ما إذا: (1) كانت طريقة القياس المستخدمة ملائمة في ظل الظروف القائمة، و(2) كانت الافتراضات المستخدمة من طرف الإدارة معقولة في ظل أهداف القياس الخاصة بإطار رفع التقارير المالية المطبق. (ج) اختبار الفعالية التشغيلية لأنظمة التدقيق على كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية، إلى جانب الإجراءات الجوهرية الملائمة. (د) وضع تقديري نقطي أو نطاق من أجل تقييم التقدير النقطي للإدارة. لهذا الهدف: (1) إذا استخدم المدقق الافتراضات أو طرق تختلف عن طرق الإدارة، يتعين على المدقق أن يكتسب فهما لافتراضات الإدارة أو طرق ملائمة لتأسيس أن التقدير النقطي للمدقق أو نطاقه يأخذ في الاعتبار متغيرات ذات علاقة وتقييم أية اختلافات كبيرة عن التقدير النقطي للإدارة. (2) إذا استخلص المدقق أنه من الملائم أن يستخدم نطاق، يتعين عليه أن يضيق النطاق، استناداً إلى أدلة التدقيق المتاحة، إلى أن يتم اعتبار أن</p>
--	---	--	--	----------------------------------	------------	----------------------------	---

								كافة النتائج التي تقع داخل النطاق، معقولة.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: المخاطر الكامنة (الملازمة) بالنسبة للتقديرات المحاسبية . بند (03) ص 77	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ96-101)	التخطيط	م ر	ف10.	المعيار 1540.14	خلال تحديد الأمور المحددة في الفقرة 12 أو عند الاستجابة للمخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية وفقا للفقرة 13، ينظر المدقق فيما إذا كانت هناك حاجة إلى مهارات متخصصة أو معارف تتعلق بواحد أو أكثر من جوانب التقديرات المحاسبية مطلوب من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.

	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: فروق التدقيق الخاصة بالتقديرات المحاسبية . بند (11) (12). ص 79.</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ102)، (مرجع: الفقرة أ103-أ106); (مرجع: الفقرة أ107-أ109); (مرجع: الفقرة أ110)</p>	<p>التخطيط</p>	<p>م ر</p>	<p>ف11.</p>	<p>المعيار 1540.15</p>	<p>بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي ينتج عنها مخاطر كبيرة، وبالإضافة إلى الإجراءات الجوهرية الأخرى التي تم أدائها من أجل استيفاء متطلبات معيار 1330، يتعين على المدقق تقييم ما يلي: (أ) كيفية اعتبار الإدارة لافتراضات بديلة أو نتائج، ولماذا رفضتها، أو كيفية معالجة الإدارة لشكوك التقديرات أثناء إجراء التقديرات المحاسبية. (ب) ما إذا كانت الافتراضات الهامة التي استخدمتها الإدارة معقولة. (ج) نية الإدارة في تنفيذ إجراءات عمل محددة وقدرتها على القيام بذلك، عندما يكون ذلك مرتبطاً بمعقولة الافتراضات الهامة المستخدمة من قبل الإدارة أو التطبيق الملائم لإطار رفع التقارير المالية المطبق.</p>
	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: -المخاطر الملازمة بالنسبة للتقديرات المحاسبية . بند(8)،(9-10). ص 78.</p> <p>فروق التدقيق الخاصة بالتقديرات المحاسبية . بند (11) (12). ص 79.</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ111-أ112)</p>	<p>التخطيط</p>	<p>م ر</p>		<p>المعيار 1540.16</p>	<p>إذا، في رأي المدقق، لم تتناول الإدارة بشكل كافي آثار الشك في التقديرات المحاسبية التي ينتج عنها مخاطر هامة، على المدقق، إذا اعتبر الأمر ضرورياً، وضع نطاق يتم من خلاله تقييم معقولة التقديرات المحاسبية.</p>

المعيار 1540.17	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ113-114); (مرجع: الفقرة.أ115)	أوراق العمل	مستوفي. دليل التدقيق العام: -اختبار(450)العمليات الغير رقابية . -اختبار (460) التقديرات المحاسبية. المخاطر الملازمة (الكامنة) بالنسبة لتقديرات المحاسبية. بند(03،08،09) ص 76.	بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تثير مخاطر كبيرة، يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول ما إذا: (أ) كان قرار الإدارة هو الاعتراف أو عدم الاعتراف على التقديرات المحاسبية في البيانات المالية، و(ب) أساس القياس المختار للتقديرات المحاسبية، وفقا لمتطلبات إطار رفع التقارير المالية المطبق.
المعيار 1540.18	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ116-119)	أوراق العمل	مستوفي. دليل التدقيق العام: -فروق التدقيق الخاصة بالتقديرات المحاسبية . بند (11) (12). ص 79.	يتعين على المدقق، استنادا إلى أدلة التدقيق، تقييم ما إذا كانت التقديرات المحاسبية في البيانات المالية إما معقولة في سياق إطار رفع التقارير المالية المطبق أو خاطئة.
المعيار 1540.19	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ120-121)	أوراق العمل	مستوفي. دليل التدقيق العام: -اختبار (460) التقديرات المحاسبية. فقرة 3 "يجب على فريق التدقيق القيام بإجراءات" ص 77	على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول ما إذا كانت الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية متوافقة مع متطلبات إطار رفع التقارير المالية المطبق.
المعيار 1540.20	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ122-123)	أوراق العمل	مستوفي. دليل التدقيق العام: - فحص أسباب فروق التدقيق والتقرير عنها وتسويتها .	بالنسبة للتقديرات المحاسبية التي تثير مخاطر هامة، يتعين على المدقق أيضا تقييم مدى ملائمة الإفصاح عن شكوك التقدير في البيانات المالية في سياق إطار رفع التقارير المالية المطبق.

	ص 88. -مسائل أخرى ذات صلة بالتقرير . بند (09) تحديد التوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية . ص92.							
	مستوفي. دليل التدقيق العام: - فحص أسباب فروق التدقيق والتقرير عنها وتسويتها . بند(08) فقرة "التصرفات الغير مشروعه ومتعددة وتؤدي إلى عدم حصة البيانات المالية" ص 88.	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 124أ-125)	الأعمال الميدانية	م ر	ف13.	المعيار 1540.21	يتعين على المدقق مراجعة الأحكام والقرارات الصادرة عن الإدارة أثناء إجراء التقديرات المحاسبية من أجل تحديد ما إذا كانت هناك مؤشرات على وجود تحيز محتمل من طرف الإدارة. ولا تمثل مؤشرات احتمال تحيز الإدارة من تلقاء نفسها أخطاء لأهداف استخلاص استنتاجات حول معقولية التقديرات المحاسبية المنفردة.
بالتطبيق العملي مجرد المراسلة أو الاستفسار بشكل رسمي يعتبر إقرار خطي من الإدارة المسؤولة نظرا لوجود توقيع الشخص	مستوفي جزئي. دليل التدقيق العام: -(460) اختبار التقديرات المحاسبية. فقرة 3 "يجب على فريق التدقيق القيام بإجراءات" ص 77	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 126أ-127)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1540.22	يتعين على المدقق الحصول على إقرارات خطية من الإدارة وإذا كان الأمر مطبقا، المكلفين بالحوكمة حول ما إذا كانوا يظنون أن الافتراضات الهامة المستخدمة في عمل التقديرات المحاسبية معقولة.

المسؤول بالرد .								
	مستوفي. دليل التدقيق العام: -تسوية فروق التدقيق + التقرير عن فروق التقدير . - (530) اعداد مسودة التقارير والخلاف مع الجهة . بند (03) محتويات تقارير التدقيق. ص89+ص90	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ128)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1540.23	يجب على المدقق أن يضمن ضمن مستندات التدقيق: (أ) أساس استنتاجات المدقق حول معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاح عنها الذي ينتج عنه مخاطر هامة، و(ب) مؤشرات تحيز الإدارة المحتمل، في حال وجوده.

<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: - (460) اختبار التقديرات المحاسبية. ص76-ص80</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ12); (مرجع: الفقرة. أ13- أ15)، (مرجع: الفقرة أ16- أ21); (مرجع: الفقرة. أ22- أ23)، (مرجع: الفقرة أ24- أ26); (مرجع: الفقرة أ27- أ28); (مرجع: الفقرة أ29- أ30); (مرجع: الفقرة. أ31- أ36)، (مرجع: الفقرة أ37) (مرجع: الفقرة أ38)</p>	<p>الشروع في التخطيط</p>	<p>م ر</p>	<p>المعيار 1540.8</p>	<p>أثناء إنجاز إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة للحصول على فهم للجهة وبيئتها، ويشمل ذلك أنظمة التدقيق الداخلي للجهة، حسب ما يتطلبه معيار 1315، يتعين على المدقق أن يكتسب فهما لما يلي كي يوفر أساسا لتحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية للتقديرات المحاسبية: (أ) متطلبات إطار رفع التقارير المالية المطبق المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك الإفصاحات ذات العلاقة. (ب) كيفية تحديد الإدارة لهذه المعاملات والأحداث والظروف التي قد ينتج عنها الحاجة للتقديرات المحاسبية كي تعرف أو يفصح عنها في البيانات المالية. وأثناء اكتساب هذا الفهم، يتعين على المدقق أن يستفسر من الإدارة عن التغييرات في الظروف التي قد ينتج عنها تقديرات محاسبية جديدة أو الحاجة لمراجعة ما هو قائم. (ج) كيف تعد الإدارة التقديرات المحاسبية وفهم البيانات التي عليها تستند، ويشمل ذلك: (1) الطريقة المستخدمة في إجراء التقديرات المحاسبية، (2) أنظمة التدقيق المعنية، (3) ما إذا كانت الإدارة قد استعانت بخبير، (4) الافتراضات ذات الصلة بالتقديرات المحاسبية، (5) ما إذا كان هناك أو يتعين وجود تغيير من الفترة السابقة في طرق إجراء التقديرات المحاسبية، وإذا كان ذلك صحيحا، لماذا، و(6) كيف قيمت الإدارة أثر الشك في التقديرات.</p>
--	--------------------------	--	----------------------------------	------------	---------------------------	---

<p>على المدقق مراجعة نتائج التقديرات المحاسبية المشمولة في البيانات المالية للفترة السابقة، أو حيثما كان ممكناً، إعادة تقديرها اللاحق لأهداف الفترة الحالية. وتأخذ طبيعة ونطاق مراجعة المدقق بعين الاعتبار طبيعة التقديرات المحاسبية، وما إذا كانت المعلومات المتحصل عليها من التدقيق وثيقة الصلة بتحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية في التقديرات المحاسبية التي أجريت للفترة الحالية، رغم ذلك، إن الهدف من التدقيق ليس التشكيك في الأحكام التي أصدرت على الفترات السابقة والتي بنيت على المعلومات المتوفرة في ذلك الوقت.</p>	<p>المعيار 1540.9</p>	<p>ف.8، ف.9.</p>	<p>م ر</p>	<p>التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ39-44)</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: -اختبار (460) التقديرات المحاسبية. فقرة (01-03) مقارنة التقديرات المحاسبية التي تمت خلال الفترات السابقة بتاريخ هذه الفترات . ص 76.</p>
<p>كجزء من إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات الصلة التي يقتضي معيار 1315 ومعيار 1240 تأديتها من طرف المدقق أثناء التدقيق، على المدقق أن يؤدي إجراءات التدقيق والأنشطة ذات الصلة المبينة في الفقرات 12-17 للحصول على المعلومات المتعلقة بتحديد مخاطر الخطأ المقترنة بعلاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.</p>	<p>المعيار 1550.11</p>	<p>ف.8، ف.9.</p>	<p>م ر</p>	<p>الشروع في التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ8)</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: -اختبار (470) معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(01-03). -تحديد معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(05). ص80.</p>
<p>يجب أن يضم نقاش فريق التدقيق الذي يتطلبه معيار 1315 ومعيار 1240 اعتبارات محددة لمدى تعرض البيانات المالية للخطأ ذي الأهمية النسبية بسبب الاحتيال أو الخطأ والذي قد</p>	<p>المعيار 1550.12</p>	<p>ف.8، ف.12، ف.13.</p>	<p>م ر</p>	<p>الشروع في التخطيط</p>	<p>مرجع: الفقرة أ9-10)</p>	<p>محضر الاجتماع</p>	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: -اختبار (470) معاملات الأطراف ذات الصلة .</p>

	بند(01،03،04). -تحديد معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(05). ص80.						ينتج عن علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.	
	مستوفي. دليل التدقيق العام: -اختبار (470) معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(03). -تحديد معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(05). ص80.	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ11-14)	التخطيط	م ر	ف8.	المعيار 1550.13	على المدقق الاستفسار من الإدارة عن الأمور التالية: (أ) هوية الأطراف ذات العلاقة بالجهة، بما في ذلك، التغييرات عن الفترة السابقة، (ب) طبيعة العلاقات بين الجهة وهذه الأطراف، و(ج) ما إذا كانت الجهة قد أجرت أية معاملات مع هذه الأطراف ذات العلاقة أثناء الفترة وفي حال حصل ذلك، يستفسر المدقق عن نوع وهدف هذه المعاملات.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: -الحصول على أدلة تدقيق معاملات الأطراف ذات الصلة. ص81.	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ15-20); (مرجع: الفقرة أ21)	الشروع في التخطيط	م ر	ف8.	المعيار 1550.14	على المدقق أن يستفسر الإدارة والأشخاص الآخرين داخل الجهة، وأن يؤدي إجراءات التقييم الملائمة للمخاطر الأخرى، لاكتساب فهم لأنظمة التدقيق، في حال وجودها، التي حددتها الإدارة من أجل: (أ) تحديد واحتساب والإفصاح عن علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة وفقا لإطار رفع التقارير المالية المطبق، (ب) الموافقة على المعاملات والترتيبات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة و(ج) الموافقة على معاملات وترتيبات هامة خارج السياق المعتاد للأعمال.

	أثناء التدقيق، على المدقق أن يظل متيقظاً، عند فحص السجلات أو المستندات، من أجل ترتيبات أو معلومات أخرى قد تشير إلى وجود علاقات مع طرف آخر أو معاملات لم تحدها الإدارة من قبل أو تفصح عنها للمدقق. على وجه التحديد، سوف يفحص المدقق المؤشرات التالية التي تدل على وجود علاقات أو معاملات مع أطراف ذات علاقة، لم تحدها الإدارة أو تفصح عنها من قبل إلى المدقق: (أ) تأكيدات مصرفية وقانونية تم الحصول عليها كجزء من إجراءات المدقق، (ب) محاضر اجتماعات المساهمين والمكلفين بالحوكمة، و(ج) السجلات أو المستندات الأخرى التي يعتبرها المدقق لازمة في ظل ظروف الجهة.	المعيار 1550.15	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ22-23)	أوراق العمل	مستوفي. دليل التدقيق العام: -الحصول على أدلة تدقيق معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(06) ص81.
	إذا حدد المدقق معاملات هامة خارج نطاق سير العمل الطبيعي للجهة أثناء أداء إجراءات التدقيق المنصوص عليها في الفقرة 15 أو خلال إجراءات تدقيق أخرى، عليه أن يستفسر من الإدارة عن: (أ) طبيعة هذه المعاملات، و(ب) ما إذا كانت الأطراف ذات العلاقة مشاركة في الأمر.	المعيار 1550.16	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ24-25); (مرجع: الفقرة أ26)، (مرجع: الفقرة أ27)	تواصل رسمي	مستوفي. دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(04،03). -تحديد معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(05). ص80.
دليل يخاطب فريق التدقيق ككل	على المدقق أن يشاطر المعلومات ذات العلاقة، التي حصل عليها فيما يخص الأطراف ذات العلاقة	المعيار 1550.17	م ر	الأعمال الميدانية	(مرجع: الفقرة أ28)	محضر الاجتماع	مستوفي. دليل التدقيق العام:

وليس كل مدقق على حده حيث تعمم الخطوات على كل عضو بالفريق .	- (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . ص80.						بالجهة، مع الأفراد الآخرين في فريق التدقيق.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(04). ص80.	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1550.18	من خلال استيفاء متطلب معيار 1315 من أجل تحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية، على المدقق تحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية المتعلق بالعلاقات والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتحديد ما إذا كان أي من هذه المخاطر هام. ومن خلال إجراء هذا التحديد، سيعامل المدقق معاملات الأطراف ذات العلاقة الهامة المحددة خارج السياق المعتاد للعمل على أنها تؤدي إلى ظهور مخاطر كبيرة.
	مستوفي. دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(04). ص80.	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 6 وأ29-30)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1550.19	إذا حدد المدقق عوامل مخاطر احتيال تشمل ظروف تتعلق بوجود الطرف ذي العلاقة (له تأثير مهيم) أثناء أداء إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة ذات العلاقة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، سيأخذ المدقق في الاعتبار هذه المعلومات أثناء تحديد وتقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية بسبب الاحتيال وفقاً لمعيار 1240.

	مستوفي. دليل التدقيق العام: -الحصول على أدلة تدقيق تربط معاملات الأطراف ذات الصلة. بند(07). "يجب على فريق التدقيق القيام بإجراءات...." ص81..	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ31-أ34)	الشروع في التخطيط	م ر	ف14.	المعيار 1550.20	كجزء من متطلب معيار 1330 أن المدقق يجيب على المخاطر المقيمة، يقوم المدقق بتصميم وأداء إجراءات تدقيق إضافية للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية المتعلق بعلاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة. سوف تشمل إجراءات التدقيق هذه على تلك المطلوبة من خلال الفقرات 21-24.
لم يتم ذكر الظروف السابقة تؤكد على وجود العلاقة بالدليل.	مستوفي جزئي. دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(04). ص80.	أوراق العمل، تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر	ف14.	المعيار 1550.21	لو حدد المدقق معلومات تشير إلى وجود علاقات مع أطراف ذات علاقة والتي لم تحدها أو تفصح عنها الإدارة من قبل إلى المدقق، سوف يحدد المدقق ما إذا كانت الظروف السابقة تؤكد وجود هذه العلاقات.

<p>لو حدد المدقق معاملات مع أطراف ذات علاقة مهمة لم تحددتها أو تفصح عنها الإدارة من قبل للمدقق، سوف يقوم المدقق: (أ) بإعلام -على الفور - المعلومات المعنية إلى الأعضاء الآخرين في فريق التدقيق، (ب) حينما يحدد إطار ابلاغ التقارير المالية المطبق متطلبات الطرف ذي العلاقة: (1) يطلب من الإدارة تحديد كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المحددة مؤخرا من أجل تقييمها (2) الاستفسار عن سبب وراء فشل أنظمة التدقيق الداخلي من التمكين في تحديد علاقات الاطراف ذات العلاقة والأفصاح عنها، (ج) إجراء إجراءات تدقيق فعالة مناسبة تتعلق بالأطراف ذات العلاقة التي حددت مؤخرا أو معاملات مهمة تخص الأطراف ذات العلاقة (د) إعادة النظر في المخاطر التي تتمثل في احتمالية وجود معاملات بين أطراف ذات علاقة أو طرف هام ذو علاقة لم تحده او تفصح عنه الإدارة مسبقا للمدقق وأداء اجراءات تدقيق اضافية حسبما تقتضى الضرورة (هـ) لو بدا أن عدم الإفصاح من طرف الإدارة متعمدا (يشير إلى مخاطر أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال)، ينبغي على المدقق ان يقيم آثار ذلك على عملية التدقيق.</p>	<p>ف14.</p>	<p>م ر</p>	<p>الأعمال الميدانية</p>	<p>(مرجع: الفقرة 35)، (مرجع: الفقرة 36)، (مرجع: الفقرة 37)</p>	<p>محضر الاجتماع ، أوراق العمل، تواصل رسمي</p>	<p>مستوفي. دليل التدقيق العام: -فحص أسباب فروق التدقيق والتقرير عنها وتسويتها.(الملاحظات والمخالفات). فقرة(10) التقرير عن فروق التدقيق. ص90-91. -فقرة(05) ملاحظات وتوصيات واستنتاجات الرقابة. ص92. -مسائل أخرى ذات صلة بالتقرير. بند(08) البيانات المالية: العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة. -(540) التقرير عن الرقابة الداخلية. فقرة(02). ص88-89..</p>
--	-------------	------------	--------------------------	--	--	--

<p>فيما يتعلق بمعاملات الأطراف ذات العلاقة المهمة التي تم إجراؤها دون اتباع ممارسات العمل العادية ينبغي ان يقوم المدقق: أ- بفحص العقود والائتفاقيات السابقة إن وجدت وتقييم ما إذا كان: (1) المبادئ الأساسية المتعلقة بالمعاملة تشير الى احتمالية إجراؤها من اجل الاشتراك في اعداد التقارير مالية احتيالية أو لإخفاء سوء توزيع الأصول، (2) كانت بنود المعاملات متوافقة مع توضيحات الادارة، (3) تمت محاسبة المعاملات والافصاح عنها بالشكل المناسب وفقا لإطار إبلاغ التقارير المالية المعمول به، (ب) الحصول على أدلة الاثبات حول تصريح إجراء المعاملات والمصادقة عليها بالشكل المناسب.</p>	<p>المعيار 1550.23</p>	<p>ف14. ف15.</p>	<p>م ر</p>	<p>الأعمال الميدانية</p>	<p>(مرجع: الفقرة 38-39); (مرجع: الفقرة 40-41)</p>	<p>أوراق العمل</p>	<p>مستوفي دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(05-01). ص80.</p>
<p>في حال أوردت الإدارة تأكيدا على القوائم المالية يشير الى اجراء معاملات لطرف ذو علاقة بموجب بنود مقارنة لتلك السائدة في معاملة على أساس تجارى فينبغى أن يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية ومناسبة حول ذلك التاكيد.</p>	<p>المعيار 1550.24</p>	<p>ف14. ف16.</p>	<p>م ر</p>	<p>الأعمال الميدانية</p>	<p>(مرجع: الفقرة 42-45)</p>	<p>أوراق العمل</p>	<p>مستوفي دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(03). ص80.</p>

الديوان لاييدي رايه بالبيانات المالية كما هو منصوص عليه بمعايير الانتوساي	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام: - (530) اعداد مسودة التقارير والخلاف مع الجهة. مسائل أخرى ذات صلة بالتقرير. بند(08) البيانات المالية: العمليات المالية مع الأطراف ذات الصلة. بند(05-01). ص92.	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة أ46)، (مرجع: الفقرة أ47)	رفع التقارير	م ر	المعيار 1550.25	أثناء تكوين الرأي بشأن القوائم المالية وفقا لمعيار 1700، سوف يقيم المدقق: (أ) ما إذا كانت علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة المحددة قد أخذت في الاعتبار بشكل ملائم وأفصح عنها وفقا لإطار ابلاغ التقارير المالية المطبق، و(ب) ما إذا كانت آثار علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة: (1) تمنع القوائم المالية من تحقيق مبدأ العرض العادل (بالنسبة لأطر العرض العادل)، أو (2) ينتج عنها أن القوائم المالية تكون مضللة (لأطر الالتزام).
	مستوفي دليل التدقيق العام: - (470) اختبار معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(03). ص80.	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ48-49)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1550.26	حيثما كان إطار ابلاغ التقارير المالية المطبق يحدد متطلبات للأطراف ذات العلاقة، سوف يتعين على المدقق أن يحصل على اقرارات خطية من الإدارة وحيثما كان ملائما، المكلفين بالحكومة: (أ) انهم أفصحوا للمدقق عن هوية الأطراف ذات العلاقة بالجهة وعلاقات كافة الأطراف ذات العلاقة والمعاملات التي يعلمون بها، و(ب) قد أخذوا في الاعتبار وأفصحوا بشكل ملائم عن هذه العلاقات والمعاملات وفقا لمتطلبات الإطار.
	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ50)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1550.27	في حالة مشاركة كافة المكلفين بالحكومة في إدارة الجهة يتعين على المدقق التواصل معهم بالأمر المهمة التي تظهر أثناء التدقيق والمتعلقة بالأطراف ذات العلاقة للجهة.

	مستوفي دليل التدقيق العام: -الحصول على أدلة تدقيق تربط معاملات الأطراف ذات الصلة . بند(07). ص81.	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1550.28	سوف يضم المدقق في وثائق التدقيق أسماء الأطراف المعنية المحددة وطبيعة علاقات الأطراف ذات العلاقة.
	مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند(05). ص84. مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند(05). ص84.	أوراق العمل، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ11)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1560.10	لا يوجد على المدقق إلزام أن يؤدي أي إجراءات تدقيق تتعلق بالقوائم المالية بعد تاريخ تقرير المدقق. رغم ذلك، لو بعد تقرير المدقق ولكن قبل تاريخ إصدار القوائم المالية، علم المدقق بحقيقة لو عرفها المدقق في تاريخ سابق لتقرير، قد تكون أجبرت المدقق على تعديل تقريره، يقوم المدقق: (أ) بمناقشة الأمر مع الإدارة ولو كان ملائماً، المكلفين بالحكومة، (ب) تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تحتاج للتعديل، ولو كان الأمر كذلك، (ج) الاستفسار عن كيف تنوي الإدارة التعامل مع الأمر في القوائم المالية.

	مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند (05). ص 84.	أوراق العمل		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1560.11	لو عدلت الإدارة القوائم المالية، يتعين على المدقق: (أ) تنفيذ إجراءات التدقيق اللازمة في ظل الظروف على التعديلات. (ب) إلا في حالة تطبيق ظروف الفقرة 12: (1) ينبغي ان يمدد إجراءات التدقيق المشار إليها في الفقرات 6 و 7 إلى تاريخ تقرير المدقق الجديد، و (2) توفير تقرير مدقق جديد عن القوائم المالية المعدلة. ينبغي عدم وضع تاريخ لتقرير المدقق الجديد سابق لتاريخ اعتماد القوائم المالية المعدلة.
	غير مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة أ12)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1560.12	حينما لا يحظر القانون أو إطار ابلاغ التقارير المالية على الإدارة تعديل القوائم المالية بالتأثيرات بالأحداث اللاحقة، وعندما لا يمنع المسؤولين من اعتماد القوائم المالية من مصادقتهم بذلك التعديل، يسمح للمدقق بإجراءات التدقيق المتعلقة بالأحداث اللاحقة التي تقتضيها الفقرة 11(ب) (1) بذلك التعديل. وفي هذه الحالات، يقوم المدقق إما: (أ) بتعديل تقريره كي يضم تاريخ اضافيا محصورا بذلك التعديل بحيث يدل على ان اجراءات المدقق المتعلقة بالأحداث اللاحقة محصورة فقط بتعديل القوائم المالية الموضح في الايضاح ذى العلاقة المرفق بالقوائم المالية، أو (ب) بتوفير تقرير مدقق جديد أو معدل يشمل بيان في فقرة التأكيد على مسألة ما أو فقرة المسائل الأخرى التي تشير إلى أن إجراءات المدقق على الأحداث اللاحقة محصورة فقط بالتعديل على القوائم المالية حسب ما وصف في

								الإيضاحات المعنية في القوائم المالية.
--	--	--	--	--	--	--	--	--

	غير مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع. الفقرة: 15-16)(مرجع: الفقرة 13-14)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	8.	المعيار 1560.13	<p>في بعض التشريعات، قد لا يتطلب القانون أو اللوائح من الإدارة أو إطار ابلاغ التقارير المالية أن يصدر قوائم مالية معدلة، وبالتالي، لن يحتاج المدقق أن يوفر تعديلا أو تقرير مدقق جديد. رغم ذلك، لو لم تعدل الإدارة القوائم المالية في ظروف حيث يظن فيها المدقق أنهم بحاجة للتعديل: (أ) لو لم يكن تقرير المدقق قد قدم بعد إلى الجهة، سوف يعدل المدقق الرأي حسب ما ينص عليه معيار 1705 ومن ثم تقديم تقرير معدل، أو (ب) لو كان تقرير المدقق قد قدم بالفعل إلى الجهة، سوف يعلم المدقق الإدارة إلا تصدر القوائم المالية إلى الغير قبل إجراء التعديلات اللازمة. لو كانت القوائم المالية رغم ذلك صادرة لاحقا دون التعديلات اللازمة، ينبغي ان يتخذ المدقق الاجراء المناسب محاولا منع الاعتماد على تقرير المدقق.</p>
	غير مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1560.14	<p>بعد أن تصدر القوائم المالية، لن يلزم المدقق أن يؤدي أي إجراءات تدقيق تتعلق بهذه القوائم المالية. رغم ذلك، لو بعد إصدار القوائم المالية، علم المدقق بحقيقة لو عرفها المدقق في تاريخ سابق لتقريره، قد تكون أجبرته على تعديل تقريره، يقوم المدقق: (أ) بمناقشة الأمر مع الإدارة ولو كان ملائما، المكلفين بالحوكمة، (ب) تحديد ما إذا كانت البيانات المالية تحتاج للتعديل، ولو كان الأمر كذلك، (ج) الاستفسار كيف تنوي الإدارة تسوية الأمر في القوائم المالية.</p>

غير مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة أ17)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	ف8.	المعيار 1560.15	<p>لو عدلت الإدارة القوائم المالية، سوف يقوم المدقق بـ:</p> <p>(أ) تطبيق إجراءات تدقيق لازمة وفقا لظروف التعديل.</p> <p>(ب) مراجعة الخطوات التي اتخذتها الإدارة كي تضمن أن أي شخص يستلم القوائم المالية الصادرة من قبل مع تقرير المدقق يعلم بالموقف.</p> <p>(ج) إن لم تكن الظروف المبينة في الفقرة 12 منطبقة: (1) ينبغي أن يمدد المدقق فترة تنفيذ إجراءات التدقيق المشار إليها في الفقرتان 6،7 حتى تاريخ تقريره الجديد ووضع تاريخ للتقرير الجديد غير سابق لتاريخ المصادقة على البيانات المالية المعدلة، و(2) توفير تقرير تدقيق جديد على القوائم المالية المعدلة. (د) حينما تنطبق الظروف المبينة في الفقرة 12، تعديل تقرير المدقق، أو توفير تقرير مدقق جديد حسب ما تتطلبه الفقرة 12.</p>
غير مستوفي	أوراق العمل، تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1560.16	<p>سوف يضم المدقق في تقريره الجديد أو المعدلة فقرة تأكيد على الأمور أو فقرة المسائل الأخرى تشير إلى وجود إيضاح مرفق على القوائم المالية يناقش بشكل أكثر توسعا السبب وراء تعديل القوائم المالية الصادرة سابقا والتقرير السابق الذي أصدره المدقق.</p>

	غير مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ18)	رفع التقارير	م ر	ف8.	المعيار 1560.17	لو لم تتخذ الإدارة الخطوات اللازمة لضمان اعلام أي شخص يستلم القوائم المالية الصادرة سابقا بالحالة القائمة وعدم تعديل البيانات المالية في الظروف التي يعتقد المدقق بأنها تحتاج الى تعديل فينبغي أن يشعر المدقق الادارة والمكلفين بالحوكمة، بأنه سيحاول منع الاعتماد المستقبلي على تقرير المدقق وفي حال عدم إتخاذ الإدارة أو المكلفين بالحوكمة لهذه الخطوات اللازمة رغم ذلك الإشعار فينبغي أن يتخذ المدقق الإجراءات المناسب لمحاولة منع الاعتماد على تقرير المدقق.
لا يوجد ماينص على ان لايتوقع من المدقق أدلة إجراءات تدقيق اضافيه بالدليل .	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند(05). ص84.	أوراق العمل، تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة أ6)	رفع التقارير	م ر		المعيار 1560.6	سوف يؤدي المدقق إجراءات التدقيق التي صممت للحصول على أدلة إثبات كافية مناسبة بأن كافة الأحداث التي تحدث بين تاريخ إصدار القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير المدقق التي تتطلب تعديل على، أو إفصاح، القوائم المالية قد تم تحديدها. رغم ذلك، لا يتوقع من المدقق أداء إجراءات تدقيق إضافية فيما يتعلق بالمسائل التي وفرت إجراءات التدقيق المطبقة مسبقا إستنتاجات مرضية حولها.

<p>يجب أن يؤدي المدقق الإجراءات التي تنص عليها الفقرة 6 كي تغطي الفترة الممتدة من تاريخ إصدار القوائم المالية إلى تاريخ إصدار تقرير المدقق، أو في أقرب وقت ممكن. سوف يأخذ المدقق في الاعتبار تقييم مخاطر المدقق من أجل تحديد طبيعة ونطاق إجراءات التدقيق هذه، والتي سوف تشمل ما يلي: (أ) الحصول على فهم حول أي إجراءات وضعتها الإدارة لضمان تحديد الأحداث اللاحقة. (ب) الاستفسار من الإدارة وحيثما كان الأمر ملائماً، المكلفين بالحوكمة حول ما إذا كانت هناك أحداث لاحقة قد حدثت والتي قد تؤثر على القوائم المالية. (ج) قراءة محاضر الاجتماعات، إن وجدت، المنعقدة بين ملاك الجهة والإدارة والمكلفين بالحوكمة، والتي عقدت بعد تاريخ القوائم المالية والاستفسار حول الأمور التي تم مناقشتها في أي اجتماع مشابه والتي ليس لها محاضر خاصة بها حتى الآن. (د) قراءة آخر قوائم المالية مرحلية لاحقة، إن وجدت.</p>	<p>المعيار 1560.7</p>	<p>ف6، ف7.</p>	<p>م ر</p>	<p>رفع التقارير</p>	<p>(مرجع: الفقرة أ7-8)(مرجع: الفقرة أ9)(مرجع: الفقرة أ10)</p>	<p>أوراق العمل، تقرير التدقيق</p>	<p>مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند(05). ص84.</p>
<p>في حالة حدد المدقق أحداثاً تتطلب تعديل القوائم المالية أو الإفصاح عنها في القوائم المالية نتيجة للإجراءات المؤداة بموجب الفقرتين 6،7 فينبغي أن يحدد المدقق مدى انعكاس كل حدث بالشكل المناسب في هذه القوائم المالية وفقاً لإطار إبلاغ التقارير المالية المعمول به.</p>	<p>المعيار 1560.8</p>	<p>م ر</p>	<p>رفع التقارير</p>	<p>أوراق العمل، تقرير التدقيق</p>	<p>مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند(05). ص84.</p>		

	مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند (05). فقرة " الحصول على خطاب تمثيل مؤرخ "... ص 84.	تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1560.9	سوف يطلب المدقق من الإدارة ولو كان الأمر منطبقاً، المكلفين بالحوكمة توفير بيانات كتابية وفقاً لمعيار 1580. أن كافة الأحداث التي حدثت لاحقة لتاريخ البيانات المالية والتي يتطلب بشأنها إطار رفع التقارير المالية تعديل أو الإفصاح قد عدلت أو تم الإفصاح عنها.
حيث انها جهة حكومية لاتقع تحت هذا النطاق.	لا ينطبق	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ2-5)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1570.10 ف5- ف9.	أثناء إجراء إجراءات تقييم المخاطر حسب ما هو مطلوب في معيار 1315، سوف يأخذ المدقق في الاعتبار ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة الجهة على مواصلة عملها. من خلال ذلك، سوف يحدد المدقق ما إذا كانت الإدارة قد أجرت بالفعل تقييماً مبدئياً لقدرة الجهة على مواصلة العمل، و: (أ) لو كان هذا التقييم قد أُجري، سوف يناقش المدقق التقييم مع الإدارة ويحدد ما إذا كانت الإدارة قد حددت أحداثاً أو ظروف والتي، وحدها أو متزامنة، قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الجهة على مواصلة عملها ولو كان ذلك صحيحاً، خطط الإدارة للمهمة الرقابية معها: أو (ب) لو كان هذا التقييم لم يجرى بعد، سوف يناقش المدقق التقييم مع الإدارة أساس الاستخدام المقصود لافتراض مواصلة العمل، والاستفسار من الإدارة عن ما إذا كانت أحداث أو شروط قائمة

								والتي، بمفردها أو متزامنة، قد تثير شكوكا كبيرة على قدرة الجهة على مواصلة عملها.
	لا ينطبق	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة أ6)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1570.11	سوف يظل المدقق متيقظا خلال التدقيق لأدلة تدقيق لأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة الجهة على مواصلة عملها.	
	لا ينطبق	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1570.12	سوف يدقق المدقق تقييم الإدارة لقدرة الجهة على مواصلة عملها.	

	لا ينطبق	مستند التخطيط ، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ10-12)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1570.13	من خلال تقييم الإدارة لقدرة الجهة على مواصلة عملها، سوف يغطي المدقق نفس الفترة التي استخدمتها الإدارة كي تجري تقييمها حسب ما هو مطلوب وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق أو بموجب القانون أو اللوائح لو حددت فترة أطول. لو يغطي تقييم الإدارة لقدرة الجهة على مواصلة عملها أقل من اثنتا عشرة شهراً من تاريخ البيانات المالية حسب ما هو محدد في معيار 1560 سوف يطلب المدقق من الإدارة أن تمد فترة تقييمها إلى ما لا يقل عن اثنتا عشرة شهراً من ذلك التاريخ.
	لا ينطبق	مستند التخطيط ، أوراق العمل		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1570.14	سوف يأخذ المدقق في الاعتبار ما إذا كان تقييم الإدارة يشمل كافة المعلومات المعنية والتي يدركها المدقق نتيجة للتدقيق.
	لا ينطبق	مستند التخطيط ، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ13-14)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1570.15	سوف يستفسر المدقق من الإدارة عن علمها بالأحداث أو الظروف التي تقع خارج نطاق تقييم الإدارة والتي قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة الجهة على مواصلة عملها.

	لا ينطبق	تواصل رسمي، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 15أ) (مرجع: الفقرة 16): (مرجع: الفقرة 17أ-18)	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	ف.11، ف.12.	المعيار 1570.16	<p>لو كانت الأحداث أو الظروف قد حددت والتي قد تثير شكاً كبيراً حول القدرة على موصلة العمل بالجهة، يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة كي يحدد ما إذا كان يوجد شك ذي أهمية نسبية من خلال إجراءات التدقيق الإضافية، ويشمل ذلك التفكير في عوامل تخفيف الأثر.</p> <p>سوف تشمل هذه الإجراءات: (أ) حيثما لم تكن الإدارة قد قامت بتقييم قدرة الجهة على مواصلة العمل، طالبا الإدارة أن تجري تقييمها. (ب) تقييم خطط الإدارة للقرارات المستقبلية المتعلقة بتقييم مواصلة عملها، سواء كان ناتج هذه الخطط يحتمل أن يحسن الموقف وما إذا كانت خطط الإدارة مجدية وفقاً للظروف. (ج) حيثما قامت الجهة بإعداد تنبؤ بالتدفقات النقدية وكان تحليل التنبؤ عاملاً كبيراً في النظر إلى الناتج المستقبلي للأحداث أو الظروف في تقييم خطط الإدارة للقرارات المستقبلية (1) تقييم مدى جدارة البيانات الضمنية التي جمعت لإعداد التنبؤ، وتحديد ما إذا كان هناك مساندة ملائمة للافتراضات المضمنة في التنبؤ. (د) الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت أية حقائق إضافية أو معلومات قد أتاحت منذ تاريخ قيام الإدارة بالتقييم. (هـ) طلب بيانات كتابية من الإدارة وحيثما كان الأمر ملائماً، المكلفين بالحوكمة، فيما يتعلق بخططهم للقرارات المستقبلية وكذلك جدوى هذه الخطط.</p>
--	----------	-------------------------	---	-----------------------------	-----	-------------	-----------------	---

	لا ينطبق	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ19)	رفع التقارير	م ر	المعيار 1570.17	استنادا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، سوف يخلص المدقق إلى ما إذا كان، في رأيه، يظل شكاً كبيراً قائماً يتعلق بالأحداث أو الظروف التي، منفردة أو متزامنة، قد تثير شكاً كبيراً حيال قدرة الجهة على العمل بفرض استمرارية العمل. سوف يوجد شك ذي أهمية نسبية حينما يؤثر كبر الأثر المحتمل واحتمال الحدوث إلى الحد الذي، في رأي المدقق، يجعل الإفصاح الملائم عن طبيعة وأثر الشك لازم من أجل: (أ) العرض العادل للبيانات المالية، أو (ب) في حالة إطار التزام، أن لا تكون البيانات المالية مضللة.
	لا ينطبق	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ20)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1570.18	لو خُصص المدقق إلى أن استخدام افتراض استمرار الجهة ملائم في ظل الظروف إلا أنه يوجد شك ذي أهمية نسبية، سوف يحدد المدقق ما إذا كانت البيانات المالية: (أ) تصف بشكل ملائم الأحداث أو الظروف الرئيسية التي قد تثير شكاً كبيراً على قدرة الجهة على الاستمرار وخطط الإدارة حيال هذه الأحداث أو الظروف، و(ب) الإفصاح بوضوح أنه يوجد شك ذي أهمية نسبية يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكاً كبيراً على قدرة الجهة على الاستمرار وبناءً على ذلك، أنها قد لا تتمكن من تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها في السياق الطبيعي للعمل.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 21-22) أ	رفع التقارير	م ر	ف13. ف14. ف15.	المعيار 1570.19	لو أجري إفصاح ملائم في البيانات المالية، سوف يعبر المدقق عن رأي غير معدل وسيضم فقرة تأكيد على الأمور في تقرير المدقق من أجل: (أ) تبين وجود شك كبير يتعلق بحالة أو ظروف قد ينشأ عنها شك كبير في قدرة الجهة على مواصلة العمل بفرض استثمارية العمل، ولفت الانتباه إلى إيضاح في البيانات المالية يفصح عن الأمور المبينة في الفقرة 18.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 23-24) أ	رفع التقارير	م ر	ف13. ف14. ف15. ف16.	المعيار 1570.20	لو لم يتم إجراء إفصاح ملائم في البيانات المالية، سوف يعبر المدقق عن رأي متحفظ أو رأي عكسي، حسب الحال، سوف يذكر المدقق في تقريره أنه يوجد شك كبير حول قدرة الجهة على مواصلة العمل.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 25-26) أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1570.21	لو كانت البيانات المالية قد أعدت على أساس استمرار العمل ولكن، في رأي المدقق، كان استخدام الإدارة لافتراض استمرار العمل في البيانات المالية غير ملائم، سوف يعبر المدقق عن رأي عكسي.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة 27) أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1570.22	لو لم تكن الإدارة راغبة في إجراء أو تقديم تقييمها حينما يطلب منها ذلك المدقق، سوف يأخذ المدقق في الاعتبار آثار ذلك على تقريره.

	لا ينطبق	تواصل رسمي		رفع التقارير	م ر	المعيار 1570.23	إن لم يكن كل المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، يتعين على المدقق التواصل مع المكلفين بالحوكمة حول الأحداث أو الظروف المحددة التي قد تؤثر الشك في قدرة الجهة على مواصلة العمل. سوف يشمل هذا التواصل ما يلي: (أ) ما إذا كانت الأحداث أو الظروف تشكل شكاً ذو أهمية نسبية، (ب) ما إذا كان استخدام افتراض مواصلة العمل ملائماً في إعداد وعرض البيانات المالية، و(ج) كفاية الإفصاحات المتعلقة في البيانات المالية.
	لا ينطبق	أوراق العمل		رفع التقارير	م ر	المعيار 1570.24	لو كان هناك تأخير كبير في اعتماد البيانات المالية من طرف الإدارة أو المكلفين بالحوكمة بعد تاريخ البيانات المالية، سوف يستفسر المدقق عن سبب هذا التأخير، لو ظن المدقق أن التأخير قد يكون مرتبط بأحداث أو ظروف تتعلق بتقييم استمرار العمل، سوف يؤدي المدقق إجراءات تدقيق إضافية لازمة، حسب ما هو مبين الفقرة 16، بالإضافة إلى أن يأخذ في الاعتبار الأثر على استنتاج المدقق المتعلقة بوجود شك ذي أهمية نسبية، حسب ما هو موصوف في الفقرة 17.
	مستوفي دليل التدقيق العام: - (480) اختبار العمليات الخاصة بالأحداث اللاحقة. بند(05).	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 7-9، 14، 22أ)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.10	سوف يطلب المدقق من الإدارة أن توفر له بيانا كتابيا أنها قد استوفت مسؤوليتها عن إعداد البيانات المالية وفقا لإطار رفع التقارير المالية المطبق، ويشمل ذلك حيثما كان الأمر ذو علاقة عرضها بشكل عادل، كما هو مبين في شروط مهمة التدقيق.

	- (490) فحص العمليات الخاصة بالحسابات الختامية . ص84.							
	مستوفي جزئي لا يوجد نص مباشر ولكن بالتطبيق العملي بكل خطوة من طلب البيانات المالية يتم طلبها بشكل رسمي من الجهات ويعتبر بمثابة إقرار كتابي .	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 7-9، 14، 22)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1580.11	سوف يطلب المدقق من الإدارة أن توفر بيانا كتابيا: (أ) أنها قدمت للمدقق كافة المعلومات ذات العلاقة وإمكانية الوصول حسب ما هو متفق عليها في شروط مهمة التدقيق، و(ب) تم تسجيل كافة المهمات الرقابية وأنها مبنية في البيانات المالية.
	مستوفي جزئي	تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1580.12	سوف توصف مسؤوليات الإدارة في البيانات الكتابية التي تتطلبها الفقرات 10 و11 بالطريقة التي توصف بها المسؤوليات في شروط مهمة التدقيق.
	مستوفي -قانون إنشاء الديوان. -دليل التدقيق العام: مرحلة التقرير . بند(09). ص94.	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 10-13، 14، 22)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1580.13	تتطلب المعايير الأخرى من المدقق أن يطلب بيانات مكتوبة. لو بالإضافة إلى البيانات المطلوبة، حدد المدقق أنه من اللازم الحصول على بيان كتابي واحد أو أكثر من أجل مساندة أدلة التدقيق الأخرى المتعلقة بالبيانات المالية، سوف يطلب المدقق هذه البيانات الكتابية الأخرى.
		تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 15-18)	الأعمال الميدانية	م ر	ف.8.	المعيار 1580.14	سوف يكون تاريخ البيان الكتابي في أقرب وقت ممكن، وليس بعد، تاريخ تقرير المدقق على البيانات المالية. يجب أن تكون البيانات الكتابية لكافة البيانات

							المالية والفترة(ات) المشار إليها في تقرير المدقق.
		تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 19-أ21)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.15	يجب أن تكون البيانات الكتابية في صيغة خطاب بيان موجه إلى المدقق. لو تتطلب القوانين أو اللوائح من الإدارة أن تصدر بيانات كتابية عامة حول مسؤوليتها، وحدد المدقق أن مثل هذه البيانات توفر بعض أو كافة البيانات المنصوص عليها في الفقرة 10 أو 11، يجب أن تضم الأمور ذات العلاقة المغطاة بموجب هذه البيانات في خطاب البيان.
	مستوفي --دليل أخلاقيات المهنة - مرحلة التقرير . بند(08). اعادة النظر في مخاطر الاحتيال. ص94.	أوراق العمل	(مرجع: الفقرة 24-أ25)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.16	لو ساور المدقق مخاوف حول كفاءة أو نزاهة أو القيم الأخلاقية أو الحصافة الخاصة بالإدارة، أو حول التزامها أو فرضها لهذه الأمور، سيحدد المدقق الأثر الذي قد يكون لهذه المخاوف على جدارة البيانات (شفهية أو كتابية) وكذلك أدلة التدقيق بوجه عام.
	مستوفي -(340) اختبارات الرقابة . -الاستفسار بند(07). ص34.	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة 23أ)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.17	على وجه التحديد، لو كانت البيانات الكتابية غير مستقاة مع أدلة تدقيق أخرى، سوف يؤدي المدقق إجراءات التدقيق كي يحاول حل الأمر. لو ظل الأمر لم يحل، يتعين على المدقق أن يعيد النظر في تقييم كفاءة أو نزاهة أو القيم الأخلاقية أو حصافة الإدارة، أو التزامها أو فرضها لها، ويتعين عليه تحديد الأثر الذي قد يكون

							لهذا الأمر على جدارة البيانات (شفوية أو كتابية) وأدلة التدقيق بوجه عام.
	مستوفي - مرحلة التقرير . بند(07-06) ص91	تقرير التدقيق، أوراق العمل		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.18	لو خلص المدقق إلى أن البيانات الكتابية ليست جديرة بالثقة، سوف يتخذ المدقق قرارات ملائمة، تشمل تحديد الأثر المحتمل على الرأي في تقريره وفقا لمعيار 1705.
	- (540) التقرير عن الرقابة الداخلية . بند (02). ص92.						
	مستوفي جزئي. - مرحلة التقرير . بند(06) اثر الاختلاف مع الإدارة بشأن رأي التدقيق . ص91	تقرير التدقيق، أوراق العمل		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.19	لم لو توفر الإدارة واحد أو أكثر من البيانات الكتابية المطلوبة، سوف يقوم المدقق: (أ) بمناقشة الأمر مع الإدارة، (ب) إعادة تقييم نزاهة الإدارة وتقييم الأثر الذي قد يكون لذلك الأمر على جدارة البيانات (شفوية أو كتابية) وأدلة التدقيق بوجه عام، (ج) اتخاذ قرارات ملائمة، ويشمل ذلك تحديد الأثر المحتمل على الرأي في تقرير المدقق وفقا لمعيار 1705.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	(مرجع: الفقرة أ26-27)	رفع التقارير	م ر	المعيار 1580.20	سوف يتضمن تقرير المدقق عدم امكانية ايداء رأي حول البيانات المالية وفقا لمعيار 1705 لو: (أ) خلص المدقق إلى وجود شك كافي حول نزاهة الإدارة بشكل يجعل من البيانات الكتابية المطلوبة وفقا لل فقرات 10 و11 ليست جديرة بالثقة، أو (ب) لا توفر الإدارة البيانات الكتابية المطلوبة وفقا لل فقرات 10 و11.
	مستوفي - مرحلة الاختبار (الفحص). المراحل الملازمة بالنسبة لتقديرات المحاسبية.	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ6-6)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1580.9 ف.6.	سوف يطلب المدقق بيانات كتابية من الإدارة التي لها المسؤوليات الملائمة عن البيانات المالية والمعرفة بالموضوع المعني.
	مستوفي - مرحلة الاختبار (الفحص). بالنسبة لتقديرات المحاسبية. بند(03.08) ص77.	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.43	لو خلص فريق تدقيق المجموعة إلى أن العمل الخاص بمدقق العنصر غير كافي، سوف يحدد فريق تدقيق المجموعة ما هي الإجراءات الإضافية التي يجب أن تتم، وما إذا كان يجب أن تتم من خلال مدقق مكون أو من قبل فريق تدقيق المجموعة.
	مستوفي - مرحلة الاختبار (الفحص). بالنسبة (18) بالإجراءات التحليلية الأساسية. ص74						

	لا ينطبق	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 8-9أ)	التخطيط	م ر	3.ف 4.ف	المعيار 1600.11	ستتولى المسؤول في المهمة مسؤولية توجيه والإشراف وإنجاز مهمة التدقيق وفقا للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية وما إذا كان تقرير المدقق المصدر ملائما وفقا للظروف. نتيجة لذلك، سوف لا يشير تقرير المدقق على البيانات المالية للمجموعة إلى مدقق مكون، إلا لو تطلب ذلك القانون أو اللوائح أن تشمل هذه الإشارة. لو تطلب هذه الإشارة القانون أو اللوائح، سوف يشير تقرير المدقق إلى أن هذه الإشارة لا تقلل من مسؤوليته عن رأي التدقيق على المجموعة.
	مستوفي - مرحلة الاختبار (الفحص) . تقييم النتائج اختبار التفاصيل بند(14-12). الحصول على موافقة المسؤول عن مهمه التدقيق بان الدليل مقنع بصور كبيرة . ص73-74.	مستند التخطيط ، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 10-12أ)	التخطيط	م ر	7.ف 9.ف	المعيار 1600.12	من خلال تطبيق معيار 1220، سوف يحدد المسؤول في المهمة للمجموعة ما إذا كانت ادلة تدقيق كافية وملائمة يمكن توقعها بشكل مقبول فيما يتعلق بعملية التجميع والمعلومات المالية للمكونات التي يستند عليها رأي التدقيق على المجموعة. لهذا الهدف، سوف يكتسب فريق مهمة المجموعة فهما للمجموعة ومكوناتها وبياناتها التي تكون كافية لتحديد المكونات التي قد تكون مكونات كبيرة. حيثما يقوم مدقق العنصر بالعمل على المعلومات المالية لهذه المكونات، سوف يقيم المسؤول في المهمة مع المجموعة ما إذا كان فريق تدقيق المجموعة سوف يكون قادرا على المشاركة في عمل مدققي العنصر إلى المدى اللازم للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.

لا يوجد نص صريح بالدليل .	مستوفي جزئي بالتطبيق العملي : قانون الديوان يلزم الجهات المشمولة برقابته على تزويده بجميع المعلومات المطلوبة بدون قيود ، وفي حال عدم التعاون سيصدر تقرير يحتوي على ملاحظات بعدم تعاون الجهة . (حيث أن الانسحاب من المهمة الرقابية حدثت مره واحدة وكان ذلك بقرار من الإدارة العليا متمثلة برئيس الديوان.)	مستند التخطيط ، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 13-19أ)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف7. ف8.	المعيار 1600.13	لو خلاص المسؤول في المهمة مع المجموعة أن: (أ) لن يمكن لفريق تدقيق المجموعة أن يحصل على أدلة تقييم كافية وملائمة بسبب قيود مفروضة من إدارة المجموعة، و(ب) الآثار المحتملة لعدم القدرة سوف ينتج عنه عدم امكانية إبداء الرأي على البيانات المالية، سيقوم المسؤول في المهمة مع المجموعة إما أن: • في حالة مهمة جديد، ألا يقبل المهمة الرقابية، أو في حالة مهمة مستمر، الانسحاب من المهمة الرقابية، حينما يكون الانسحاب ممكنا وفقا للقوانين واللوائح المطبقة، أو • حينما يمنع القانون واللوائح المدقق من رفض مهمة أو حينما يكون الانسحاب من المهمة الرقابية غير ممكن، أن يجرى التدقيق على البيانات المالية للمجموعة إلى الحد الممكن، وعدم امكانية إبداء الرأي على البيانات المالية للمجموعة.
لا يوجد نص يتضمن موافقة مسؤول المهمة الرقابية .	مستوفي جزئي في التطبيق العملي: تكليف فريق التدقيق بالرقابة على الجهة تعتبر موافقة ضمنية لشروط المهمة الرقابية .	مستند التخطيط ، تواصل رسمي	5 (مرجع: الفقرة 20-21أ)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف7.	المعيار 1600.14	سوف يوافق مسؤول مجموعة المهمة الرقابية على شروط المهمة الرقابية لتدقيق المجموعة وفقا لمعيار 1210.
	مستوفي دليل التدقيق العام. - مرحلة التخطيط. (260) خطة التدقيق. بند(05)	مستند التخطيط		التخطيط	م ر		المعيار 1600.15	سوف يحدد فريق تدقيق المجموعة استراتيجية تدقيق مجموعة إجمالية وسوف يضع خطة تدقيق مجموعة وفقا لمعيار 1300.

	ص25.							
	مستوفي دليل التدقيق العام. - مرحلة التخطيط. (260) خطة التدقيق. بند(05) ص25.	مراجعة الملف	(مرجع: الفقرة أ22)	التخطيط	م ر		المعيار 1600.16	سوف يراجع فريق تدقيق المجموعة استراتيجية تدقيق المجموعة الإجمالية وكذلك خطة تدقيق المجموعة.
	مستوفي دليل التدقيق العام. - مرحلة التخطيط. (250) العوامل ذات العلاقة بتنفيذ مهمة التدقيق . بند(05). ص20-21.	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ23-29)	التخطيط	م ر	ف10.	المعيار 1600.17	يتعين على المدقق أن يحدد ويقيم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية من خلال اكتساب فهم للجهة وبيئتها. سوف يقوم فريق تدقيق المجموعة: (أ) بتحسين فهمه للمجموعة ومكوناتها وبيئاتها ويشمل ذلك الضوابط على كامل المجموعة والتي تم الحصول عليها أثناء مرحلة القبول أو المواصلة، و(ب) اكتساب فهم لعملية التجميع، ويشمل ذلك التعليمات الصادرة من إدارة المجموعة لمكوناتها.
	مستوفي دليل التدقيق العام. - مرحلة التخطيط. تقدير مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال. ص21.	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ30-31)	التخطيط	م ر	ف10.	المعيار 1600.18	سوف يكتسب فريق تدقيق المجموعة فهما كافياً من أجل: (أ) تأكيد أو مراجعة التحديد المبدئي لمكونات قد تكون كبيرة، و(ب) تقييم مخاطر الخطأ ذي الأهمية النسبية للبيانات المالية للمجموعة، سواء كان ذلك سببه الاحتيال أو الخطأ.

<p>لو كان فريق تدقيق المجموعة يخطط لطلب مدقق مكون كي يؤدي عمل على المعلومات المالية لمكون، سوف يكتسب فريق تدقيق المجموعة فهما لما يلي: (أ) ما إذا كان مدقق العنصر يستوعب وسوف يلتزم بالمتطلبات الأخلاقية التي تكون وثيقة الصلة بتدقيق المجموعة وبالتحديد، مستقل. (ب) الكفايات المهنية لمدقق المكون. (ج) ما إذا كان فريق تدقيق المجموعة سوف يتمكن من المشاركة في العمل على مدقق العنصر إلى المدى اللازم للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة. (د) ما إذا كان مدقق العنصر يعمل في بيئة تنظيمية والتي تشرف بشكل فعال على المدققين.</p>	<p>المعيار 1600.19</p>	<p>ف11. ف12. ف13.</p>	<p>م ر</p>	<p>التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة 32-35) (مرجع: الفقرة 37) مرجع: الفقرة 38). (مرجع: الفقرة 36)</p>	<p>مستند التخطيط ، تواصل رسمي</p>	<p>مستوفي دليل التدقيق العام: -النظرة العامة للتدليل: متطلبات التدقيق . بند (1-3). -الاستعانة بخدمات الدعم الفني بند(1-4) - (170) المعرفة والمهارات والخبرة. - (175) متطلبات التعليم المهني المستمر . بالتطبيق العملي: ليتم الاستعانة بمدقق اضافي بالفريق الا بالظروف التي تحتم زيادة أعضاء الفريق أو عند عمل تدوير لبعض المدققين وبشكل عام فان جميع المدققين ممن يخضعون للتدريب ولديهم المعرفة الكافية بالمتطلبات الاخلاقية .</p>
--	----------------------------	-------------------------------	------------	----------------	---	-----------------------------------	--

	غير مستوفي	مستند التخطيط ، تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 39-41)	ما قبل المهمة الرقابية	م ر	ف14.	المعيار 1600.20	لو لم يستوف مدقق مكون متطلبات الاستقلالية التي تكون ذات صلة بالتدقيق على المجموعة، أو فريق تدقيق المجموعة لديه مخاوف خطيرة تتعلق بالأمور المدرجة في الفقرة 19(أ)- (ج)، سوف يقوم فريق تدقيق المجموعة بالحصول على أدلة تدقيق ملائمة كافية تتعلق بالمعلومات المالية للعنصر دون طلب أن يقوم مدقق العنصر بالعمل على المعلومات المالية لهذا المكون.
	مستوفي	مستند التخطيط دليل التدقيق العام. (260) خطة التدقيق . بند(04) برنامج التدقيق . ص 22-24.	(مرجع: الفقرة 42)(مرجع: الفقرة 43-44) (مرجع: الفقرة 45)	التخطيط	م ر	ف15. ف16.	المعيار 1600.21	سوف يحدد فريق تدقيق المجموعة ما يلي: (أ) الأهمية النسبية للبيانات المالية للمجموعة ككل أثناء تحديد استراتيجيات التدقيق على المجموعة الكلية. (ب) لو في الظروف المحددة للمجموعة، كان هناك فئات محددة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات في البيانات المالية للمجموعة والتي يكون خطأ مبالغ أقل من الأهمية النسبية في البيانات المالية للمجموعة ككل قد يتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين التي تتخذ على أساس البيانات المالية للمجموعة، ومستوى الأهمية النسبية الواجب تطبيقه على تلك الفئات المحددة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات. (ج) الأهمية النسبية لتلك المكونات حيث سيؤدي مدققي المكونات تدقيق أو مراجعة لأهداف التدقيق على المجموعة. من أجل التقليل إلى مستوى مخفض بشكل ملائم احتمال أن الأخطاء

								غير المصححة أو غير المكتشفة المجمعة في البيانات المالية للمجموعة تخطي الأهمية النسبية للبيانات المالية للمجموعة ككل، وستكون الأهمية النسبية للعنصر أقل من الأهمية النسبية للبيانات المالية للمجموعة ككل (د) العتبة التي لو تم تخطي الأخطاء لا تعتبر طفيفة بشكل واضح مقارنة بالبيانات المالية للمجموعة.
	مستوفي دليل التدقيق العام. (260) خطة التدقيق . بند(04) برنامج التدقيق . ص 22-24.	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة أ46)	التخطيط	م ر	ف15.	المعيار 1600.22	عندما يقوم مدققو العناصر بإجراء عملية تدقيق لأهداف تدقيق المجموعة، يقوم فريق العملية للمجموعة بتقييم ملاءمة الأهمية النسبية للأداء المحددة عند مستوى العناصر.

	مستوفي.	مستند التخطيط		التخطيط	م ر	ف15.	المعيار 1600.23	عندما يخضع عنصر معين للتدقيق بموجب التشريعات أو اللوائح أو لسبب آخر، وقرر فريق عملية تدقيق المجموعة استخدام عملية التدقيق تلك لتوفير أدلة تدقيق لعملية تدقيق المجموعة، ينبغي ان يحدد فريق عملية تدقيق المجموعة: (أ) الأهمية النسبية المحددة للقوائم المالية بمجمليها، و(ب) الأهمية النسبية للأداء عند مستوى متطلب المعيار.
	مستوفي دليل التدقيق العام.	مستند التخطيط		التخطيط	م ر	ف17.	المعيار 1600.24	يتعين على المدقق تصميم وتنفيذ اجراءات استجابته مناسبة لمعالجة مخاطر الاخطاء الجوهرية المقيمة في القوائم المالية. وينبغي ان يحدد فريق عملية تدقيق المجموعة نوع العمل الذي سيتم ادائه من قبل فريق عملية تدقيق المجموعة، أو مدققي العناصر بالنيابة عنه، فيما يخص المعلومات المالية المتعلقة بالعناصر (راجع الفقرات 26-29). كما ينبغي ان يحدد فريق عملية تدقيق المجموعة طبيعة وتوقيت ونطاق مشاركتها في عمل مدققي العناصر (راجع الفقرات 30-31).
	مستوفي نظرة عامة الى مرحلة التدقيق . (210) تفهم الجهة المشمولة بالتدقيق . ص 11.	مستند التخطيط		التخطيط	م ر		المعيار 1600.25	في حال كانت طبيعة وتوقيت ونطاق العمل الذي سيتم ادائه فيما يخص عملية التوحيد أو المعلومات المالية المتعلقة بالعناصر مستندين إلى توقع بأن انظمة التدقيق على مستوى المجموعة تعمل بفعالية، أو عندما لا يمكن ان توفر الإجراءات الجوهرية لوحدها أدلة تدقيق كافية وملائمة على مستوى التأكيد، فينبغي ان يختبر أو يطلب فريق عملية تدقيق المجموعة مدقق عناصر من اجل اختبار

								الفعالية التشغيلية لانظمة التدقيق هذه.
	مستوفي دليل التدقيق العام. مرحلة التخطيط. تحديد البيانات المالية ذات الأهمية . بند (07-08-09). ص 13	مستند التخطيط	مرجع: الفقرة 47أ	التخطيط	م ر	المعيار 1600.26	فيما يتعلق بعنصر يعتبر هاماً بسبب أهمية المالية المنفردة بالنسبة للمجموعة، ينبغي ان يجري فريق عملية تدقيق المجموعة، او مدقق عناصر بالنيابة عنه، عملية تدقيق للمعلومات المالية المتعلقة بالعنصر باستخدام الأهمية النسبية.	

<p>مستوفي دليل التدقيق العام.</p> <p>مرحلة التدقيق: العلاقة بين مخاطر الأخطاء الجوهرية وإجراءات التدقيق المخطط القيام بها.</p> <p>بند (03-04).</p> <p>تحديد أهداف التدقيق الحرجة واقتراح المدخل الملائم للتدقيق.</p> <p>بند (07).</p> <p>ص 16.</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة 48) (مرجع: الفقرة 49)</p>	<p>التخطيط</p>	<p>م ر</p>	<p>المعيار 1600.27</p>	<p>فيما يتعلق بعنصر يعتبر هاماً لأنه من المحتمل ان ينطوي على مخاطر هامة للأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة بسبب طبيعته الخاصة او الظروف القائمة، ينبغي ان يجري فريق عملية تدقيق المجموعة، أو مدقق عنصر بالنيابة عنه، عمل واحد او أكثر من الأعمال التالية: (أ) عملية تدقيق للمعلومات المالية المتعلقة بالعنصر باستخدام الأهمية النسبية للعنصر. (ب) عملية تدقيق لرصيد حساب واحد أو أكثر أو فئة معاملات أو افصاحات واحدة أو أكثر تتعلق بالمخاطر الهامة المحتملة للأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة. (ج) إجراءات تدقيق محددة تتعلق بالمخاطر الهامة المحتملة للأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة.</p>
<p>مستوفي دليل التدقيق العام.</p> <p>- تطبيق الإجراءات التحليلية :</p> <p>بند (10).</p> <p>تقرير ما اذا كان الفرق جوهريا من عدمه والحصول على تفسير بخصوص الفروق الجوهرية والأدلة المعزة .</p> <p>ص 66.</p>	<p>مستند التخطيط</p>	<p>(مرجع: الفقرة 50)</p>	<p>التخطيط</p>	<p>م ر</p>	<p>المعيار 1600.28</p>	<p>فيما يتعلق بالعناصر التي لا تعتبر عناصر هامة، ينبغي ان يجري فريق عملية تدقيق المجموعة إجراءات تحليلية على مستوى المجموعة.</p>

مستوفي	مراجعة الملف، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ51-53)	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1600.29	<p>إذا لم يجد فريق عملية تدقيق المجموعة أنه سيتم الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة ليستند إليها رأي التدقيق حول المجموعة من: (أ) العمل الذي أجري على المعلومات المالية الخاصة بالعناصر الهامة، (ب) العمل الذي أجري على أنظمة التدقيق على مستوى المجموعة وعملية التوحيد، و(ج) الإجراءات التحليلية التي أجريت على مستوى المجموعة. يتعين على فريق عملية تدقيق المجموعة اختيار العناصر التي لا تعد هامة وينبغي ان يجري، أو يطلب من مدقق عناصر إجراء، عمل واحد أو أكثر من الاعمال التالية فيما يخص المعلومات المالية المتعلقة بالعناصر المختلفة المختارة • عملية تدقيق للمعلومات المالية المتعلقة بالعنصر باستخدام الأهمية النسبية للعنصر. • عملية تدقيق لرصيد حساب واحد أو أكثر أو فئة من المعاملات أو الإفصاحات واحده أو اكثر. • عملية مراجعة للمعلومات المالية المتعلقة بالعنصر باستخدام الأهمية النسبية للعنصر. • إجراءات محددة. ينبغي ان ينوع فريق عملية تدقيق المجموعة في اختيار العناصر مع مرور فترة من الزمن.</p>
--------	------------------------------------	--------------------------	----------------------	-----	--	--------------------	--

	مستوفي دليل التدقيق العام. تطبيق الإجراءات التحليلية . بند(11) الحصول عل تفسير بشأن الفروق الجوهرية التي يمكن ان توجد بسبب. ص 66-67.	محضر الاجتماع		التخطيط	م ر	المعيار 1600.30	إذا أدى مدقق عناصر عملية تدقيق للمعلومات المالية الخاصة بعنصر هام، يشارك فريق المجموعة في عملية تقييم المخاطر من قبل مدقق العنصر لتحديد المخاطر الهامة للاخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة. وتتأثر طبيعة وتوقيت ونطاق هذه المشاركة بفهم فريق المجموعة لمدقق العنصر، الا انه ينبغي ان ينطوي هذا الفهم على ما يلي كحد أدنى: (أ) اجراء مناقشة مع مدقق العنصر أو إدارة العنصر نشاطات الاعمال للعنصر التي تكون ذات أهمية كبيرة للمجموعة، (ب) مناقشة مع مدقق العنصر حول قابلية تعرض العنصر لاختفاء جوهرية في المعلومات المالية بسبب الاحتيال أو الخطأ، و(ج) مراجعة مستندات مدقق العنصر المتعلقة بالمخاطر الهامة المحددة للاخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة. قد يتخذ هذا النوع من المستندات شكل مذكرة تعكس استنتاجات مدقق العنصر فيما يخص المخاطر الهامة المحددة.
	مستوفي	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.31	إذا تم تحديد المخاطر الهامة للاخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة فيما يخص عنصر ما يؤدي فيه المدقق العمل المطلوب، يتعين على فريق المجموعة تقييم مدى ملائمة إجراءات التدقيق الاخرى للاستجابة للمخاطر الهامة المحددة للاخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة. وبالاستنادا إلى هذا الفهم لمدقق العنصر، يحدد فريق المجموعة ما إذا

							كان من اللازم الاشتراك في إجراءات التدقيق الأخرى.
	مستوفي	مستند التخطيط ، أوراق العمل		التخطيط	م ر	المعيار 1600.32	وفقا للفقرة 17، يحصل فريق المجموعة على فهم حول انظمة التدقيق التي تغطي كامل المجموعة وعملية التوحيد، ويشمل ذلك التعليمات الصادرة من إدارة المجموعة الى العناصر. وفقا للفقرة 25، يختبر فريق المجموعة، أو مدقق العنصر بناء على طلب فريق المجموعة، الفعالية التشغيلية لانظمة التدقيق على نطاق المجموعة بالكامل في حال كانت طبيعة توقيت ونطاق العمل الذي سيتم تأديته فيما يخص عملية التوحيد مستندة إلى توقع أن انظمة التدقيق التي تغطي كامل المجموعة تعمل بشكل فعال، أو اذا لم تستطع الإجراءات الجوهرية لوحدها توفير أدلة تدقيق كافية وملائمة عند مستوى التأكيد.
	مستوفي	مستند التخطيط ، أوراق العمل		الشرع في التخطيط	م ر	المعيار 1600.33	سوف يصمم فريق المجموعة وينفذ إجراءات تدقيق أخرى في عملية التوحيد للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة في القوائم المالية للمجموعة الناتجة من عملية التوحيد. ومن شأن هذه الإجراءات ان تتضمن تقييم ما إذا كانت تم تضمين كافة

								العناصر في القوائم المالية للمجموعة.
	مستوفي	مستند التخطيط ، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ56)	الشروع في التخطيط	م ر	ف18.	المعيار 1600.34	يتعين على فريق المجموعة تقييم مدى ملائمة وتكامل ودقة التعديلات وإعادة التصنيف التي أجريت على التوحيد، وما إذا كانت هناك أية عوامل لمخاطر الاحتيال أو مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة.
	مستوفي	مستند التخطيط		التخطيط	م ر		المعيار 1600.35	لو كانت المعلومات المالية لعنصر معين لم تعد وفقا لنفس السياسات المحاسبية المطبقة على القوائم المالية للمجموعة، يتعين على فريق المجموعة تقييم ما إذا كانت المعلومات المالية لهذا العنصر قد عدلت بشكل ملائم لأهداف إعداد وعرض القوائم المالية للمجموعة.
	مستوفي	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1600.36	سوف يحدد فريق المجموعة ما إذا كانت المعلومات المالية المحددة في الاتصالات التي يجريها مدقق العنصر (راجع الفقرة 41(ج)) هي نفس المعلومات المالية المدمجة في القوائم المالية للمجموعة.
	مستوفي	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1600.37	في حال اشتملت القوائم المالية للمجموعة على بيانات مالية خاصة بعنصر معين تختلف نهاية فترة رفع التقارير المالية الخاصة به عن تلك الخاصة بالمجموعة، يقيم فريق المجموعة ما إذا تمت اجراء تعديلات ملائمة على هذه القوائم المالية وفقا لإطار رفع التقارير المالية المعمول به.

	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.38	حينما يؤدي فريق المجموعة ومدققو العنصر عمليات تدقيق للمعلومات المالية المتعلقة بالعناصر، سوف يؤدي فريق المجموعة أو مدققو العنصر إجراءات مصممة لتحديد الأحداث في هذه العناصر التي تحصل بين تواريخ المعلومات المالية المتعلقة بالعناصر وتاريخ تقرير المدقق المتعلق بالقوائم المالية للمجموعة، وقد يتطلب ذلك تعديلا على أو إفصاح في القوائم المالية للمجموعة.
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.39	حينما يؤدي مدققو العناصر عملا عدا عمليات تدقيق المعلومات المالية المتعلقة بالعناصر، يطلب فريق المجموعة من مدققي العناصر إعلام الفريق في حال ورد الى علمهم وجود احداث لاحقة والتي قد تتطلب تعديلا على أو الإفصاح في القوائم المالية للمجموعة.

مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 57، 58، 60) (مرجع: الفقرة 59)	الشروع في التخطيط	م ر	19.	المعيار 1600.40	<p>يتعين على فريق المجموعة نقل متطلباته إلى مدقق العناصر على أساس منتظم. حيث يجب أن يحدد هذا الاتصال العمل المطلوب إنجاز ه والفائدة منه وشكل ومحتوى اتصالات مدقق العنصر مع فريق المجموعة. ينبغي ان تشمل الاتصالات على ما يلي: (أ) ان يطلب فريق المجموعة من مدقق العنصر، الذي يعلم السياق الذي سيوظف فيه فريق المجموعة عمله، التأكيد على تعاونه مع الفريق. (ب) المتطلبات الأخلاقية المتعلقة بعملية تدقيق المجموعة وعلى وجه التحديد، متطلبات الاستقلالية. (ج) في حالة اجراء تدقيق او مراجعة للمعلومات المالية المتعلقة بالعنصر، الأهمية النسبية للعنصر (ان كان ذلك ممكنا، الأهمية النسبية لفئة معينة من المعاملات أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات) والدرجة التي اذا تخطتها الأخطاء فلا يمكن اعتبارها غير ذات أهمية بالنسبة للقوائم المالية للمجموعة. (د) المخاطر الهامة المحددة للأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة، بسبب الاحتيال أو الخطأ، والتي تكون وثيقة الصلة بعمل مدقق العنصر. ويتعين على فريق المجموعة ان يطلب من مدقق العنصر الإبلاغ في حينه عن اي مخاطر هامة محددة أخرى للأخطاء الجوهرية في القوائم المالية للمجموعة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ في العنصر، واجراءات استجابة مدقق العنصر لهذه المخاطر. (هـ) قائمة بالأطراف ذات العلاقة معدة من قبل إدارة</p>
--------	------------	---	-------------------	-----	-----	-----------------	--

								<p>المجموعة، وأي أطراف أخرى ذات علاقة يعلم بوجودها فريق المجموعة. كما ينبغي ان يطلب الفريق من مدقق العنصر الإبلاغ في حينه عن اي اطراف ذات علاقة لم يتم تحديدهم مسبقاً من قبل إدارة المجموعة أو فريق المجموعة. ويحدد فريق المجموعة ما إذا سيتم الإبلاغ عن هذه الأطراف الإضافية ذات العلاقة لمدققي المعناصر الآخرين.</p>
--	--	--	--	--	--	--	--	--

	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة 60أ)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1600.41	<p>سوف يطلب فريق تدقيق المجموعة من مدقق العنصر أن يوصل الأمور المتعلقة باستنتاج فريق تدقيق المجموعة المتعلق بالتدقيق على المجموعة. هذا التواصل سوف يشمل: (أ) ما إذا كان مدقق العنصر قد التزم بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالتدقيق على المجموعة، وتشمل الاستقلالية والكفاءة المهنية، (ب) ما إذا كان مدقق العنصر قد التزم بمتطلبات فريق تدقيق المجموعة، (ج) تحديد المعلومات المالية للعنصر والتي يرفع عنها مدقق العنصر تقريره، (د) معلومات حول حالات عدم الالتزام بالقوانين أو اللوائح التي قد ينتج عنها خطأ ذي أهمية نسبية على البيانات المالية للمجموعة، (هـ) قائمة بالأخطاء التي لم تصحح في البيانات المالية للعنصر (يجب ألا تضم القائمة أخطاء تكون أقل من عتبة الأخطاء الطفيفة بشكل واضح التي بينها فريق تدقيق المجموعة (راجع الفقرة 40(ج))، (و) مؤشرات احتمال انحياز الإدارة، (ز) وصف أي تحديد لأجه قصور كبيرة في مستوى الضوابط الداخلية، (ح) الأمور الأخرى المهمة التي وصلها مدقق العنصر أو يتوقع توصيلها إلى المكلفين بالحوكمة للمكون، ويشمل ذلك الاحتيال أو الاشتباه في الاحتيال المتعلق بإدارة المكون، والموظفين الذي لديهم أدوار كبيرة في الضوابط الداخلية على مستوى العنصر أو غيرهم حيث يكون الاحتيال ناتج عن خطأ ذي أهمية نسبية على المعلومات المالية (1) أي</p>
--	--------	------------	--------------------	-------------------	-----	-----------------	--

							امور أخرى قد تكون متعلقة بالتدقيق على المجموعة، أو أن مدقق العنصر يرغب في لفت انتباه فريق التدقيق على المجموعة إليها، ويشمل ذلك الاستثناءات المبينة في العرض الكتابي أو مدقق العنصر طلب من إدارة المكون، و(ط) النتائج الإجمالية لمدقق العنصر أو استنتاجاته أو رأيه.
	مستوفي	مراجعة الملف، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ61)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.42	سوف يقيم فريق تدقيق المجموعة تواصل مدقق العنصر (راجع الفقرة 41). سوف يقوم فريق تدقيق المجموعة: (أ) مناقشة الأمور ذات الأهمية الناتجة عن هذا التقييم مع المدقق للعنصر أو إدارة العنصر أو إدارة المجموعة، حسب الحالة، و(ب) تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لمراجعة الأجزاء الأخرى المعنية لمدقق العنصر في مستندات التدقيق.

	مستوفي	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة أ62)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.44	على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى متدني بشكل مقبول وبالتالي التوصل لإستنتاجات معقولة يستند إليها رأي المدقق، يقيم فريق المجموعة ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة من إجراءات التدقيق التي تم أداؤها في عملية التوحيد والعمل المؤدى من قبل فريق المجموعة وعمل مدققي العناصر فيما يخص المعلومات المالية المتعلقة بالعنصر التي يستند إليها رأي تدقيق المجموعة.
	مستوفي	أدلة التدقيق	(مرجع: الفقرة أ63)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.45	سوف يقيم فريق تدقيق المجموعة الأثر على رأي التدقيق على المجموعة أي أخطاء غير مصححة (سواء حددت من خلال فريق تدقيق المجموعة أو وصلها مدققي العناصر) وأي حالات حدث فيها عدم قدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.
	مستوفي	محضر الاجتماع ، أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.46	سوف يحدد فريق تدقيق المجموعة ما هي أوجه القصور المحددة في الضوابط الداخلية لتوصيلها إلى المكلفين بالحوكمة وإدارة المجموعة وفقا لمعيار 1265. أثناء إجراء هذا التحديد، سوف يأخذ فريق تدقيق المجموعة في الاعتبار: (أ) أوجه القصور في الضوابط الداخلية في المجموعة بالكامل، (ب) أوجه القصور في الضوابط الداخلية التي حددها فريق تدقيق المجموعة في الضوابط الداخلية في العناصر، و(ج) أوجه القصور في الضوابط الداخلية التي جذب مدققي

								العناصر انتباه فريق تدقيق المجموعة إليها.
	مستوفي	تواصل رسمي	(مرجع. الفقرة 64أ)	الأعمال الميدانية	م ر	ف20.	المعيار 1600.47	لو تم تحديد احتيال من فريق تدقيق المجموعة أو بلغ إلى علم الفريق من خلال مدقق عنصر، أو معلومات تشير إلى احتمال وجود احتيال، سيقوم فريق تدقيق المجموعة بتوصيل ذلك على الفور إلى المستوى الملائم في إدارة المجموعة من أجل منع والكشف عن الاحتيال بالأمور المتعلقة بمسؤولياتهم.

	لا ينطبق	تواصل رسمي	(مرجع: الفقرة أ65)	الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.48	<p>قد يتطلب الأمر من مدقق عنصر بموجب القانون أو لسبب آخر، التعبير عن رأي تدقيق على البيانات المالية للعنصر. في هذه الحالة، سوف يطلب فريق تدقيق المجموعة من إدارة المجموعة إبلاغ إدارة العنصر بأية أمور يصبح فريق تدقيق المجموعة مدركا لها والتي قد تكون ذات أهمية كبيرة على البيانات المالية للعنصر، ولكن إدارة العنصر ليست على دراية بها. لو رفضت إدارة المجموعة توصيل الأمر إلى إدارة العنصر، سيقوم فريق تدقيق المجموعة بمناقشة الأمر مع المكلفين بالحوكمة في المجموعة. لو ظل الأمر لم يحل، سيقوم فريق تدقيق المجموعة، عملاً بالاعتبارات القانونية واعتبارات السرية المهنية، بالتفكير إما في إرشاد مدقق العنصر ألا يصدر تقرير المدقق عن البيانات المالية للعنصر حتى يتم حل الأمر</p>
--	----------	------------	--------------------	-------------------	-----	-----------------	--

	مستوفي	مستند التخطيط ، تواصل رسمي، أوراق العمل	(مرجع: الفقرة أ66)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1600.49	<p>سوف يتواصل فريق تدقيق المجموعة حول الأمور التالية مع المكلفين بالحوكمة في المجموعة، بالإضافة إلى تلك المطلوبة بموجب المعايير:</p> <p>(أ) نظرة عامة على نوع العمل الواجب الإنجاز على المعلومات المالية على العناصر. (ب) نظرة عامة على طبيعة فريق تدقيق المجموعة المخطط للمهمة الرقابية مع العمل الواجب الإنجاز من قبل مدقق العنصر على المعلومات المالية للعناصر الكبيرة. (ج) الحالات التي يكون فيها تقييم فريق التدقيق على المجموعة عمل مدقق عنصر ينتج عنه اهتمام حول جودة عمل المدقق. (د) أية قيود على تدقيق المجموعة، على سبيل المثال، حينما يكون وصول فريق تدقيق المجموعة إلى المعلومات مقيدا. (هـ) الاحتيال أو الاشتباه في احتيال يتضمن إدارة المجموعة وإدارة العنصر والموظفين الذين لديهم أدوار كبيرة في الضوابط التي تغطي كامل المجموعة أو غيرها حينما يكون الاحتيال ناتج عن خطأ ذي أهمية نسبية على البيانات المالية للمجموعة.</p>
--	--------	---	--------------------	-------------------	-----	-----------------	--

	مستوفي	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1600.50	سوف يضم فريق تدقيق المجموعة في مستندات التدقيق الأمور التالية: (أ) تحليل للعناصر، يشير إلى تلك ذات الأهمية، ونوع العمل المنفذ على البيانات المالية للعناصر. (ب) طبيعة وتوقيت ومدى مشاركة فريق تدقيق المجموعة في العمل المنجز من مدققي العنصر على العناصر الهامة ويشمل ذلك، حيثما كان الأمر منطبقاً، مراجعة فريق تدقيق المجموعة للأجزاء المعنية من مستندات تدقيق مدقق العنصر والاستنتاجات عليها. (ج) مكاتبات بين فريق تدقيق المجموعة ومدققي العنصر تتعلق بمتطلبات فريق تدقيق المجموعة.
	غير مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 5أ)	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1610.10	من أجل تحديد الأثر المخطط لعمل المدققين الداخليين على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق الخارجي، سوف يأخذ المدقق الخارجي في الاعتبار: (أ) طبيعة ونطاق العمل المحدد المنجز، أو أوجه الإنجاز، من قبل المدققين الداخليين، (ب) المخاطر المقيمة للخطأ ذي الأهمية النسبية عند مستوى التثبيت لفئات محددة من المهمة الرقابية أو أرصدة الحسابات أو الإفصاحات، و(ج) درجة الذاتية المعنية في أدلة التدقيق التي جمعها المدققين الداخليين.
	غير مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 6أ)	التخطيط	م ر	المعيار 1610.11	من أجل أن يستخدم المدقق الخارجي عمل محدد للمدقق الداخلي، يتعين على المدقق الخارجي أن يقيم وينجز إجراءات تدقيق على هذا العمل كي يحدد ملائمته لأهداف المدقق الخارجي.

	غير مستوفي	مستند التخطيط		التخطيط	م ر	المعيار 1610.12	من أجل تحديد ملائمة العمل المحدد المنجز من قبل المدققين الداخليين لأهداف المدقق الخارجي، سوف يقيم المدقق الخارجي ما إذا كان: (أ) العمل قد أنجز من قبل مدققين داخليين لديهم تدريب فني وكفاءة ملائمين، (ب) تم الاشراف بشكل ملائم على العمل وروجع وتم توثيقه، (ج) الحصول على أدلة تدقيق ملائمة تمكن المدققين الداخليين من التوصل لاستنتاجات معقولة، (د) أن تكون الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ملائمة في الظروف وأي تقارير أعدت من المدققين الداخليين تتماشى ونتائج العمل المنجز، و(هـ) أية توقعات أو أمور غير معتادة أفصح عنها المدققين الداخليين قد تم حلها بشكل ملائم
	غير مستوفي	مستند التخطيط ، أوراق العمل		التخطيط	م ر	المعيار 1610.13	لو استعان المدقق الخارجي بعمل محدد للمدققين الداخليين، سوف يضم المدقق الخارجي في وثائق التدقيق الاستنتاجات التي تم الوصول إليها والمتعلقة بتقييم ملائمة عمل المدققين الداخليين، وإجراءات التدقيق التي أجريت من قبل المدقق الخارجي على هذا العمل، وفقا للفقرة 11.
	غير مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 1610.8	سوف يحدد المدقق الخارجي: (أ) ما إذا كان عمل المدققين الداخليين ملائما لأهداف التدقيق، و(ب) لو كان ذلك صحيحا الأثر المخطط له لعمل المدققين الداخليين على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المدقق الخارجي.

غير مستوفي	مستند التخطيط	(مرجع: الفقرة 4أ)	الشروع في التخطيط	م ر	ف.4.	المعيار 1610.9	من أجل تحديد ما إذا كان عمل المدققين الداخليين يحتمل أن يكون ملائماً لأهداف التدقيق، سوف يقيم المدقق الخارجي: (أ) موضوعية وظيفة التدقيق الداخلي، و(ب) الكفاءة الفنية للمدققين الداخليين، (ج) ما إذا كان عمل المدققين الداخليين يحتمل أن ينفذ من خلال الرعاية المهنية الواجبة، و(د) ما إذا كان هناك احتمال وجود تواصل فعال بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.
غير مستوفي	مستند التخطيط	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 21-22 أ	التخطيط	م ر		المعيار 1620.10	سوف يكتسب المدقق فهماً كافياً لمجال خبرة خبير التدقيق كي يتمكن من: (أ) تحديد طبيعة ونطاق وأهداف عمل هذا الخبير لأهداف التدقيق، و(ب) تقييم ملائمة هذا العمل لأهداف المدقق.
غير مستوفي	مستند التخطيط ، تواصل رسمي	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 23-26، 27، 28-، 29، 30، 31 أ	التخطيط	م ر	ف.6.	المعيار 1620.11	سوف يوافق المدقق، كتابة إن لزم الأمر، على الأمور التالية مع خبير التدقيق: (أ) طبيعة ونطاق وأهداف عمل هذا الخبير، (ب) الأدوار والمسؤوليات المعنية للمدقق وهذا الخبير، (ج) طبيعة وتوقيت ومدى التواصل بين المدقق وهذا الخبير، ويشمل ذلك شكل أي تقرير يقدم من هذا الخبير، و(د) حاجة خبير التدقيق لمراعاة متطلبات السرية.

مستوفي دليل التدقيق العام. تحديد مد الحاجة إلى خبراء متخصصين . بند(09) . ص22.	مستند التخطيط ، أوراق العمل	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 32، أ-33، 34، أ-35، 37، أ-38، 39	التخطيط	م ر		المعيار 1620.12	سوف يقيم المدقق كفاية عمل خبير التدقيق لأهداف المدقق، ويشمل ذلك: (أ) مدى علاقة ومعقولية نتائج هذا الخبير أو الاستنتاجات، واتساقها مع ادلة التدقيق الأخرى: (ب) لو كان عمل هذا الخبير يتضمن استخدام افتراضات وطرق كبيرة، مدى علاقة ومعقولية هذه الافتراضات والطرق في ظل الظروف، و(ج) لو كان عمل هذا الخبير يتضمن استخدام مصدر بيانات تكون ذات أهمية كبيرة في عمل هذا الخبير، ومدى علاقة وتكامل ودقة مصدر البيانات هذا.
مستوفي دليل التدقيق العام. فقرة (04). ص9 عندما يستعين قطاع الرقابة بخبير يعمل في الديوان فإنه يستعدان به كخبير متخصص يكون له الحق في ممارسة عمله المكلف به باستقلالية كاملة	أوراق العمل	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 40 أ	الأعمال الميدانية	م ر		المعيار 1620.13	لو حدد المدقق أن عمل خبير التدقيق ليس ملائم لأهداف المدقق، سوف يقوم المدقق: (أ) بالاتفاق مع هذا الخبير على طبيعة ومدى الأعمال الإضافية الواجب تنفيذها من قبل هذا الخبير، أو (ب) إجراء إجراءات تدقيق إضافية ملائمة للظروف.
مستوفي جزئي دليل التدقيق العام. فقرة (05) . ص9 حيث ان القرار بشأن القبول والتحفظ أو	تقرير التدقيق	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 41 أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1620.14	سوف لن يشير المدقق لعمل خبير التدقيق في تقرير مدقق يحتوي على رأي غير معدل إلا حينما ينص على ذلك القانون أو اللوائح. لو كانت هذه الإشارة منصوص عليها في القانون أو اللوائح، يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى أن الإشارة لا تقلل

	الرفض لهذا الدليل من اختصاص السلطة المخولة داخل الاطار التنظيمي للديوان.						من مسؤولية المدقق عن الرأي.
	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام. فقرة (05) . ص9 حيث ان القرار بشأن القبول والتحفظ أو الرفض لهذا الدليل من اختصاص السلطة المخولة داخل الاطار التنظيمي للديوان.	تقرير التدقيق	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 42أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1620.15	لو أشار المدقق إلى عمل خبير تدقيق في تقرير المدقق بسبب أن هذه الإشارة ذات علاقة بفهم لتعديل على رأي المدقق، سوف يشير المدقق في تقرير المدقق أن هذه الإشارة لا تقلل من مسؤولية المدقق عن ذلك الرأي.
	مستوفي دليل التدقيق العام. -تحديد مد الحاجة إلى خبراء متخصصين . بند(09) . ص22.	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مستند التخطيط	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 4أ-9	ما قبل المهمة الرقابية	م-م ر	المعيار 1620.7	في حال كانت الخبرات في مجال مختلف عن المحاسبة أو التدقيق ضرورية للحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية، فينبغي ان يحدد المدقق ما إذا سيستخدم عمل مدقق خبير ام لا.

د ، ه غير مذكور بالنص.	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام. -مرحلة التدقيق . -تحديد مد الحاجة إلى خبراء متخصصين . بند(09) . ص22.	مستند التخطيط	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 10، 11-أ13	التخطيط	م ر	المعيار 1620.8	سنتباين طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات التدقيق المتعلقة بالمتطلبات في الفقرات 9-13 في هذا المعيار بالاعتماد على الظروف. ولدى تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق هذه الإجراءات، ينبغي ان يأخذ المدقق في الاعتبار المسائل التالية: (أ) طبيعة المسألة التي يتعلق بها عمل الخبير، (ب) مخاطر الاخطاء الجوهريّة في المسألة التي يتعلق بها عمل الخبير، (ج) أهمية عمل الخبير في سياق عملية التدقيق، (د) معرفة وخبرة المدقق فيما يخص العمل السابق المؤدى من قبل ذلك الخبير، و(هـ) ما إذا كان ذلك الخبير خاضعاً لسياسات وإجراءات تدقيق الجودة المطبقة في الجهاز الأعلى للرقابة.
غير مذكور بالنص.	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام. -مرحلة التدقيق . -تحديد مد الحاجة إلى خبراء متخصصين . بند(09) . ص22.	مستند التخطيط	المعيار 1620 مرجع: الفقرة 14-20أ	التخطيط	م ر	المعيار 1620.9	سوف يقيم المدقق ما إذا كان الخبير يتمتع بالكفاءة والمقدرة والموضوعية اللازمة لأهداف المدقق. وفي حال العمل مع مدقق خارجي خبير، فينبغي ان يتضمن تقييم الموضوعية الاستفسار عن المصالح والعلاقات التي قد تشكل تهديدا على موضوعية ذلك الخبير.
	مستوفي دليل التدقيق العام. -مرحلة التقرير .	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700. 10	ينبغي ان يكون المدقق رأيا حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت، من كافة النواحي الهامة، وفقا لإطار رفع التقارير المالية المعمول به.

	(530) اعداد مسودة التقارير والخلاف مع أجله . (09) تحديد التطابق مع المعايير الدولية للتقارير المالية. ص89						
	مستوفي دليل التدقيق العام. -(540) التقرير عن الرقابة الداخلية . بند(1-13). ص92-93.	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700. 11	<p>كي يشكل المدقق رأياً، ينبغي ان يستنتج المدقق إلى ما إذا حصل على تأكيد معقول حول خلو القوائم المالية ككل من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال او خطأ. وينبغي ان تؤخذ الامور التالية بعين الاعتبار في الاستنتاج: (أ) استنتاج المدقق، وفق لمعيار 1330، حول ما إذا تم الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، (ب) استنتاج المدقق، وفقاً لمعيار 1450، حول ما إذا كانت الأخطاء غير المصححة هامة، سواء كانت منفردة ام مجتمعة، و(ج) التقييمات المطلوب وفقاً للقرارات 12-15.</p>
	مستوفي دليل التدقيق العام. -(540) التقرير عن الرقابة الداخلية . بند(1-13). ص92-93.	أوراق العمل	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 1-3أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700. 12	<p>سوف يقيم المدقق ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت، من كافة النواحي الهامة، وفقاً لمتطلبات إطار رفع التقارير المالية المعمول به. وينبغي ان يتضمن هذا التقييم اعتبار الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية للجهة بما في ذلك المؤشرات على وجود تحيز محتمل في الاحكام التي تصدرها الادارة.</p>

<p>سوف يقيم المدقق على وجه الخصوص، في ضوء متطلبات إطار رفع التقارير المالية المعمول به ما إذا: (أ) كانت القوائم المالية تفسح بشكل ملائم عن السياسات المحاسبية الهامة المختارة والمطبقة (ب) كانت السياسات المحاسبية المختارة اوالمطبقة متوافقة مع إطار رفع التقارير المالية المعمول به (ج) كانت التقديرات المحاسبية التي أعدتها الإدارة معقولة، (د) كانت المعلومات المعروضة في القوائم المالية ذات صلة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومفهومة، (هـ) كانت القوائم المالية توفر إفصاحات ملائمة تمكن المستخدمين المستهدفين من فهم تأثير المعاملات والحداث الهامة على المعلومات المنقولة في القوائم المالية، و(و) كانت المصطلحات المستخدمة في القوائم المالية، بما في ذلك عنوان كل بيان مالي مناسبة.</p>	<p>المعيار 1700. 13</p>	<p>ف14.</p>	<p>م ر</p>	<p>رفع التقارير</p>	<p>المعيار 1700 مرجع: الفقرة 4أ</p>	<p>أوراق العمل</p>	<p>مستوفي دليل التدقيق العام. -مسائل أخرى ذات صلة بالتقرير . (08) البيانات المالية . (09) تحديد مدى التطابق مع المعايير الدولية للتقارير المالية . (02) مدى للثقة في البيانات المالية . ص93.</p>
<p>في حال استنتج المدقق أنه لم يتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة ليستنتج أن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، فينبغي ان يعدل المدقق الرأي في تقريره وفقا لمعيار 1705.</p>	<p>المعيار 1700. 17</p>		<p>م ر</p>	<p>رفع التقارير</p>		<p>تقرير التدقيق</p>	<p>مستوفي جزئي دليل التدقيق العام. -مرحلة التقرير . بند(14). ص95. حيث في هذه الحالة يتم تعديل التقرير لبيان انه لم يتم اختبار جميع القوانين التي تعتبر ضرورية .</p>

	مستوفي (09) نظام الاد دليل التدقيق العام الادارة المالية الحكومية. (06) اثر الاختلاف مع الادارة بشأن راي التدقيق . ص91-94.	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة أ11	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700. 18	في حال ان القوائم المالية المعدة وفقا لمتطلبات إطار العرض العادل لم تحقق العرض العادل، ينبغي ان يناقش المدقق الأمر مع الإدارة ويحدد استنادا إلى متطلبات إطار رفع التقارير المالية المعمول به وكيفية حل المسألة ما إذا كان من الضروري تعديل الرأي في تقريره وفقا لمعيار 1705.
	مستوفي دليل التدقيق العام -مرحلة التدقيق. (02) تتضمن تقارير التدقيق العناصر الأساسية الآتية. ص89. في التطبيق العملي: عنوان التقرير يحتوي على ان الجهة هي ديوان المحاسبة وهي جهة مستقلة يمثلها فريق الديوان.	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة أ15	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700. 21	ينبغي ان يكون في تقرير المدقق عنوان يشير بشكل واضح إلى أنه تقرير مدقق مستقل.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700. 24	يصف هذا الجزء من تقرير المدقق مسؤوليات اولئك الاشخاص في المؤسسة المسؤولين عن إعداد القوائم المالية. ولا تتعين الإشارة بشكل خاص في تقرير المدقق إلى «الإدارة»، بل سوف يستعين بمصطلح ملائم في سياق الإطار القانوني المعمول به في المنطقة المعينة. وفي بعض المناطق، قد تكون الإشارة المناسبة هي

								الإشارة الى المكلفين بالحوكمة.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار .1700 25	يجب أن يشتمل تقرير المدقق على قسم تحت عنوان «مسؤولية الإدارة [أو المصطلح الاخر المناسب] المتعلقة بالقوائم المالية».
- فقط ب، تضمنها الدليل اما البقية لم تذكر . - في التطبيق العملي يذكر العنوان والجبهه المرسل اليها التقرير .	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام مرحلة التقرير بند(02) تتضمن تقارير التدقيق المعايير الاساسي الآتية ... ص89.	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة أ42	رفع التقارير	م ر	ف9.	المعيار .1700 43	في حال تعين على المدقق بموجب قانون أو نظام معمول به في منطقة معينة استخدام نموذج أو صياغة محددة لتقريره، فينبغي أن يشير تقرير المدقق الى المعايير فقط في حال احتواء تقرير المدقق، كحد أدنى، على كل من العناصر التالية: (أ) عنوان، (ب) الجهة موجه إليه، حسب متطلبات ظروف المهمة، (ج) فقرة تمهيدية تحدد القوائم المالية المدققة، (د) وصفاً لمسؤولية الإدارة (أو مصطلح آخر مناسب، راجع الفقرة 24) المتعلقة بإعداد القوائم المالية، (هـ) وصفاً لمسؤولية المدقق التي تتمثل في التعبير عن رأي حول القوائم المالية ونطاق عملية التدقيق، حيث يشتمل على: • الإشارة إلى معايير التدقيق والقانون أو النظام، و • وصف لعملية تدقيق مؤداة وفقاً لتلك المعايير، (و) فقرة رأي تحتوي على تعبير عن رأي حول القوائم المالية وإشارة إلى إطار اعداد القوائم المالية المعمول به

								المستخدم في رفع التقارير المالية، (ز) توقيع المدقق، (ح) تاريخ تقرير المدقق، و(ط) عنوان المدقق.
	مستوفي دليل التدقيق العام (03) محتويات تقارير التدقيق (04) تضمين القيود التي فرضت الأوضاع. (05) ملاحظات وتوصيات واستنتاجات الرقابة. ص90-91.	تقرير التدقيق المكمل		رفع التقارير	م-م-ر	ف5.	المعيار 1700. الفقرة ف5.	قد تؤدي القوانين واللوائح أو تفويض التدقيق بمدققي القطاع العام إلى رفع تقارير عن النتائج في تقرير المدقق وفقا للمعايير. قد يرفع أيضا تقرير بالنتائج الإضافية والإفصاحات والاستنتاجات والتوصيات وردود الإدارة في تقرير منفصل. هذه التقارير تكون مكتملة لتقرير المدقق وفقا للمعايير ويجب أن تقدم في تقرير منفصل أثناء تطبيق إطار المعايير.

	مستوفي دليل التدقيق العام مرحلة التقرير مسائل أخرى ذات صلة بالتقرير. بند(08-09) (540) التقرير عن الرقابة الداخلية. ص92.	أوراق العمل		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.14	عندما تعد القوائم المالية وفقاً لإطار عرض عادل، ينبغي ان يشمل التقييم الذي تقتضي اجراءه الفقرتان 12-13 ما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل. ويتضمن تقييم المدقق لما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل اعتبار الامور التالية: (أ) العروض والهيكل والمحتوى الكلي للقوائم المالية. (ب) ما إذا كانت القوائم المالية، بما في ذلك الايضاحات ذات العلاقة، تمثل المعاملات والاحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل لها.
	مستوفي دليل التدقيق العام (500) نظرة عامة إلى مرحلة التقرير. -تأكيد درجة الثقة في البيانات المالية. ص66.	أوراق العمل	المعيار 1700 مرجع: الفقرة أ5-10	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.15	سوف يقيم المدقق ما إذا كانت القوائم المالية تشير الى أو تصف إطار رفع التقارير المالية المعمول به بشكل ملائم.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.16	سوف يعبر المدقق عن رأي غير معدل عندما يستنتج أن القوائم المالية معدة من كافة النواحي الهامة، وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المعمول به.

لم تذكر مناقشة ذلك مع الإدارة.	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام -نظام الإدارة المالية الحكومية. فقرة (09). ص94. -التبليغ عن فروق التدقيق . ص89.	تواصل رسمي	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 12أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.19	عندما تكون القوائم المالية معدة وفقاً لإطار امتثال ما، لا يتعين على المدقق تقييم ما إذا كانت القوائم المالية تحقق العرض العادل ام لا. ومع ذلك، في حال استنتج المدقق في ظروف نادرة جداً أن تلك القوائم المالية مضللة، فينبغي ان يناقش المسألة مع الإدارة ويحدد بالاعتماد على كيفية حلها ما إذا سيتم الإبلاغ عنها في تقرير المدقق وكيف سيقوم بذلك.
لم يتم ذكره بالدليل ولكن بالتطبيق العملي يكون التقرير كتابياً .	مستوفي جزئي	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 13-14أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.20	ينبغي أن يكون تقرير المدقق كتابياً .
	مستوفي دليل التدقيق العام فقرة (02) ص 89.	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 16أ	رفع التقارير	م ر	ف.11.	المعيار 1700.22	ينبغي ان يكون تقرير المدقق موجهاً الى الجهة المعنية حسبما تقتضي ظروف العملية.
	غير مستوفي	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 17-19أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.23	سوف تبين الفقرة التمهيدية في تقرير المدقق: (أ) تحديد الجهة التي يتم تدقيق قوائمها المالية، (ب) ذكر أن القوائم المالية قد تم تدقيقها، (ج) تحديد عنوان كل بيان تتألف منه القوائم المالية، (د) الإشارة إلى ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى، و(هـ) تحديد التاريخ أو الفترة التي يغطيها كل بيان مالي تتألف منه القوائم المالية.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 20-23	رفع التقارير	م ر	ف.7.	المعيار 1700.26	ينبغي ان يصف تقرير المدقق مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية. وينبغي ان يشتمل الوصف على توضيح بأن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وفقا لإطار رفع التقارير المالية المعمول به وعن التدقيق الداخلي حسبما تراه ضرورياً للتمكين من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.27	عندما يتم اعداد القوائم المالية وفقا لإطار عرض عادل، ينبغي ان يشير توضيح مسؤولية الإدارة المتعلقة بالقوائم المالية في تقرير المدقق إلى «إعداد تلك القوائم المالية وعرضها العادل» أو «إعداد قوائم مالية تعبر عن وجهة نظرة صحيحة وعادلة» حسبما يكون مناسباً في الظروف القائمة.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.28	يجب أن يحتوي تقرير المدقق على قسم تحت عنوان «مسؤولية المدقق».
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 24	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.29	ينبغي ان يذكر تقرير المدقق أن مسؤولية المدقق هي التعبير عن الرأي حول القوائم المالية استنادا إلى عملية التدقيق.
	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام (570) مراجعه اوراق العمل واعداد مذكرة الاتمام . بند(01) يتم القيام باعمال التدقيق طبقا للسياسات والمعايير	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 25-26	رفع التقارير	م ر	ف.8.	المعيار 1700.30	ينبغي ان يورد تقرير المدقق أن عملية التدقيق قد تم إجراؤها وفقا للمعايير. كما ينبغي ان يوضح تلك المعايير التي تقتضي امتثال المدقق لمتطلبات السلوك الأخلاقي وتخطيطه وأداءه لعملية التدقيق من أجل الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ام لا.

	المهنية المعتمدة والمطبقة لدى ديوان المحاسبة							
	ص97.							
	مستوفي دليل التدقيق العام (340) التقرير عن الرقابة الداخلية. ص92-95.	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.31	ينبغي ان يصف تقرير المدقق عملية التدقيق من خلال ذكر ما يلي: (أ) تنطوي عملية التدقيق على اداء إجراءات معينة للحصول على أدلة تدقيق حول القيم والإفصاحات الواردة في القوائم المالية، (ب) تعتمد الإجراءات المختارة على حكم المدقق، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن احتيال أو خطأ. ولدى إجراء هذه التقييمات، يأخذ المدقق في الاعتبار نظام التدقيق الداخلي المرتبط بإعداد الجهة للقوائم المالية من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في الظروف القائمة، وليس بهدف التعبير عن رأي حول فعالية التدقيق الداخلي للجهة. في الظروف التي تقع فيها على عاتق المدقق مسؤولية التعبير عن رأي حول فعالية التدقيق الداخلي فيما يخص تدقيق القوائم المالية، ينبغي ان يحذف المدقق العبارة التي تنص على ان اعتبار المدقق للتدقيق الداخلية ليس لهدف التعبير عن رأي حول فعاليتها و(ج) تتضمن عملية تدقيق ما أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي	

							وضعتها الإدارة الى جانب العرض الكلي للقوائم المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.32	عندما يتم اعداد القوائم المالية وفقا لإطار عرض عادل، ينبغي ان يشير وصف عملية التدقيق الوارد في تقرير المدقق إلى «إعداد القوائم المالية وعرضها العادل» أو «إعداد الجهة لقوائم مالية تعبر عن وجهة نظرة صحيحة وعادلة» حسبما يكون مناسباً في الظروف القائمة.
بالتنطبق العملي يتم الذكر بالتقرير فيما اذا	غير مستوفي	تقرير التدقيق	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.33	ينبغي ان يذكر تقرير المدقق ما إذا كان المدقق يعتقد أن أدلة التدقيق التي حصل عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأي المدقق.

كانت أدلة التقرير غير كافية كملاحظة في بداية التقرير.								
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.34	يجب أن يشتمل تقرير المدقق على قسم يحمل عنوان «الرأي».	
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 27-33 أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.35	عند التعبير عن رأي غير معدل حول قوائم مالية معدة وفقا لإطار عرض عادل، ينبغي ان يستخدم رأي المدقق احدى العبارات التالية التي تعتبر مقارنة من حيث المعنى، ما لم يقتضي القانون او النظام غير ذلك: (أ) تعرض القوائم المالية بشكل عادل، من كافة النواحي الهامة، ... وفقا إلى [إطار رفع التقارير المالية المعمول به]، أو (ب) تعبر القوائم المالية عن وجهة نظر صحيحة وعادلة حول ... وفقا لـ [إطار رفع التقارير المالية المعمول به].	
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 27، 29-33 أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.36	عند التعبير عن رأي غير معدل حول قوائم مالية معدة وفقا لإطار امتثال، ينبغي ان يكون رأي المدقق حول اعداد القوائم المالية من كافة النواحي الهامة، وفقا لـ [إطار رفع التقارير المالية المعمول به].	
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.37	في حال كانت الإشارة إلى إطار رفع التقارير المالية المعمول به في تقرير المدقق لا تعود الى المعايير الدولية لرفع التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية أو معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، فينبغي	

							ان يحدد رأي المدقق بلد المنشأ لذلك الإطار.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 34-35 أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.38	في حال تناول المدقق مسؤوليات اخرى تتعلق باعداد التقارير في تقريره حول القوائم المالية بالإضافة الى مسؤولية المدقق التي تقتضيها المعايير والمتمثلة في اعداد تقارير حول القوائم المالية، ينبغي تناول هذه المسؤوليات الاخرى في قسم منفصل في تقريره مع وضع عنوان فرعي لها " اعداد تقارير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى" او غير ذلك حسبما يكون مناسباً وفقاً لمحتويات القسم.
	غير مستوفي	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 36 أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.39	<u>في حال احتواء تقرير المدقق على قسم مستقل حول المسؤوليات الأخرى المتعلقة باعداد التقارير، فينبغي وضع العناوين والبيانات والتوضيحات المشار إليها في الفقرات 23-37 تحت العنوان الفرعي « اعداد تقارير حول القوائم المالية».</u> وينبغي ان يتبع القسم الذي يحمل عنوان « اعداد تقارير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى» القسم الذي يحمل عنوان « اعداد تقارير حول القوائم المالية».
في التطبيق العملي يتم التوقيع على	مستوفي دليل التدقيق العام فقرة (03) توقع وتؤرخ مذكرة الإلتزام من	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 37 أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.40	ينبغي التوقيع على تقرير المدقق.

التقرير من قبل الفريق والمسؤول المختص.	المسؤولين لما هو محدد.							
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة أ38-41	رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.41	ينبغي وضع تاريخ لتقرير المدقق لا يسبق التاريخ الذي حصل فيه المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة ليستند إليها رأيه حول القوائم المالية، بما في ذلك الأدلة على: (أ) اعداد كافة البيانات التي تتألف منها القوائم المالية، بما في ذلك الايضاحات ذات العلاقة، و(ب) تأكيد الاشخاص الذين يتمتعون بسلطة معترف بها على تحملهم مسؤولية تلك القوائم المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1700.42	ينبغي ان يحتوي تقرير المدقق على اسم الموقع الكائن في المنطقة التي يمارس فيها المدقق عمله.

الفقرة ١، ه غير مستوفي .	مستوفي جزئي دليل التدقيق العام (570) مراجع أوراق العمل وإعداد مذكرة الالتزام. - يتم القيام بأعمال التدقيق طبقاً للسياسات والمعايير المهنية المعتمدة والمطابقة منقبيل ديوان المحاسبة	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة أ43-44	رفع التقارير	م-م-ر		المعيار 1700.44	قد يتعين على المدقق إجراء عملية تدقيق وفقاً لمعايير تدقيق مطبقة في منطقة معينة (معايير التدقيق الوطنية) ولكنه قد يمثل بالإضافة إلى ذلك للمعايير لدى إجراء عملية التدقيق. وفي حال كان الحال كذلك، قد يشير تقرير المدقق إلى المعايير إلى جانبا معايير التدقيق الوطنية، ولكن المدقق يستطيع القيام بذلك فقط في حال: (أ) عدم وجود تعارض بين متطلبات معايير التدقيق الوطنية وتلك المذكورة في المعايير، الأمر الذي قد يقود المدقق إلى (1) تكوين رأي مختلف أو (2) عدم تضمين فقرة تأكيد على مسألة تقتضيها المعايير في ظروف معينة، و(ب) احتواء تقرير المدقق، على الأقل، على كل من العناصر المبينة في الفقرة 43(أ) عندما يستخدم المدقق النموذج أو الصياغة المحددتين بموجب معايير التدقيق الوطنية. ويجب قراءة الإشارة إلى القوانين أو اللوائح في الفقرة 43 (هـ) على أنها إشارة إلى معايير التدقيق الوطنية. وينبغي ان يحدد تقرير المدقق بناء على ذلك معايير التدقيق الوطنية تلك.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م-م-ر		المعيار 1700.45	عندما يشير تقرير المدقق إلى كل من معايير التدقيق الوطنية والمعايير الدولية للتدقيق، ينبغي ان يحدد بلد المنشأ لمعايير التدقيق الوطنية.

	لا ينطبق	تواصل رسمي	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 45-51	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.46	في حال عرض معلومات ملحقه مع القوائم المالية لا يقتضي عرضها اطار رفع التقارير المالية المعمول به، ينبغي ان يقيم المدقق ما اذا تم التفريق بوضوح بين هذه المعلومات الملحقة والقوائم المالية المدققة. وفي حال عدم التمييز بينهما بوضوح، ينبغي ان يطلب المدقق من الادارة تغيير طريقة عرض المعلومات الملحقة غير المدققة. وفي حال رفضت الادارة القيام بذلك، ينبغي ان يوضح المدقق في التقرير ان تلك المعلومات الملحقة غير مدققة.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1700 مرجع: الفقرة 45-51	رفع التقارير	م ر	المعيار 1700.47	ينبغي ان يشمل رأي المدقق المعلومات الملحقة التي لا يقتضيها إطار رفع التقارير المالية والتي تشكل مع ذلك جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية بما انه لا يمكن التفريق بينها بوضوح نظراً لطبيعتها او كيفية عرضها.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 16	رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.15	عندما يرى المدقق أنه من الضروري التعبير عن رأي عكسي أو عدم إمكانية إبداء رأي حول القوائم المالية ككل، فيجب الا يتضمن تقرير المدقق رأياً غير متحفظ أيضاً فيما يتعلق بنفس إطار رفع التقارير المالية حول بيان مالي ما او مكون واحد محدد او اكثر او حساب واحد محدد او اكثر او بند واحد محدد او اكثر في بيان مالي.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.18	اذا كان هناك خطأ جوهري في القوائم المالية يتعلق بالإفصاحات السردية، فعلى المدقق أن يضمن في فقرة أساس التعديل شرحاً حول

							الكيفية التي ترد بها الأخطاء في القوائم المالية.
	لا ينطبق	تواصل رسمي، تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 19أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1705. 19	إذا كان هناك خطأ في القوائم المالية يتعلق بعدم الإفصاح عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، فعلى المدقق ان: (أ) يناقش مسألة عدم الإفصاح مع المكلفين بالحوكمة، (ب) يبين في فقرة أساس التعديل طبيعة المعلومات المحذوفة، و(ج) يضمن، ما لم يكن ذلك محظوراً بموجب القانون أو اللوائح، الإفصاحات المحذوفة، شريطة أن يكون ذلك قابلاً للتطبيق وأن يكون المدقق قد حصل على أدلة تدقيق كافية وملائمة حول المعلومات المحذوفة.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705. 20	لو كان التعديل ناتج عن عدم القدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، فعلى المدقق ان يضمن في فقرة أساس التعديل أسباب عدم القدرة.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 20أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1705. 21	حتى لو كان المدقق قد عبر عن رأي عكسي أو عدم امكانية إبداء رأي حول القوائم المالية، فعلى المدقق ان يبين في فقرة أساس التغيير أسباب أي مسائل أخرى يكون المدقق على علم بها والتي تكون قد تطلبت تعديلا في الرأي، وأثار الاسباب.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة أ21، أ23-أ24	رفع التقارير	م ر		المعيار 1705. 22	حينما يعدل المدقق الرأي حول التدقيق، فعلى المدقق أن يستخدم العنوان التالي «رأي متحفظ» أو «رأي عكسي» أو «عدم إمكانية إبداء رأي» حسب المناسب لفقرة الرأي.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة أ22	رفع التقارير	م ر		المعيار 1705. 23	حينما يعبر المدقق عن رأي متحفظ بسبب وجود خطأ جوهري في القوائم المالية، فعليه ان يفصح في فقرة الرأي أنه، في رأي المدقق، بإستثناء اثار المسألة (المسائل) المبينة في فقرة أساس الرأي المتحفظ فإن: (أ) القوائم المالية تعرض بشكل عادل، في كافة الجوانب الجوهرية (أو تعطي عرضاً صحيحاً وعادلاً) وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق لدى اعداد تقارير وفقاً لإطار العرض العادل، أو (ب) القوائم المالية، قد اعدت من كافة الجوانب الجوهرية، وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق لدى اعداد تقارير وفقاً لإطار الامتثال. حينما يكون التعديل ناشئاً من عدم القدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، فعلى المدقق ان يستخدم العبارة المناسبة لذلك وهي «بإستثناء الآثار الممكنة للمسألة (المسائل)»..» للرأي المعدل.

لا ينطبق	تقرير التدقيق	رفع التقارير	م ر	المعيار .1705 24	حينما يعبر المدقق عن رأي عكسي، سوف يذكر المدقق الرأي في فقرة الرأي والتي، في رأي المدقق، بسبب كبر الأمر/الأمر الموصوفة في فقرة أساس الرأي العكسي: (أ) لا تمثل البيانات المالية بشكل عادل (أو تقدم رؤية صحيحة و عادلة) وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق أثناء رفع التقارير مع إطار عرض عادل، أو (ب) لم تعد البيانات المالية، في كافة النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار رفع التقارير المالية المطبق أثناء رفع التقارير وفقاً لإطار الالتزام.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	رفع التقارير	م ر	المعيار .1705 26	حينما يعبر المدقق عن رأي متحفظ أو عكسي، فعلى المدقق ان يعدل وصف مسؤولية المدقق بحيث تفيد بأن المدقق يعتقد أن أدلة التدقيق التي حصل عليها كافية وملائمة لتقديم أساس يقوم عليه رأي المدقق المعدل حول التدقيق.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	رفع التقارير	م ر	المعيار .1705 27	حينما يحجب المدقق رأياً بسبب عدم القدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، فعلى المدقق ان يعدل الفقرة الافتتاحية لتقريره بحيث تفيد بأن عملية التدقيق نفذت لتدقيق القوائم المالية. وعلى المدقق أيضاً ان يعدل وصف مسؤولية ووصف نطاق التدقيق بحيث يذكر فقط ما يلي: «إن مسؤوليتنا هي التعبير عن رأي حول القوائم المالية بناءً على إجراء التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. بسبب الأمور الموصوفة في فقرة أساس عدم امكانية إبداء رأي، فإننا لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق

								كافية وملائمة لأعطاء اساس يقوم عليه رأي التدقيق»
	لا ينطبق	تواصل رسمي	المعيار 1705 مرجع: الفقرة أ25	رفع التقارير	م ر	ف.13.	المعيار 1705.28	حينما يتوقع المدقق أن يعدل الرأي في تقرير المدقق، يتعين عليه أن يتواصل مع المكلفين بالحوكمة معلنا الظروف التي أدت إلى التعديل المتوقع والصيغة المقترحة للتعديل.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة أ2-أ7، أ8-أ12	رفع التقارير	م ر	ق.6. ف.8. ف.9. ف.10.	المعيار 1705.6	سوف يعدل المدقق الرأي في تقريره حينما: (أ) يخلص المدقق إلى أنه استنادا إلى الأدلة التي تم الحصول عليها، أن القوائم المالية ككل ليست خالية من الأخطاء الجوهرية أو (ب) المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة ليخلص أن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1705.10	على المدقق ان يعبر عن عدم امكانية إبداء رأي حينما، في ظروف نادرة الحدوث للغاية تنطوي على شكوك عديدة، يخلص المدقق إلى أنه، رغم عدم الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، ليس من الممكن تكوين رأي حول القوائم المالية نظراً للتفاعل المحتمل بين الشكوك وأثرها

							التراكمي الممكن على القوائم المالية.
	لا ينطبق	تواصل رسمي		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.11	لو بعد قبول المهمة الرقابية، علم المدقق أن الإدارة قد فرضت قيودا على نطاق التدقيق يرى المدقق أنه من المرجح ان يؤدي الى الحاجة الى التعبير عن رأي متحفظ حول القوائم المالية، فعلى المدقق ان يطلب من الادارة ان ترفع القيود.
	لا ينطبق	أوراق العمل، تواصل رسمي		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.12	<u>إذا رفضت الإدارة رفع القيود المشار إليها في الفقرة 11، فعلى المدقق ان يتصل مع المكلفين بالحوكمة لمناقشة هذه المسألة ما لم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، وان يحدد ما إذا كان من الممكن تنفيذ إجراءات بديلة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة.</u>

لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 13-14	رفع التقارير	م-م-ر	ف.7.	المعيار 1705.13	لو لم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة تدقيق ملائمة وكافية، يتعين عليه تحديد المدلولات كما يلي: (أ) إذا خلص المدقق الى أن الآثار الممكنة للأخطاء غير المكتشفة، ان وجدت، على القوائم المالية يمكن ان تكون جوهرية ولكن ليست واسعة النطاق، فعلى المدقق ان يجعل الرأي متحفظاً أو (ب) إذا خلص المدقق الى أن الآثار الممكنة للأخطاء غير المكتشفة، ان وجدت، على القوائم المالية يمكن ان تكون جوهرية وواسعة النطاق لدرجة تجعل من التحفظ في الرأي امراً غير مناسب للتعبير عن مدى تعقيد الموقف، فعلى المدقق ان: (1) ينسحب من التدقيق، حينما يكون ذلك ممكناً وفقاً للقوانين أو اللوائح المطبقة، أو (2) اذا لم يكن الانسحاب من التدقيق قابلاً للتطبيق او ممكناً فعليه ان يعبر عن عدم امكانية إبداء رأي حول القوائم المالية.
لا ينطبق	تواصل رسمي	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 15	رفع التقارير	م-م-ر		المعيار 1705.14	إذا انسحب المدقق كما هو مبين في الفقرة 13(ب)(1)، قبل الانسحاب يتعين على المدقق أن يعلم المكلفين بالحوكمة بأية أمور تتعلق بالأخطاء التي اكتشفت اثناء التدقيق والتي دعت الى تعديل الرأي.

لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 17أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1705.16	حينما يعدل المدقق الرأي عن القوائم المالية، سوف يقوم المدقق، بالإضافة إلى العوامل المحددة المطلوبة بموجب معيار 1700، أن يضمن فقرة في تقريره والتي توفر وصفاً للأمر المسبب للتعديل. وعلى المدقق أن يضع هذه الفقرة مباشرة قبل فقرة الرأي في تقرير المدقق واستخدام العنوان التالي «أساس الرأي المتحفظ» أو «أساس الرأي العكسي» أو «أساس عدم امكانية إبداء رأي»، حسب الحالة.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1705 مرجع: الفقرة 18أ	رفع التقارير	م ر	ف.11.	المعيار 1705.17	إذا كان هناك خطأ جوهري في القوائم المالية يتعلق بمبالغ محددة في القوائم المالية (بما في ذلك الإفصاحات الكمية)، فعلى المدقق أن يضمن في فقرة أساس التعديل وصفاً وتعداداً للأثار المالية للخطأ، ما لم يكن ذلك غير قابل للتطبيق. وإذا كان تعداد الأثار المالية غير قابل للتطبيق فعلى المدقق أن يفصح عن ذلك في فقرة أساس التعديل.
لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1705.25	حينما يحجب المدقق الرأي بسبب عدم القدرة على الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة، فعلى المدقق أن يفصح في فقرة الرأي أنه: (أ) بسبب أهمية الأمر/الأمر المبيّنة في فقرة أساس عدم امكانية إبداء رأي، لم يتمكن المدقق من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفير أساس للرأي وبالتالي (ب) لم يعبر المدقق عن رأي حول القوائم المالية.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.7	سوف يعبر المدقق عن رأي متحفظ حينما: (أ) يخلص المدقق، بعد حصوله على أدلة تدقيق كافية ومناسبة، إلى أن الأخطاء سواء اخذت على حدة أو ككل جوهرية، ولكنها ليست واسعة النطاق بالنسبة للقوائم المالية: و(ب) يكون المدقق غير قادر على الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتكوين رأي إلا أن المدقق خلص إلى أن الآثار الممكنة للأخطاء غير المكتشفة على القوائم المالية، في حال وجودها، يمكن أن تكون جوهرية ولكن ليست واسعة النطاق.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.8	سوف يعبر المدقق عن رأي عكسي حينما يخلص، بعد حصوله على أدلة تدقيق كافية وملائمة، إلى أن الأخطاء سواء اخذت على حدة أو ككل جوهرية وواسعة النطاق أيضا في القوائم المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1705.9	على المدقق أن يعبر عن عدم إمكانية إبداء رأي حينما لا يتمكن من الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لبناء رأي عليها، ويخلص المدقق إلى أن الآثار الممكنة للأخطاء الجوهرية على القوائم المالية، في حال وجودها، يمكن أن تكون جوهرية وواسعة النطاق.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1706 مرجع: الفقرة أ1-2	رفع التقارير	م ر	ف.3.	المعيار 6.1706	لو رأى المدقق أنه من المهم جذب انتباه المستخدمين إلى أمر معروض أو أفصح عنه في القوائم المالية والتي ينظر المدقق، لها أهمية يجعل منها أساسية لفهم المستخدمين للقوائم المالية، فعندها ينبغي على المدقق إدراج فقرة تأكيد على الأمور في تقريره شريطة أن يحصل المدقق على أدلة تدقيق كافية وملائمة بأن الأمر غير خاطيء بشكل جوهري في القوائم المالية. ويجب أن تشير مثل هذه الفقرة فقط إلى المعلومات المعروضة أو المفصح عنها في القوائم المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1706 مرجع: الفقرة أ3-4	رفع التقارير	م ر		المعيار 7.1706	حينما يضم المدقق فقرة تأكيد على الأمر في تقريره، يتعين على المدقق: (أ) إدراجها مباشرة بعد فقرة الرأي في تقريره، (ب) استخدام العنوان «تأكيد على الأمر» أو عنوان آخر ملائم، (ج) أن يذكر في الفقرة إشارة إلى الأمر الذي يتم تأكيده وللمكان في القوائم المالية الذي يمكن فيه إيجاد الإفصاحات ذات العلاقة التي تصف الأمر بالكامل و(د) الإشارة إلى أن رأي المدقق لا ينطوي على الأمر الذي تم تأكيده.

لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1706 مرجع: الفقرة 5أ-11	رفع التقارير	م ر	ف5. ف6.	المعيار 1706. 8	لو رأى المدقق أنه من المهم توصيل أمر ما خلاف تلك المبينة أو المفصح عنها في القوائم المالية والتي تكون، في رأي المدقق، وثيقة الصلة باستيعاب المستخدمين لعملية التدقيق أو مسؤوليات المدقق أو تقرير المدقق ولم يكن ذلك محظور بموجب القانون أو اللوائح، فعندها ينبغي على المدقق القيام بذلك في إحدى الفقرات في تقرير المدقق تحت عنوان «أمور أخرى» أو عنوان آخر ملائم. سوف يدرج المدقق هذه الفقرة مباشرة بعد فقرة الرأي وفقرة التأكيد على الأمور، أو في مكان آخر في تقرير المدقق لو كان محتوى فقرة الأمور الأخرى ذي علاقة بقسم المسؤوليات الأخرى لإعداد التقارير.
لا ينطبق	تواصل رسمي، تقرير التدقيق	المعيار 1706 مرجع: الفقرة 12أ	رفع التقارير	م ر	ف7. ف8.	المعيار 1706. 9	إذا توقع المدقق ادراج فقرة تأكيد أو فقرة أمور أخرى في تقريره، فعندها ينبغي على المدقق ابلاغ المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بهذا التوقع والصيغة المقترحة لهذه الفقرة.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 2أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1710. 10	<u>حينما يتم عرض أرقام مقارنة، سوف لن يشير رأي المدقق إلى الأرقام المقارنة عدا في الظروف المبينة في الفقرات 11 و 12 و 14.</u>

لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 3أ-5	رفع التقارير	م ر	ف.5.	المعيار 1710. 11	لو كان تقرير المدقق عن الفترة السابقة، حسب ما صدر من قبل، يتضمن رأي متحفظ أو عدم امكانية إبداء رأي أو رأي عكسي وكان الأمر الذي نتج عنه التعديلات لم يحل، سوف يعدل المدقق فقرة رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية للفترة الحالية. في فقرة أساس التعديل في تقرير المدقق، سوف يقوم المدقق إما: (أ) بالإشارة إلى كلا من أرقام الفترة الحالية والأرقام المقابلة في وصف الأمر الذي نتج عنه التعديل حينما تكون آثار ذلك الأمر أو الآثار المحتملة للأمر على أرقام الفترة الحالية جوهرية أو (ب) في حالات أخرى، تفسير أن رأي المدقق قد عدل بسبب آثار الأمر الذي لم يتم حله أو آثاره المحتملة على مقارنة أرقام الفترة الحالية والأرقام المقابلة.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 6أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1710. 12	في حال حصل المدقق على أدلة تدقيق بأن الخطأ الجوهري موجود في القوائم المالية للفترة السابقة التي صدر بشأنها الرأي غير المعدل، ولم يتم إعادة بيان الأرقام المقابلة أو القيام بالافصاحات المناسبة، فعندها ينبغي على المدقق إبداء رأي متحفظ أو عكسي في تقريره حول القوائم المالية للفترة الحالية ومعدل بالنسبة للأرقام المقابلة المدرجة هنا.

لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 7أ	رفع التقارير	م ر	ف.4.	المعيار 1710. 13	لو كانت القوائم المالية للفترة السابقة مدققة من قبل المدقق السابق ولم يمنع القانون او النظام المدقق من الرجوع إلى تقرير المدقق السابق حول الأرقام المقابلة وقرر أن يفعل ذلك، سوف يذكر المدقق في فقرة الأمور الأخرى في تقرير المدقق: (أ) أن القوائم المالية للفترة السابقة قد دقت من قبل مدقق سابق، (ب) نوع الرأي الذي عبر عنه المدقق السابق وفي حال كان معدلا، لأسباب وراء تعديله و(ج) تاريخ ذلك التقرير.
لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	ف.4.	المعيار 1710. 14	في حال كانت القوائم المالية عن الفترة السابقة غير مدققة، سوف يذكر المدقق في فقرة الأمور الأخرى من تقريره أن الأرقام المقابلة غير مدققة. ومع ذلك هذا لا يعني المدقق من متطلب الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية أن الأرصدة الافتتاحية خالية من الأخطاء الجوهرية التي تؤثر بشكل كبير على القوائم المالية للفترة الحالية.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 8أ-9أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1710. 15	حينما يتم عرض القوائم المالية المقارنة، ينبغي ان يشير رأي المدقق لكل فترة تم من اجلها عرض القوائم المالية وتم ابداء رأي التدقيق حولها.
لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 10أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1710. 16	عند الإبلاغ عن القوائم المالية للفترة السابقة فيما يتعلق بعملية التدقيق الخاصة بالفترة الحالية، في حال اختلف رأي المدقق حول القوائم المالية للفترة السابقة عن الرأي الذي ابداه المدقق سابقا، سوف يفصح المدقق عن الأسباب الفعلية وراء اختلاف الرأي في فقرة الأمور الأخرى وفقا لمعيار 1706.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	ف.4.	المعيار 1710. 17	إذا كانت القوائم المالية للفترة السابقة قد دقت من قبل مدقق سابق، بالإضافة إلى التعبير عن رأي حول القوائم المالية للفترة الحالية، سوف يذكر المدقق في فقرة الأمور الأخرى ما يلي: (أ) أن القوائم المالية للفترة السابقة قد دقت من قبل المدقق السابق، (ب) نوع الرأي الذي عبر عنه المدقق السابق ولو تم تعديل الرأي، أسباب ذلك، و(ج) تاريخ هذا التقرير، إلا في حال إعادة نشر تقرير المدقق السابق حول القوائم المالية للفترة السابقة مع القوائم المالية.
	لا ينطبق	تواصل رسمي	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 11أ	رفع التقارير	م ر	ف.4.	المعيار 1710. 18	لو خُصص المدقق إلى وجود خطأ جوهري يؤثر على القوائم المالية للفترة السابقة التي ابلغ عنها سابقاً المدقق السابق دون إجراء تعديل عليها، فعندها ينبغي على المدقق إبلاغ المستوى الملائم من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، ويطلب أن يعلم المدقق السابق بذلك. وفي حال تعديل القوائم المالية للفترة السابقة ووافق المدقق السابق على إصدار تقرير مدقق جديد عن القوائم المالية المعدلة للفترة السابقة، سوف يرفع المدقق تقريره فقط عن الفترة الحالية.

	مستوفي	أوراق العمل		الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 8.1710	في حال علم المدقق عن أي خطأ جوهري محتمل في المعلومات المقارنة أثناء إجراء عملية التدقيق للفترة الحالية، ينبغي على المدقق أداء إجراءات التدقيق الإضافية حسب الضرورة والظروف كي يحصل على أدلة تدقيق مناسبة وكافية لتحديد ما إذا كان يوجد خطأ جوهري أم لا. وفي حال قام المدقق بتدقيق القوائم المالية للفترة السابقة، فعندها ينبغي على المدقق أتباع المتطلبات ذات العلاقة لمعيار 1560. وفي حال تم تعديل القوائم المالية للفترة السابقة، سوف يقرر المدقق أن المعلومات المقارنة تتوافق مع القوائم المالية المعدلة.
	مستوفي جزئي	تواصل رسمي	المعيار 1710 مرجع: الفقرة 1أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 9.1710	حسب ما ينص عليه معيار 1580، ينبغي على المدقق طلب إقرارات خطية عن كافة الفترات المشار إليها في رأي المدقق. كما ينبغي على المدقق الحصول على إقرار خطي محدد فيما يتعلق بأي إعادة بيان تم القيام به لتصحيح خطأ جوهري في القوائم المالية للفترة السابقة التي تؤثر على المعلومات المقارنة.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1710.19 ف.4.	إذا كانت القوائم المالية عن الفترة السابقة غير مدققة، ينبغي على المدقق أن يبين في فقرة الأمور الأخرى أن القوائم المالية المقارنة غير مدققة. ومع ذلك، لا يعني هذا البيان المدقق من متطلب الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية بأن الأرصدة الافتتاحية خالية من الأخطاء الجوهرية التي تؤثر بشكل كبير على القوائم المالية للفترة الحالية.

	مستوفي	أوراق العمل		رفع التقارير	م ر	المعيار 1710.7	ينبغي على المدقق تحديد ما إذا كانت القوائم المالية تتضمن المعلومات المقارنة التي يتطلبها إطار رفع التقارير المالية المطبق وما إذا كانت هذه المعلومات مصنفة بشكل مناسب. ولهذا الهدف، ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كانت: (أ) المعلومات المقارنة تتفق مع القيم والإفصاحات الأخرى المبينة في الفترة الحالية أو حيثما كان مناسباً المعاد بيانها و(ب) تتماشى السياسات المحاسبية المبينة في المعلومات المقارنة مع تلك المطبقة في الفترة الحالية أو في حال وجود تغيرات في السياسات المحاسبية، ما إذا تم محاسبة تلك التغيرات بشكل مناسب وعرضها والإفصاح عنها بشكل كافي.
	مستوفي	أوراق العمل	المعيار 1720 مرجع: الفقرة 8أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1720.12	إذا كانت مراجعة المعلومات الأخرى ضرورية ووافقت الإدارة على إجراء التدقيق، سوف ينفذ المدقق الإجراءات اللازمة وفقاً للظروف.
	مستوفي	تواصل رسمي	المعيار 1720 مرجع: الفقرة 9أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1720.13	لو تطلب الأمر مراجعة المعلومات الأخرى، ولكن رفضت الإدارة أن تجري التدقيق، سوف يعلم المدقق المكلفين بالحوكمة، باستثناء إذا كان جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، بمساور قلقه حول المعلومات الأخرى وان يتخذ أي إجراء مناسب إضافي.
	مستوفي	تواصل رسمي	المعيار 1720 مرجع: الفقرة 10أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1720.14	إذا تم قراءة المعلومات الأخرى لهدف تحديد التعارضات الجوهرية، أصبح المدقق على علم بخطأ جوهري واضح في الحقائق، فينبغي ان يناقش المدقق الأمر مع الإدارة.

يتم اخذ الاستشارة من الجهات المسؤولة في بعض المواضيع ولكن الراي غير ملزم .	مستوفي جزئي	تواصل رسمي		رفع التقارير	م ر	المعيار 1720. 15	اذا اصر المدقق بعد اجراء النقاشات، على وجود خطأ جوهري واضح في الحقائق، فينبغي أن يطلب من الإدارة التشاور مع طرف ثالث مؤهل، مثل المستشار القانوني للجهة، وينبغي ان ينظر المدقق بالنصيحة التي حصل عليها.
	مستوفي	تواصل رسمي	المعيار 1720 مرجع: الفقرة 11 أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1720. 16	عندما يتوصل المدقق إلى وجود خطأ جوهري في الحقائق الواردة في المعلومات الأخرى والذي ترفض الإدارة تصحيحه، فينبغي ان يشعر المدقق المكلفين بالحوكمة، باستثناء اذا كان جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، بمساور قلقه المتعلقة بالمعلومات الأخرى وان يتخذ اجراء مناسباً اخر.
	مستوفي	أوراق العمل، تواصل رسمي	المعيار 1720 مرجع: الفقرة 5 أ	الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1720. 7	ينبغي ان يجري المدقق الترتيبات المناسبة مع الإدارة أو المكلفين بالحوكمة للحصول على المعلومات الأخرى قبل تاريخ اصدار تقريره، وفي حال لم يكن ممكنا الحصول على المعلومات الأخرى قبل تاريخ اصدار تقريره، ينبغي ان يقرأ المدقق هذه المعلومات الأخرى حالما يكون ذلك ممكنا.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1720. 9	عندما تقتضي الضرورة مراجعة القوائم المالية المدققة ورفضت الإدارة إجراء هذه المراجعة، فينبغي ان يعدل الرأي في تقرير المدقق وفقا لمعيار 1705.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1720 مرجع: الفقرة 6أ-7	رفع التقارير	م ر	المعيار 1720.10	لو تطلب الأمر مراجعة المعلومات الأخرى ورفضت الإدارة إجراء ذلك، يتعين على المدقق أن يعلم بهذا الأمر المكلفين بالحوكمة، إلا لو كان جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة الجهة، وان يقوم بما يلي (أ) أن يضمن في تقريره فقرة أمور أخرى تصف التعارض الجوهرية، أو (ب) التوقف عن العمل على تقرير المدقق، أو (ج) الانسحاب من المهمة الرقابية، حينما يكون الانسحاب ممكناً بموجب القوانين أو اللوائح المطبقة.
	مستوفي	أوراق العمل		رفع التقارير	م ر	المعيار 1720.11	إذا كانت مراجعة القوائم المالية المدققة ضرورية، فينبغي ان يتبع المدقق المتطلبات ذات العلاقة في معيار 1560.
	مستوفي	أوراق العمل		رفع التقارير	م ر	المعيار 1720.6	ينبغي ان يقرأ المدقق المعلومات الأخرى ليحدد التعارضات الجوهرية ان وجدت، مع البيانات المالية المدققة.
	مستوفي	أوراق العمل		الشروع في الأعمال الميدانية	م ر	المعيار 1720.8	إذا حدد المدقق تعارضاً جوهرياً لدى قراءة المعلومات الأخرى، فيجب عليه أن يحدد ما إذا كانت هناك حاجة الى مراجعة القوائم المالية المدققة والمعلومات الأخرى.

	مستوفي	مستند التخطيط		الشروع في التخطيط	م ر		المعيار 1800. 10	يتطلب معيار 1315 من المدقق أن يحصل على فهم حول اختيار وتطبيق الجهة للسياسات المحاسبية. يجب ان يتكون لدى المدقق في حال تم اعداد القوائم المالية وفقا لأحكام عقد ما، فهم لأي تفسير جوهرية للعقد الذي ابرمته الإدارة لدى إعدادها لهذه القوائم المالية. يكون التفسير تفسيراً جوهرياً حينما ينتج عن اعتماد تفسير آخر معقول اختلاف جوهري في المعلومات المعروضة في القوائم المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1800 مرجع: الفقرة 13أ	رفع التقارير	م ر	ف.8.	المعيار 1800. 11	أثناء تكوين رأي واعداد تقارير حول القوائم المالية ذات الأهداف الخاصة، على المدقق ان يطبق المتطلبات المبينة في معيار 1700.
	مستوفي	أوراق العمل		رفع التقارير	م ر		المعيار 1800. 12	يتطلب معيار 1700 من المدقق أن يقيم ما إذا كانت القوائم المالية تشير إلى أو تصف بشكل مناسب إطار رفع التقارير المالية المطبق. وعلى المدقق في حال تم اعداد القوائم المالية بموجب احكام عقد، ان يقيم ما إذا كانت القوائم المالية تصف بشكل مناسب أي تفسيرات جوهرية في العقد الذي بنيت القوائم المالية على اساسه.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	ف.10.	المعيار 1800. 13	يتناول معيار 1700 شكل ومحتوى تقرير المدقق. وفي حالة كون تقرير المدقق حول القوائم المالية ذات الاهداف الخاصة: (أ) يجب ان يبين تقريره الهدف الذي تم من أجله اعداد القوائم المالية ولو تطلب الأمر، المستخدمين المقصودين، أو الإشارة إلى الملاحظة في القوائم المالية ذات الاهداف الخاصة التي تحتوي على تلك المعلومات، و(ب) اذا كان لدى الإدارة خيار بخصوص أطر إعداد القوائم المالية المذكورة فإن، شرح الادارة مسؤوليتها عن القوائم المالية يجب ان يشير ايضاً إلى مسؤوليتها من اجل تحديد كون إطار رفع التقارير المالية المطبق مقبولاً وفقاً للظروف.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1800 مرجع: الفقرة 14-15أ	رفع التقارير	م ر	ف.11.	المعيار 1800. 14	يجب ان يتضمن تقرير المدقق حول القوائم المالية ذات الاهداف الخاصة فقرة تأكيد على مسأله ما تنبه مستخدمى تقرير المدقق الى أن القوائم المالية معدة وفقاً لإطار الهدف الخاص وأن القوائم المالية نتيجة لذلك يمكن الا تكون مناسبة لهدف آخر. يجب على المدقق ان يضمن هذه الفقرة تحت عنوان مناسب.
	مستوفي	مستند التخطيط	المعيار 1800 مرجع: الفقرة 9أ-12	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م ر		المعيار 1800. 9	يتطلب معيار 1200 من المدقق أن يمتثل لجميع المعايير المتعلقة بعملية التدقيق. وأثناء تخطيط وتنفيذ التدقيق على قوائم مالية ذات أهداف خاصه، سيحدد المدقق ما إذا كان تطبيق المعايير يتطلب مراعاة خاصة للظروف المحيطة بالمهمة الرقابية .

	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مستند التخطيط	المعيار 1800 مرجع: الفقرة 5-8	الشرع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	ف.7.	المعيار 1800.8	يتطلب معيار 1210 من المدقق أن يحدد مدى قبول إطار رفع التقارير المالية المطبق في إعداد القوائم المالية. لدى تدقيق قوائم مالية لاهداف خاصه، يجب ان يكون لدى المدقق فهم لـ: (أ) الهدف الذي أعدت التقارير المالية من أجله، (ب) المستخدمين المقصودين، و(ج) الخطوات التي تتخذها الإدارة لتحديد كون إطار رفع التقارير المالية المطبق مقبول وفقاً للظروف.
	مستوفي	مستند التخطيط	المعيار 1805 مرجع: الفقرة 10-14	الشرع في التخطيط	م ر		المعيار 1805. 10	يفيد معيار 1200 أن المعايير مدونة في نطاق تدقيق البيانات المالية، ولذلك يجب أن تتم موافقتها حسب اللزوم وفقاً للظروف لدى تطبيقها على عمليات تدقيق معلومات مالية تاريخية أخرى لدى تنفيذ أو تخطيط تدقيق بيان مالي وحيد أو عنصر محدد في بيان مالي، على المدقق أن يوائم جميع المعايير ذات العلاقة بالتدقيق حسب اللزوم في ظروف العملية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	مرجع: الفقرة 15-16	رفع التقارير	م ر		المعيار 1805. 11	لدى تكوين رأي وإعداد تقارير حول بيان مالي مفرد أو حول مكون محدد في البيان المالي، على المدقق تطبيق المتطلبات الواردة في معيار 1700 وأن تتم موافقتها حسب الضرورة في ظروف العملية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1805. 12	إذا شارك المدقق في عملية إعداد تقرير حول بيان مالي مفرد أو حول مكون محدد في بيان مالي إلى جانب عملية تدقيق المجموعة الكاملة من البيانات المالية للجهة، على المدقق أن يبدي رأياً منفصلاً حول كل عملية.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1805. 13	يمكن نشر بيان مالي مدقق مفرد أو مكون محدد مدقق في بيان مالي جنباً إلى جنب مع المجموعة الكاملة من البيانات المالية المدققة للجهة. إذا خلص المدقق إلى أن عرض بيان مالي وحيد أو عنصر محدد في بيان مالي لا يفرقها بشكل كاف عن المجموعة الكاملة من البيانات المالية، على المدقق أن يطلب من الإدارة أن تصوب الوضع مع مراعاة الفقرة ١٥ و ١٦ على المدقق أيضاً أن يفرق بين الرأي حول البيان المالي المفرد أو حول العنصر المحدد في بيان مالي وبين الرأي حول المجموعة الكاملة من البيانات المالية. على المدقق ألا يصدر تقرير المدقق الذي يحتوي على الرأي حول البيان المالي المفرد أو حول العنصر المحدد في البيان المالي إلى أن يقتنع بالتفريق.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1805 مرجع: الفقرة 17أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1805. 14	لو كان الرأي في تقرير المدقق حول المجموعة الكاملة للجهة عن البيانات المالية معدلاً، أو كان هذا التقرير يشتمل على فقرة تأكيد على الأمور أو فقرة أمور أخرى، سوف يحدد المدقق الأثر الذي قد يكون لذلك على تقرير المدقق على بيانات مالية منفردة أو على عامل محدد في تلك البيانات المالية. حينما يعتبر ذلك ملائماً، سوف يعدل المدقق الرأي على البيانات المالية المنفردة أو على عنصر محدد من البيانات المالية، أو أن يضم فقرة تأكيد على الأمر أو فقرة أمور أخرى في تقرير المدقق تبعاً لذلك.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1805 مرجع: الفقرة 18أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1805. 15	لو خُصص المدقق إلى أنه من المهم التعبير عن رأي عكسي أو عدم امكانية إبداء رأي حول كامل مجموعة البيانات المالية للجهة ككل، لا يسمح معيار 1705 للمدقق أن يضم في نفس تقرير المدقق رأي غير معدل حول بيانات مالية منفردة والتي تشكل جزءاً من تلك البيانات المالية أو على عنصر محدد يشكل جزءاً من تلك البيانات المالية. يكون هذا الأمر بسبب أن الرأي الغير معدل هذا قد يتعارض مع الرأي العكسي أو عدم امكانية إبداء الرأي على كامل مجموعة البيانات المالية للجهة ككل.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1805. 16	إذا خُصص المدقق إلى أنه من الضروري التعبير عن رأي عكسي أو عدم امكانية إبداء رأي حول المجموعة الكاملة من البيانات المالية للجهة ككل ولكن، في نطاق تقرير تدقيق منفصل لمكون محدد مشمول في تلك البيانات المالية، على المدقق رغم ذلك أن يعتبر أن ذلك ضروري للتعبير عن الرأي غير المعدل حول ذلك المكون، وعلى المدقق أن يقوم بذلك في الحالات التالية: أ- أن لا يوجد في القانون أو النظام ما يحظر على المدقق القيام بذلك، ب- أن يكون ذلك الرأي قد تم التعبير عنه في تقرير مدقق غير منشور إلى جانب تقرير المدقق الذي يحتوي على رأي عكسي أو عدم امكانية إبداء رأي، وج- أن لا يشكل العنصر المحدد جزءاً أساسياً من المجموعة الكاملة من البيانات المالية للجهة.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1805. 17	على المدقق ألا يعبر عن رأي غير معدل حول بيان مالي مفرد من المجموعة الكاملة من البيانات المالية إذا عبر المدقق عن رأي عكسي أو عدم إمكانية إبداء رأي حول المجموعة الكاملة من البيانات المالية ككل. يكون الحال كذلك حتى لو لم ينشر تقرير المدقق حول البيان المالي المفرد إلى جانب تقرير المدقق الذي يحتوي على رأي عكسي أو عدم إمكانية إبداء رأي. ويرجع السبب في ذلك إلى أن البيان المالي المفرد يشكل جزءاً أساسياً من تلك البيانات المالية.
	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مستند التخطيط	المعيار 1805 مرجع: الفقرة 7أ	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	المعيار 1805. 8	على المدقق وفقاً لمعيار 1210 أن يحدد مدى قبول إطار رفع التقارير المالية المطبق في إعداد البيانات المالية. وفي حالة تدقيق بيان مالي وحيد أو عنصر محدد في بيان مالي، فإن ذلك يتضمن ما إذا كان تطبيق إطار رفع التقارير المالية سيؤدي إلى عرض يوفر إفصاحات مناسبة ليتسنى للمستخدمين المقصودين فهم المعلومات الواردة في البيان المالي أو العنصر وأثر المعاملات والأحداث الهامة على المعلومات الواردة في البيان المالي أو المكون.
	لا ينطبق	مستند التخطيط	المعيار 1805 مرجع: الفقرة 8أ-9أ	التخطيط	م ر	المعيار 1805. 9	يتطلب معيار 1210 أن تشمل الشروط المتفق عليها في عملية التدقيق الصيغة المتوقعة لأي تقارير صادرة عن المدقق. في حالة تدقيق بيان مالي وحيد أو عنصر محدد في بيان مالي على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت الصيغة المتوقعة للرأي مناسبة للظروف.

	مستوفي	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مستند التخطيط	المعيار 1805 مرجع: الفقرة 5-6	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	ف3. ف4.	المعيار 1805.7	على المدقق وفقاً لمعيار 1200 أن يمثل لجميع المعايير ذات العلاقة بعملية التدقيق. وفي حالة تدقيق بيان مالي وحيد أو عنصر محدد في بيان مالي ينطبق هذا المتطلب بغض النظر عما إذا كان المدقق مشاركاً أيضاً في تدقيق المجموعة الكاملة من البيانات المالية للجهة. إذا لم يكن المدقق مشاركاً أيضاً في تدقيق المجموعة الكاملة من البيانات المالية للجهة فعليه أن يحدد ما إذا كان تدقيق بيان مالي وحيد أو عنصر محدد في هذه البيانات المالية وفقاً للمعايير قابلاً للتطبيق أم لا.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	ف4.	المعيار 1810. 10	لو تنص القوانين أو اللوائح على صياغة الرأي على ملخص البيانات المالية من ناحية تختلف عن تلك المنصوص عليها في الفقرة 9، سوف يقوم المدقق: (أ) بتطبيق الإجراءات المبينة في الفقرة 8 وأية إجراءات إضافية أخرى لازمة لتمكين المدقق من التعبير عن الرأي المنصوص عليه، و(ب) تقييم ما إذا كان مستخدمي البيانات المالية قد يسيئوا فهم ملخص البيانات المالية ولو كان الأمر كذلك، ما إذا كان الأمر يتطلب تفسيرات إضافية في تقرير المدقق حول ملخص البيانات المالية والتي قد تخفف من سوء الفهم المحتمل.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1810. 11	في حالة الفقرة 10(ب)، لو خلص المدقق إلى أن ذكر تفسيرات إضافية في تقريره على ملخص البيانات المالية لن يخفف من أثر سوء الفهم المحتمل، سوف لن يقبل المدقق المهمة الرقابية، إلا إن كان ملتزم بالمهمة وفقاً للقانون. وفي هذه الحالة لن يشير تقرير المدقق إلى أن المهمة الرقابية تمت وفقاً للمعايير.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 10أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1810. 12	يمكن أن يؤرخ تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة بتاريخ لاحق لتاريخ تقريره حول البيانات المالية المدققة، وهنا يجب أن يفيد تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة أن البيانات المالية الملخصة والبيانات المالية المدققة لا تعكس آثار الأحداث التي وقعت بعد تاريخ تقرير المدقق حول البيانات المالية المدققة والتي قد يلزمها تعديل، أو إفصاح في، البيانات المالية المدققة.
	لا ينطبق	أوراق العمل، تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	المعيار 1810. 13	من الممكن أن يصبح المدقق على علم بحقائق ظهرت في تاريخ تقريره حول البيانات المالية المدققة لم يكن على علم بها مسبقاً، وفي مثل هذه الحالات عليه ألا يصدر تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة إلى أن يستكمل أخذ الحقائق المتصلة بالبيانات المالية المدققة وفقاً لمعيار 1560 بعين الاعتبار.

لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة أ15، أ12، أ13، أ14	رفع التقارير	م ر	ف.3.	المعيار 1810. 14	يشمل تقرير المدقق العناصر التالية: (أ) عنوان يبين بوضوح أنه تقرير صادر عن مدقق مستقل. (ب) الموجه له التقرير. (ج) فقرة تقديمية تتضمن: (1) تحديد ملخص البيانات المالية والذي عليه يرفع المدقق تقريره، ويشمل ذلك عنوان كل بيان مشمول في ملخص البيانات المالية، (2) تحديد البيانات المالية المدققة، (3) الإشارة إلى تقرير المدقق عن البيانات المالية المدققة، تاريخ هذا التقرير، وحقيقة وجود رأي غير معدل معبر عنه في البيانات المالية المدققة. (4) لو كان تاريخ تقرير المدقق على ملخص البيانات المالية لاحق لتاريخ تقرير المدقق عن البيانات المالية المدققة، يذكر أن ملخص البيانات المالية لا يعكس آثار الأحداث التي حدثت لاحقة لتاريخ تقرير المدقق عن البيانات المالية المدققة، و(5) بيان يشير إلى أن ملخص البيانات المالية لا يحتوي على كافة الإفصاحات المطلوبة من إطار رفع التقارير المالية المطبق في إعداد البيانات المالية المدققة، وأن قراءة ملخص البيانات المالية ليس بديل عن قراءة البيانات المالية المدققة. (د) وصف لمسؤولية الإدارة عن ملخص البيانات المالية، مفسرا أن الإدارة مسؤولة عن إعداد ملخص البيانات المالية وفقا للمعايير المطبقة. (هـ) بيان أن المدقق مسؤول عن التعبير عن رأي حول ملخص البيانات المالية استنادا إلى الإجراءات التي ينص عليها المعيار. (و) فقرة تعبر بوضوح عن رأي المدقق. (ز) توقيع المدقق.
----------	---------------	---	--------------	-----	------	------------------------	---

								(ح) تاريخ تقرير المدقق. (ط) عنوان المدقق.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 12 أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1810. 15	إذا لم يكن المخاطب في البيانات المالية الملخصة نفس المخاطب في تقرير المدقق حول البيانات المالية المدققة، فعلى المدقق أن يقيم مدى ملاءمة استخدام مخاطبين مختلفين.

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 15	رفع التقارير	م ر	ف.5.	المعيار 1810.17	<p>حينما يحتوي تقرير المدقق حول البيانات المالية المدققة على رأي متحفظ أو فقرة تأكيد على مسألة ما أو فقرة المسألة الأخرى ولكن المدقق مقتنع أن البيانات المالية الملخصة متسقة من حيث جميع الجوانب الجوهرية مع، أو أنها عبارة عن، ملخص عادل للبيانات المالية المدققة وفقاً للمعايير المطبقة، فيجب على تقرير المدقق حول البيانات المالية الملخصة بالإضافة إلى العناصر في الفقرة ١٤ أن: أ- يفيد أن تقرير المدقق حول البيانات المالية المدققة يحتوي على رأي متحفظ و فقرة تأكيد على مسألة ما أو فقرة المسألة الأخرى، وب- يصف: 1- أساس الرأي المتحفظ حول البيانات المالية المدققة وذلك الرأي المتحفظ أو فقرة التأكيد على مسألة ما أو فقرة المسألة الأخرى في تقرير المدقق حول البيانات المالية المدققة، و2- تأثير ذلك على الملخصات المالية، إن وجدت.</p>
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر		المعيار 1810.18	<p><u>حينما يحتوي تقرير المدقق على البيانات المالية المدققة على رأي عكسي أو اخلاء مسؤولية عن الرأي، يجب أن يكون تقرير المدقق على ملخص البيانات المالية، بالإضافة إلى العناصر في الفقرة 14: (أ) ذكر إن تقرير المدقق على البيانات المالية المدققة يحتوي على رأي عكسي أو اخلاء مسؤولية عن الرأي، (ب) وصف أساس هذا الرأي العكسي أو عدم امكانية إبداء الرأي، و(ج) ذكر أنه، نتيجة للرأي العكسي أو عدم امكانية إبداء الرأي، ليس من الملانم</u></p>

							<u>التعبير عن رأي على ملخص</u> <u>البيانات المالية.</u>
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 15أ	رفع التقارير	م ر	المعيار .1810 19	لو كان ملخص البيانات المالية غير متسق، في كافة النواحي الجوهرية، مع أو لم يكن ملخصا عادلا للبيانات المالية المدققة، وفقا للمعايير المطبقة، ولم توافق الإدارة على أن تجري التعديلات اللازمة، سوف يعبر المدقق عن رأي عكسي عن ملخص البيانات المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق		رفع التقارير	م ر	ف.6. المعيار .1810 20	حينما يكون توزيع أو استخدام تقرير المدقق على البيانات المالية المدققة مقيدا، أو كان تقرير المدقق على البيانات المالية المدققة يحذر القراء أن البيانات المالية المدققة قد أعدت وفقا لإطار هدف خاص، سوف يضم المدقق قيدا مشابها أو تحذير في تقريره على ملخص البيانات المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 16أ	رفع التقارير	م ر	المعيار .1810 21	لو كانت البيانات المالية المدققة تحتوي على بيانات مقارنة، إلا أن ملخص البيانات المالية ليس كذلك، يتعين على المدقق أن يحدد ما إذا كان هذا الإلغاء معقول في ظل ظروف المهمة الرقابية . سوف يحدد المدقق أثر الحذف الغير معقول على

							تقرير المدقق عن ملخص البيانات المالية.
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 17أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1810. 22	لو كان ملخص البيانات المالية يحتوي على مقارنات قد أبلغ عنها مدقق آخر، سوف يحتوي تقرير المدقق عن ملخص البيانات المالية أيضا على الأمور التي يتطلبها معيار 1710 من المدقق أن يضمها في تقرير المدقق عن البيانات المالية المدققة.
	لا ينطبق	تواصل رسمي، أوراق العمل، تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 18أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1810. 23	سوف يقيم المدقق ما إذا كانت أي معلومات مكملة غير مدققة قدمت مع ملخص البيانات المالية متميزة بشكل واضح عن ملخص البيانات المالية. لو خلص المدقق إلى أن عرض الجهة لمعلومات مكملة غير مدققة ليس متميز بشكل واضح عن ملخص البيانات المالية، سوف يطلب المدقق من الإدارة أن تغير عرض المعلومات المكملة غير المدققة. لو رفضت الإدارة أن تفعل ذلك، يتعين على المدقق أن يفسر في تقريره على ملخص البيانات المالية أن تلك المعلومات لم تغط في ذلك التقرير.

	لا ينطبق	تواصل رسمي، أوراق العمل، تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 19أ	رفع التقارير	م ر		المعيار 1810. 24	سوف يقرأ المدقق معلومات أخرى مشمولة في وثيقة تحتوي على ملخص البيانات المالية وتقرير المدقق ذي العلاقة من أجل تحديد عدم الاتساق ذي الأهمية النسبية، في حال وجوده، في ملخص البيانات المالية. لو حال قراءة المعلومات الأخرى، حدد المدقق تضارب ذي أهمية نسبية، يتعين على المدقق أن يحدد ما إذا كان ملخص البيانات المالية أو المعلومات الأخرى يجب أن يتم تعديلها. لو حال قراءة المعلومات الأخرى، أصبح المدقق على علم بوجود خطأ ذي أهمية نسبية وواضح للحقائق، سوف يناقش المدقق الأمر مع الإدارة.
	لا ينطبق	تواصل رسمي	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 20أ	رفع التقارير	م ر	ف.7.	المعيار 1810. 25	لو أصبح المدقق مدركاً إلى أن الجهة تخطط إلى ذكر أن المدقق قد رفع تقرير عن ملخص البيانات المالية في مستند يحتوي على ملخص البيانات المالية، إلا أنها لا تخطط لضم تقرير المدقق المعني، سوف يطلب المدقق من الإدارة أن تضم تقرير المدقق في المستند. لو لم تقم الإدارة بذلك، سوف يحدد المدقق وينفذ قرارات ملائمة أخرى صممت لمنع الإدارة من ربط المدقق بملخص البيانات المالية في ذلك المستند بشكل غير ملائم.

	لا ينطبق	أوراق العمل، تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 20أ	رفع التقارير	م ر	ف.7.	المعيار 1810. 26	<p>قد يشارك المدقق في تقرير حول البيانات المالية لجهة ما، بينما أنه ليس مشارك في تقرير حول ملخص البيانات المالية. لو في هذه الحالة، أصبح المدقق على علم بأن الجهة تخطط لإصدار بيان في مستند يشير إلى المدقق وحقيقة أن ملخص البيانات المالية مستقى من البيانات المالية المدققة من قبل المدقق، سيكون المدقق راضياً: (أ) أن تجرى الإشارة إلى المدقق في سياق تقرير المدقق عن البيانات المالية المدققة، و(ب) ألا يعطي البيان انطباع أن المدقق قد رفع تقريره حيال ملخص البيانات المالية. لو (أ) أو (ب) لو تستوفي، يتعين على المدقق أن يطلب من الإدارة تغيير البيانات ليستوفيها، أو عدم الإشارة إلى المدقق في المستند. بدلا من ذلك، يمكن للجهة أن تشارك المدقق في رفع تقرير عن ملخص البيانات المالية وأن يضم تقرير المدقق في المستند. لو لم تغير الإدارة البيان أو تزيل الإشارة إلى المدقق أو تضم تقرير المدقق إلى ملخص البيانات المالية في المستند الذي يحتوي على ملخص البيانات المالية، سوف يعلم المدقق الإدارة باعتراضه على الإشارة إلى المدقق، ويقوم المدقق بتحديد وتنفيذ إجراءات أخرى ملائمة صممت لمنع الإدارة من الإشارة بشكل غير ملائم إلى المدقق.</p>
--	----------	----------------------------	-------------------------------	--------------	-----	------	------------------	--

	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مستند التخطيط	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 1أ	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر		المعيار 5.1810	سوف يقبل المدقق المهمة الرقابية لرفع تقرير عن ملخص البيانات المالية وفقا للمعيار فقط حينما يكون المدقق قد اشترك في إجراء تدقيق وفقا للمعايير على بيانات مالية والتي منها استخلص ملخص البيانات المالية.
	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، مستند التخطيط	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 2أ	الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر		المعيار 6.1810	قبل قبول مهمة لرفع تقرير حول ملخص بيانات مالية، يتعين على المدقق: (أ) تحديد ما إذا كانت المعايير المطبقة مقبولة، (أ) الحصول على موافقة الإدارة أنها تفر وتنفهم مسؤوليتها: (1) عن إعداد ملخص البيانات المالية وفقا للمعايير المطبقة، (2) إتاحة البيانات المالية المدققة للمستخدمين المقصودين لملخص البيانات المالية دون صعوبة لا لزم لها (أو لو نصت القوانين أو اللوائح أنه يجب أن تكون البيانات المالية المدققة متاحة للمستخدمين المقصودين لملخص البيانات المالية وتأسيس معايير إعداد ملخص البيانات المالية، لوصف هذا القانون أو اللائحة في ملخص البيانات المالية) و(3) أن يرفق تقرير المدقق عن ملخص البيانات المالية مع أي مستند يحتوي على ملخص البيانات المالية وأنه يشير إلى أن المدقق قد أبلغ عنها. (ج) الاتفاق مع الإدارة على صيغة الرأي الواجب التعبير عنه في ملخص البيانات المالية (راجع الفقرات 9-11).

	لا ينطبق	سياسة الجهاز الأعلى للرقابة، تقرير التدقيق		الشروع عند ما قبل المهمة الرقابية	م-م-ر	المعيار 7.1810	<p>لو خلاص المدقق إلى أن المعايير المطبقة غير مقبولة للاتفاق مع الإدارة المبين في الفقرة 6(ب)، سوف لن يقبل المدقق المهمة الرقابية من أجل رفع تقرير عن ملخص البيانات المالية، إلا لو تطلب القانون أن يفعل ذلك. وفقا لذلك، لن يشير تقرير المدقق إلى ملخص البيانات المالية أن المهمة الرقابية تمت وفقا للمعيار. سوف يضم المدقق إشارة ملائمة لهذه الحقيقة في شروط المهمة الرقابية. يتعين أيضا على المدقق أن يحدد الأثر الذي قد يكون لهذا الأمر على المهمة الرقابية مع التدقيق على البيانات المالية والتي منها استخلص ملخص هذه البيانات المالية.</p>
	لا ينطبق	مستند التخطيط	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 8أ	الشروع في التخطيط	م ر	المعيار 8.1810	<p>سوف يؤدي المدقق الإجراءات التالية، وأي إجراءات أخرى والتي قد يعتبرها ضرورية، كأساس لرأيه على ملخص البيانات المالية: (أ) تقييم ما إذا كان ملخص البيانات المالية يفصح بشكل ملائم عن طبيعتها التلخيصية وتحديد البيانات المالية المدققة. (ب) حينما لا يصحب ملخص البيانات المالية البيانات المالية المدققة، تقييم ما إذا كانت تصف بوضوح: (1) من وأين تتاح البيانات المالية، أو (2) القوانين أو اللوائح التي تحدد أن البيانات المالية المدققة يجب أن تكون متاحة للمستخدمين المقصودين لمخلص البيانات المالية وتحديد معايير إعداد ملخص البيانات المالية. (ج) تقييم ما إذا كان ملخص البيانات المالية يفصح بشكل ملائم عن المعايير المطبقة. (د) مقارنة ملخص البيانات المالية مع</p>

							<p>المعلومات ذات العلاقة في البيانات المالية المدققة من أجل تحديد ما إذا كان ملخص البيانات المالية يتفق مع أو قد يمكن إعادة حسابها من المعلومات ذات العلاقة في البيانات المالية المدققة. (هـ) تقييم ما إذا كان ملخص البيانات المالية قد أعد وفقا للمعايير المطبقة. (و) تقييم، في ظل الهدف من ملخص البيانات المالية، ما إذا كان ملخص البيانات المالية يحتوي على معلومات لازمة، وأن تكون على مستوى ملائم من التجميع، حتى لا تكون مضللة في ظل الظروف. (ز) تقييم ما إذا كانت البيانات المالية المدققة متاحة للمستخدمين المقصودين لملخص البيانات المالية دون صعوبة غير لازمة، إلا في حال نص القانون أو اللوائح على أنها يجب أن تتاح وتؤسس معايير لإعداد ملخص البيانات المالية.</p>
	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة أو	رفع التقارير	م ر	المعيار 9.1810	<p>حينما يخلص المدقق إلى أن الرأي الغير معدل على ملخص البيانات المالية غير ملائم، سيتضمن رأي المدقق، إلا حينما يتطلب خلاف ذلك القانون، بواحد من العبارات التالية: (أ) أن ملخص البيانات المالية متنسق، في كافة النواحي الجوهرية، مع البيانات المالية المدققة، وفقا إلى [المعايير المطبقة]، أو (ب) أن ملخص البيانات المالية هو ملخص عادل للبيانات المالية المدققة، وفقا إلى [المعايير المطبقة].</p>

	لا ينطبق	تقرير التدقيق	المعيار 1810 مرجع: الفقرة 14أ	رفع التقارير	م ر	المعيار 1810.16	سوف يؤرخ المدقق تقريره عن ملخص البيانات المالية في وقت لا يكون قبل: (أ) تاريخ حصوله على أدلة تدقيق كافية وملائمة والتي عليها يستند الرأي، ويشمل ذلك أدلة أن ملخص البيانات المالية قد أعدت وأن من لديهم السلطة المعترف بها قد أكدوا أنهم يتحملون مسؤولية، و(ب) تاريخ تقرير المدقق حول البيانات المالية المدققة.
--	----------	---------------	----------------------------------	--------------	-----	-----------------	--

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
رقابة الأداء – مرحلة التخطيط

التفويض والإستراتيجية والرؤية

المرجع	المتطلبات	التحديات	الحلول المقترحة
المعايير الدولية للإنتوساي 3100، الملحق، 3-3-1	يضع الجهاز الأعلى للرقابة رؤية واضحة للغرض من الرقابة على الأداء والنتائج المنشودة المرغوب تحقيقها.		
المعيار الدولي للإنتوساي 3100، الملحق، 3-3-2، 3-3	يسعى الجهاز إلى الحصول على تفويض قانوني ملائم يشمل المعايير التالية: أ) التفويض بإجراء رقابة أداء على اقتصادية البرامج والجهات الحكومية وكفائتها وفعاليتها. ب) حرية وضع نتائج الرقابة في متناول العامة. ت) الوصول إلى كافة المعلومات اللازمة لإجراء الرقابة. ث) حرية اختيار الموظفين.		
المعيار الدولي للإنتوساي 300 / 12، الفقرة 3. المعيار الدولي للإنتوساي 3000 / 1-2	عند إجراء رقابة الأداء يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تقرر وفقاً لتفويضها ما تراقبه ومتى تراقبه وكيف تراقبه، وينبغي ألا تمنع من نشر نتائجها.		

المبادئ العامة 1Q

المرجع	المتطلبات	التحديات	الحلول المقترحة
المعايير الدولية للإنتوساي 300 / 15	يجب على المراقب أن يحدد عناصر كل مهمة رقابة بوضوح.		
المعايير الدولية للإنتوساي 300 / 22	يجب أن يبين المراقب مستوى التأكيد الذي تقدمه رقابة الأداء بصورة واضحة.		
المعايير الدولية للإنتوساي 300 / 23	ينبغي للمراقب التوضيح بشكل مُحدد كيفية التوصل إلى الاستنتاجات من خلال النتائج.		
المعايير الدولية للإنتوساي 300 / 25	يجب على المراقب أن يضع هدفاً محدداً بوضوح للرقابة يتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية.		

		يجب على المراقب اختيار نهج يستند إلى النتيجة أو المشكلة أو النظام أو مزيج منها؛ وذلك لتسهيل سلامة تصميم الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 26 /300
		يجب على المراقب وضع المعايير المناسبة التي تتوافق مع أسئلة الرقابة وتتعلق بمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية.	المعايير الدولية للإنتوساي 27 /300
		ويجب أن يناقش المراقب المعايير مع الهيئة الخاضعة للرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 27 /300، الفقرة 3.
		يجب على المراقب أن يدير مخاطر الرقابة بصورة فعّالة.	المعايير الدولية للإنتوساي 28 /300، الفقرة 1
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يتابع نتائج البحوث الجديدة ويكتسب معارف جديدة، وذلك لمواكبة التطورات والبقاء على دراية بالمقاربات التجديدية لرقابة الأداء.	المعيار الدولي للإنتوساي 3000/ الملحق رقم 1، 3-7
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة التعامل بحرص مع توقعات السلطة التشريعية حول رقابة الأداء.	المعايير الدولية للإنتوساي 3100/ الملحق، 3-3
		يجب أن يتأكد الجهاز الأعلى للرقابة من إدراك السلطات الحكومية للإجراءات المتعلقة برقابة الأداء وفهم المتطلبات الرئيسية لتلك الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3100/ الملحق، 3-3
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن: (1) يحدد الجهات المعنية	المعايير الدولية للإنتوساي 3100/ الملحق، 3-3
		(2) وضع إجراءات للتواصل مع وسائل الإعلام والجهة الخاضعة للرقابة وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية.	
		(3) إقامة علاقات اتصال معهم تكون فعالة وذات اتجاهين.	

		يجب أن يتأكد الجهاز الأعلى للرقابة من امتلاك جميع المراقبين الكفاءة المهنية الكافية لأداء المهام المنوطة بهم.	المعايير الدولية للإنتوساي 2-2 /3000
		ينبغي أن تعمل رقابة الأداء التي تُجرى وفقاً لمعايير الرقابة المطبقة على التحقق من جودة المعلومات المقدمة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3-2 /3000
		قبل الاستعانة بالخبراء، يجب أن يتأكد الجهاز الأعلى للرقابة من: أ) امتلاك الخبراء الكفاءة اللازمة لتحقيق أغراض الرقابة. ب) استقلالية الخبراء عن النشاط أو البرنامج. ت) إبلاغ الخبراء بالشروط والأخلاقيات المطلوبة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3.2 /3000 المعايير الدولية للإنتوساي 38 /3100 أ، 38
		يجب على الأجهزة العليا للرقابة التأكد من أن رقابة الأداء هي جهد جماعي مع اختيار قائد للفريق.	المعايير الدولية للإنتوساي 2-2 /3000، 3-3-3
		يجب أن يتأكد الجهاز الأعلى للرقابة من أن فريق الرقابة بأكمله يتمتع بالكفاءة المهنية اللازمة لتنفيذ عملية الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 30 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 19 /3100
		يجب أن يمتلك المراقبون معرفة سليمة بكل ما يرتبط بالحكومة من مؤسسات وبرامج ومهام.	المعايير الدولية للإنتوساي 30 /300
		يجب أن يتأكد الجهاز الأعلى للرقابة من تنفيذ عملية الرقابة مع بذل العناية الواجبة.	المعايير الدولية للإنتوساي 19 /3100
		يجب على المراقبين توفير الوثائق التي تؤكد صحة الحقائق.	المعايير الدولية للإنتوساي 34 /300
		يجب على المراقبين توفير الوثائق التي تؤكد أن التقرير يقدم دراسة متوازنة وعادلة وكاملة لسؤال الرقابة أو موضوعها.	المعايير الدولية للإنتوساي 34 /300



			المعايير الدولية للإنتوساي 33 /300
			المعايير الدولية للإنتوساي 33 /300
			المعايير الدولية للإنتوساي 33 /300
			المعايير الدولية للإنتوساي 31 /300

التخطيط - اختيار المواضيع

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يجب على المراقب اختيار مواضيع الرقابة من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة وذلك عن طريق تحليل الموضوعات المحتملة وإجراء الأبحاث لتحديد المخاطر والمشكلات.	المعايير الدولية للإنتوساي 36 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 2-3 /3000
		يجب على المراقب أخذ آراء المواطنين المتعلقة بأداء الجهة الخاضعة للرقابة في الاعتبار حينما يكون ذلك مناسباً.	المعايير الدولية للإنتوساي 10 /3100
		يجب أن يختار الجهاز الأعلى للرقابة الموضوعات التي تؤدي إلى تعظيم الأثر المتوقع لعملية الرقابة مع مراعاة القدرات الرقابية.	المعايير الدولية للإنتوساي 36 /300، الفقرة 1، الجزء الثاني. المعايير الدولية للإنتوساي 11 /3100
		بعيداً عن عمليات الرقابة التي تُنفَّذ بموجب تفويض قانوني بناء على طلب من البرلمان أو أي جهة أخرى ذات سلطة، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة اختيار موضوعات رقابة الأداء على أساس عملية التقييم للمشكلات و/ أو المخاطر، بالتركيز على النتائج المكتسبة من خلال تطبيق السياسات العامة.	المعايير الدولية للإنتوساي 11 /3100

تصميم عملية الرقابة

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
-----------------	----------	-----------	--------

		ينبغي للمراقب تصميم عملية الرقابة بطريقة تضمن إجراء عملية رقابية عالية الجودة باقتصاد وكفاءة وفاعلية وفي الوقت المناسب ووفقاً لمبادئ الإدارة الجيدة للمشاريع.	المعايير الدولية للإنتوساي 37 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 2-2 /3000 المعايير الدولية للإنتوساي 3-3 /3000
		ينبغي للمراقب إجراء الأبحاث بهدف بناء المعرفة واختبار مختلف تصاميم الرقابة والتحقق من توفر المعلومات اللازمة.	المعايير الدولية للإنتوساي 16 /3100
		ينبغي على المراقب أن يمتلك فهماً كاملاً للتدابير الحكومية التي تمثل موضوع الرقابة بالإضافة إلى الأسباب الخفية ذات الصلة والآثار المحتملة.	المعايير الدولية للإنتوساي 30 /300 المعايير الدولية للإنتوساي الملحق 1، 2-5 /3000 المعايير الدولية للإنتوساي الملحق 3، 3-8 /3000 المعايير الدولية للإنتوساي 2-3-3 /3000
		ينبغي للمراقب قبل البدء في الدراسة الأساسية، تحديد أهداف عملية الرقابة ونطاقها والمنهجية المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف. وغالباً ما يتم ذلك في شكل دراسة مسبقة. حيث تساعد هذه الدراسة المسبقة على: أ) تحديد ما إذا كانت الظروف مناسبة لإجراء دراسة أساسية ب) توفير المعرفة الأساسية والمعلومات اللازمة لفهم الجهة أو البرنامج أو الوظيفة ويتم تنفيذ الدراسة المسبقة في فترة زمنية قصيرة نسبياً".	المعايير الدولية للإنتوساي 3-3 /3000
		ينبغي على المراقب أن ينظر في أهداف عملية الرقابة ونطاقها، حيث أنهما مترابطان معاً.	المعايير الدولية للإنتوساي 3-3 /3000



		ينبغي للمراقب تعريف نطاق لعملية الرقابة يحدد بوضوح مدى الرقابة المراد إجراؤها وتوقيتها وطبيعتها.	المعايير الدولية للإنتوساي 14 /3100
		وينبغي للمراقب إدراج العناصر التالية في وثائق التخطيط: (أ) المعرفة والمعلومات الأساسية لفهم طبيعة الجهات الخاضعة للرقابة، للسماح بتقييم المشاكل والمخاطر والمصادر المحتملة للأدلة وقابلية الرقابة وأهمية المجال الذي سيتم تدقيقه. (ب) أهداف الرقابة ونطاقها وأسئلتها أو افتراضاتها ومعاييرها والفترة الزمنية التي ستنفذ فيها عملية الرقابة ومنهجية عملية الرقابة بما في ذلك طرق جمع الأدلة وتحليل عملية الرقابة. (ج) الأنشطة الضرورية وما يلزم من موظفين ومهارات (بما في ذلك استقلالية فريق الرقابة) والموارد البشرية والخبرة الخارجية المحتملة. (د) التكاليف المقدرة للرقابة والأطر الزمنية الأساسية للمشروع والمراحل الأساسية ونقاط التحكم الرئيسية في الرقابة	المعايير الدولية للإنتوساي 37,34 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 12 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 3-3 /3000
		يجب على المراقب بعد صياغة الأسئلة العامة للرقابة لتقسيمها إلى أسئلة فرعية محددة وقابلة للاختبار ² تجيب عنها الدراسة	المعايير الدولية للإنتوساي 3000 /الملحق 1، 2
		عند قدرة كل من القوانين واللوائح وشروط الالتزام الأخرى الخاصة بالجهة الخاضعة للرقابة على التأثير بشكل ملحوظ على أسئلة الرقابة، ينبغي حينها على المراقب تصميم عملية الرقابة لتعالج هذه المشاكل للوصول إلى إجابة على أسئلة الرقابة	المعايير الدولية للإنتوساي 14 /3100
		يجب على المراقب استخدام معايير ملائمة ومفهومة لدى المستخدمين وكاملة وموثوقة ومعقولة وموضوعية ويمكن تحقيقها في سياق موضوع الرقابة وأهدافها.	المعايير الدولية للإنتوساي 27 /300، الفقرة 4 المعايير الدولية للإنتوساي 13 /3100

¹ تشير بعض الأجهزة العليا للرقابة لهذا الأمر كأهداف عامة.
² تشير بعض الأجهزة العليا للرقابة لهذا الأمر كأهداف فرعية.



			المعايير الدولية للإنتوساي 3-3-2 /3000
		ينبغي أن يتمتع المراقب بالشفافية فيما يتعلق بالمصادر المستخدمة لتحديد المعايير.	المعايير الدولية للإنتوساي 27/300, الفقرة 4, 34 المعايير الدولية للإنتوساي 13 /3100
		عندما لا توافق الجهة الخاضعة للرقابة على معايير الرقابة، يجب مقارنة الحقائق والحجج التي تقدمها الجهة الخاضعة للرقابة بحقائق وحجج أخرى مناسبة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000،/ الملحق 2
		ينبغي على المراقب اختيار أفضل الطرق التي تسمح بجمع بيانات الرقابة بكفاءة وفاعلية.	المعايير الدولية للإنتوساي 37 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 17 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 3، 5
		يجب على المراقب تحديد طبيعة الملفات ومواقعها ومدى توفرها عند انطلاق العملية الرقابية، حتى يمكن فحصها بطريقة تضمن فعالية التكلفة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 1، 5-1
		ينبغي للمراقب إصدار حكم مهني بشأن ما إذا كانت عملية المعاينة مناسبة للحصول على أدلة الرقابة اللازمة أم لا. وإذا أجريت عملية أخذ العينات، يجب مراعاة العوامل التالية: أ) تحديد المجموعة بدقة. ب) التحديد بشكل واضح للهدف الرقابي المميز الذي صُمم اختبار العينة لتحقيقه. ج) تحديد حجم العينة. د) التأكد من أن العينة المنتقاة تمثل المجموعة تمثيلاً كافياً. هـ) تقييم النتائج وتوثيقها.	المعايير الدولية للإنتوساي 37 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 1، 4-3

		ينبغي للمراقب الإشارة في إجراءات الرقابة إلى طبيعة الأدلة ومصدرها ووسائل جمعها للوصول إلى الأهداف المنصوص عليها والإجابة عن الأسئلة.	المعايير الدولية للإنتوساي 16 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 3-5 /3000 المعايير الدولية للإنتوساي 3000 / الملحق 3، 2-1
			المعايير الدولية للإنتوساي 18 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 4-1 /3000 المعايير الدولية للإنتوساي 3000 / الملحق 4
			المعيار الدولي للإنتوساي 300 / 37 الفقرة السادسة.
			المعيار الدولي للإنتوساي 300 / 37، الفقرة السادسة.
			المعيار الدولي للإنتوساي 300 / 37، الفقرة 6 المعايير الدولية للإنتوساي 3000 / الملحق 1، 3-7

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير
الدولية للأجهزة العليا للرقابة
رقابة الأداء – مرحلة التقرير

إعداد التقارير

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يوفر الجهاز الأعلى للرقابة - قبل نشر تقرير رقابة الأداء- الفرصة للجهة الخاضعة للرقابة لفحص محتوى التقرير والتعليق على نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصياتها، وذلك ما لم يحظر القانون أو الأنظمة ذلك.	المعايير الدولية للإنتوساي 3100/34 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/3-5، 5-4/
		عند الحصول على معلومات جديدة من الجهة الخاضعة للرقابة، يتعين على المراقب تقييم تلك المعلومات وتعديل مشروع التقرير، بشرط احترام المعايير العادية ذات العلاقة بالأدلة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/5-4
		ينبغي للمراقب التأكد من أن المعلومات المقدمة في التقرير ذات صلة بموضوع الرقابة أو أسئلتها أو المشكلة التي تمت دراستها.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/3-5
		يجب على المراقب وضع نتائج الرقابة في منظورها الصحيح والتأكد من التوافق بين أهداف الرقابة وأسئلتها ونتائجها واستنتاجاتها	المعايير الدولية للإنتوساي 300/39، المعايير الدولية للإنتوساي 3100 /30 المعايير الدولية للإنتوساي 3000 / 2-5
		ينبغي للمراقب أن يقدم في التقرير معلومات دقيقة ومحينة ويمكن الإطلاع عليها.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/3-5

		ينبغي على المراقبين تقديم تقارير للرقابة تتصف بأنها: (أ) شاملة ينبغي على المراقبين تقديم تقارير للرقابة تتصف بأنها: (ب) مقتعة ينبغي على المراقبين تقديم تقارير للرقابة تتصف بأنها: (ت) ملائمة ينبغي على المراقبين تقديم تقارير للرقابة تتصف بأنها: (ث) سهولة القراءة ينبغي على المراقبين تقديم تقارير للرقابة تتصف بأنها: (هـ) متزنة	المعايير الدولية للإنتوساي 300/ 39، المعايير الدولية للإنتوساي 31 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 3000 / 2-5, 3-5
		ينبغي أن تكون تقارير الرقابة التي يقدمها المراقب واضحة وموجزة ودقيقة بقدر ما يسمح به موضوع الرقابة، وتكون لغتها واضحة وغير إيحائية وهادفة وتساهم في تحقيق معرفة أفضل.	المعايير الدولية للإنتوساي 300/ 39، المعايير الدولية للإنتوساي 31 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 3000 / 2-5, 3-5
		ينبغي للمراقب الإشارة إلى كافة حالات عدم الالتزام المهمة وإساءة الاستخدام التي يتم رصدها أثناء عملية الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3100/ 33 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ 2-5
		ينبغي أن يشير المراقب في تقرير الرقابة إلى معلومات حول مصدر البيانات ونوعيتها ولاسيما عندما تحتوي على تقديرات	المعيار الدولي للإنتوساي 3100/ 22 و 3000/ الملحق 3 / 5
		ينبغي للمراقب أن يميز في التقرير بوضوح بين الحقائق ونتائج الرقابة والاستنتاجات.	المعيار الدولي للإنتوساي 3100/ 31، المعيار الدولي للإنتوساي 2.5 /3000

		يجب على المراقب أن يُدرج معه في تقرير الرقابة معلومات عن: ○ أهداف الرقابة ○ أسئلة الرقابة وإجابات على هذه الأسئلة ○ موضوع الرقابة ○ المعايير ○ المنهجية ○ مصادر البيانات ○ القيود على البيانات المستخدمة ○ نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصياتها	المعايير الدولية للإنتوساي /300/ 39 المعايير الدولية للإنتوساي /3100/ 30, 28 المعايير الدولية للإنتوساي /3000/ 2-5/
		يجب على المراقب التأكد من أن النتائج تُجيب بوضوح على أسئلة الرقابة، أو تشرح السبب وراء عدم إمكانية الإجابة عليها.	المعايير الدولية للإنتوساي /3100/ 30
		ينبغي على المراقب أن يوضح في التقرير كيف تؤدي المشاكل الواردة في النتائج إلى إعاقة الأداء ولماذا؟ من أجل تشجيع الجهة الخاضعة للرقابة أو مستخدمي التقرير على اتخاذ الإجراءات التصحيحية.	المعايير الدولية للإنتوساي /300/ 39 المعايير الدولية للإنتوساي /3000/ 3-4
		يجب على المراقب أن يسعى إلى تقديم توصيات بناءة من شأنها أن تسهم إسهامًا كبيراً في معالجة مواطن الضعف أو المشكلات المحددة بالرقابة؛ إذا كان ذلك ملائماً وسمح به تفويض الجهاز الأعلى للرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي /300/ 40 المعايير الدولية للإنتوساي /3100/ 32 المعايير الدولية للإنتوساي /3000/ 2-5
		يجب أن يصوغ المراقب التوصيات بطريقة تبتعد عن البديهية أو أن تكون ببساطة تعكس استنتاجات الرقابة، كما يجب ألا تتعدى على مسؤوليات الإدارة.	المعايير الدولية للإنتوساي /300/ 40
		ويجب أن يقدم المراقب توصيات تكون واضحة بشأن ما تم معالجته، والجهة المسؤولة عن اتخاذ أية مبادرة سئسهم في تحسين الأداء.	المعايير الدولية للإنتوساي /300/ 25

			المعايير الدولية للإنتوساي /300 40 المعايير الدولية للإنتوساي /3100 32 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 5-4
--	--	--	--

المتابعة

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يجب على المراقب أن يتابع نتائج الرقابة السابقة وتوصياتها عند اللزوم.	المعايير الدولية للإنتوساي /300 /42
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة إعداد التقارير عن المتابعة بصورة مناسبة لتوفير ملاحظات للهيئة التشريعية إلى جانب الاستنتاجات والآثار المترتبة على جميع الإجراءات التصحيحية المعنية؛ إن أمكن.	المعايير الدولية للإنتوساي /300 /42 المعايير الدولية للإنتوساي /3100 /2-4 37، 4-4 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 /5-5
		يجب ألا يقتصر المراقب في المتابعة على تنفيذ التوصيات وإنما يركز على ما إذا كانت الهيئة الخاضعة للرقابة قد عالجت المشكلات بشكل كافٍ وصحت الوضع الأساسي بعد فترة زمنية معقولة.	المعايير الدولية للإنتوساي /300 /42 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 /5-5 المعايير الدولية للإنتوساي /3100 /2-4 37، 4-4
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة ترتيب أولويات مهام المتابعة كجزء من الاستراتيجية الشاملة لعملية الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي /3100 /4-4-2، 36 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 /5-5
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يُعطي الوقت الكافي للجهة الخاضعة للرقابة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.	المعايير الدولية للإنتوساي /3100 /2-4 36، 4-4

مراقبة وضمنان الجودة

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
		يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بدعم أنشطة ضمان الجودة والرقابة عليها، والتي تتصف بأنها: أ) ملائمة ب) مرنة ج) غير معقدة	المعايير الدولية للإنتوساي 32 /300 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 الملحق 4
		يجب أن يطبق المراقب إجراءات رقابة الجودة مع ضمان استيفاء الشروط المعمول بها. ينبغي على المراقبين تقديم تقارير للرقابة تتصف بأنها: أ) مناسبة ب) متوازنة وعادلة ت) تضيف قيمة ث) تُجيب على أسئلة الرقابة ج) تحتوي على وجهات نظر ملائمة	المعايير الدولية للإنتوساي 32 /300 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 3-3-3، المعايير الدولية للإنتوساي /3000 الملحق 4
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة تقديم الدعم لفرق الرقابة كجزء من إدارة الجودة.	المعايير الدولية للإنتوساي 32 /300 المعايير الدولية للإنتوساي /3000 الملحق 4
		إذا حدث اختلاف في الرأي بين المشرفين وفريق الرقابة، يجب على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ الخطوات المناسبة لضمان مراعاة وجهة نظر فريق الرقابة بالقدر الكافي وثبات سياسة الجهاز الأعلى للرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 32 /300
		ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة أن يحدد بوضوح مضمون التقرير ذي الجودة العالية.	المعايير الدولية للإنتوساي 32 /300

		ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع أنظمة لضمان أن كافة إجراءات ضمان الجودة تعمل بصورة مرضية وتؤمن تحسينات في الجودة وتمنع تكرار نقاط الضعف. (أي انه ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة وضع أنظمة للتأكد من أن الأنشطة المتكاملة لضمان الجودة والرقابة عليها تؤمن تحسينات في الجودة وتمنع تكرار نقاط الضعف).	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4
		ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة شرح السياسات والإجراءات العامة المتعلقة بضمان الجودة لموظفيه بطريقة سلسة، توفر لهم الفهم الصحيح لهذه السياسات والإجراءات.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4
		يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإنشاء نظام لرقابة الجودة يتضمن: عمليات للإشراف على الجودة	المعايير الدولية للإنتوساي 3100 / 2- 5، 38؛ المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ ملحق 4
		يقوم الجهاز الأعلى للرقابة بإنشاء نظام لرقابة الجودة يتضمن: مراجعات خارجية ومراجعة النظراء	المعايير الدولية للإنتوساي 3100 / 2- 5، 38؛ المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ ملحق 4
		ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ إجراءات ضمان الجودة والتي تتضمن تقييم جودة العمل المنجز استجابة للأهداف المرسومة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4
		ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ إجراءات لضمان جودة العمل الرقابي والتي تتضمن تقييم الجهة الخاضعة للرقابة للنتائج والاستنتاجات والتوصيات.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4
		ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ إجراءات ضمان الجودة والتي تتضمن توزيع المسؤوليات الفنية والإدارية.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4



		ينبغي على المراقب إطلاع إدارة الجهاز الأعلى للرقابة على نتائج برنامج مراجعة ضمان الجودة بشكل سنوي على أقل تقدير.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4
		ينبغي على المراقب إطلاع إدارة الجهاز الأعلى للرقابة على سير عملية الرقابة مع تقديم توصيات لاتخاذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4
		يجب على المراقب متابعة الميزانية والجدول الزمني لعملية الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ 3-3-3, المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق رقم 4
		يجب على المراقب عند إجراء مراجعات ضمان الجودة، التحقق مما إذا تم مراعاة بعض العوامل مثل الجودة والموارد والوقت عند التخطيط لعملية الرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 4

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير
الدولية للأجهزة العليا للرقابة
رقابة الأداء – مرحلة التنفيذ

التفويض والإستراتيجية والرؤية

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
			الإبلاغ عن نتائج الرقابة وتقاريرها
		يسعى المراقبون لإقامة تعاون وتفاعل مفتوحين، وإلى خلق مناخ من الثقة المتبادلة مع الجهة الخاضعة للرقابة عند أول فرصة ممكنة.	المعايير الدولية للإنتوساي 4-4 / 3000
		يجب أن يحافظ المراقبون على علاقات مهنية جيدة مع الجهة الخاضعة للرقابة والخبراء وكافة الجهات المعنية الأخرى وتعزيز التدفق الحر والصريح للمعلومات قدر ما تسمح به شروط (متطلبات) السرية، وإجراء النقاشات في جو من الاحترام المتبادل وفهم أدوار كافة الجهات المعنية ومسؤولياتها.	المعيار الدولي للإنتوساي 29 / 300 للانتوساي 25 / 3100 المعيار الدولي للإنتوساي 3000 / 2-2، ملحق رقم 4
		يجب أن يتقبل المراقبون مختلف وجهات النظر والحجج البديلة، وأن يسعوا للحصول على البيانات من مختلف المصادر والجهات المعنية.	المعايير الدولية للإنتوساي 22 / 3100 المعايير الدولية للإنتوساي 2-4 / 3000 المعايير الدولية للإنتوساي 4-4 / 3000
		عند حصول النزاعات مع الجهة الخاضعة للرقابة، يتعين على المراقبين بذل الجهد للتعبير عن الآراء المتضاربة (المتناقضة) لتكون الصورة النهائية صحيحة ومنصفة قدر الإمكان.	المعايير الدولية للإنتوساي 4-4 / 3000
		يجب ألا يقدم المراقبون لأطراف أخرى سواء عن طريق الكتابة أو شفويًا أية معلومات يحصلون عليها أثناء قيامهم بالرقابة، إلا إذا كان ذلك أمر ضروري قانونًا أو بشكلٍ آخر لتأدية مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة المعني.	المعايير الدولية للإنتوساي 26 / 3100

		يجب أن يقوم المراقبون بإبلاغ نتائج الرقابة المهمة أثناء عملية الرقابة للمسؤولين عن الحوكمة وفي الوقت المناسب.	المعايير الدولية للإنتوساي 25 /3100
		ينبغي على المراقبين إبلاغ السلطات المعنية عن أية مخالفات مالية أثناء قيامهم بالرقابة، حين يكون هذا مناسباً.	المعايير الدولية للإنتوساي 26 /3100
		يجب ألا يجبر الجهاز الأعلى للرقابة على حجز النتائج، وأن يكون له -في حدود سلطته القانونية- الحرية في اتخاذ القرار بشأن ما يريد نشره وكيفية القيام بذلك.	المعايير الدولية للإنتوساي 3-5 /3000
		يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يقوم بنشر تقاريره على أوسع نطاق وفقاً لتفويضه.	المعايير الدولية للإنتوساي 41 /300 المعايير الدولية للإنتوساي 35 /3100، المعايير الدولية للإنتوساي 4-5 /3000

توثيق أوراق العمل			
		يجب على المراقب توثيق العمل الرقابي وفقاً للظروف التي أجريت فيه. ينبغي أن تحتوي أوراق العمل على: (أ) تفاصيل تخطيط عملية الرقابة (ب) نتائج العمل الميداني (ت) أدلة الرقابة لدعم جميع نتائج الرقابة واستنتاجاتها وتوصياتها.	المعايير الدولية للإنتوساي /300 34 المعايير الدولية للإنتوساي 24, 23 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 2-4 /3000 المعيار الدولي للإنتوساي 3000 / الملحق 3 /3-9 و 4
		يجب على المراقبين التحقق من الملاحظات الواردة وتسجيلها ضمن أوراق العمل، وبذلك يمكن توثيق أي	المعايير الدولية للإنتوساي /300 34

		تغيير حدث لمسودة تقرير الرقابة أو توثيق أسباب عدم إجراء تغييرات.	المعايير الدولية للإنتوساي 34 /3100 المعايير الدولية للإنتوساي 5-4 /3000
		يجب على المراقبين ترتيب أوراق العمل في ملفات والإحالة إليها من أجل تسهيل المراجعة الإشرافية.	المعايير الدولية للإنتوساي 2-4 /3000
		يجب أن يحتفظ المراقب بسرية أوراق العمل وأن يحفظها في مكان آمن.	المعايير الدولية للإنتوساي 4 /3 الملحق /3000
		يجب على المراقب أن يحتفظ بأوراق العمل لفترة كافية كي يستوفي احتياجات المتطلبات القانونية والمهنية لحفظ السجلات.	المعايير الدولية للإنتوساي 4 /3 الملحق /3000

الحلول المقترحة	التحديات	المتطلبات	المرجع
			جمع الأدلة وتحليلها
		ينبغي على المراقب الحصول على أدلة رقابة ذات صلة ومناسبة وكافية وموثوقة وصحيحة لتحقيق النتائج والوصول إلى الاستنتاجات استجابة لأهداف وأسئلة الرقابة وإصدار التوصيات.	المعايير الدولية للإنتوساي 300/38 المعايير الدولية للإنتوساي 3100/20 و 21 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/2-4, 3-4, 2-5 و 3-5 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/الملحق 3, 2 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/الملحق 3, 1
		يجب على المراقب وضع جميع نتائج الرقابة واستنتاجاتها في سياقها الصحيح والنظر في جميع الحجج المؤيدة والمعارضة ووجهات النظر المختلفة ذات العلاقة قبل استخلاص الاستنتاجات.	المعايير الدولية للإنتوساي 300/38
		ينبغي على المراقب ممارسة الحكم المهني للوصول إلى الاستنتاج.	المعايير الدولية للإنتوساي 300/38
		يجب على المراقب استخدام صلاحيات الوصول إلى المعلومات بلباقة وبما يضمن الاحترام اللازم للمسؤوليات العملية القائمة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/الملحق 4
		يجب على المراقب الحصول على قائمة الملفات من أنظمة التسجيل التابعة للجهة الخاضعة للرقابة عند عملية جمع الأدلة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/الملحق 3, 3-4

	ينبغي على المراقب تحليل بيانات السياسات والتشريعات والخلفية التي أصدرت فيها والتغييرات الحاصلة عليها والمسار الذي يفضي إلى ضرورة تعديلها.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 3، 3-1
	يجب على المراقب تقييم الحاجة للمعلومات بالتفصيل قبل القيام بعملية الرقابة وخلالها؛ وذلك لتجنب الانشغال بالتفاصيل والبيانات الكثيرة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ 4-4 (المعيار الدولي للإنتوساي 3000، الملحق 3، 3-2، 3)
	عند إجراء المقابلات، يجب على المراقب: (أ) إجراء المقابلات مع أشخاص في مناصب مختلفة وذوي وجهات نظر مختلفة.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 1 / 5
	ب) تجميع نتائج المقابلات وتوثيقها بطريقة تيسر عملية التحليل وتضمن الجودة.	
	عند تحليل المعلومات، يجب على المراقب: (أ) أن يبدأ بمراجعة أهداف الرقابة وأسئلتها.	المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ الملحق 1، 6
	ب) وضع المعلومات في نصابها الصحيح من خلال مقارنة النتائج بشروط العملية الرقابية أو بما هو منتظر بشكل عام.	
	يجب على الجهاز الأعلى للرقابة التأكد من توجيه العمل المنوط بالمراقبين بحرص والإشراف عليه ومراجعته.	المعايير الدولية للإنتوساي 300/ 38 المعايير الدولية للإنتوساي 3000/ 3-2 المعايير الدولية للإنتوساي 3100/ 19



			المعايير الدولية للإنتوساي /3100 2-5، 38؛ المعايير الدولية للإنتوساي /3000 ملحق 4
		ينبغي ألا يشترك المراقب في تنفيذ التغييرات لدى الجهة الخاضعة للرقابة.	المعايير الدولية للإنتوساي /3000 4-4

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
رقابة الالتزام – مرحلة التخطيط

المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين تحديد مرجعيات الرقابة، إيساي 28/400				
المتطلب الفرعي:				
الرقم	المتطلبات	المرجع	التحديات	الحلول المقترحة
1	ينبغي على المدققين تحديد التشريعات أو القرارات الصادرة عن السلطة التشريعية أو أي وثائق تشريعية أخرى، وكذلك اللوائح والمذكرات التي تصدرها هيئات القطاع العام والتي من المفروض أن تلتزم بها الجهة الخاضعة للرقابة	إيساي 26/4100		
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين تحديد موضوع الرقابة، إيساي 51/400				
المتطلبات الفرعية:				
2	يكون موضوع الرقابة: • قابلاً للتحديد • يُمكن تقييمه على أساس معايير رقابية مناسبة • ذي طبيعة تجعل من الممكن جمع أدلة كافية ذات صلة بمعلوماته لدعم الاستنتاج	إيساي 37/4100		
المتطلب الرئيسي: يتعين على المدققين تحديد الأطراف الثلاثة للرقابة، إيساي 35/400				
المتطلبات الفرعية:				
3	مسؤوليات المدققين محددة	إيساي 34/4100		
4	الوضع القانوني للجهة الخاضعة للرقابة محدد	إيساي 34/4100		
5	مسؤوليات الطرف المسؤول/ الجهة الخاضعة للرقابة محددة	إيساي 34/4100		
6	المستخدمون المستهدفون لتقارير الرقابة محددون	إيساي 35/4100		
المتطلب الرئيسي: يتعين على المدققين تحديد مستوى تأكيد للمهمة الرقابية، إيساي 41/400				

المتطلبات الفرعية:		
	إيساي 41/400	يتم تحديد مستوى التأكيد إما كتأكيد معقول أو محدود

المبادئ العامة للرقابة: ينبغي مراعاة هذه المبادئ قبل الشروع في الرقابة وخلال مراحلها المختلفة

المتطلب الرئيسي: يجب على المدققين التخطيط للرقابة وإجرائها بشك مهني وممارسة التقدير المهني طوال عملية الرقابة، إيساي 43/400

المتطلبات الفرعية:		
	إيساي 43/400	ينبغي على المدقق ممارسة التقدير المهني في جميع مراحل عملية الرقابة بالرجوع إلى التدريب والمعرفة والخبرة المكتسبة في مجال معايير الرقابة
	إيساي 43/400	يمارس المدقق الشك المهني بأن ينظر بعين المتسائل إلى مدى كفاية وملاءمة أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها خلال عملية الرقابة
	إيساي 43/400	ينبغي أن يكون المدقق قادراً على تحليل هيكل ومضمون المرجعيات العامة كأساس لتحديد المعايير المناسبة أو الثغرات في التشريع وذلك بالنسبة لمواضيع الرقابة المعروفة وغير المعروفة

المتطلب الرئيسي: يتحمل المدققون مسؤولية جودة العملية الرقابية ككل، إيساي 44/400

المتطلب الفرعي:		
	إيساي 44/400	يتم تنفيذ إجراءات رقابة الجودة طوال عملية الرقابة لضمان التزامها بالمعايير الدولية لرقابة الالتزام وملاءمة تقرير الرقابة والاستنتاج والرأي في ظروف عملية الرقابة

المتطلب الرئيسي: يجب أن يتاح للمدققين الحصول على المهارات الضرورية، إيساي 45/400

المتطلبات الفرعية:		
---------------------------	--	--

		إيساي 45/400	لإجراء رقابة الالتزام، يجب أن يمتلك الأفراد في فريق الرقابة مجتمعين المعارف والمهارات والخبرة اللازمة لإتمام الرقابة بنجاح	1
		إيساي 45/400	في حال استخدام خبراء خارجيين، ينبغي على المدققين تقييم مدى امتلاك الخبراء ما يلزم من الكفاءة والقدرات والموضوعية وتحديد ما إذا كان عملهم مناسباً لتحقيق أهداف رقابة الالتزام	1
- المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين مراعاة مخاطر رقابة الالتزام طوال عملية الرقابة، إيساي 46/400				
- المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 81/4100	يأخذ المدقق بعين الاعتبار ثلاثة مخاطر في عملية الرقابة، وهي: المخاطر الكامنة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف في علاقة بموضوع الرقابة والظرف الخاص	1
		إيساي 46/400	يأخذ المدقق مخاطر الرقابة بعين الاعتبار في إطار مهمات التصديق ومهمات التقارير المباشرة	1
المتطلب الرئيسي: يجب أن يؤخذ في الاعتبار الأهمية النسبية في رقابة الالتزام طوال المهمة الرقابية، إيساي 47/400				
المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 47/400	يعتمد تحديد الأهمية النسبية على التقدير المهني ويعتمد على تفسير المدقق لاحتياجات المستخدمين	1
		إيساي 47/400	غالبًا ما يُنظر إلى الأهمية النسبية من ناحية القيمة فقط إلا أن لديها جوانب كمية ونوعية أخرى، ويمكن أن تجعل الخصائص الكامنة في عنصر أو مجموعة من العناصر الأمر ذي أهمية بطبيعته. كما يمكن أن تكون مسألة ما ذات أهمية نسبية نظراً للسياق الذي تقع فيه	1

		إيساي 47/400	يجب مراعاة الأهمية النسبية لغايات التخطيط وتقييم أدلة الإثبات التي يتم الحصول عليها وإعداد التقارير	1
		إيساي 115/4100	يتواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع الجهة الخاضعة للرقابة طوال عملية الرقابة في مختلف مراحلها ويجري هذا التواصل على مستويات مختلفة	1
		إيساي 49/400	ينبغي إبلاغ المستوى الإداري المناسب أو المسؤولين عن الحوكمة بأية صعوبات هامة تواجه المدققين خلال الرقابة وعن حالات عدم الالتزام ذات الأهمية النسبية	2
		إيساي 49/400	ينبغي على المدقق أن يُطلع الطرف المسؤول عن المعايير الرقابية	2

التخطيط لرقابة الالتزام وتصميمها: ينبغي احترام المبادئ التالية في تخطيط الرقابة وتصميمها

المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين تحديد نطاق الرقابة، إيساي 50/400

المتطلبات الفرعية:

		إيساي 11/4100	حين لا تضبط صلاحيات الجهاز الرقابي موضوع الرقابة ونطاقها يتم ذلك بالإستناد إلى التقدير المهني للمدقق	2
		إيساي 50/400	نطاق الرقابة هو بيان واضح يتعلق بمدى وحدود الرقابة حول التزام موضوع الرقابة بالمعايير الرقابية	2

المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين تحديد موضوع الرقابة والمعايير الرقابية المناسبة، إيساي 51/400

المتطلبات الفرعية:

		إيساي 37/4100	يكون موضوع الرقابة قابلاً للتحديد ويُمكن تقييمه وفق معايير رقابية مناسبة وذي طبيعة تجعل من الممكن جمع أدلة كافية ومناسبة حوله لدعم الاستنتاج	2
		إيساي 42/4100	المعايير هي المقاييس benchmarks المستخدمة لتقييم موضوع الرقابة بشكل منطقي وثابت. ويجب أن يكون لكل مهمة معايير رقابية	2

		إيساي 44/4100	ينبغي أن تتسم المعايير المناسبة بالخصائص التالية: ذات دلالة وموثوقة وكاملة وموضوعية ومفهومة وقابلة للمقارنة ومقبولة ومتاحة.	2
		إيساي 69/4100	يخطط وينفذ المدقق عملية الرقابة لتحديد ما إذا كان الموضوع متطابق في كافة المسائل ذات الأهمية النسبية مع المعايير المحددة	2
		إيساي 50/4100	عند تحديد المعايير، يضع المدقق في اعتباره الأهمية النسبية المتعلقة بمخاطر عدم الالتزام المحتمل لموضوع الرقابة	2
		إيساي 51/4100	عند استخدام أجزاء معينة فقط من قانون أو لائحة كمعيار، ينبغي ذكر هذا النطاق المحدود في تقرير المدقق	2
		إيساي 52/4100	في حالات عدم وضوح الأحكام التشريعية، يذكر المدقق بوضوح في تقرير الرقابة الأمور التي تحتاجها هذه الأحكام لتوضيحها حسب اعتقاده، أو يوضح أن نطاق الرقابة تم تضييقه تبعاً لذلك مع ذكر الأسباب	3
		إيساي 53/4100	في حالة تضارب المعايير الرقابية يحدد المدقق التبعات التي قد تنشأ عن هذا التضارب كما يذكر نوايا المشرع	3
		إيساي 51/400	ينبغي أن تكون المعايير متاحة للمستخدمين المستهدفين وغيرهم عند الاقتضاء. ويجب إطلاع الطرف المسؤول عليها	3
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين فهم الجهة الخاضعة للرقابة في ضوء المرجعيات ذات الصلة، إيساي 52/400				
المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 58/4100	يتعين على المدققين فهم الجهات الخاضعة للرقابة والظروف المحيطة بعمليات الرقابة	3

		إيساي 58/4100	يعدّ فهم الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها والبرامج ذات الصلة ذي أهمية لأنه سيتم استعماله في تحديد الأهمية النسبية وتقييم المخاطر	3
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين فهم بيئة الرقابة الداخلية وضوابطها والنظر فيما إذا كان من المرجح أن تضمن الالتزام، إيساي 53/400				
المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 66/4100	يحصل المدققون على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بأهداف الرقابة ويختبرون الضوابط التي يتوقعون الإعتماد عليها	3
		إيساي 53/400	ينبغي على المدقق أن ينظر في مدى انسجام ضوابط الرقابة الداخلية مع بيئة الرقابة بشكل يضمن الالتزام بالمرجعات في جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية	3
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين إجراء تقييم المخاطر لتحديد مخاطر عدم الالتزام، إيساي 54/400				
المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 54/400	في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وخصائص الجهة الخاضعة للرقابة، ينبغي على المدقق إجراء تقييم المخاطر لتحديد طبيعة إجراءات الرقابة التي يجب تنفيذها وتوقيت هذه الإجراءات ومداهما	3
		إيساي 54/400	ينبغي على المدقق الأخذ في الاعتبار المخاطر التي قد تنجم عن عدم التزام موضوع الرقابة بالمعايير. كما ينبغي مراعاة تحديد مخاطر عدم الالتزام وتأثيراتها المحتملة على إجراءات الرقابة طوال عملية الرقابة	3
		إيساي 84/4100	تؤخذ في الاعتبار العلاقات بين مختلف هيئات القطاع العام عند تقييم مخاطر الرقابة وخاصةً عند تقييم مخاطر الغش أو عدم الالتزام	3

المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين مراعاة مخاطر الغش، إيساي 55/400			
المتطلبات الفرعية:			
4	يحدد المدقق مخاطر الغش وقيمها ويجمع أدلة كافية ومناسبة في شأنها وذلك من خلال وضع إجراءات رقابية ملائمة	إيساي 82/4100	
4	عند الاشتباه في وجود غش ينبغي على المدقق المعالجة المناسبة له استنادا إلى صلاحيات الجهاز وحسب الظروف الخاصة	إيساي 82/4100	
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين وضع إستراتيجية وخطة الرقابة، إيساي 56/400			
المتطلبات الفرعية:			
4	ينبغي أن تكون إستراتيجية الرقابة شاملة ومصحوبة بخطة الرقابة : • موثقة كتابياً • قد خضعت للنقاش بين أعضاء فريق الرقابة • محدثة (محيثة) طوال عملية الرقابة حسب الضرورة • تتضمن المتطلبات المتعلقة بتوجيه فريق المهمة الرقابية والإشراف عليهم ومتابعتهم	إيساي 60/4100	
4	ينبغي أن تقدم إستراتيجية الرقابة إجابة فعالة لمخاطر عدم الالتزام. وينبغي أن تتضمن هذه الإستراتيجية الاجابات المنتظرة على مخاطر المحددة من خلال وضع خطة الرقابة	إيساي 56/400	
4	يضع المدقق الإجراءات الرقابية التي تمكنه من تقديم الإجابة عن مخاطر عدم الالتزام المحددة	إيساي 87/4100	
4	ينبغي على المدققين الأخذ في الاعتبار في وضع إستراتيجية الرقابة التالي: أ) أهداف ونطاق وموضوع الرقابة والمعايير الرقابية والخصائص الأخرى لرقابة الإلتزام	إيساي 61/4100	

			<p>(ب) مسؤولية إعداد التقرير وأهدافه (ت) العوامل الهامة التي قد تؤثر في اتجاه الرقابة (ث) الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الرقابة (ج) المعرفة المكتسبة من عمليات رقابة سابقة (ح) تركيبة وتقسيم الأعمال بين أعضاء فريق الرقابة، بما في ذلك الحاجة إلى الخ (خ) توقيت عملية الرقابة</p>	
		إيساي 62/4100	<p>ينبغي على المدققين وضع خطة رقابة. وتعدّ استراتيجية الرقابة الرقابة مُدخلا لخطة الرقابة. وتتضمّن الخطة الرقابة: (أ) وصف المعايير الرقابية المحددة (ب) وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تقييم المخاطر (ت) إجراءات الرقابة المخطط لها.</p>	4

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
رقابة الالتزام – مرحلة التقرير

تقرير الرقابة

المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين تحديد مرجعيات الرقابة، إيساي 59/400

المتطلب الفرعي:

الرقم	المتطلبات	المرجع	التحديات	الحلول المقترحة
1	ينبغي في نهاية كل عملية رقابة إعداد تقرير مكتوب يبين النتائج والاستنتاجات بالشكل المناسب	إيساي 136/4100		
2	ينبغي أن يحرص المدقق أن يكون التقرير صحيح من حيث الوقائع وأن يتم عرض النتائج والاستنتاجات بشكل وثيق الصلة بالموضوع وبطريقة متوازنة	إيساي 137/4100		
3	ينبغي أن تكون صيغة تقارير الرقابة متوافقة مع العوامل التالية على سبيل المثال لا الحصر: • صلاحيات الجهاز • التشريعات واللوائح سارية المفعول • هدف رقابة الالتزام • ممارسات إعداد التقارير المعتادة • تعقيد المسائل الواردة في التقرير	إيساي 139/4100		
4	ينبغي أن يذكر التقرير بشكل واضح المعايير ذات الصلة	إيساي 59/400		
5	في حالة تضارب المعايير الرقابية ينبغي شرح هذا التضارب	إيساي 146/4100		
6	عند تقديم رأي ينبغي على المدقق تحديد إن كان الرأي غير معدّل أو خضع للتعديل على أساس تقييم الأهمية النسبية والإنتشار (pervasiveness)	إيساي 59/400		
7	يشرح المدقق الأسباب التي دعت إلى تعديل استنتاجاته	إيساي 150/4100		

		إيساي 153/4100	ينبغي أن تكون تقارير الرقابة بناءة وتتضمن، حسب الإقتضاء، توصيات من شأنها عن ينتج عنها تحسينات	8
		إيساي 154/4100	لا يؤرخ التقرير قبل حصول المدققين على أدلة إثبات كافية ومناسبة لدعم الاستنتاجات	9
		إيساي 155/4100	يمضى التقرير من قبل شخص له السلطة المناسبة لتمثيل الجهاز الأعلى للرقابة	1
		إيساي 59/400	ينبغي أن تضمن تقارير رقابة الالتزام العناصر التالية (وليس بالضرورة أن تكون بهذا الترتيب): 1. العنوان 2. الموجه إليه التقرير 3. نطاق الرقابة بما في ذلك الفترة الزمنية المغطاة 4. تحديد موضوع الرقابة أو وصفه 5. المعايير الرقابية المحددة 6. تحديد المعايير المطبقة لإجراء الرقابة 7. ملخص الأعمال الرقابية المنجزة 8. النتائج 9. الاستنتاج / الرأي 10. ردود الجهة الخاضعة للرقابة (عند الإقتضاء) 11. التوصيات (عند الإقتضاء) 12. تاريخ التقرير 13. التوقيع	1

المتابعة

المتطلب الرئيسي: يتعين على المدققين متابعة حالات عدم الالتزام عندما يكون ذلك مناسباً، إيساي 60/400				
		إيساي 60/400	يتعين على المدققين متابعة حالات عدم الالتزام متى كان ذلك مناسباً	1
		إيساي 60/400	ينبغي أن تسهل عملية المتابعة التطبيق الفعلي للإجراءات التصحيحية وأن تقدم تغذية راجعة مفيدة للجهة الخاضعة للرقابة	1

أداة التقييم آيكات للمستوى الثالث والرابع من المعايير الدولية
للأجهزة العليا للرقابة
رقابة الالتزام – مرحلة التنفيذ

مرحلة التنفيذ (الفحص)

المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين تحديد مرجعيات الرقابة، إيساي 48/400				
المتطلب الفرعي:				
الرقم	المتطلبات	المرجع	التحديات	الحلول المقترحة
1	يوثق المدققون الأدلة بشكل ملائم في أوراق العمل بما في ذلك العناصر الأساسية في التخطيط ومداه والعمل المنجز ونتائج الرقابة	إيساي 112/4100		
2	من الضروري القيام بالتوثيق خلال كامل المسار الرقابي	إيساي 113/4100		
3	يُعدّ المدققون توثيق الرقابة في الوقت المناسب قبل إصدار التقرير	إيساي 113/4100		
4	يحافظ الجهاز الأعلى للرقابة على مستندات الرقابة التي توثق للمعايير الرقابية المستخدمة والعمل المنجز والأدلة التي تمّ الحصول عليها والأحكام التي اتخذت والمراجعة التي تمت. وتحفظ هذه الوثائق لفترة زمنية مناسبة	إيساي 113/4100		
5	يتواصل الجهاز الأعلى للرقابة مع الجهة الخاضعة للرقابة طوال عملية الرقابة في مختلف مراحلها ويجري هذا التواصل على مستويات مختلفة	إيساي 115/4100		
6	ينبغي إبلاغ المستوى الإداري المناسب أو المسؤولين عن الحوكمة بأية صعوبات هامة تواجه المدققين خلال الرقابة وعن حالات عدم الالتزام ذات الأهمية النسبية	إيساي 49/400		
7	ينبغي على المدقق أن يُطلع الطرف المسؤول عن المعايير الرقابية	إيساي 49/400		

		إيساي 82/4100	عند الاشتباه في وجود غش ينبغي على المدقق المعالجة المناسبة له استنادا إلى صلاحيات الجهاز وحسب الظروف الخاصة
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين وضع إستراتيجية و خطة الرقابة، إيساي 56/400			
المتطلبات الفرعية:			
		إيساي 60/4100	ينبغي أن تكون إستراتيجية الرقابة شاملة ومصحوبة بخطة الرقابة : • موثقة كتابيًا • قد خضعت للنقاش بين أعضاء فريق الرقابة • محدثة (محيثة) طوال عملية الرقابة حسب الضرورة • تتضمن المتطلبات المتعلقة بتوجيه فريق المهمة الرقابية والإشراف عليهم ومتابعتهم
		إيساي 56/400	ينبغي أن تقدم إستراتيجية الرقابة إجابة فعالة لمخاطر عدم الالتزام. وينبغي أن تتضمن هذه الإستراتيجية الاجابات المنتظرة على مخاطر المحددة من خلال وضع خطة الرقابة
		إيساي 87/4100	يضع المدقق الإجراءات الرقابية التي تمكنه من تقديم الإجابة عن مخاطر عدم الالتزام المحددة
		إيساي 61/4100	ينبغي على المدققين الأخذ في الاعتبار في وضع إستراتيجية الرقابة التالي: أ) أهداف ونطاق وموضوع الرقابة والمعايير الرقابية والخصائص الأخرى لرقابة الإلتزام ب) مسؤولية إعداد التقرير وأهدافه ت) العوامل الهامة التي قد تؤثر في اتجاه الرقابة ث) الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الرقابة ج) المعرفة المكتسبة من عمليات رقابة سابقة ح) تركيبة وتقسيم الأعمال بين أعضاء فريق الرقابة، بما في ذلك الحاجة إلى الخ

			(خ) توفيت عملية الرقابة	
			ينبغي على المدققين وضع خطة رقابة. وتعدّ استراتيجيّة الرقابة مُدخلًا لخطة الرقابة. وتتضمّن الخطة الرقابة: (أ) وصف المعايير الرقابية المحددة (ب) وصف لطبيعة وتوقيت ومدى إجراءات تقييم المخاطر (ت) إجراءات الرقابة المخطط لها.	1
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدققين جمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لتغطية نطاق الرقابة، إيساي 57/400				
المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 57/400	ينبغي على المدقق جمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجاته أو رأيه	1
		إيساي 89/4100	يقع ربط إجراءات الرقابة بشكلٍ واضح بالمخاطر المحددة	1
		إيساي 94/4100	مسار جمع الأدلة هو مسار منهجي وتكراري وينبغي أن يشتمل على: • جمع الأدلة من خلال استخدام إجراءات رقابة مناسبة • تقييم الأدلة المتحصل عليها لتحديد مدى كفايتها وملاءمتها • إعادة تقييم المخاطر وجمع أدلة إضافية حسب الضرورة	1
		إيساي 97/4100	ينبغي جمع أدلة الإثبات باستخدام مجموعة متنوعة من التقنيات مثل: (أ) الملاحظة (ب) الفحص (التفتيش) (د) طلب المعلومات (الإستفسار) (ج) إعادة الأداء (د) الإقرار (و) الإجراءات التحليلية	1

		إيساي 89/4100	حين تكون مخاطر عدم الالتزام كبيرة ويكون المدقق قد خطط للاعتماد على ضوابط الرقابة الداخلية الموجودة ينبغي اختبار هذه الضوابط. وإذا اعتبرت هذه الضوابط غير موثوق بها ينبغي التخطيط وتنفيذ إجراءات معمقة substantive procedures	1
		إيساي 89/4100	يتم تنفيذ إجراءات رقابية معمقة إضافية حين تكون مخاطر عدم التزام عالية جدا. وإذا كانت منهجية الرقابة تشمل إجراءات رقابية معمقة تجرى حينها اختبارات تفصيلية (ليس فقط اختبارات تحليلية)	1
		إيساي 95/4100	يوصل المدقق جمع الأدلة حتى يطمئن إلى وجود أدلة كافية ومناسبة يستند إليها في استنتاجه	2
		إيساي 90/4100	في صورة عدم تمكن المدقق من الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة كأساس لصياغة الاستنتاجات لصعوبة ذلك أو لارتفاع التكلفة، يحق له تعديل إجراءات جمع الأدلة المخطط لها دون التخلي عليها بصفة كلية	2
المتطلب الرئيسي: ينبغي على المدقق تقييم ما إذا كانت أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة وتؤدي إلى استنتاجات ذات صلة، إيساي 58/400				
المتطلبات الفرعية:				
		إيساي 125/4100	يقيم المدقق ما إذا كانت أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة للحد من مخاطر الرقابة إلى أدنى مستوى مقبول	2
		إيساي 125/4100	يعتمد المدقق في تقييم الأدلة على التقدير المهني والشك المهني	2
		إيساي 126/4100	تقيم الأدلة التي تم الحصول عليها بالعلاقة مع عوامل الأهمية النسبية التي جرى تحديدها من أجل رصد حالات عدم الالتزام المحتملة ذات الأهمية النسبية	2

		إيساي 127/4100	يُقيم المدقق - استناداً على الأدلة التي حصل عليها- ما إذا كان هناك تأكيد معقول أو محدود بالتزام موضوع الرقابة من كافة الجوانب ذات الأهمية النسبية بالمعايير المحددة	2
		إيساي 134/4100	ينفذ المدقق إجراءات رقابة تهدف إلى معرفة الأحداث التي وقعت بعد الانتهاء من العمل الميداني وإلى تاريخ صدور تقرير رقابة الالتزام والتي قد تؤدي إلى حالات عدم التزام ذات أهمية نسبية	2
		إيساي 125/4100	تشمل عملية التقييم الأخذ بعين الاعتبار كل من الأدلة التي تؤيد وتلك التي تبدو متضاربة مع تقرير الرقابة أو الاستنتاجات أو الآراء حول الالتزام أو عدم الالتزام	2
		إيساي 58/400	بعد تقييم ما إذا كانت الأدلة كافية ومناسبة وفقاً لمستوى التأكيد في المهمة الرقابية ينبغي على المدقق النظر في أفضل صياغة للاستنتاجات في ضوء هذه الأدلة	2
		إيساي 118/4100	أثناء إجراء الرقابة ينبغي على المدققين البقاء متنبهين إلى القرائن عن الأفعال غير القانونية بما في ذلك الغش	2
		إيساي 119/4100	إذا كشف المدققون أثناء إجراء مهمة رقابة الإلتزام إلى حالات عدم التزام قد تُشير إلى أفعال غير قانونية أو غش، ينبغي عليهم بذل العناية المهنية اللازمة والحذر المهني لتجنب أي تداخل مع تتبعات أو تحقيقات مستقبلية محتملة.	3

تطبيقات عملية حول أدوات تقييم الالتزام بمعايير الانتوساي



ديوان المحاسبة
State Audit Bureau

المحاسبة الكويتية - Since 1964



نظرة عامة عن الجلسة

سوف يتم في الجلسة عرض تطبيقات عملية حول أدوات الالتزام لتقييم مستوى تطبيق معايير الانتوساي



هدف الجلسة

سيتمكن المشاركون في نهاية هذه الجلسة من تحديد مستوى التطبيق لمعايير الانتوساي، والتحديات والحلول المقترحة للتطبيق الأمثل.

نماذج أدوات تقييم الالتزام بمعايير الانتوساي

الحلول المقترحة	التحديات	متطلبات المعيار	مرجع المعيار
تسجل في هذا العمود الحلول المقترحة للتغلب على التحديات للالتزام بتطبيق المعيار	تسجل في هذا العمود التحديات التي تواجه مدققي الجهاز الرقابي في تطبيق المعيار	يحتوي هذا العمود على متطلبات معايير الانتوساي في صيغة موجزة.	يربط هذا العمود بمتطلبات معايير الانتوساي. حيث يوضح رقم المعيار ورقم الفقرة / البند.

نماذج أدوات تقييم الالتزام بمعايير الانتوساي

التحديات	متطلبات المعيار	مرجع المعيار
تسجل في هذا العمود الحلول المقترحة للتغلب على التحديات للالتزام بتطبيق المعيار	تسجل في هذا العمود التحديات التي تواجه مدققي الجهاز الرقابي في تطبيق المعيار	يربط هذا العمود بمتطلبات معايير الانتوساي. حيث يوضح رقم المعيار ورقم الفقرة / البند.

نماذج أدوات تقييم الالتزام بمعايير الانتوساي

الحلول المقترحة	التحديات	متطلبات المعيار	مرجع المعيار
<p>تسجل في هذا العمود الحلول المقترحة للتغلب على التحديات للالتزام بتطبيق المعيار</p>	<p>تسجل في هذا العمود التحديات التي تواجه مدققي الجهاز الرقابي في تطبيق المعيار</p>	<p>يحتوي هذا العمود على متطلبات معايير الانتوساي في صيغة موجزة.</p>	<p>يربط هذا العمود بمتطلبات معايير الانتوساي. حيث يوضح رقم المعيار ورقم الفقرة / البند.</p>

نماذج أدوات تقييم الالتزام بمعايير الانتوساي

الحلول المقترحة	التحديات	متطلبات المعيار	مرجع المعيار
تسجل في هذا العمود الحلول المقترحة للتغلب على التحديات للالتزام بتطبيق المعيار	تسجل في هذا العمود التحديات التي تواجه مدققي الجهاز الرقابي في تطبيق المعيار	يحتوي هذا العمود على متطلبات معايير الانتوساي في صيغة موجزة.	يربط هذا العمود بمتطلبات معايير الانتوساي. حيث يوضح رقم المعيار ورقم الفقرة / البند.

نماذج أدوات تقييم الالتزام بمعايير الانتوساي

الحلول المقترحة	التحديات	متطلبات المعيار	مرجع المعيار
تسجل في هذا العمود الحلول المقترحة للتغلب على التحديات للالتزام بتطبيق المعيار	تسجل في هذا العمود التحديات التي تواجه مدققي الجهاز الرقابي في تطبيق المعيار	يحتوي هذا العمود على متطلبات معايير الانتوساي في صيغة موجزة.	يربط هذا العمود بمتطلبات معايير الانتوساي. حيث يوضح رقم المعيار ورقم الفقرة / البند.

نظرة عامة عن الجلسة

تناولنا في هذه الجلسة
تطبيقات عملية حول أدوات الالتزام

